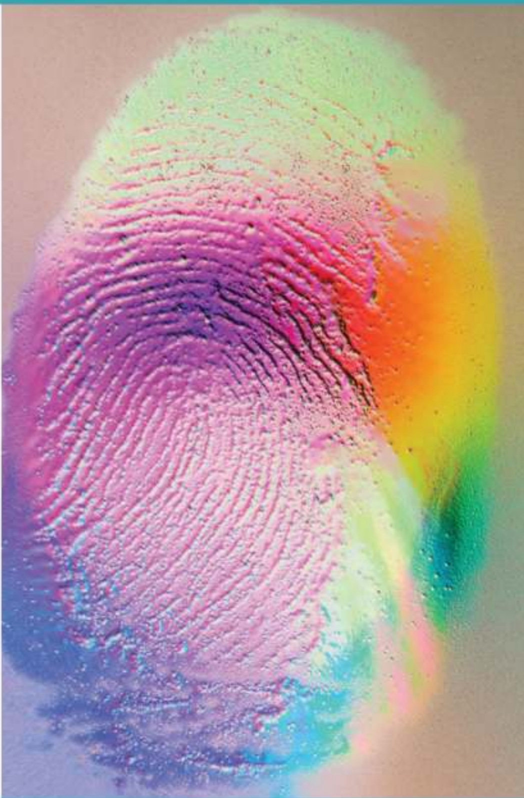
المستقبل العربي

السنة 43 العدد 496 حزيران/يونيو 2020



مركز دراسات الوحدة العربية

المُستَقبلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | السادس والتسعون والأربعمئة | حزيران/يونيو 2020

المحتويات

لا تزال المقاربات النيوليبرالية للتنمية طاغية في النقاش الاقتصادي إلى درجة احتلالها المشهد كله. لذا ثمة حاجة ملحّة إلى النظر في ما تقوله التيارات الفكرية التي لا تحتلّ قلب المشهد، لكنها تقدم الحلول الأكثر منطقية لمعضلة التنمية، ومنها العربية على وجه الخصوص. تعرض هذه الدراسة أفكار ثلاثة تيارات معاصرة تناولت دور الدولة في التنمية بوصفها تحويلًا صناعيًا، ودور النظام الدولي في إعاقة هذا التحويل؛ وهي تيار المؤسساتية المقارنة وتيار البنيوية الجديدة وتيار ما بعد الكينزية. وهي تيارات تتكامل في تقديم أجوبة عن معضلة التنمية وعن دور الدولة في تحقيقها وعن العوائق التي يفرضها النظام الدولي أمام التنمية.

بينما تواصل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التعبير عن قلقها من استمرار تعاظم مستويات الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح   مدير التحرير: فارس أبي صعب

البيروقراطية، تواصل نتائج المسح والإحصاء التي تقوم بها مؤسسات وطنية ودولية إظهار انحدار كبير في مستوى الثقة بالمؤسسات الفلسطينية وأجهزتها إلى حد كبير. تحاول هذه الورقة البحثية تفسير العلاقة بين الفساد والثقة المجتمعية والثقة بالمؤسسات باستخدام نموذج المعادلات المتزامنة الإحصائي. وتحاجج الورقة في أن هناك علاقة وثيقة بين تآكل الثقة المجتمعية ووجود الفساد وانعدام المشاركة المجتمعية. كما أظهر التحليل الإحصائي في الورقة تأثير الفساد في الثقة بالمؤسسات الفلسطينية الرسمية مع الأخذ في الحسبان وجود عوامل أخرى طبعًا.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن تحقيق السلام بين سورية وإسرائيل صعب جدًا. وترتبط أسباب ذلك بتصور الجمهورية العربية السورية لتاريخها وهويتها، التي تؤثر في العناصر التي تحدد أمنها القومي ومجال نفوذها، والتي تتعارض بصورة مباشرة مع تصور الكيان الصهيوني لتاريخه وهويته، وبالتالي مع مفهومه للأمن القومي، وتنافسه مع سورية على مجال النفوذ نفسه وهو بلاد الشام. وتحاجج الدراسة في أن سورية وإسرائيل على طرفي نقيض في ما يتعلق بالعوامل التي تحدد هويتهما، الأمر الذي يجعل من الصعب جدًا إقامة سلام بين البلدين، في ظل اختلافات أساسية بينهما غير قابلة للحل، وهو ما يجعل الصراع بينهما أبديًا.

■ مقالات وآراء

■ كتب وقراءات

المدير المسؤول: أمين قمُّورية

صورة الغلاف: «الطيف» للمصور الروسي راس خاسانوف

العرب وكورونا: إدارة أزمة أم أزمة إدارة؟

لونا أبوسويرح

المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

يجد العالم نفسه اليوم في اختبار حقيقي لمدى قدرته على مواجهة كارثة عصفت بجميع الدول كبيرة وصغيرة في آن معًا، وباتت تهدد حياة ومعيشة مئات الملايين من البشر وتنذر بأزمة اقتصادية عالمية قد تستمر لسنوات. والوطن العربي ليس بمنأى عن خطر جائحة الفيروس التاجي هذا (كورونا)، وتداعياته الصحية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضًا. على الرغم من تحقيق البلدان العربية إنجازات ملموسة في ما يخص بعض أهداف التنمية المستدامة خلال العقدين السابقين، وعلى الرغم من تشريع قوانين وتأسيس هيئات لإدارة الأزمات وتعزيز تدابير الحد من المخاطر، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة للتخفيف من تأثيرات التغيّر المناخي والتكيُّف معه، فإن فيروس كورونا باغتَ الحكومات العربية ودفع بالبعض إلى اتخاذ إجراءات في غاية الشدة أحيانًا، أو مترددة وخجولة أحيانًا أخرى. وفاضَلَ البعض بين اتخاذ إجراءات قاطعة لمنع انتشار الفيروس، وبين الأضرار الاقتصادية الناجمة عن توقف السياحة والصادرات والقطاع الإنتاجي والخدماتي.

ومع أن الأمم المتحدة عملت طوال سنوات مع البلدان العربية من أجل تعزيز آليات الرصد والإنذار المبكر، وأدوات تحليل المخاطر، واستراتيجيات الطوارئ والاستجابة، فإننا نجد أن لبنان فقط هو من استخدم قاعدة البيانات لرصد خسائر الكوارث وتحليلها، مع نشر البيانات بشفافية عالية، بينما هناك أكثر من عشرة دول عربية أخرى لديها قاعدة البيانات الدولية نفسها، لكنها إما لا تستخدمها، وإما لا تنشر المعلومات، وإما تؤمن بأن تفاصيل وضع الإصابات؛ كالفئة العمرية أو النوع الاجتماعي، هي معلومات أمنية. وعلى الرغم من تأسيس اللجان الوطنية للحد

من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في جميع الدول العربية، فإن معظمها لم يفعّل المنظومة الوطنية القائمة لمواجهة جائحة كورونا، لا بل رأت تلك الدول أن الأزمة صحية بالدرجة الأولى؛ حيث أسندت مهمات المتابعة والتقييم إلى وزارة الصحة فقط بإشراف من رئيس الحكومة أو رئيس الدولة.

كشفت جائحة كورونا أيضًا هشاشة المنظومة الإقليمية العربية في التنسيق والتعاون لدرء الخطر المشترك العابر للحدود. فبينما تأسست في جامعة الدول العربية آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، واعتمدت الجامعة ومجالسها الوزارية المتخصصة، ومن ثم القمة العربية، منذ سنوات، الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، فإننا لم نشهد للأسف مساهمة فعّالة على المستوى الإقليمي للتنسيق والاستجابة والاستعداد للتعافي في القطاعات المتعددة، التي لكل منها مجلس وزاري عربي متخصص. اجتمع مجلس وزراء الصحة العرب، تحت مظلة جامعة الدول العربية ثلاث مرات، للتشاور والتداول حول التدابير المتخذة في نطاق كل دولة، ولم يحصل توافق بعد على رؤية إقليمية للتعامل مع الخطر وآثاره المتوقعة في المنطقة. وقد غاب أيضًا الدور الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي كان قد أسس بدوره مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ في الكويت، وربما عززت الخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون ضعف التنسيق الإقليمي. فضلًا عن ذلك، تُضاعف الخلافات العربية ـ العربية والصراعات والحروب في دول المنطقة هشاشة المجتمع والبنى التحتية والمؤسسات والحكومات أمام فيروس تسبّب بزلزال اقتصادي عالمي، وسيكون له تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تشمل البلدان العربية الغنية والفقيرة على حد سواء.

تشير التقديرات الأولية الواردة في تقارير أعدّتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى أن الخسائر الاقتصادية في المنطقة العربية قد تصل إلى أكثر من 42 مليار دولار أمريكي، وأن أكثر من 1.7 مليون شخص سيفقدون وظائفهم، بينما سيزداد مستوى الفقر مع توقع انحسار الطبقة المتوسطة، ومعاناة أكثر من 1.9 مليون شخص من نقص التغذية. ومن المتوقع أن يشهد العالم أجمع مرحلة ركود اقتصادي ربما تكون الأسوأ على الإطلاق، وهذا ما سيؤثر في جميع القطاعات؛ الإنتاجية، والخدمية، والتجارية في العالم وفي المنطقة العربية بالطبع. ومن المتوقع أيضًا أن يرتفع عدد الفقراء في منطقتنا إلى أكثر من 8 ملايين شخص ليصبح إجمالي عدد الفقراء مع نهاية عام 2020 أكثر من 101 مليون مواطن عربي؛ أي ما يقارب ربع سكان المنطقة.

ستضاعف جائحة كورونا التحديات التي تواجهها البلدان العربية، وبخاصة أن المنطقة تشهد صراعات مسلحة، وخلافات إقليمية سياسية، واضطرابات داخلية بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وما لا شك فيه أن آثار الجائحة ستكون أخطر، ولا سيَّما في المجتمعات

الهشة، التي تعاني الفقر، والبطالة، والحروب القائمة. كما أن انعكاساتها ستكون كارثية على اللاجئين، وسكان العشوائيات، والأطفال، والنساء، والمسنين، والعمال المياومين، والعمالة الوافدة. وتأتي في مقدمة التحديات التي ستواجه البلدان العربية، الأمن الغذائي العربي، وخصوصًا أن هذه البلدان لا تزرع ما يكفيها، وتستورد أكثر من 50 بالمئة من حاجاتها الغذائية. وبالتالي فإن تعطُّل دورة الإنتاج والتوزيع عالميًا سيؤثر في استيراد البلدان العربية حاجاتها من الأغذية، ومن ثم ينذر بالمزيد من هشاشة المجتمعات، ويضعف قدرتها على الصمود، بل ويهدد أمنها وأمانها.

لقد كشفت جائحة «كورونا» هشاشة بعض الحكومات، وصرامة البعض، وجرأة البعض الآخر، لكنها بالتأكيد أعادت تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها، وأهمية تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة، التي ينبثق منها التزام وإحساس متبادلان بالمسؤولية يساهم في الحدّ من الخسائر. قد تكون هذه الكارثة فرصة للتفكير في عقد اجتماعي عربي جديد يعزز مفهوم المواطنة والحوكمة الرشيدة، ويؤسس للاستثمار في الإنسان وصحته وتعليمه بعدما أدركنا أن الصحة والتعليم من أساسيات تعزيز صمود المجتمع ككل واستمراريته. لا يمكن في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي والمعلوماتي الذي يشهده العالم، أن تستمر البلدان العربية في تهميش البحث العلمي والتطوير؛ حيث تراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في البلدان العربية بين 0.73 بالمئة في المغرب و0.04 بالمئة في البحرين، وهي أرقام هزيلة جدًا مقارنة بدول تصل فيها هذه النسبة إلى 3.16 بالمئة كما في السويد على سبيل المثال. في المقابل، يستنفد الإنفاق العسكري موارد التنمية في البلدان العربية، ويوظف الدخل القومي للخدمات الأمنية على حساب الاستثمار في التعليم والصحة.

إن بناء مجتمعات قادرة على المواجهة والصمود والتكيف هو ضرورة وأولوية لحاضرنا ومستقبلنا. لا ينقص منظومة الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والإقليمي الالتزام السياسي المعلن أو الأدوات والآليات، لكنها ما زالت بحاجة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، والمعلومات الدقيقة، والتواصل الشفاف، والتعامل مع المخاطر على نحو متكامل وشامل وفعّال. الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وتوظيف العلم لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة على الاستجابة والتعافي، من أهم الدروس التي يجب أن تستخلصها الحكومات العربية بعد هذه الجائحة، وعلى جامعة الدول العربية ومنظماتها العربية المتخصصة والمؤسسات الإقليمية الأخرى، أن تراجع منظومة وأدوات العمل العربي المشترك لتلتئم حول التعاون والتكامل والتكافل من خلال رؤية مشتركة حول المخاطر بمختلف أنواعها وكيفية الحد من آثارها.

أخيرًا، يقتضي الأمرُ العملَ على خلق وعي مجتمعي مبني على العلم والفهم المشترك للمخاطر والإحساس بالمسؤولية المشتركة لدرء هذه المخاطر ومواجهتها. إن تعزيز ثقافة الصمود والقدرة على المواجهة مسؤولية وطنية وقومية، وما زالت أمامنا الفرصة لنؤسس ونعمل على بناء مجتمع عربي أكثر وعيًا، وأكثر تكافلًا، وأكثر قدرة على مواجهة أزماته، إذا ما استطعنا أن نجعل المواطن العربي محور الاهتمام وإنسانيته وحياته ومعيشته هي الأولوية لحكومته... وفي ذلك فليتنافس المتنافسون □

تيارات الفكر الاقتصادي المعاصر والتنمية العربية

ألبر داغر(*)

أستاذ جامعي ـ لبنان.

مقدمة

هل ثمة حاجة إلى التوسّع في النقاش الفكري بشأن التنمية العربية والأسباب التي تجعلها أمرًا مستحيلًا؟ هل ترافقت الانتفاضات العربية منذ 2011 مع نقاش فكري جدي حول البديل التنموي؟ أوَليست المقاربات النيوليبرالية للتنمية لا تزال طاغية في النقاش الاقتصادي إلى درجة احتلال المشهد كله؟ أوَليس ثمة حاجة ملحّة إلى النظر في ما تقوله التيارات الفكرية التي لا تحتلّ قلب المشهد، لكنها تقدم الحلول الأكثر منطقية لمعضلة التنمية؟

يعرض النص التالي أفكار ثلاثة تيارات معاصرة تناولت دور الدولة في التنمية بوصفها تحويلًا صناعيًا، ودور النظام الدولي وامتداداته في كل بلد من البلدان النامية في إعاقة هذا التحويل. وهي تيار المؤسساتية المقارنة (Comparative Institutional Approach) وتيار البنيوية الجديدة (New Structuralism) وتيار ما بعد الكينزية (Post-keynesianism).

والأشهر في تيار المؤسساتية التاريخي هو كارل بولانيي. وقد عرضت أفكار هذا التيار من خلال أعمال جيل الثمانينيات والتسعينيات من المؤسساتيين، ممثلًا ببيتر إيفانز من جامعة باركلي وتيدا سكوكبول وديتريش ريشماير. وهي أعمال وضعت هذا التيار على مسافة من الماركسية الجديدة الذي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، والنفعيين الجدد (New Utilitarianissts) الذين وفّروا للنيوليبرالية قاعدتها الفكرية منذ ثمانينيات القرن العشرين.

واعتُمدت أعمال الإسكوتلندي ريموند هينبوش لتعريف البنيوية الجديدة وتمييزها من القديمة. وهذه الأخيرة تنصّب «النظام الدولي» مسؤولًا وحيدًا عن مصائر بلدان العالم الثالث. أما

(*) البريد الإلكتروني: albert_dagher@hotmail.com.

الجديدة فتأخذ في الحسبان دور النخب المحلية في جعل التبعية واقعًا قائمًا. واعتُمدت مساهمات توني سميث ورونالد روبنسون لوضع التبعية في سياقها التاريخي.

واعتُمدت أعمال الباحثين في التيار ما بعد الكينزي، وخصوصًا ماريو سيكاريسيا ومارك لافوا، للتعريف بفكر كينز وعلى نحو مغاير لما سوّقته عنه المدرسة النيوكلاسيكية، وللتعريف بـ «كينزية ما بعد الحرب» (1945 ـ 1980)، وللتعريف بالأساسيات في فكر كينز. وأهمّ هذه الأساسيات، أسبقية الطلب الاستثماري وليس الادخار في تحقيق النمو، ومسؤولية الدولة في الحلول محل القطاع الخاص إذا استنكف هذا الأخير عن الاستثمار. يحصل ذلك إذا تحوّل أفراد هذا القطاع إلى «أصحاب ريوع مالية» (Financial Rentiers). ويقول كينز إن على الدولة، في هذه الحال، أن تذهب إلى «تأميم الاستثمار»، وتتنكّب مسؤولية التحوّل إلى «المستثمر الأول» في الاقتصاد.

تتكامل هذه التيارات الثلاثة في تقديم جواب عن معضلة التنمية. وإذا كانت المؤسساتية المقارنة تقدم الدليل على أن لا مناص من دور الدولة في التنمية وما هي شروط هذا الدور، فإن ما بعد الكينزية تسهب في عرض السياسات التي تتولى الدولة اعتمادها، في حين تعيّن البنيوية الجديدة العوائق التي تتأتى من طبيعة النظام الدولي وتمنع الدولة من تنكّب دورها.

أولًا: التنمية كـ«تصنيع متأخر»

شهدت البلدان الغربية بدءًا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر انطلاق الثورة الصناعية. تحقّق ابتداءً من ذلك التاريخ تقدم تكنولوجي لم تشهد الإنسانية مثله من قبل. انقسم العالم نتيجة لذلك إلى نوعين من الدول: **الأولى** التي باتت قادرة على تطوير أساليب (Process) تكنولوجية وسلع (Goods) جديدة بواسطة الاختراع (Invention)، و**الثانية** التي لم تتمكن من ذلك. باتت هذه الأخيرة فريسة للأولى التي استعمرتها منذ القرن التاسع عشر، وجعلتها في حالة تبعية لها حتى اليوم.

عرضت الباحثة أليس أمسدن خصائص الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية اللتين حصلتا خلال الحقبة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر. في الثورة **الأولى**، كان ثمة مخترعون أفراد تولّوا وضع الأساليب الجديدة موضع التنفيذ، وأنتجوا سلعًا لم تنوجد سابقًا ضمن مؤسسات صغيرة.

في الثورة الصناعية **الثانية**، التي شملت بلدانًا غربية غير إنكلترا، وخصوصًا ألمانيا والولايات المتحدة، أصبح ابتكار (Innovation) طرائق وسلع جديدة منوطًا بشركات كبرى(1). تمكّنت هذه الأخيرة من أن تخصّص موارد بشرية وفرقًا بحثية كبيرة لأنشطة البحث العلمي والتطوير(2).

---

(1) Alice Amsden, «Industrializing through Learning,» in: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 3-23, esp. p. 4.

(2) Alice Amsden «Asia's Industrial Revolution: «Late Industrialization» on the Rim,» *Dissent* (Summer 1993), pp. 324-332, esp. p. 327.

وحين كتب جوزيف شومبيتر عن الابتكار بوصفه محرّك النمو الاقتصادي والأساس فيه، كان يصف واقع التنافس بين الشركات الكبرى على إنتاج مخترعات جديدة وتسويقها(3).

إحدى أهم المساهمات التي قدمتها النظرية الاقتصادية للتنمية، إظهارها بالاستناد إلى الوقائع التاريخية، أن العامل الأساس في تحقيق التنمية، هو وجود إدارة حكومية فاعلة.

سُمّيت كل حالات التصنيع التي حصلت بعد التجربة الأولى في إنكلترا حالات «تصنيع متأخّر». واستخدم ألكسندر غرشنكرون هذا التعبير لوصف تجربة أوروبا الشرقية، وبالتحديد التجربة الروسية في «التصنيع المتأخّر». واستخدم المتخصّصون في اقتصاد التنمية هذا التعبير لتوصيف عملية التصنيع التي جرت في شرق آسيا، وبالتحديد في اليابان وكوريا وتايوان بعد الحرب العالمية الثانية.

شرحت أمسدن خصائص «التصنيع المتأخّر» الآسيوي بوصفه سيرورة جديدة مختلفة عمّا سبقها، ورأت أنه يقوم على «شراء طرائق الإنتاج الأجنبية وتكييفها وتحسينها بالقدرات المحلية»(4)، وفسّرته بوصفه قائمًا ليس على الاختراع وإنما على «التعلّم من خلال الممارسة» (Learning by Doing)، الذي يتيح إنتاج السلع ذاتها أو ماركات جديدة منها وبيعها في الأسواق الدولية.

انتقدت الباحثة النظرية النيوكلاسيكية التي تقول إن استخدام التقنيات ذاتها يولّد إنتاجية متشابهة لدى المؤسسات المعنية كائنًا ما كانت شروط البلد الذي تعمل فيه. وبيّنت أن المعرفة التكنولوجية لا يمكن أن تكون كاملة، ما يعطي للمؤسسات هامشًا كبيرًا لتطوير وتحسين ما تستخدمه من تقنيات(5). أي يكون ممكنًا خلق ميزات نسبية للسلع المعدّة للبيع في الأسواق الدولية، بواسطة «التعلّم من خلال الممارسة» وأنشطة البحث والتطوير (R&D).

وفي قراءة مختصرة للتجربة العربية خلال نصف القرن المنصرم، رأى المؤرخ الاقتصادي روجر أوين أنه يمكن وضع هذه الأخيرة تحت عنوان واحد هو التبعية للريع(6). ليس فقط الريع البترولي، ولو أنه الأكثر أهمية، بل ريع الموقع الجغرافي أو الجيوسياسي، وغير ذلك من الريوع كمداخيل السياحة. رسم الباحث صورة للوطن العربي، حيث كل التجارب تنطوي بصورة أو بأخرى على منع تحقّق سيرورة «تصنيع متأخر» وبناء اقتصاد منتج في أي منها.

---

(3) Dominique Guellec et Pierre Ralle, *Les Nouvelles théories de la croissance* (Paris: La Découverte, 1997), pp. 92-93.

(4) Alice Amsden, «Getting Relative Prices «Wrong»: A Summary,» in: Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, pp. 139-155, esp. p. 141.

(5) Alice Amsden, «Industrializing Late,» in: Alice Amsden, *The Rise of «the Rest»: Challenges to the West from Late-Industrializing Economies* (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 1-28, p. 3.

(6) Owen Roger, «An Overview of Contemporary Arab Economic Experience with an Argument Concerning the General Causes of Its Failure to Develop Beyond Rent», 12 May 2015.

دراسة أُعدّت للنشر في مجلة «**بحوث إقتصادية عربية**»، التي تصدرها «الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية»، 6 صفحات.

أعطى أوين مثالًا عن العراق، حيث الصراع على الريع داخل النخبة، يمنع تطوير قطاع زراعي جعلته أعمال البنى التحتية المحقّقة التي منعت الفيضانات، قادرًا على إنتاج الخضر والفواكه بديلًا من الحبوب، وتطوير الصناعات الغذائية الملحقة بها[7]. وأشار أوين إلى انخراط بلدان غير عربية في الشرق الأوسط، كإيران وتركيا وإسرائيل، في مشاريع «تصنيع متأخّر»، كل على طريقته، وإلى غياب سيرورة من هذا النوع في أي بلد عربي[8].

لماذا توقّفت سيرورة «التصنيع المتأخّر» في مصر، ومن الذي كان وراء وقفها منذ غياب عبد الناصر. ما الذي منع متابعة استراتيجية «تصنيع متأخّر» في سورية قبل اندلاع الأحداث فيها؟ هذه الأسئلة هي الغائبة في النقاش العام. وغيابها هو أحد أسباب فشل التنمية العربية.

ثانيًا: التيارات الفكرية

سوف يصار إلى الإضاءة على التيارات الفكرية الثلاثة، لجهة الدور الذي تقترحه للدولة في التنمية والتحويل الصناعي.

1 ـ المؤسساتية المقارنة

يمكن استخدام تعبير «الاقتصاد السياسي المقارن» بدلًا من «المؤسساتية المقارنة». لكن تعبير المؤسساتية ساد في كل العلوم الاجتماعية منذ التسعينيات ونحّى التسميات الأخرى. المؤسساتية المقارنة هي المقاربة التي تدرس الدولة كمؤسسة، وتدرس دورها في التحويل الصناعي وفق منهجية مقارَنة وتاريخية (Historical and Comparative Perspective).

2 ـ كتاب 1985 والرد على فصل الاختصاصات

كانت مجموعة من الباحثين الأمريكيين قد تصدّت في مطلع الثمانينيات لعملية انفصال الاختصاصات الأكاديمية التي تعنى بدور الدولة والإدارة العامة في التنمية، وتصدت للامتناع عن دراسة الدولة الذي كان القاعدة في الولايات المتحدة. مثّلت الأجندة البحثية التي اقترحتها هذه المجموعة نقيضًا لهذا المسار، وعبّرت عن نفسها في الكتاب الشهير الذي صدر عام 1985 تحت عنوان **استعادة الدولة كموضوع للتحليل**[9].

تتبّع الباحثان الفرنسيان بيزاس وبيارّو في مساهمة طويلة مسار الاختصاصات الأكاديمية التي تعنى بدور الدولة والإدارة العامة في التنمية، وهي العلوم السياسية والإدارة العامة وتحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة وفي فرنسا، وذلك في مؤتمر عقد عام 2009[10]. وما

---

(7) Roger, Ibid., p. 4.

(8) Ibid., p. 6.

(9) Peter Evans, Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

(10) Philippe Bezes et Frédéric Pierru, «Les dé-liaisons dangereuses: Les Trajectoires croisées de =

حصل بدءًا من مطلع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو انفصال الإدارة العامة كاختصاص عن العلوم السياسية. وقد انفردت كل من الاختصاصات الأكاديمية الثلاثة بتطوير مقاربة نظرية على حدة[11]. أضعف هذا الأمر القيمة العلمية لهذه الاختصاصات إن لم يكن قد انتزعها. وبالنسبة إلى الباحثَين، فإن كتاب 1985 مثّل أفضل رد على مسار فصل الاختصاصات وتسطيح وتسخيف الدراسات حول الدولة. كما مثّل مانيفستو فكريًا لتيار المؤسساتية الجديدة أو المؤسساتية المقارنة.

أجرى المساهمون في كتاب 1985 مسحًا شاملًا للدراسات حول الدولة منذ مطلع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. قدمت الباحثة سكوكبول مسحًا شاملًا للدراسات حول الدولة في الولايات المتحدة والعالم الأنكلو ـ ساكسوني[12]. وقد أظهرت الباحثة تركيز هذه الدراسات على دور المجتمع (Society-Centered) أو كيف يتحكّم المجتمع في الدولة، وإغفالها دراسة دور الدولة كإدارة عامة.

3 ـ من أين تأتي قدرة الدولة على الفعل؟

هذا هو السؤال الذي طرحه المؤسساتيون على أنفسهم منذ كتاب 1985. تأتي قدرة الدولة على الفعل من استقلاليتها ومن طبيعة الإدارة الحكومية التي تتوافر عليها. وهناك في مساهمة الباحثة سكوكبول التأسيسية ثلاثة محددات لقدرة الدولة على الفعل في ميدان التنمية والتحويل الصناعي، هي استقلاليتها (Autonomy)، ومقدرتها الإدارية (Capacity)، وصورة انخراطها في العلاقات الدولية (Transnational Linkages)[13].

أ ـ الاستقلالية

عرّفت الباحثة استقلالية الدولة بأنها مقدرتها على اعتماد سياسات يمكن أن تتعارض مع مصالح القوى النافذة في المجتمع وتمثّل نقيضًا لها. وعرضت إسهامات ألفرد ستيبان وألن تريمبرغر التي رسمت صورة «استقلالية مفرطة» مورست على يد الدولة في اليابان خلال حقبة الميجي، وفي تركيا الكمالية، ومصر الناصرية، والبيرو بعد انقلاب 1968 العسكري، والبرازيل بعد انقلاب 1964 العسكري. كان ثمة في كل مرّة نخبة إدارية مدنية وعسكرية موحدة الأهداف، ومتماسكة داخليًا، تستخدم إمكانات الدولة لإجراء تغيير شامل للواقع القائم. أظهر ستيبان أن الإجراءات المعتمدة هدفت أحيانًا إلى دمج القوى الاجتماعية المهمّشة، كما في حالة البيرو، وكانت في حالات أخرى إقصائية تجاه هذه القوى كما في حالة البرازيل[14].

= la sociologie de l'Etat, de l'analyse des politiques publiques et de la science administrative. Un essai de comparaison franco-américaine,» Congrès AFSP, septembre 2009, 49 pages.

(11) Ibid., p. 36.

(12) Theda Skocpol, «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research,» in: Theda Skocpol, Dietrich Rueschemeyer and Peter B. Evans, eds., *Bringing the State Back in* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

(13) Ibid., p. 8.

(14) Ibid., p. 34.

لم تكتفِ سكوكبول بعرض الأدبيات التي تتناول تجارب غير دستورية، بل عرضت تلك التي تظهر استقلالية الدولة في النظم السياسية الدستورية الغربية. أظهرت هذه الأدبيات، على سبيل المثال، دور الدولة كبيروقراطية في وضع أسس السياسة الاجتماعية في دولتين كالسويد والولايات المتحدة، ودور البيروقراطية في هذا البلد الأخير في ربط إنتاج المواد الأولية خارج الولايات المتحدة بالمصالح الاستراتيجية لها كدولة «مسيطرة»، ولو تعارض ذلك مع مصالح الشركات الكبرى الأمريكية[15].

ب ـ «المؤسساتية المقارنة» بديلاً من النيوماركسية

عرضت الباحثة سكوكبول كتابات التيار النيوماركسي الذي ركّز على المشترك بين البلدان التي تنتمي إلى «نمط إنتاج» بعينه، الأمر الذي جعله يعجز عن إظهار التمايز بين دولة وأخرى لجهة مساهمتها في التنمية والتحويل الصناعي ضمن «نمط الإنتاج الرأسمالي»[16]. وأظهرت أن «استقلالية الدولة النسبية»، التي ركّز عليها النيوماركسيون، كنيكوس بولانتزاس، تحوّلت إلى تمرين نظري يفتقر إلى وقائع تعطيه صدقية.

وكان لا بد لتيار «المؤسساتية المقارنة» من أخذ مسافة مع النيوماركسية التي طغت في ميدان اقتصاديات التنمية، عبر «نظرية التبعية» (Dependency Theory) حتى مطلع الثمانينيات.

واستعاد الباحثان إيفانز وستيفانز، في نص صدر عام 1988، الأدبيات حول التنمية منذ الستينيات، والمواقف التي عبّر عنها النقاش آنذاك بين مدرسة التحديث (Modernization Approach) ومدرسة التبعية[17]. طغى حضور شخصيتين فكريّتين في ذلك النقاش. أخذت المدرسة **الأولى** من ماكس فيبر تركيزه على البنى الفكرية، واستنتجت أن الأفكار والبنى الفكرية التقليدية هي سبب التخلّف[18]. واستندت المدرسة **الثانية** إلى الماركسية، ووجدت في الشروط المادية الممثلة بالتقسيم الدولي للعمل على أساس مركز وأطراف، والذي فرضته الإمبريالية في مرحلتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، سبب التخلّف.

ذهبت المدرسة الأولى إلى أن على الدول المتخلفة أن تنسج على منوال الدول المتقدمة للخروج من التخلّف. وذهبت المدرسة الثانية إلى أن سبب التخلّف هو علاقة دول الأطراف بدول المركز، وأن على الأولى أن تقيم قطيعة مع النظام الرأسمالي الدولي كشرط للخروج من التخلّف[19].

بيّن الباحثان أن الصيغة القديمة لـ «نظرية التبعية» التي كانت متداولة خلال الستينيات والسبعينيات أصبحت متقادمة، ولا يمكن الأخذ فيها لدراسة العلاقة بين شمال العالم وجنوبه،

(15) Ibid., p. 12.

(16) Ibid., p. 5.

(17) Peter Evans and John Stephens, «Studying Development since the Sixties: The Emergence of a New Comparative Political Economy,» *Theory and Society*, vol. 17 (1988), pp. 713–745.

(18) Ibid., p. 715.

(19) Ibid., p. 717.

وذلك لسببين: السبب **الأول** هو أنها «اقتصادوية»، لا ترى العلاقة بين هذين الطرفين إلا بوصفها تعكس سيطرة الشركات الاحتكارية الغربية على دول العالم الثالث[20]. والسبب **الثاني** هو أنها تنفي إمكان تحقيق أي اختراق تنموي من جانب دول بعينها في العالم الثالث.

وكان ألبرت أوتو هيرشمان قد أجرى هو الآخر عام 1981 مسحًا للأدبيات في ميدان «اقتصاد التنمية» الصادرة من الخمسينيات إلى السبعينيات. وصنّف هذه الأدبيات ضمن ثلاث مجموعات، تقف على طرف منها المدرسة المسيطرة (Economie orthodoxe) وتقف على الطرف الآخر، المدرسة النيوماركسية[21]. الأولى لا ترى وجود بنى مختلفة في البلدان المتخلّفة تقتضي سياسات مختلفة نوعيًا للتعاطي معها (Mono-économisme)، وترى أن ثمة منفعة متبادلة من التعاون بين شمال العالم وجنوبه. أما المدرسة النيوماركسية فهي تؤكد وجود اختلاف جوهري في بنى الطرفين يمنع دول الأطراف من النسج على منوال المركز، ولا ترى أي إمكان للتعاون بين طرفي العالم هذين لتحقيق التنمية.

ج ـ التركيز على البنى الإدارية للدولة

لكن تحقيق اختراق تنموي حصل بالفعل في دول شمال شرق آسيا، أي كوريا الجنوبية وتايوان بالتحديد، التي أعادت صوغ علاقتها ببلدان المركز. لم ينفِ الباحثان إيفانز وستيفانز أهمية الأسباب الجيوسياسية في تفسير النجاح الذي تحقّق لكوريا وتايوان[22]. أي كونهما في مواجهة النموذج الشيوعي، واستفادتهما الكبيرة من فتح الأسواق الأمريكية أمام صادراتهما. إلا أنهما ركّزا في الوقت عينه على الشرط الأكثر أهمية في تفسير نجاح البلدين، ألا وهو مقدرتهما على إقامة بنى إدارية جديدة للدولة كان لها الفضل الأول في تحقّق هذا النجاح.

تمدّد الاستعمار المباشر إلى أنحاء العالم بسبب تسابق القوى العظمى الغربية إلى احتلال مناطق العالم المختلفة ليس لأسباب اقتصادية فقط، وإنما لأسباب استراتيجية أيضًا.

اختار الباحثان النأي عن القراءات النيوماركسية للدولة، لمصلحة القراءة الفيبرية لها؛ فقد رأيا أن الانتقال بالنقاش من مسألة كون الدولة ساحة صراع إلى التركيز على دراسة تكوين الإدارة العامة فيها، أي تعريفها بوصفها بنى إدارية ومؤسسات إدارية، هو شرط تقديم شيء جديد ذي فائدة لدراسة دورها في التنمية[23].

---

(20) Ibid., p. 725.

(21) Albert O. Hirschman, «Grandeur et décadence de l'économie du développement,», dans: Albert O. Hirschman, *L'Economie comme science morale et politique*, (Paris: Gallimard-Le seuil, 1984), p. 45.

(22) Evans and Stephens, Ibid., p. 727.

(23) Peter Evans and Dietrich Rueschemeyer, «The State and Economic Transformation: Toward an Analysis of the Conditions Underlying Effective Intervention,» in: Evans, Reuschemeyer, and Skocpol, eds., *Bringing the State Back In*, pp. 44-77, esp. p. 46.

نجح فيبر في تعيين مواصفات الإدارة الحكومية في البلدان الصناعية الغربية، إلى حد أن هذه الإدارة صارت تسمّى على اسمه، أي صارت تُعرف بـ «الإدارة الفيبرية». واختار الباحثان أن يدرسا الدولة بوصفها فاعلًا جماعيًا (Corporate Actor)، بدلًا من يستمرّا في النسج على منوال من يرون الدولة منصّة تتبارز فوقها القوى والمصالح الاجتماعية المختلفة. وكان مايكل مان قد انتقد بدوره هذه الخاصية للأدبيات حول الدولة التي راجت حتى مطلع الثمانينيات وحصرت همها بتعريف الدولة كساحة صراع[24].

د ـ حالة آسيا

سوف يأخذ بيتر إيفانز على عاتقه دراسة استقلالية الدولة وفاعليتها في تجربة الدول التنموية الآسيوية ممثلة باليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وذلك في مساهمات صدرت بدءًا من عام 1987[25]، وأعيد نشرها عام 1995[26]. وقد رسم صورة استقلالية للدولة في هذه النماذج مختلفة عن تلك التي عيّنها ماكس فيبر في تعريفه للإدارة الحكومية الغربية. الفارق بين تجربة الغرب وتجربة شرق آسيا هو أنه في الحالة الأخيرة كان على الدولة أن تخلق نخبًا استثمارية وتنشئ معها مشاريع مشتركة.

تعتمد «البنيوية» مفهوم الإمبريالية ونظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية، لفهم الطريقة التي تم بها استيعاب مناطق الأطراف، ومنها المنطقة العربية، ضمن منظومة التراتبية الدولية.

أعطى فيبر صفة ملازمة للبيروقراطية هي عزلتها النسبية (Insulation) التي تجعلها قادرة على التصدي للضغوط التي تمارس عليها من طرف النخب الاستثمارية وقوى الضغط. وأطلق إيفانز صفة «الاستقلالية المنغرسة» (Embedded Autonomy) على الإدارة الحكومية الآسيوية التي كانت تتواصل يوميًا مع النخب الاستثمارية للتشاور معها وتعيين الأهداف، من دون أن يترتب على ذلك خضوعها للمصالح الخاصة، أو تخلّيها عن الأهداف العامة المرسومة، أو قبول أفرادها الرشوة لتمرير مصالح خاصة.

وخلُص الباحث إلى إثبات وجود «فيبرية معزّزة» (Reinforced Veberianism) كصفة للإدارة العامة الآسيوية. وهو ما أعطى الدولة التنموية في هذه البلدان فاعليتها. وتكون الإدارة فيبرية إذا قامت على قاعدة الاستحقاق، وطبّقت قاعدة المباريات الوطنية في تنسيب العاملين

---

(24) Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» in: *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 25 (1984), republié in: Neil Brenner [et al.], eds., *State/Space: A Reader* (Oxford: Blackwell Publishing, 2003), pp. 109 – 136, esp. p. 110.

(25) Peter Evans, «The State as a Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy and structural Change,» in: Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, eds., *The Politics of Economic Adjustment* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

(26) Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

فيها، ووفرت لهؤلاء العاملين إمكان أن يمضوا عمرهم المهني في الوظيفة، أي ثبّتتهم. وتكون هناك «فيبرية معزّزة» إذا مارست السلطة السياسية ضغطًا إضافيًا على الإدارة العامة من أجل مزيد من الفاعلية. وهو ما تحقّق من خلال دور الجيش في كوريا ودور الكيومنتانغ في تايوان. هذا ما سمّاه إيفانز وريشماير «الأسس غير البيروقراطية للأداء البيروقراطي» (Non-bureaucratic Foundations of Bureaucratic Functioning).

هـ ـ «المؤسساتية المقارنة» بديلًا من «النفعيين الجدد»

وكان لا بد من أخذ مسافة أخرى مع التيار الثاني الذي سيطر على أدبيات التنمية منذ أواخر السبعينيات الممثّل بـ «النفعيين الجدد». وهم الذين وفّروا النظرية التي استندت إليها سياسات التنمية النيوليبرالية، الرائجة منذ ذلك التاريخ.

وفي نصه التأسيسي الصادر عام 1995، أقام إيفانز تعارضًا بين مقاربتي «النفعيين الجدد» و«المؤسساتية المقارنة» في ميدان تعريف الدولة بوصفها إدارة[27]. راجت المقاربة الأولى منذ منتصف السبعينيات، وأسهمت في بلورتها جمهرة من الاقتصاديين النفعيين الجدد، وكان لها الأثر الكبير منذ مطلع الثمانينيات، لأنها شكلت المرجعية الفكرية التي استندت إليها سياسات التنمية النيوليبرالية الطابع، تحت اسم «توافق واشنطن». وهي أقامت تعارضًا بين الدولة والسوق، ورأت أن تدخل الدولة في الاقتصاد يعوق عمل قوى السوق، وعدّت انكفاء الدولة وانسحابها من الاقتصاد شرطًا لتمدّد علاقات السوق. وقد وفر تيار النفعيين الجدد للنيوليبرالية الأسس الفكرية التي استندت إليها في اكتساحها العالم في الفكر وفي الممارسة.

«شيطن» (Demonization) هذا التيار الدولة ودورها في التنمية. ودأب منظّروه منذ السبعينيات على نقد الدولة بوصفها تجمعًا للباحثين عن ريوع (Rent Seeking)، أي بوصفها مأهولة بأناس يعملون على تحقيق منفعتهم الخاصة ومنفعة الأطراف من خارج الدولة التي تدعمهم. وبات الشائع أن تحجيمها وخفض عديدها ونزع صلاحياتها هو أفضل ما تقوم به كل بلدان العالم.

أظهر إيفانز في استعراضه أفكار أعلام هذا التيار، من كرييجر إلى بوكانان وتوليسون وتيلوك، الطابع الأيديولوجي وغير العلمي لهذه القراءة لطبيعة الدولة. فقد قدموا نموذجًا للدولة مصرّين على أنه قائم في كل زمان ومكان. وهذا غير مقبول. ورأى إيفانز أن دولة مأهولة بالباحثين عن ريوع لا تستطيع التنكب للمهمات التي وضعها النفعيون الجدد أنفسهم على عاتقها، ومنها حفظ النظام وفرض تطبيق القانون في التعاملات الاقتصادية الاعتيادية.

و ـ المؤسساتيون والدولة

إحدى أهم المساهمات التي قدمتها النظرية الاقتصادية للتنمية، إظهارها بالاستناد إلى الوقائع التاريخية، أن العامل الأساس في تحقيق التنمية، هو وجود إدارة حكومية فاعلة. تولى

---

(27) Peter Evans, «A Comparative Institutional Approach,» in: Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 21-42.

بلورة هذه المقاربة رهط من المفكرين منذ مطلع القرن العشرين. وثابر آخرون على ذلك، مثّلوا بعد الحرب العالمية الثانية تيار «المؤسساتية المقارنة»، الذي تمثّل منذ الثمانينيات بجيل جديد من الباحثين الذين درسوا التجربة الآسيوية.

أظهرت إسهامات المفكرين المؤسساتيين منذ مطلع القرن العشرين حاجة اقتصاد السوق لتدخّل الدولة لجعله ممكنًا. وذلك بدءًا من ماكس فيبير، مرورًا بكارل بولانيي وبمنظّرين رئيسيين ضمن «اقتصاد التنمية» كألكسندر غرشنكرون وألبرت أوتو هيرشمان، وصولاً إلى الباحثين الذين عملوا على جمع الوقائع حول نموذج شمال شرق آسيا للتنمية، وبلورة مفاهيم جديدة انطلاقًا من هذا الواقع، ومنهم أليس أمسدن وروبرت واد وبيتر إيفانز نفسه.

وفي قراءة إيفانز لأفكار أعلام هذا التيار، بيّن مساهمة كل منهم في تفسير الدور الذي أدّته الدولة لتسهيل النمو الرأسمالي. أظهر بولانيي دور السياسات التي اعتمدتها الدولة في الغرب والتي لم يكن ممكنًا من دونها أن تتوسّع علاقات السوق. وأظهر ماكس فيبر دور البنى المؤسسية الممثلة بالإدارة العامة في خلق الشروط التي أتاحت النمو الرأسمالي. أما غرشنكرون وهيرشمان فقد تناولا علاقة الدولة بالنخب الاستثمارية الذي اختصره إيفانز بمفهوم «علاقة الدولة بالمجتمع» (State-society Relation). وقد وجد إيفانز أن أفضل تعريف لدور الدولة لدى المؤسساتيين هو الذي اختصره هيرشمان بتعبير «تعظيم الدولة لقدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرار الاستثماري».

ورأى إيفانز أن نجاح التنمية كما أثبتت تجارب القرنين التاسع عشر والعشرين مرهون بهذه العلاقة بالذات التي تنسجها الدولة مع النخب الاستثمارية. وقد بيّن هو وغيره من الباحثين المختصين بالدولة التنموية في شمال شرق آسيا دور السياسات المعتمدة من جانبها، والبنى الإدارية التي توافرت عليها، وعلاقة الدولة بالنخب الاستثمارية التي تميّزت بها، في إنجاح تجربة التصنيع المتأخر أو التحويل الصناعي فيها. وبيّنوا خصوصًا وجود إدارة عامة، أو بيرقراطية حكومية فعّالة، على نقيض الصورة التي رسمها لها النفعيون الجدد. وهي إدارة عامة بقيت مستقلة عن النخب الاستثمارية التي أسهمت هي نفسها في خلقها، وتمكّن أفرادها من إعطاء الأولوية للأهداف العامة المرسومة وتصدوا لمحاولات رشوتهم وامتنعوا عن التفتيش عن منافع خاصة.

ز ـ البنيوية الجديدة

صاحب هذه التسمية هو الباحث الكبير في العلاقات الدولية، الأسكوتلندي ريموند هينبوش. فقد رأى الأخير أن البنيوية بصيغتها الماركسية القديمة التي تضع اللوم على الخارج حصرًا، غير كافية لتفسير التبعية ولقراءة التراتبية الدولية تحت سلطة «دولة مسيطرة» (Hegemon). قال إنه يقتضي الأخذ في الحسبان لدور النخب المحلية في تسويغ وجود دول مستزلَمة للولايات المتحدة كدولة مسيطرة، وخاضعة للهيمنة الجماعية التي يمارسها الغرب[28].

(28) Raymond Hinnebusch, «The Middle East in the World Hierarchy: Imperialism and Resistance,» *Journal of International Relations and Development*, vol. 14, no. 2 (2011), pp. 213-216.

ح ـ إهمال دور الشروط الداخلية في «نظرية التبعية»

وقد نشأت التبعية من حاجة البلدان الصناعية الغربية للتحكّم في مصير بلدان العالم الأخرى، لتوفير مواد أولية لصناعاتها وأسواق لمنتجاتها. عرّف دو سانتوس التبعية بأنها حالة بلد ما تكون خياراته الاقتصادية وهيكليته وليدتا حاجات بلد أو بلدان أخرى، وموجّهة لتلبية هذه الحاجات[29]. وهي تبعيّة اتخذت أشكالًا مختلفة تبعًا للمراحل التاريخية المتعاقبة.

انتقد الباحث توني سميث في قراءة مسهبة، الطريقة الاختزالية التي قرأت بها «نظرية التبعية» علاقة بلدان العالم الثالث بالغرب. بدت هذه الاختزالية في تركيز الماركسيين على النظام الدولي بوصفه المسؤول عن تخلّف العالم الثالث، من دون إظهار الدور الذي تضطلع به القوى المحلية والنخب المحلية في إرساء حالة التخلّف هذه[30]. بدت أيضًا، في تجاهل وجود أنظمة حكم وإدارات حكومية يختلف بعضها عن بعض في العالم الثالث، وفي قدرة البعض منها على إحداث فرق في علاقة بلدانها بالنظام الرأسمالي الدولي[31].

أعاب الباحث على بول باران، أنه عزا النجاح التنموي لليابان إلى عدم اهتمام القوى الاستعمارية به، وأنه أغفل دور الشروط الداخلية التي كانت وراء نجاح عملية «التصنيع المتأخّر» فيه[32].

أخذ الباحث أمثلة متعددة من الهند وجنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة العربية وأفريقيا السوداء، يجمعها قاسم مشترك، هو أن الاستعمار الذي تعرّضت له، كان يرتكز على وجود شريك محلي، مثّلته القوى والنخب التقليدية المحلية. أدت هذه الأخيرة دور الوكيل المحلي للاستعمار الأجنبي، وحافظت على السلطة التي كانت لها، بفضل السيطرة الاستعمارية التي وقعت بلدانها تحتها[33].

ط ـ «إمبريالية تحرير التبادل»

ارتبط استخدام تعبير الإمبريالية بحقبة «الإمبراطورية الرسمية» أو الاستعمار المباشر. ورأى الباحث فرد هاليداي، أن مناهج العلوم الاجتماعية المختلفة في الجامعات، كعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد، تجنّبت استخدام المصطلح. واكتسب استخدامه في المقابل، شرعية في ميدان الدراسات التاريخية[34].

---

(29) Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review*, vol. 60 (May 1970), pp. 231-236, esp. p. 231.

(30) Tony Smith, «The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory,» *World Politics*, vol. 31, no. 2 (1979), pp. 247-288.

(31) Ibid., p. 263.

(32) Ibid., p. 257.

(33) Ibid., p. 260.

(34) Fred Halliday, «The Pertinence of Imperialism,» in: Mark Rupert and Hazel Smith, eds., *Historical Materialism and Globalization* (London: Routledge, 2002), pp. 75-90, esp. p. 77.

وأطلق الباحثون اسم «إمبريالية تحرير التبادل» (Free Trade Imperialism) على الحقبة الأولى من التوسّع الغربي في أنحاء العالم. وهي تجسّدت في استراتيجية إنكلترا في استتباع مناطق العالم بواسطة «الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة»[35]. كان موقعو تلك الاتفاقيات يلتزمون، برضاهم أو بالقوّة، فتح أسواقهم أمام المنتجات الغربية، ويتحوّلون إلى إنتاج المواد الأولية التي يحتاج إليها الغرب في صناعاته. امتدت تلك الحقبة بين عامي 1820 و1870.

وكان الباحث رونالد روبنسون قد بيّن، في نصه الصادر عام 1972، كيف أن العلاقة بين المستعمِر الغربي والمناطق المستتبعة، اتخذت غالبًا شكل «الحكم غير المباشر» (Indirect Rule Systems of Collaboration)، حيث تولّت النخب المحلية السلطة في إطار من التبعية للمركز الغربي[36]. واستخدم مفهوم «آلية التواطؤ» (Collaborative Mechanism) لعرض كيفية بناء علاقة التبعية بين القوى الاستعمارية الغربية وبين دول ونخب الأطراف[37].

ذهب كينز إلى أن التناقض الرئيسي داخل النظام الرأسمالي هو ذلك القائم بين «أصحاب الريوع المالية» من جهة، وبين الفئات غير الريعية في الاقتصاد، ممثلة بالرأسماليين الصناعيين والعاملين بأجر.

وخلال الحقبة الأولى الممتدة من 1820 إلى 1870، اكتفت إنكلترا بـ «اتفاقيات تحرير التبادل» التي فرضتها على بلدان العالم. لكن الاحتلال المباشر لهذه البلدان أصبح ضرورة، في المرحلة الثانية بعد عام 1870، فرضها عجز هذه الأخيرة عن تسديد ديونها للغرب، ونشوب ثورات وحركات احتجاج رفضت الخضوع لإملاءات الدائنين الغربيين.

وفي الحقبة الأولى كما في الحقبة الثانية من التجربة الاستعمارية، كانت القوّة المستعمِرة تُرضي النخب المتواطئة معها بحوافز ومكافآت أغلبها حكومي. وذلك بمعنى حصول هذه الأخيرة على مواقع في السلطة والإدارة وإفادتها من مظاهر التكريم ومن العقود الحكومية... إلخ. لكن الأهم في كل هذا هو التوافقات غير المعلنة بين السلطة المستعمِرة وبين النخب المحلية، على أن تتولى الأخيرة إدارة الشأن المحلّي وألّا تتدخّل الأولى في شؤونها[38].

ي ـ الإمبراطوريات الرسمية

أعقبت ذلك حقبة «الإمبراطوريات الرسمية» (Formal Empire) أو الاستعمار المباشر (Colonialism). أظهر روبنسون أن عدم إمكان حمل الوسطاء التجاريين لإنكلترا إلى الحكم، في

---

(35) John Gallagher and Ronald Robinson, «The Imperialism of Free Trade,» *Economic History Review*, 2nd series, vol. 6, no. 1 (1953), pp. 1-15.

(36) Ronald Robinson, «Non-European Foundations of European Imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration,» in: Roger Owen and Robert Sutcliff, eds., *Studies in the Theory of Imperialism* (London: Longman, 1972), pp. 117-140.

(37) Ibid., p. 120.

(38) Ibid., pp. 133-134.

مرحلة «الإمبراطورية غير الرسمية» (Informal Empire)، حتّم على هذه الأخيرة أن تعتمد في المجال السياسي، على الأوليغارشيات الحاكمة والنخب شبه الإقطاعية المحلية(39). وحين كانت «اتفاقات التعاون» غير الرسمية تتعرّض للثورة عليها، كانت إنكلترا تضطر إلى إعادة هيكلة هذا التعاون مع القوى المحلية، من خلال الاحتلال المباشر للبلدان المعنيّة.

تمدّد الاستعمار المباشر إلى أنحاء العالم بسبب تسابق القوى العظمى الغربية إلى احتلال مناطق العالم المختلفة ليس لأسباب اقتصادية فقط، وإنما لأسباب استراتيجية أيضًا. استمرّ هذا الاستعمار من الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ك ـ الإمبريالية غير الرسمية

تساءل الباحث روبنسون حول إمكان استخدام تعبير الإمبريالية خلال حقبة ما بعد الاستعمار(40). ورأى روبنسون أن المساعدات الغربية والقروض ذات المنشأ الغربي التي تخصّص للبلدان النامية، تهدف إلى خلق «تعاون» مع النخب المحلية في ميادين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، وأنها تؤول إلى إفساد الإدارة العامة والجسم السياسي في هذه البلدان. كما رأى أن شروط ممارسة «إمبريالية غير رسمية» (Informal Imperialism) قد ازدادت كثيرًا خلال حقبة ما بعد الاستعمار(41).

ل ـ التراتبية

قدم هينبوش عرضًا لموقع «الشرق الأوسط» في التراتبية الدولية، تحت عنوان «الإمبريالية والمقاومة»، مستخدمًا في ذلك المقاربة البنيوية في ميدان العلاقات الدولية، بعد إضافة اقتباسات وعناصر من نظريات أخرى. واستخدم هذه المقاربة البنيوية «المحدثة» لتعيين موقع بلادنا، كأرض مستهدفة بالعدوان الخارجي الدائم، منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن.

بيّن هينبوش أن النظرية الواقعية التي ترى العالم والعلاقات الدولية كناية عن فوضى عارمة، لا تعكس واقع العالم الفعلي، بل إن هذا الأخير ينم عن وجود تراتبية داخل الفوضى تتمثّل بالتحديد في وجود بلدان مسيطرة تقود العالم، مثّلتها بريطانيا من التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية كما سبقت الإشارة، ثم الولايات المتحدة مذ ذاك.

تعتمد «البنيوية» مفهوم الإمبريالية ونظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية، لفهم الطريقة التي تم بها استيعاب مناطق الأطراف، ومنها المنطقة العربية، ضمن منظومة التراتبية الدولية(42).

---

(39) Ronald Robinson, «Imperial Theory and the Question of Imperialism after Empire,» *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. 12, no. 2 (1984), pp. 42–54, esp. p. 46.

(40) Ibid., p. 50.

(41) Ibid., p. 51.

(42) Hinnebusch, «The Middle East in the World Hierarchy: Imperialism and Resistance,» p. 213.

ويعود لها استخدام مفهوم التراتبية لإظهار حالة عدم التكافؤ الجوهري بين الدول على المستوى العالمي، التي تعود إلى عدم تكافؤهم في التحكم بالفائض الاقتصادي الذي يحقّقه العالم[43].

حالة عدم التكافؤ هذه تعود إلى الاختلاف الحاسم على صعيد اكتساب المقدرة التكنولوجية وتطوير القدرة الإنتاجية بين دول المركز ودول الأطراف. وقد نجم عن ذلك انعدام توازن فادح على الصعيد العسكري بينهما. أتاح انعدام التوازن هذا لدول المركز أن تسيطر على المجتمعات التقليدية وتنهبها. عيّنت «نظرية المنظومات العالمية» مع فالرشتاين دور الدولتين المسيطرتين اللتين كانتا تباعًا إنكلترا والولايات المتحدة، في استيعاب مناطق الأطراف ضمن المنظومة الرأسمالية، بالقوة العسكرية أولًا، وباستقطاب (Cooptation) النخب المحلية. تم ذلك على أساس تقسيم دولي للعمل، احتكرت فيه دول المركز إنتاج السلع المصنّعة، وفرضت على الأطراف التخصّص بإنتاج المواد الأولية التي تحتاج إليها. ونجم عن ذلك تفاوت فادح في الثروة بين الطرفين.

رأى هينبوش أن ضعف المقاربة «البنيوية» جاء في السابق من أنها، مثلها في ذلك مثل النظرية الواقعية، جعلت الخارج العنصر الوحيد المحدّد لمصائر بلدان العالم النامي، وتجاهلت الدور الذي تؤديه القوى المحلية، أي النخب والدول المحلية وسياساتها، في رسم صورة الواقع. اقتضى بالتالي إيلاء العنصر الآخر في التراتبية على المستوى العالمي، أي ارتباط نخب ودول العالم الثالث بعلاقة استزلام تجاه القوى العظمى (Client State)، والأدوار التي تؤديها هذه النخب (Client Elite)، الأهمية التي تستحقها[44]. إحتاجت هذه النخب، التي جعلها استتباعها من جانب القوى العظمى تفقد شرعيتها عند شعوبها، إلى الحماية التي توفرها لها دول المركز. أصبح بقاؤها في السلطة منوطًا بذلك. ولجأت الدولة المسيطرة إلى استخدام القوة على الدوام لحماية هذه النخب، وللتصدي للقوى التي تناوئها، ولمنع تشكّل قوى إقليمية تتحدى سيطرتها[45].

لم أكن متنبهًا ما فيه الكفاية إلى دور التبعية في رسم صورة ماضينا وحاضرنا كعرب. وقد وقعت على سلسلة مقالات هينبوش المنشورة بعد 2006، وأهمها ذلك المقال الصادر عام 2011 والذي سبق عرض محتواه، وهو بمنزلة مانيفستو قومي عربي.

أما العبرة من كل هذا فهي أنه لا بد من الكتابات المصنّفة في خانة البنيوية المحدثة لفهم واقعنا العربي، وفهم الخضوع للسيطرة واللاتكافؤ اللذان يسمان علاقتنا كعرب بالعالم المعاصر.

م ـ ما بعد الكينزية

لم يكن الاقتصاديون، على اختلاف مشاربهم، يتوقعون أن تكون حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة كثيرًا عن حقبة الثلاثينيات، لجهة استمرار الكساد وضعف معدلات النمو. كانت «الثلاثون المظفّرة» بين 1945 و1975، مفاجأة للجميع لجهة معدلات النمو المرتفعة التي عرفتها

(43) Ibid., p. 214.
(44) Ibid., p. 215.
(45) Ibid., p. 216.

البلدان الغربية، مترافقة مع انعدام التضخّم وعمالة كاملة. وقد مارست كتابات كينز الإصلاحية الراديكالية تأثيرًا كبيرًا على متخذي القرار بعد الحرب العالمية الثانية.

ذهب كينز إلى أن التناقض الرئيسي داخل النظام الرأسمالي هو ذلك القائم بين «أصحاب الريوع المالية» (Financial Rentiers) من جهة، وبين الفئات غير الريعية في الاقتصاد، ممثلة بالرأسماليين الصناعيين والعاملين بأجر. وهو من جهة ثانية أظهر أن سيطرة أصحاب الريوع المالية هي التي تسبّبت على مدى الثلاثينيات بحالة الكساد الكبير آنذاك. كما أظهر أن سيطرة هؤلاء جعلت المستثمرين يتخلّون عن الاستثمار المنتج ويتحوّلون إلى المضاربة في البورصة[46]. ذهب كينز في كتاباته أواخر الثلاثينيات إلى حد القول إنه إذا أضرب المستثمرون عن الاستثمار المنتج، فإن على الدولة أن تحل محلّهم في هذا المجال. وذلك من خلال تخطيط الاستثمار، وأن تتولاه بنفسها محل القطاع الخاص[47].

ن ـ «كينزية ما بعد الحرب»: الوجه الإيجابي

عكست السياسة الاقتصادية المتّبعة في البلدان الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هذا الأمر. حلّت الدولة محل القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الرئيسية وفي التمويل، من خلال التأميمات التي أصابت المصارف والشركات الإنتاجية الكبرى في بداية الحقبة. كانت «الثلاثون المظفّرة» حقبة سيطرة تحالف جمع الدولة والنقابات العمالية والأحزاب المعبّرة عنها، في تجربة من النمو لم يسبق أن عرفها النظام الرأسمالي في أي وقت.

لم يكن مستغربًا أن ينكفئ اليسار على امتداد العالم الغربي منذ بدء الحقبة النيوليبرالية. فأي بديل يمكن اقتراحه ما دامت القناعة هي أنه ينبغي خفض الأجور لتستعيد الأرباح حصتها في الدخل الوطني ويتحقّق مزيد من الاستثمار.

طبّقت الحكومات الغربية الرئيسية مقولة كينز في ضرورة أن تؤدي الدولة دور «المستثمر الأول» (Entrepreneur en Chef) إذا ثابر رأس المال الخاص على الإضراب عن الاستثمار. بنت الدولة في الغرب اقتصادًا منتجًا كان نقيض اقتصاد «أصحاب الريوع المالية» الذي ساد بين الحربين. مثّل تعاطيها مع الاقتصاد ردّ فعل على تلك الحقبة.

ص ـ النقص في «كينزية ما بعد الحرب»

لم يكن استخدام الاقتصاديين لإرث كينز النظري بمستوى الكفاءة التي عبّر عنها تعاطي الدولة مع تحديات ما بعد الحرب. أخذ الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بضعة أفكار من كينز، لعل

---

(46) Mario Seccareccia et Marc Lavoie, «Les Idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier,» *Economie Appliquée*, no. 1 (1989), pp. 47-69, esp. p. 57.

(47) Ibid., p. 58.

أهمّها إعطاء شرعية لتدخّل الدولة عبر السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام، للحد من تقلبات الظرف الاقتصادي في المدى القصير. وأعطى الباحث الكندي الكبير ماريو سيكاريسيا سببين للضعف الذي عبّرت عنه «كينزية ما بعد الحرب» أمام هجمة النيوكلاسيكيين، وخصوصًا فريدمان ولوكاش خلال السبعينيات. فهي **أولًا** عكست الأخذ بالنموذج الاسكندنافي في تدخل الدولة والإنفاق العام لتأمين الاستخدام الكامل للقوى العاملة. وكان غونار ميردال قد اقترح في مطلع الثلاثينيات أن يرتفع الإنفاق العام في المدى القصير عندما يكون هناك انحسار في الظرف الاقتصادي (Business Cycle) وينخفض في مرحلة الانطلاق، بحيث يتعادل الاثنان ولا يبقى شيء من الإنفاق العام المتراكم في المدى الطويل[48]. وهو ما اعتمدته دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. والسبب **الثاني** هو أن «كينزية ما بعد الحرب» أغفلت التميز بين الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وبحيث انطوت التجربة على إعطاء الأولوية للثاني على حساب الأول[49].

تصدّت الكتابات ما بعد الكينزية للمواقف النيوليبرالية «المشيطنة» للدولة وللإنفاق العام، وجعلت من هذا الأخير أحد عناصر الطلب الإجمالي وعاملاً حاسمًا لتعزيز ربحية المؤسسات الإنتاجية الخاصة.

وأسهم الباحثون المحسوبون على الكينزية في هذا الاختزال لفكر كينز. أهملوا العناصر التي تجعل من فكر كينز ملهمًا لسياسات اقتصادية مختلفة جذريًا عن سياسات النيوكلاسيكيين. يقول الباحث جون سميثين إن ميلتون فريدمان، الأشهر بين الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، اكتسب الصدارة فكريًا منذ 1968، وبات مرجعية لدى هؤلاء الكينزيين بديلًا من كينز[50].

ع ـ «كينزية ما بعد الحرب» خلال السبعينيات

خلال السبعينيات، وجدت الكينزية كما هي مطبّقة، أي بوصفها روشتّة لإخراج الاقتصاد من حالات الانكماش الظرفي، بواسطة أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام، نفسها محاصرة كفكر وممارسة، وتمّت «شيطنتها» على مدى الحقبة اللاحقة. أدّى التضخم «الكبير» خلال السبعينيات الدور الأساس في نزع صدقية «كينزية ما بعد الحرب» المتداولة.

وأعاب النيوكلاسيكيون على السياسة المسماة كينزية تركيزها على تحريك الطلب بواسطة السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام وإهمالها عناصر التكلفة التي تقف في وجه زيادة

---

(48) Mario Seccareccia, «Keynesianism and Public Investment: A Left-Keynesian Perspective on the Role of Government Expenditures and Debt,» *Studies in Political Economy*, vol. 46 (Spring 1995), pp. 43-78, esp. p. 69.

(49) Ibid., p. 45.

(50) John Smithin, «La Composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire,» in: Pierre Paquette et Mario Seccareccia, dirs., *Les Pièges de l'austérité* (Montréal: Presse de l'Univ. de Montréal, P.U.G., 1993), pp. 201-217, p. 208.

العرض، كارتفاع الأجور وانخفاض إنتاجية العمل وزيادة أسعار المواد الأولية كأسعار البترول بعد 1973[(51)]. ورأى فريدمان في نصه لعام 1977 أن زيادة الطلب بواسطة السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الذي يؤدي بدوره إلى ضرب الفاعلية الاقتصادية للبلدان المعنية. وذلك لأنه يضرب صدقية الأسعار كمؤشر يحتاج إليه المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذي يجعل هؤلاء يتردّدون في اتخاذ هذه القرارات[(52)]. ثم أضاف النيوكلاسيكيون دور التوقعات التضخمية بوصفها سببًا قائمًا بحد ذاته لارتفاع معدلات التضخم[(53)].

ف ـ الاستثمار السياسي للتضخم

استثمرت أحزاب اليمين التضخم للتعبئة ضد الدولة ونزع شرعية حضورها وتدخّلاتها بواسطة الإنفاق العام. استخدمت الدعاية الانتخابية لتلك الأحزاب على مدى السبعينيات التضخم المتفاقم حجة رئيسية في نقدها للسياسات الكينزية القائمة على حفز الطلب. وتوجّهت إلى الشرائح المحافظة في المجتمع كالمتقاعدين لإظهار أن التضخم يأكل معاشاتهم ولتحميل الدولة وسياساتها مسؤولية ذلك[(54)].

أوصل تزايد التضخم على مدى حقبة السبعينيات أصحاب القرار إلى تصنيف هذا الأخير كالعدو رقم واحد للاقتصادات الغربية. واستخدموا رفع أسعار البترول للمرة الثانية عام 1978 لإعطاء شرعية لانخراطهم في «حرب صليبية» ضد التضخم بعد 1979.

ق ـ النيوماركسيون والكينزية

لم تجد تلك الكينزية من يدافع عنها. وقف النيوماركسيون بدورهم موقفًا سلبيًا منها. رأى هؤلاء أن الاستخدام الكامل للقوى العاملة الذي عملت له «كينزية ما بعد الحرب» كهدف، لا يتلاءم مع الرأسمالية كنظام. فهذه الأخيرة تحتاج في رأيهم على الدوام إلى كتلة عاطلين من العمل مهمّة لضبط الأجور[(55)]. وقد أدانوا سياسات رفد الطلب كونها تؤدي إلى التضخّم. وأطلقوا حكمًا مبرمًا

---

(51) Rudiger Dornbusch and Stanley Fischer, *Macroeconomics,* 5th ed. (New York: McGraw-Hill, 1990), pp. 486-499.

(52) Mario Seccareccia et Alain Parguez, «Les Politiques d'inflation zéro: La Vraie cause de la hausse tendancielle du chômage dans les pays occidentaux,» Working Papers (Département de sciences économiques-Université d'Ottawa, 22 pages, 1998), p. 3.

(53) Dornbusch and Fischer, Ibid., pp. 511-546.

(54) Ha-Joon Chang, «Introduction,» in: Ha-Joon Chang and Robert Rowthorn, eds., The Role of the State in Economic Change (Oxford: Oxford University Press, 1995); reprinted as «Theories of State Intervention in Historical Perspective» in: Ha-Joon Chang, *Globalization, Economic Development and the Role of the State* (London: Zed Books, 2003).

(55) Seccareccia et Parguez, «Les Politiques d'inflation zéro: La Vraie cause de la hausse tendancielle du chômage dans les pays occidentaux,» p. 8.

على هذه الكينزية، إذ رأوا أن انخفاض معدل الربح كان العائق أمام الاستثمار، وأنه انخفاض ناجم عن ارتفاع الأجور بأكثر من ارتفاع إنتاجية العمل.

بل أظهر الباحثون ما بعد الكينزيين التشابه الكبير بين ما يقوله النيوماركسيون الممثلين بـ «مدرسة التنظيم» (École de la Régulation) الفرنسية وباليسار الماركسي الأمريكي وبين ما تقوله المدرسة النيوكلاسيكية في قراءة الأزمة آنذاك. رأى النيوماركسيون أن الأزمة انطلقت من ارتفاع الأجور الحقيقية في مطلع السبعينيات أكثر من ارتفاع إنتاجية العمل، وذلك بسبب ضغط النقابات العمالية. وهو ما تسبّب بانخفاض أرباح الرأسماليين وصرَفَهم عن متابعة الاستثمار(56). وفي هذا تماثل مع القراءات النيوكلاسيكية التي رأت أن منطلق الأزمة هو في سوق العمل وفي ارتفاع الأجور الحقيقية. وظهر التماثل بين الاثنين في التحليل الذي يعطي الأولوية لدراسة العرض ومكوناته على حساب دراسة الطلب.

لم يهمل النيوماركسيون دراسة الطلب، بل أنحوا باللائمة على الحكومات الغربية التي سهّلت حصول الشركات الصناعية على تسليفات لتمويل الاستثمار تعويضًا لها عن انخفاض أرباحها. وقد أدى ذلك بالنسبة إليهم إلى دفع التضخم صعدًا خلال السبعينيات. بل ثمة لدى بعض المنتمين إلى «مدرسة التنظيم» تقييم إيجابي للدور الذي أدّته المصارف المركزية بعد 1979 في رفع أسعار الفائدة لضبط التضخم، كون ذلك يمثّل ردّ فعل صحّيًا من جانب الأسواق المالية لحفظ قيمة ثرواتها النقدية(57).

يفسر مارك لافوا موقف النيوماركسيين المعادي لكينزية ما بعد الحرب بوصفهم، بالعودة إلى ماركس، أن اشتغال النظام الرأسمالي يتطلّب وجود كتلة عاطلين من العمل كبيرة تتيح للرأسماليين ضبط الأجور، وأن الكينزية بوضعها العمالة الكاملة (Full Employment) هدفًا لها وإعطائها للنقابات دورًا رئيسيًا في تحديد الأجور، نقضت أحد مرتكزات النظام الرأسمالي(58). الأمر الثاني هو أن النيوماركسيين مثلهم مثل النيوكلاسيكيين لم ينظروا إلى الأجور الحقيقية إلا بوصفها عبئًا يعوق الاستثمار. وهم في ذلك يقفون على طرفَي نقيض من كينز وكالسكي (Kalecki) اللذين كانا يريان في الأجور عنصرًا رئيسيًا في الطلب الاستهلاكي الذي يحفّز الاستثمار ويزيد أرباح الرأسماليين(59).

بقراءات من هذا النوع، لم يكن مستغربًا أن ينكفئ اليسار على امتداد العالم الغربي منذ بدء الحقبة النيوليبرالية. فأي بديل يمكن اقتراحه ما دامت القناعة هي أنه ينبغي خفض الأجور لتستعيد الأرباح حصتها في الدخل الوطني ويتحقّق مزيد من الاستثمار؟ وأي بديل يمكن اقتراحه ما دام النيوماركسيون انضموا إلى الإجماع تحت راية النيوكلاسيكيين الذي يجرّم أي لجوء لحفز الطلب لتحسين معدلات النمو، ويحصر اهتمامات السياسة الاقتصادية بنواحي العرض فقط؟

---

(56) Ibid., p. 8.

(57) Ibid., p. 9.

(58) Ibid., p. 8.

(59) Marc Lavoie, «Crise financière, répartition des revenus et relance par les salaires,» *Cahiers de Recherche Sociologique,* no. 55 (2013), pp. 19-41.

ر ـ ما بعد الكينزيين وإعادة تصويب النقاش حول كينز

أعاد الباحثون ما بعد الكينزيين منذ مطلع الثمانينيات الاعتبار لكينز الحقيقي من خلال شرح وتفسير نتاجه والبناء في ما يقترحون على هذا النتاج. وهو أراد إصلاح النظام الرأسمالي من داخله بدءًا من نقطة الانطلاق الجوهرية التي سبقت الإشارة إليها، وهي التمييز بين «رأسمالية أصحاب الريوع المالية» أو الرأسمالية الريعية وبين «رأسمالية أصحاب المشاريع» أو الرأسمالية الصناعية.

ش ـ الأساسيات في فكر كينز

(1) الاستثمار: يضع كينز الاستثمار في المنزلة الأولى كمحرّك للطلب والنمو الاقتصادي. بلور مفهومي «مفاعل الإنفاق» (Multiplier) والمسرّع (Accelerator) للربط بين الإنفاق والناتج وبين الناتج والاستثمار. في حالة المفاعل، يؤدي مطلق إنفاق إلى رفع للإنتاج ينجم عنه توزيع مداخيل تعود بدورها لتضخّ إنفاقًا جديدًا في الاقتصاد. ويربط المسرّع بين حجم الناتج وحجم الاستثمار، كون الأول محدّدًا للثاني.

جعل كينز الاستثمار سبّاقًا على الادخار وليس العكس[60]. وهو ما أغفلته التفسيرات النيوكلاسيكية لفكره بعد الحرب. ليس حجم الادخار عنده هو ما يحدّد الاستثمار، بل إن الادخار يكون نتيجة للاستثمار. كان كينز يقف موقفًا سلبيًا من الادخار بحد ذاته، ويرى أن هذا الأخير عبء على الاقتصاد وأنه لا ينبغي تشجيع المدّخرين برفع الفائدة المعطاة لهم.

وما يحدّد الاستثمار هو عدم اليقين (Incertitude) عند المستثمرين، أي عدم تأكدهم من أنهم سيجدون طلبًا كافيًا على منتجاتهم إذا تحمّلوا مخاطر الاستثمار. وما يحدّده هو الرغبة في الربح أو ما يسميه كينز «روح الكسب» (Esprits animaux) عند المستثمرين[61]. يمثّل تراجع هذه الرغبة معضلة رئيسية في الرأسمالية. ليس الإدخار إذًا، بل التفاؤل في أوساط المستثمرين بإمكان تحقيق أرباح مجزية هو ما يحدّد الاستثمار.

ويمكن، مع أخذ ما تقدّم في الحسبان، تعريف دور الدولة في كل هذا. تقع على الدولة مهمّة إزالة عنصر عدم اليقين وجعل التشاؤم تفاؤلًا في أوساط المستثمرين. تحقق الدولة ذلك حين تقف إلى جانب المستثمرين، وتوفّر ضمانات لهم أمام مخاطر الاستثمار. يمثّل الاستثمار وتعريفه ودور الدولة على هذا الصعيد، أهم ما في الكينزية.

(2) الاستهلاك: يأتي الاستهلاك في المرتبة الثانية بعد الاستثمار كمحدّد للطلب. جعل كينز في الأساس من الميل الحدّي لاستهلاك الدخل، أي نسبة الدخل المخصّصة للإنفاق الاستهلاكي، العنصر الأساس في تعريف «مفاعل الإنفاق». انتقد الباحثون ما بعد الكينزيين التركيز في

---

(60) Smithin, «La Composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire,» p. 210, et Marc Lavoie, «Etat social, employeur de dernier recours et théorie post-keynésienne,» *Revue française de Socio-Economie*, vol. 3 (2009), pp. 55-75, esp. p. 60.

(61) Seccareccia et Lavoie, «Les Idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier,» p. 58.

سياسات ما بعد 1980 على رفع معدل الربح كحافز للاستثمار، وإغفال دور الطلب الاستهلاكي كحافز لهذا الأخير. يمكن أن يتحسّن معدل الربح في خلال خفض نسبة الأجور في الناتج، من دون أن يؤدي ذلك إلى تحسين معدل النمو، بسبب ضعف الطلب الاستهلاكي. رأى الباحثون أن الأغلبية الساحقة من الاقتصادات الغربية هي من الفئة التي يحدد فيها الطلب الاستهلاكي معدل النمو(62). وحين يكون الأمر على هذا النحو، لا يعود كافيًا التعويل على رفع نسبة الأرباح كحافز للاستثمار.

ورأى الباحثون في التيار ما بعد الكينزي أن الطلب على العمل لا يتحدّد في سوق العمل، بل يكون محكومًا بمستوى الطلب الإجمالي. واستندوا إلى إسهامات كالسكي (Kalecki) لتبيان أن ارتفاع الأجور يرفع الطلب الإجمالي وأرباح المؤسسات ويشجع هذه الأخيرة على الاستثمار. وبلوروا في نهاية المطاف مقاربة تقف على طرف نقيض من المقاربة النيوكلاسيكية وتربط بين ارتفاع الأجور وارتفاع الطلب على العمل وارتفاع معدلات النمو(63).

وينظر ما بعد الكينزيين نظرة إيجابية إلى دور النقابات ووجود حد أدنى للأجور. وهي في المقاربة النيوكلاسيكية عناصر يسيء وجودها إلى مرونة الأجر، وينبغي إزالتها. أما ما بعد الكينزية فترى وجود عناصر عدم المرونة هذه كشأن جيد. فهي تكبح مقدرة المؤسسات على خفض الأجور، وتمنع بذلك الطلب الإجمالي من النزول إلى الحضيض، وتتيح للمؤسسات أن تزيد أرباحها واستثماراتها، وتسهم في تحقيق العمالة الكاملة(64). أي أن أفضل ما تقوم به الدولة في المقاربة الكينزية هو تشجيع نشوء النقابات، لأن ذلك يمنع أرباب العمل من النزول بالأجور إلى مستويات تضرب الطلب الإجمالي وتنشئ كسادًا اقتصاديًا.

(3) الإنفاق العام: المحدّد الثالث للطلب الفعلي هو الإنفاق العام. أغفل النيوكلاسيكيون الذين استعانوا بفكر كينز، الأهمية التي أعطاها هذا الأخير للتمييز بين الموازنة الحكومية العادية التي تشتمل على الإنفاق الجاري للحكومة، وبين الموازنة المخصّصة للاستثمار. فلم يمانع كينز في أن تكون الأولى متوازنة، لكنه أعطى الثانية دورًا رئيسيًا في رصد الموارد لرفع مستوى إنتاجية الاقتصاد(65). تقع على الدولة مسؤولية تخطيط الاستثمار على المدى الطويل بهدف تحسين فاعلية القطاعات الإنتاجية. أي ينبغي أن يتوصّل الاستثمار الحكومي إلى إضافة مخترعات جديدة وتحقيق نتائج في ميدان أنشطة البحث والتطوير وفتح آفاق جديدة في ميدان البحث العلمي. في الولايات المتحدة التي لطالما كانت نموذجًا لاقتصاد تؤدي فيه الدولة دور «المحفّز الأول للاستثمار»، تعوّل المؤسسات الخاصة التي تنتج المخترعات الجديدة على التمويل الحكومي لإطلاق أبحاث جديدة.

---

(62) Lavoie, «Crise financière, répartition des revenus et relance par les salaires».

(63) Marc Lavoie et Dany Lang, «Les Déterminants du niveau de l'emploi,» in: Eric Berr, Virginie Monvoisin et Jean-François Ponset, dirs., *L'économie post-keynésienne: Hisoire, Théories et politiques* (Paris: Editions du Seuil, 2018), pp. 200-215, esp. p. 209.

(64) Ibid., p. 211.

(65) Smithin, «La Composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire,» p. 202.

وأظهرت إسهامات ما بعد الكينزيين المتعددة أن مقولة النيوكلاسيكيين بأن الإنفاق العام يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه «طرد» الاستثمار الخاص، هي مجرّد موقف أيديولوجي. وقد عبّر فريدريش فون حايك، ممثل المدرسة النمسوية الأكثر عداء لتدخّل الدولة في الاقتصاد عن هذا الموقف في الأساس. أظهر هؤلاء الباحثون أن الدولة ممثّلة بالمصرف المركزي هي من يحدّد معدل الفائدة، وأن قدرتها على خلق النقد أي تعزيز العرض له من شأنها خفض معدلات الفائدة لا رفعها(66).

جعل كينز من التناقض داخل الرأسمالية بين أصحاب الريوع المالية وبين الرأسماليين الصناعيين مسألة مركزية في فكره. قدم بذلك الإضافة الأهم في مجال فهم أزمات الرأسمالية.

تصدّت الكتابات ما بعد الكينزية للمواقف النيوليبرالية «المشيطنة» للدولة وللإنفاق العام، وجعلت من هذا الأخير أحد عناصر الطلب الإجمالي وعاملًا حاسمًا لتعزيز ربحية المؤسسات الإنتاجية الخاصة. رأت أن مستوى الإنفاق العام وعجز الموازنة لا ينبغي أن تحددهما مقولات كتلك التي تجعل العجز نسبة من الناتج لا ينبغي تجاوزها. ولاحظت أن حاجة الاقتصاد هي ما ينبغي أن يحدد حجم هذا الإنفاق(67).

نشأ الدين العام بعد 1980 في الغرب من سياسات رفع الفائدة النيوليبرالية الطابع بحجة كبح التضخم. رتبت هذه الفوائد عبئًا ضريبيًا كبيرًا على كاهل دافعي الضرائب. برّرت مشاكل المالية العامة هذه، المطالبات بخفض حجم الدولة وإنفاقها، وبرّرت التقشف في الإنفاق على مدى الحقبة. نجحت سياسة الفوائد المرتفعة من خلال العبء الضريبي الذي رتبته لتمويل عجز الموازنة والدين العام، في إطلاق عداء دافعي الضرائب تجاه الدولة.

تمثّل كتابات التيار ما بعد الكينزي موقفًا مناقضًا لموقف المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بشأن الإنفاق العام وضرورة الحد منه. وتوفّر حججًا قوية لمتّخذي القرار في البلدان النامية إذا ما قرروا التصدي للترهيب الذي يخضعون له على يد مسؤولي هذه المؤسسات وخبرائها.

(4) **التصدير:** يأتي التصدير إلى الخارج كواحد من العناصر الأربعة للطلب الإجمالي ضمن اقتصاد مفتوح. يؤدي التصدير دورًا رئيسيًا في كثير من الاقتصادات الغربية، ويُلزمها بالحفاظ على تنافسية منتجاتها من خلال منع أسعار هذه الأخيرة من الارتفاع، ومن خلال منع سعر صرف عملاتها من التحسّن. تمنع الحاجة إلى التصدير الكثير من البلدان الصناعية من «التفرّد» بمواقف تمثّل خروجًا على الإجماع.

رأى الباحثون ما بعد الكينزيين أن الإصلاح الذي قدمه كينز للنظام الرأسمالي انطلق من فكرة أن الأخذ فيه يكون على مستوى الدول الصناعية كمجموعة، وليس على مستوى بلد بمفرده.

---

(66) Lavoie, «Etat social, employeur de dernier recours et théorie post-keynésienne,» p. 66.

(67) Ibid., p. 59.

طرح هذا الأمر مسألة «إمكانية الكينزية في بلد واحد»[68]. أظهرت حقبة ما بعد 1980 خشية البلدان الصناعية من التفرّد بسياسات ليست موضع إجماع، وأظهرت نكوص البعض منها، كما الاشتراكيين في فرنسا في مطلع الثمانينيات، عن سياسات تتعارض مع تلك التي أجمعت عليها البلدان الصناعية الأخرى. تبقى إمكانية «التفرّد» والخروج على الإجماع ممكنة لأي بلد، شرط أن يكون لديه برنامج استثمار حكومي يحقق له سبقًا تكنولوجيًا وفاعلية فائقة.

(5) التقدم التقني: إلى محدّدات الطلب الأربعة التي سبقت الإشارة إليها، ينبغي إضافة محدّدين آخرين، يصنفهما الباحث مارك لافوا في فئة الأسباب الهيكلية لنقص الطلب، هما التقدم التقني وتوزيع الدخل[69]. المقصود هنا بالتقدم التقني، إحلال ماكينات وآلات جديدة محل اليد العاملة. يمثّل التقدم التقني بهذا المعنى مصدرًا لرفع إنتاجية الاقتصاد الوطني، لكنه يمكن أن يؤدي إلى خفض الطلب الإجمالي إذا ترتبت عليه إزالة مواقع عمل عديدة وحرمان من كانوا يشغلونها من مداخيل تعزّز الطلب الاستهلاكي. يلقي التقدم التقني على عاتق الدولة مسؤولية زيادة الطلب الإجمالي لتعويض الأثر السلبي الذي ينجم عنه في سوق العمل.

(6) توزيع الدخل: أما توزيع الدخل كمحدّد للطلب الإجمالي، فالمقصود به عند كينز، توزّع هذا الأخير بين المستثمرين الذين يمثّل الربح دخلهم والعاملين الذين يمثل الأجر دخلهم من جهة، وبين أصحاب الريوع المالية، الذين تمثل الفوائد دخلهم، من جهة ثانية. يمثّل المستثمرون والعاملون بأجر الفئة المنتجة في المجتمع، في حين يمثّل «أصحاب الريوع المالية» فئة من يحصّلون مداخيل من دون تقديم تضحيات فعلية. سمّاهم كينز في نصه لعام 1936 فئة «المستثمرين بدون وظيفة» (Functionless Investor)[70]. أغفل النيوكلاسيكيون الذين استثمروا أفكار كينز، إصرار هذا الأخير على التمييز بين الربح كدخل للمستثمرين والريع المالي أو الفوائد كدخل لأصحاب الريوع المالية. تعمّدوا الخلط بين الإثنين.

جعل كينز من التناقض داخل الرأسمالية بين أصحاب الريوع المالية وبين الرأسماليين الصناعيين مسألة مركزية في فكره. قدم بذلك الإضافة الأهم في مجال فهم أزمات الرأسمالية.

في الكينزية لا تعكس حركة الفوائد تغييرات في عرض النقد والطلب عليه. ليست آلية السوق هي ما يحدد الفوائد. يحدد المصرف المركزي الفوائد، استجابة منه للآراء السائدة في أوساط المتعاملين في الأسواق المالية. يستطيع المصرف المركزي أن يتحكّم في معدلات الفائدة بصورة كاملة في المدى القصير. وحين ترتفع هذه المعدلات، كما حصل بعد 1980، فهي تكون مجرّد واسطة لنقل الثروة والدخل من فئتي المستثمرين والعاملين بأجر إلى فئة أصحاب الريوع

---

(68) Smithin, «La Composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire,» p. 211.

(69) Lavoie, «Etat social, employeur de dernier recours et théorie post-keynésienne,» p. 56.

(70) Mario Seccareccia and Marc Lavoie, «Income Distribution, Rentiers and their Role in a Capitalist Economy: A Keynes-Pasinetti Perspective,» paper presented at: Institute for New Economic Thinking (INET) Conference: Liberté, Egalité, Fragilité, Paris, April 8-11, 2015, p. 8.

المالية. وقد أتاح رفع معدلات الفائدة بعد 1980 لهؤلاء الأخيرين أن «يثأروا» من تجربة «الثلاثين المظفّرة» التي حرمتهم الإفادة من معدلات فائدة عالية.

يحصل كساد كبير إذا انزاحت الثروة والمداخيل بقوة لمصلحة أصحاب الريوع المالية؛ لأن هؤلاء لا يستثمرون ويستهلكون نسبة ضئيلة من مداخيلهم العالية. يؤدي الموقع المهيمن الذي يحظى به هؤلاء إلى انخفاض الطلب الإجمالي وإلى التسبّب بانعدام النمو وبحالات الكساد الطويل الأجل. مثّل كينز استمرارًا لنهج المدرسة الكلاسيكية العريقة في الاقتصاد السياسي. أظهرت هذه الأخيرة أن ملّاك الأرض، أي أصحاب الريوع العقارية، كانوا يقتطعون من أرباح الرأسماليين ويتسبّبون بتوقّف الاستثمار والنمو. حلّ أصحاب الريوع المالية في الكينزية محل أصحاب الريوع العقارية كسبب لتوقّف النمو.

أروع ما قدمته الكينزية إظهار أن الاستثمار الخاص هو في الأساس غير ملائم وغير كافٍ، وأن ذلك يفرض على الدولة أن لا تكتّف أيديها، بل أن تحل محل هؤلاء المستثمرين.

استعاد ماركس النقاش الكلاسيكي القديم بطريقة مختلفة، من خلال إقامة تعارض بين الأرباح والأجور. رأى أن التقدّم التقني المتمثل بحلول الآلات محل الناس، يضعف فائض القيمة ويخفّض معدل الربح، الأمر الذي يضعف، أو يزيل، رغبة الرأسماليين بالاستثمار. درجت الأحزاب والتيارات التي تستوحي الماركسية على إظهار التفاوت في توزيع الدخل بين الأرباح والأجور، لتقديم حجج حسية تغذي بها «حرب الطبقات».

مثّل كتاب بيكتي الصادر عام 2014، الذي بيع منه على ما يقال مليونا نسخة، إضافة إلى النقاش حول توزّع الدخل وأثر ذلك في النمو. رأى بيكتي، بخلاف ماركس، أن معدّل الربح قد ارتفع على امتداد العصر الحديث بأكثر من ارتفاع الناتج في البلدان الصناعية. أدى ذلك إلى تركّز كبير للدخل والثروة أثر سلبًا في النمو. يمكن تفسير الحفاوة التي حظي بها الكتاب بتزامن صدوره مع التظاهرات التي كانت تنطلق ضد وول ستريت، وتدين تركّز الثروة الذي رافق الحقبة النيوليبرالية. حظي الكتاب بقراءتين على الأقل بالعربية. كتب عنه عامر محسن (**الأخبار**، 2014/9/19)، وغسان ديبه (**الأخبار**، 2017/6/15). قرّظ النيوكلاسيكيون الكتاب وعرّضه الاقتصاديون من خارج التيار المهيمن لنقد شديد. أثبت هؤلاء أنه غير صحيح أن حصة الأرباح كانت ترتفع على الدوام خلال القرن العشرين. فهي انخفضت نسبيًا خلال «الثلاثين المظفّرة». أعابوا على الكاتب خلوّ تتبعه للنمو في المدى الطويل من أي دراسة جدية لدور التقدم التقني خلالها. وجدوا أن استخدامه للمقاربة النيوكلاسيكية في تعريف مداخيل عوامل الإنتاج يعكس مشكلة منهجية كبيرة في عمله[71]. تناول النقد أخيرًا تعريفه للربح. هناك في كتابه مداخيل من مصادر شتى لا يصح جمعها تحت هذا التعريف[72]. وهو كتاب لا يؤسس لكيفية اعتماد سياسات

(71) Ibid., p. 6.

(72) Ibid., p. 7.

اقتصادية بديلة. وجد الباحثان سيكاريسيا ولافوا أن العودة إلى كينز في تعريف الفئات التي يمثل الريع المالي والربح والأجر مداخيلها تقي من الالتباسات التي وقع فيها بيكتي.

(7) **الكينزية لإغناء «اقتصاد التنمية»**: لم يكتب كينز حرفًا واحدًا عن البلدان النامية، ولا اهتم بموضوع التنمية كموضوع على حدة. لكن سجالاته في شأن أسبقية الاستثمار على الادخار، وعدم إمكان التعويل على القطاع الخاص لتحقيق النمو والعمالة الكاملة، ومسؤولية الدولة في أن تكون «المستثمر الأول»، أمور جعلت منه أهم منافح عن دور الدولة في الاقتصاد.

تمثّل ما بعد الكينزية الزاد الفكري الذي ينبغي أن يتزوّد به مثقفو البلدان النامية واقتصاديوها للخروج من كنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتمكّن من صوغ سياسات تحقق النمو وتزيل البطالة وتُخرِج بلدانهم من التخلّف.

رصد الكاتب جون توي العلاقة بين كينز وبين الباحثين الأوائل في التنمية. أظهر تأثر ميندلبوم وروزنستين رودان المباشر به، وذهاب هذين الأخيرين إلى أبعد منه في تعيين دور الدولة في الاقتصاد[73]. كما أظهر أن «اقتصاد التنمية» يدين لكينز بالإطار الإحصائي الذي بلوره لكي يستخدمه الفنيّون في ميدان تخطيط التنمية[74].

وأظهر هيرشمان الدور الكبير الذي أدّته الكينزية في إطلاق مقاربات جديدة في ميدان «اقتصاد التنمية» تمثّل خروجًا عن النموذج الاقتصادي النيوكلاسيكي السائد، الذي لا يعترف بتمايز بين بلدان صناعية وبلدان متخلفة (Mono-économisme)، ويتعاطى مع الاثنين بالأدوات المعرفية ذاتها[75]. وقد أطلق كينز ثورة فكرية في عقر دار الرأسمالية المالية المهيمنة آنذاك، وأعطى مثالًا في الجرأة على الخروج عن السائد. واتخذ الباحثون الأوائل في «اقتصاد التنمية» من فكرة عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة التي ركّز عليها كينز كآفة للرأسمالية، منطلقًا لدراسة نقص استخدام القوى العاملة في ريف بلدان العالم الثالث[76].

لكن أروع ما قدمته الكينزية إظهار أن الاستثمار الخاص هو في الأساس غير ملائم وغير كافٍ، وأن ذلك يفرض على الدولة أن لا تكتّف أيديها، بل أن تحل محل هؤلاء المستثمرين. وهو ما عبّرت عنه مقولة «تأميم الاستثمار» (Investment Socialization) التي نادى بها كينز، وخصّص لها كتابه الشهير لعام 1936، وأخذت فيها البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية[77]. وقد أخذت فيها بلدان شرق آسيا تحت عنوان «تأميم مخاطر الاستثمار» (Risk Socialization).

---

(73) John Toye, «Keynes and Development Economics: A Sixty-Year Perspective,» *Journal of International Development*, vol. 18 (2006), pp. 983-995, esp. p. 985.

(74) Ibid., p. 987.

(75) Hirschman, «Grandeur et décadence de l'économie du développement,» p. 47.

(76) Ibid., p. 49.

(77) Seccareccia et Lavoie, «Les Idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier,» p. 58, et Smithin, «La Composition des dépenses publiques et l'efficacité de la politique budgétaire,» p. 210.

هناك تماثل بين أفكار هيرشمان، وهو الأفضل في قراءة دور الدولة في البلدان النامية، وأفكار كينز في تعريفه لهذا الدور. يتمثّل هذا الدور عند الأول بـ «تعظيم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى النخب الاستثمارية» كما سبقت الإشارة[78]. الاستثمار هو الأساس عند هيرشمان كما كان عند كينز. تعظّم الدولة قدرة النخب الاستثمارية على الاستثمار من خلال الحوافز التي تقدمها لهم وإدارتها المباشرة لمشروع التنمية.

يفاجأ الداخل حديثًا إلى عالم كينز الحقيقي وليس ذلك الذي تقدمه كتب التدريس النيوكلاسيكية. ينطبع في ذهنه تأكيد كينز أن الاستثمار الخاص هو غير ملائم كقاعدة عامة، وأن ذلك يحتّم على الدولة أن تندفع إلى الحلول محل القطاع الخاص أو إلى تشجيع هذا الأخير على الاستثمار. يكون الحلول محل القطاع الخاص من خلال «تأميم الاستثمار»، ويكون تشجيع القطاع الخاص من خلال «تأميم مخاطر الاستثمار».

هذا ما حققته التجربة الآسيوية التي يمكن إرجاع نتائجها التنموية الباهرة إلى أمر واحد هو «تأميم مخاطر الاستثمار» من جانب الدولة. والمقصود بذلك أن يتحمّل المجتمع بكامله مخاطر الاستثمار مع المستثمرين. ويمكن أن يصل الأمر إلى حد إلغاء ديون المؤسسات الصناعية المنخرطة في صراع من أجل البقاء ومن أجل التصدير إلى الأسواق الخارجية. هذا ما فعله الجنرال بارك في كوريا عام 1972.

(8) الموقف من المؤسسات الدولية: تمثّل ما بعد الكينزية الزاد الفكري الذي ينبغي أن يتزوّد به مثقفو البلدان النامية واقتصاديوها للخروج من كنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتمكّن من صوغ سياسات تحقق النمو وتزيل البطالة وتُخرِج بلدانهم من التخلّف.

يكفي أن ندرك حقائق من مثل أن الاستثمار يسبق الادخار، أي أن الادخار يكون نتيجة الاستثمار وليس النقيض، لتصبح كل الأدبيات النيوكلاسيكية منذ ماك كينون في أواخر الستينيات حول إصلاح القطاع المالي كمدخل للتنمية بلا أي قيمة. انتقد النيوكلاسيكيون من خلال مفهوم «القمع المالي» انخفاض أسعار الفائدة الذي تميّزت به تجربة «بدائل الواردات». لكن كينز رأى أن أفضل سعر فائدة ممكن هو الذي يساوي صفرًا.

اقترح النيوكلاسيكيون تحرير القطاع المالي، أي خصخصة المصارف وإنشاء بورصات للأسهم والأوراق المالية والانفتاح الكامل على الخارج، أي تحرير حركة الرساميل، كون كل ذلك يجعل الادخار العالمي يسهم في التنمية ويحقق النمو. وتصدّى الباحثون ما بعد الكينزيين لهم في اقتراح آليات لحماية البلدان النامية من عملية تحرير حركة الرساميل ذاتها[79]. ذلك بأنه يكفي إطلاق شائعات ليسارع المودعون الأجانب إلى إخراج رساميلهم من البلدان النامية، والتسبب بأزمات مالية فادحة التكلفة لهذه البلدان.

---

(78) Evans, «A Comparative Institutional Approach,» p. 31.

(79) Grabel Ilene, «International Private Capital Flows and Developing Countries,» in: Ha-Joon Chang, ed., *Rethinking Development Economics* (London: Anthem Press, 2003), pp. 325-345.

أصبح الإنفاق العام منذ تقرير البنك الدولي لعام 1981 عن أفريقيا المسمى تقرير برغ، «البعبع» الذي ينبغي التصدي له في البلدان النامية. فكّك الباحثون ما بعد الكينزيين المقاربات النيوكلاسيكية التي يصول ويجول بها خبراء المؤسسات الدولية في أنحاء العالم، من مثل أن الإنفاق العام يرفع سعر الفائدة و«يطرد» الاستثمار الخاص. أظهروا من خلال دراستهم المتأنية لآليات خلق النقد ودور المصرف المركزي وعلاقة هذا الأخير بالدولة بطلان هذا التحليل.

وتشكل هذه المواقف أفضل رد على المقاربات البائسة والسقيمة التي تتحف بها المؤسسات الدولية بلدان العالم الثالث ومسؤوليها. وهي تقوم على تدمير قدرة الدولة على الفعل. تفرض هذه المؤسسات على البلدان النامية أن تعمل وفق مقولة «دولة الحد الأدنى»، وتدأب على إقناع مسؤوليها بتكتيف الأيدي في انتظار مجيء الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد ذكّرت الباحثة أليس أمسدن بتقرير الباحث في البنك الدولي إليوت برغ المذكور أعلاه. وهو عكس الإصرار على أن الإصلاح المطلوب للبلدان النامية هو إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي فيها، أي ضبط التضخم من خلال ضبط الإنفاق العام وخفض عجز الموازنة، وليس مساعدتها على بناء اقتصادات منتجة[80]. وجد هذا التصوّر ترجمته في أجندة الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالية لأفريقيا التي اعتمدها البنك الدولي منذ عام 1981. ووضعت الباحثة تحوّل البنك الدولي في ظل رئاسة وولفنسون (1995 ـ 2005) إلى هدف مكافحة الفقر، ضمن إطار سعيه للهرب من مسؤولية دعم البلدان النامية لتحقيق تصنيعها المتأخر[81]. ووضع الباحث روبرت واد تجربة البنك الدولي منذ مطلع الثمانينيات تحت عنوان الالتزام الواضح والثابت بتنفيذ أجندة «توافق واشنطن»، لجهة تحرير كل الأسواق وخفض حجم الدولة[82]. أي أن الأمر الذي لم يتغيّر هو امتناع البنك الدولي الصارم والصريح عن توفير الدعم لبلدان العالم الثالث لبناء اقتصادات منتجة وتحقيق التصنيع فيها[83] □

(80) Alice Amsden, «America's Fatwas,» in: Alice Amsden, *Escape from Empire: the Developing World's Journey through Heaven and Hell* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2007), chap. 8, p. 129.

(81) Ibid., p. 129.

(82) Robert Wade Robert, «The State of the World Bank,» *Challenge*, vol. 53, no. 4 (2010), pp. 43-67, esp. p. 50

(83) Ibid., p. 59.

إلياذة الفساد الفلسطينية:
جدلية الفساد والثقة في فلسطين

عبد الهادي العجلة(*)

زميل باحث ما بعد الدكتوراه، المعهد الألماني للدراسات الشرقية ـ بيروت.

مقدمة

على الرغم من أن فلسطين ليست دولة كاملة السيادة، ولا تحكمها مؤسسات سيادية تشبه تلك الموجودة في الدول المستقلة، سواءٌ أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، فإن السلطة الفلسطينية التي تمثل المؤسسة السيادية التي تقدم خدمات للسكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة تقع تحت شبهات الفساد والمحسوبية التي تؤثر أكثر فأكثر في المجتمع سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا. فاجتماعيًّا، هناك دراسات إمبيريقية أثبتت أن الفساد يؤثر في الثقة المجتمعية بوجه عام، ودراسات أخرى أثبتت أن الانقسام الناتج من الفساد السياسي في المنظومة السياسية الفلسطينية يؤثر في الثقة كذلك[1]. أما سياسيًّا، فإن الفساد يؤثر كثيرًا في شرعية النظام السياسي، ويفتح الأبواب على صراع الأحزاب السياسية

إن ممارسات القيادة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو لم تكن جديدة، حيث كانت القيادات الفلسطينية، وخصوصًا في منظمة التحرير الفلسطينية، تعتمد على المساعدات العربية وتعيش في كنف دول لم تكن يومًا ما ديمقراطية.

(*) البريد الإلكتروني: a.ijla@daad-alumni.de.

(1) Abdalhadi Alijla, «Political Division and Social Destruction: Generalized Trust in Palestine,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 12, no. 2 (2019), <https://doi.org/10.1525/caa.2019.122004>; Stephen D. Morris and Joseph L. Klesner, «Corruption and Trust: Theoretical Considerations and Evidence from Mexico,» *Comparative Political Studies*, vol. 43, no. 10 (2010), p. 1258, <https://doi. =

على المحاصصة واقتناص الفرص للنهب العام، الأمر الذي يُفقد المواطنين الحفاظ على الانخراط في النشاط السياسي ويقلل من المشاركة السياسية[2]. أما اقتصاديًّا فإن الفساد يؤثر سلبًا في التنمية الاقتصادية وتطويرها[3].

وبسبب خصوصية الحالة الفلسطينية، حيث لا دولة ذات سيادة تعاني الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب الانقسام السياسي المستمر منذ عام 2007، فإن للفساد تأثيرات استراتيجية في المشروع الوطني الفلسطيني وشرعية النظام الفلسطيني. يسود المنظومة الفلسطينية فساد سياسي عميق يشمل مختلف أوجه الحياة السياسية التي تديرها السلطة الفلسطينية ومؤسساتها بشقيها؛ سواءٌ في الضفة الغربية تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية، أو في غزة تحت سيطرة حكومة الأمر الواقع التابعة لحركة حماس. وتمارس كلتا المنظومتين، أو تسمحان بممارسة الفساد بكل أوجهه من فساد سياسي مثل قمع المنظمات غير الحكومية والأهلية، أو فساد الطبقة السياسية التنفيذية من خلال الرشى وتبادل المنفعة خلال الأعوام الأربعة الماضية؛ والفساد في منظومة العدالة والقضاء، وفي القطاع العام، والأخطر من ذلك هو التعذيب والاعتقال السياسي المسيَّس الذي يرتقي لأخطر أنواع الفساد السياسي.

يحاجج الباحث طارق دعنا بأن الفساد في المنظومة السياسية الفلسطينية متجذر على نحو كبير، ويعود إلى ما قبل تشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1993 بعد اتفاق أوسلو[4]. وفي ذات الحال، فإن المنظومة السياسية والخدماتية في قطاع غزة لم تنجُ من الفساد. فبحسب العديد من المصادر في قطاع غزة، فإن حركة حماس تعاني حالة الفساد؛ من التعيينات المبنية على العلاقات الشخصية وتوزيع المناصب والأموال لشراء الذمم إلى ممارسة التعذيب والاعتقال السياسي باستمرار[5]. ففي عام 2019، قرر النظام القضائي التابع لحركة حماس في قطاع غزة محاكمة صحافية فلسطينية كشفت في أحد تقاريرها فسادًا في المنظومة الصحية وإصدار التقارير للحصول على منافع[6].

وبالرغم من أن الفلسطينيين ما زالوا تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويعتمدون على المساعدات المقدّمة من الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية والقليل من المدخولات الضريبية، إلا أن النظام يعاني الفساد بصورة كبيرة. ففي عام 2018 ـ 2019 يرى ما يقارب من 48 بالمئة من

= org/10.1177/0010414010369072>, and Mitchel A. Seligson, *Nicaraguans Talk about Corruption: a Follow-Up Study of Public Opinion* (Arlington, Virginia: Casalas and Associates Inc., 1999).

(2) Marc Hooghe and Ellen Quintelier, «Political Participation in European Countries: The Effect of Authoritarian Rule, Corruption, Lack of Good Governance and Economic Downturn,» *Comparative European Politics*, vol. 12 (2014), pp. 209–232, <https://doi.org/10.1057/cep.2013.3>.

(3) Pak Hung Mo, «Corruption and Economic Growth,» *Journal of Comparative Economics*, vol. 29, no. 1 (2001), pp. 66–79, <https://doi.org/10.1006/jcec.2000.1703>.

(4) طارق دعنا، «الفساد في فلسطين: نظام متجدد،» الشبكة، 18 آب/أغسطس 2015، <https://bit.ly/3clu6rH>.

(5) عدة مقابلات، غزة 2020.

(6) فرانس 24، «صحافية فلسطينية تستأنف حكمًا بحبسها على خلفية تقرير عن فساد في غزة،» 26 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/2LrzmhT>.

الفلسطينيين أن الفساد متفشٍّ في مؤسسات الدولة وأجهزتها، بينما يرى 35 بالمئة منهم أن الفساد متفشٍّ بدرجة متوسطة، و13 بالمئة بدرجة قليلة، بينما يرى 2 بالمئة منهم فقط أن ليس هناك فساد. ومقارنة بعام 2016، كان 3 بالمئة فقط يعتقدون بعدم وجود فساد في المنظومة السياسية. أما في عامي 2013 و2012، فكان 73 بالمئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتقدون بأن هناك فسادًا في المنظومة، مقابل 20 بالمئة يعتقدون بعدم وجود فساد.

يعود غياب الشفافية وانتشار الفساد والمحسوبية إلى البدايات الأولى من نشوء السلطة الفلسطينية، حيث استخدمت القيادة الفلسطينية، وخصوصًا ياسر عرفات، الأموال والمصادر العامة (كالمناصب السياسية) لشراء الولاء والتبعية من الأعيان والعائلات الكبيرة، وبعض القيادات السياسية والعسكرية التي عادت إلى الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو[7]. وللحقيقة، فإن ممارسات القيادة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو لم تكن جديدة، حيث كانت القيادات الفلسطينية، وخصوصًا في منظمة التحرير الفلسطينية، تعتمد على المساعدات العربية وتعيش في كنف دول لم تكن يومًا ما ديمقراطية، حيث تأثرت المنظمة بسلوك تلك الدول واستوردتها معها بعدما عادت إلى الأراضي الفلسطينية، وبالأخص في غزة. هنا لا يحاول هذا البحث التقليل من تأثير الاحتلال الإسرائيلي وفرضه سياسات تعزز الفساد، وتُراكم الثروة في يد دائرة معينة ممن لهم مصالح سياسية، وتُفقر الفلسطينيين وتعزز شعورهم بفقدان الأمل والتغريب السياسي.

وبما أن الفساد يستشري في المنظومة السياسية الفلسطينية بين المسيطرين على مقاليد الحكم في كل من غزة والضفة الغربية، يبرز السؤال: كيف يؤثر ذلك في المنظومة الاجتماعية بعامة، وفي الثقة المجتمعية بخاصة؟ فالثقة المجتمعية هي الثقة بين الناس من خارج دائرة القرابة والأصدقاء والدوائر الأخرى القريبة. وبالرغم من العديد من الأبحاث والدراسات التي تدرس الوضع السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إلا أن هناك تغافلًا كبيرًا عن أضرار الفساد بكل صوره على مستوى الثقة المجتمعية، التي تؤثر أكثر ما تؤثر في مستوى رأس المال الاجتماعي الذي يعدّ أحد أهم العناصر الاجتماعية لأي مجتمع؛ حيث إن رأس المال الاجتماعي هو محفز رئيسي للاقتصاد والديمقراطية والحكم الرشيد[8]. تحاول هذه المقالة البحثية الإجابة عن السؤال واضعة الفرضية القائلة بأن الثقة تتآكل بسبب الفساد، وبسبب قلة الثقة بالمؤسسات الرسمية، وأن المؤسسات الرسمية تعمل إما على تعزيز تلك الثقة وإما على تدميرها. هنا يجب الإشارة

(7) Amaney A. Jamal, *Barriers to Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), and Abdalhadi Alijla, «Politics of Tribe and Kinship: Political Parties, and Informal Institutions in Palestine,» *Analysis*, no. 173 (May 2013), <http://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_173_2013.pdf>.

(8) Dietlind Stolle, «The Sources of Social Capital,» in: Dietlind Stolle and Marc Hooghe, eds., *Generating Social Capital: Civil Society and Institutions in Comparative Perspective* (New York: Palgrave Macmillan, 2003).

إلى أن الفساد والانقسام هما وجهان لعملة واحدة وأن الفساد السياسي هو تعبير عن الفساد البيروقراطي والإداري.

أولًا: الفساد والثقة

إن الآلية السببية بين الثقة والفساد متشابكة، حيث يتأثر الفساد بمستوى الثقة وتتأثر الثقة بمستوى الفساد. وعلى مدار العقدين السابقين حاول الباحثون فهم العلاقة ووجدوا أن الفساد يأتي نتيجة لقلة الثقة العامة، وأن الثقة العامة تتأثر بمستوى الفساد، حيث يوافق معظم الباحثين على أن غياب السياسات الشاملة والوحدوية، وانتشار السياسات والبرامج المخصصة، والإنفاق غير العادل، كلها تؤدي إلى سلوك سلبي من جانب أفراد المجتمع بعضهم تجاه بعض. وفي مجتمعات كهذه يصبح التعاون المشترك بين الأفراد حالات نادرة أو مرتبطًا بالمعرفة الجيدة المسبقة. الثقة هي فضيلة مرتبطة بالتطلعات والتوقعات من الفرد أن يتصرف بإيجابية. وعندما يتغاضى أي مجتمع عن الممارسات الفاسدة، فإن أفراد المجتمع يشعرون بأن أقرانهم في المجتمع المشترك يستغلونهم، وهذا يؤدي إلى الدفع بممارسات سلبية (مثل المشاركة في الفساد).

وقد كشف عدد من الدراسات أن المستوى المرتفع من عدم الثقة في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع مستوى التصورات عن الفساد، ويخلق مبررات لأفراد المجتمع للانخراط في ممارسات فاسدة، كالرشوة والحصول على وظيفة عبر العلاقات الشخصية(9). وقد وجدت لا بورتا أن المجتمعات التي لديها مستوى عالٍ من عدم الثقة، تكون معدلات الفساد فيها عالية. وفي هذا السياق، وجد مورينو أن المجتمعات التي لديها مستويات عالية من عدم الثقة، نجدها أكثر تساهلًا في ممارسة الفساد وتوافر بيئة حاضنة له. ووجد الباحث سيليجسون أن الثقة يمكنها أن تكون عاملًا مؤشرًا على حجم الفساد وتصوراته في مجتمع ما.

ويحاجج باحثون آخرون بأن الثقة بالمؤسسات مرتبطة بالتصورات الفردية والمجتمعية للفساد. فبحسب رأيهم، التقييم الفردي للمؤسسات عبر توقعاتهم لخدماتها وأداء الحكومة يثبت عبر كيفية بناء التصورات عن الفساد في تلك المؤسسات. حيث تقول ديلا بورتا إن غياب الثقة بالحكومة سيقود إلى ارتفاع مستوى التصورات عن الفساد وسيعمل على نشر الممارسات الفاسدة مثل الرشوة وغيرها(10). كما وجد باحثون آخرون أن عدم الرضا عن الأداء المؤسسي

---

(9) Rafael La Porta [et al.], «Trust in Large Organizations,» *American Economic Review*, vol. 87, no. 2 (May 1997); Alejandro Moreno, «Corruption and Democracy: A Cultural Assessment,» *Comparative Sociology*, vol. 1, nos. 3–4 (2002), pp. 495–507. <https://doi.org/10.1163/156913302100418556>, and Xiaohui Xin and Thomas K. Rudel, «The Context for Political Corruption: A Cross-national Analysis,» *Social Science Quarterly*, vol. 85, no. 2 (2004), pp. 294–309, <https://doi.org/10.1111/j.0038-4941.2004.08502005.x>.

(10) D. Della Porta, «Social Capital, Beliefs in Government, and Political Corruption,» in: Susan J. Pharr and Robert D. Putnam, eds., *Disaffected Democracies: What’s Troubling the Trilateral Countries?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

والتصورات حول الفساد وتقلُّص استجابة الدولة للمواطنين يعمل على تقليل ثقة المجتمع بالمؤسسات[11].

تحقق باحثون آخرون من الآلية السببية في الاتجاه المعاكس، وحاججوا بأن الفساد يؤدي إلى مستويات ثقة أقل في المجتمع. ووجد العديد من الدراسات الإمبيريقية أن ارتفاع مستوى التصورات عن الفساد بين أفراد المجتمع يرافقه مستوى أقل لدعم الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية، وهم ينظرون إلى الموظفين في الدولة بصورة سلبية. نجد ذلك في فلسطين حيث عبّر أكثر من 38 بالمئة عن عدم ثقتهم المطلقة بموظفي الدولة والقطاع العام.

يقوض الفساد الثقة بالمؤسسات الرسمية والسياسية بسبب اللامساواة وعدم فعاليتها، ويتصور المواطن والفرد في المجتمع أنها مؤشر على الفساد لكل النظام السياسي. وفي حال مشاركة الفرد في الممارسات الفاسدة الخاطئة (مثل تقديم رشوة أو الحصول على وظيفة عبر الواسطة) فإن الاحتمال كبير أن يتولد لديه شعور بأن النظام كله مبني على الفساد والواسطة. إلى جانب ذلك، هناك العديد من الدراسات التي حاولت تشخيص العلاقة بين الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة وانعكاسها على مواقف وآراء الناس تجاه المؤسسات السياسية والموظفين في الحقل العام. واستنتجت أغلب هذه الدراسات أن الفساد والمحسوبية والواسطة وسوء الإدارة تعمل كمحفز لمحو الثقة المجتمعية[12].

بناءً على ذلك، فإن الثقة المجتمعية والفساد يتأثران ببعضهما بعضًا، حيث يعمل الفساد على تغيير مستويات الثقة المجتمعية والثقة بالمؤسسات. وفي الوقت ذاته يعمل اضمحلال الثقة كعامل لزيادة التصورات عن الفساد وبالتالي تسهيل ممارستهما.

ثانيًا: الثقة والمؤسسات في فلسطين

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1993 كان هناك اهتمام كبير بدراسة تأثير السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في المجتمع الفلسطيني، حيث انبرى العديد من المؤسسات الدولية إلى دعم السلطة الفلسطينية وإلى تعزيز المشاركة السياسية، آملين أن تعزز رأس المال الاجتماعي وبالتالي دمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية أكثر فأكثر، التي ينتج منها تنمية اقتصادية تخفف

(11) Ellen Lust-Okar, Hana Brixi, and Michael Woolcock, *Trust, Voice, and Incentives: Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank Publications, 2015), <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0456-4>.

(12) Christopher J. Anderson and Yuliya V. Tverdova, «Corruption, Political Allegiances, and Attitudes toward Government in Contemporary Democracies,» *American Journal of Political Science*, vol. 47, no. 1 (2003), pp. 91–109, <https://doi.org/10.1111/1540-5907.00007>; Shaun Bowler and Jeffrey A. Karp, «Politicians, Scandals, and Trust in Government,» *Political Behavior*, vol. 26, no. 3 (2004), pp. 271–288, <https://doi.org/10.1023/B:POBE.0000043456.87303.3a>, and John G. Peters and Suzan Welch, «The Effects of Charges of Corruption on Voting Behavior in Congressional Elections. *American Political Science Review*, vol. 74, no. 3 (1980), pp. 697–708. https://doi.org/10.2307/1958151>.

من الصراعات والعنف. وحاججت أماني جمال عبر دراستها الإمبيريقية أن المشاركة الاجتماعية وتعزيزها والعضوية في المؤسسات التطوعية لا تؤدي إلى زيادة الثقة والتالي زيادة رأس المال الاجتماعي. كما وجدت أن الثقة تتعزز فقط بين أعضاء الحزب الحاكم (فتح) وهي تكون ناتجة من الرضى والثقة بالمؤسسات الرسمية[13]. ولكن الباحث لوكا أدرياني يخالف نتائج بحث أماني جمال محاججة أن رأس المال الاجتماعي في فلسطين، حيث تكون الثقة المجتمعية المكون الرئيسي، يزداد اطرادًا بازدياد الانخراط في الأعمال التطوعية والمؤسسات غير الحكومية وأن ذلك يؤدي إلى النفور من الفساد[14]. كما وجدت ريتا جياكمان أن رأس المال الاجتماعي بين الشباب الفلسطيني يتآكل أكثر فأكثر على مدار السنوات الماضية[15]. وفي دراسة حديثة يحاجج عبد الهادي العجلة بأن الانقسام الفلسطيني على مدار السنوات الماضية قد أدى إلى تآكل كبير في الثقة المجتمعية عمومًا، مبديًا ـ عبر دراسته الإمبيريقية ـ أن البطالة والضغط الاجتماعي والسياسي والحالة السياسية العامة التي أدت إلى عدم اللامبالاة وفقدان الأمل، أدت ـ بدورها ـ إلى خلق جيل هجين يتأثر ويُحزب بسرعة كبيرة عمياء[16]. وفي دراسة عام 2007 أعدها جميل هلال ومحمد نصر، وجدا أن هناك اختلافات بين نسبة الثقة بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في ما يتعلق بالثقة بالمؤسسات السياسية وكذلك الثقة العامة[17]. وحسب ما نرى من الشكل الرقم (1) المقتبس من بيانات البارومتر العربي فإن الثقة المجتمعية تتآكل بين الفلسطينيين منذ العام 2007.

عندما يرى الإنسان أن الفساد وممارسته أمرٌ عادي فهو يخاف على أمنه وسلامته الذاتية، ويعزز ذلك الاعتقاد بأن العديد من أفراد المجتمع يستغلون المصادر العامة لصالحهم على حساب بعض الأفراد الآخرين.

ثالثًا: البيانات والتحليل

يستخدم هذا البحث البيانات التي يوفرها البارومتر العربي للباحثين والأكاديميين حول التوجهات والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين في الوطن العربي، حيث يتم جمع البيانات بإجراء استطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اعتمد البحث على آخر دورة من الباروميتر العربي حيث جُمع أكثر من 2400 مشاهدة على مدار ثلاثة أسابيع في

(13) Jamal, *Barriers to Democracy.*

(14) Luca Andriani, «Fighting Corruption and the Use of Bribes in the Palestinian Territories: With or Without Social Capital?,» (Birkbeck Department of Management, 2014).

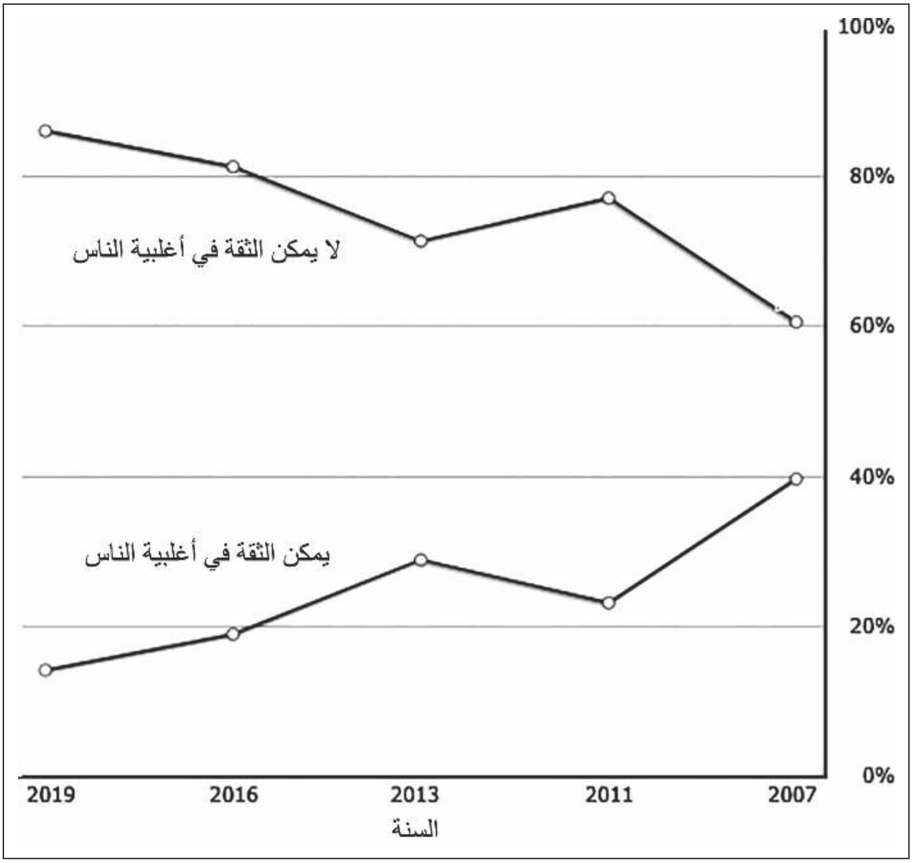
(15) R. Giacaman, *Linking Social Capital: Political Confidence among Youth in Occupied Palestine*, vol. 25 (Ramallah 2017) <http://bit.do/erZgo>.

(16) Alijla, «Political Division and Social Destruction: Generalized Trust in Palestine».

(17) Mohamed Nasr and Jamil Hilal, *Measuring Social Capital in the Palestinian Territories* (Ramallah: The Palestine Economic Policy Research Institute, 2007).

الشكل الرقم (1)

الثقة بين الناس



شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018 باللغة العربية لمواطنين أعمارهم أعلى من 18 عامًا. جُمعت البيانات من جميع المدن الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية؛ وقد تم تقسيم المحافظات إلى وحدات معاينة أولية بعدد 231 حيث كان عدد المقابلات في كل وحدة ما بين ثماني إلى عشر مقابلات. توزعت البيانات على منطقتي غزة والضفة حيث كان عدد المستطلعين من الضفة الغربية هو 1,728، بينما من قطاع غزة كان عدد المستطلعين 765. وتوزع العدد من حيث الجندر، إذ كان عدد الإناث 1,240 بينما عدد الذكور هو 1,253. أما من حيث التعليم فقد كان العدد الأكبر للحاصلين على التعليم الثانوي بعدد 854 يليه التعليم الجامعي الأول 520، ومن ثم التعليم الإعدادي 469 يليه التعليم ما بعد الجامعي بدرجة الدبلوم بعدد 277، ومن ثم التعليم الأساسي بعدد 245. فقط كان 56 مستطلعًا يحملون درجة الماجستير و67 بلا تعليم.

أما من ناحية البيانات في ما يتعلق بالثقة المجتمعية ومعدلات الثقة بمكونات النظام السياسي الفلسطيني، فقد جاءت النتائج حسب الجدول الرقم (1) كما يأتي:

الجدول الرقم (1)

الثقة العامة بمكونات النظام السياسي الفلسطيني

(نسبة مئوية)

	ثقة عالية جدًا	ثقة عالية	ثقة عادية	لا ثقة	لا أعرف
الثقة بالحكومات	4.17	29.36	27.40	34.14	4.41
الثقة بالقضاء	5.66	33.09	28.48	28.40	3.93
الثقة بالبرلمان	2.93	21.74	28.32	36.78	9.75
الثقة بالرئيس ورئيس الوزراء	5.31	24.90	26.23	38.80	4.06
الثقة بالشرطة	10.12	40.16	26.18	20.92	20.92
الثقة بالسلطات المحلية ـ بلديات	3.05	23.27	22.82	41.96	8.38
الثقة بالأمن الوطني	4.92	29.27	26.46	31.46	7.49
الثقة بموظفي القطاع العام	5.31	24.90	26.23	38.80	4.06

وأما بالنسبة إلى الثقة بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي هي جزء أساسي من مكونات المجتمع والنظامين الفلسطينيين، فإننا نرى تآكلًا وتدهورًا في هذه الثقة كذلك. ففي عام 2018 أظهر 1.56 بالمئة فقط ثقة عالية بالأحزاب السياسية، بينما أظهر 11.63 بالمئة منهم ثقة عادية و24.98 بالمئة ثقة قليلة مقارنة بـ 57.22 بالمئة أظهروا لا ثقة بتاتا و4.37 بالمئة لم يعبروا عن رأيهم. أما بالنسبة إلى الثقة بالمجتمع المدني فكان هناك ثقة عالية نوعًا ما مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وأظهر الاستطلاع أن 42.99 بالمئة لديهم بعض الثقة بالمجتمع المدني مقارنة بـ 32.59 بالمئة لديهم ثقة قليلة بينما عبر فقط 14.69 بالمئة عن عدم وجود ثقة بمؤسسات المجتمع المدني.

أما الفساد على المستوى الوطني فقد عبر 47.25 بالمئة عن وجود فساد كبير في السلطة الفلسطينية، مقارنة بـ 34.50 بالمئة أقروا بوجود فساد متوسط، بينما قال 12.03 بالمئة بأن الفساد هو بدرجة قليلة. أما من يعتقدون بعدم وجود فساد فهم 2 بالمئة فقط. وهنا نريد الإشارة إلى أن التصورات عن الفساد هي مقياس معرفة الفساد في المجتمعات، ولا يوجد بأي حالة، وبأي شكل مطلق، معرفة دقيقة عن شكل الفساد. ومن الممكن المحاججة بأن التصورات عن الفساد تكون في العادة أضخم من الوضع الحقيقي. ولا تعكس الصورة الحقيقية عن الفساد، ولكنها

معبرة عن الحالة بوجه عام[18]. أما بالنسبة إلى من يرون أن الدولة لا تقوم بالجهود الكافية لكبح جماح الفساد، فهناك 9 بالمئة فقط يعتقدون بأن السلطتين تقومان بذلك إلى حد كبير، مقابل 32 بالمئة إلى حد متوسط، و31.2 بالمئة إلى حد قليل. بينما يعتقد 24.33 بالمئة فقط أن السلطة لا تقوم بأي جهد لمكافحة الفساد. أما عند سؤال المستطلعين عن خبرتهم مع الفساد إذا كان أحد من أقربائهم قد حصل على وظيفة من خلال الواسطة، فعبّر 58.97 بالمئة أن ذلك غالب الحدوث مقارنة بـ 28.36 بالمئة ممن قالوا «أحيانًا»، و8.58 بالمئة قالوا إن ذلك لم يحصل بتاتًا، مقابل ما يقارب 2 بالمئة قالوا إن ليس لديهم أي معلومات عن ذلك. وقد استخدمنا هذا المتغير لقياس مدى خبرة أو تعرض المواطن للفساد عبر الرشوة أو الواسطة للحصول على الوظيفة التي هي أحد أهم أولويات الشباب الفلسطيني.

أما عند سؤالهم عما إذا كان الحصول على وظيفة من خلال الواسطة هو صورة من صور الفساد فأجاب 82.27 بالمئة بأن ذلك فساد، مقابل 16.73 بالمئة قالوا بأن ذلك ليس فسادًا، وهو ما يعطي تصورًا بأن أغلبية الفلسطينيين يعرِّفون صور الفساد أكثر فأكثر، وخصوصًا في ما يتعلق بالواسطة. أما عند السؤال عمّا إذا كانت الرشى لتسهيل الخدمات في المؤسسات الرسمية هي وجه من أوجه الفساد، فقال 84.60 بالمئة من المستطلعين بأن ذلك فساد مقارنة بـ 13.68 بالمئة أقروا بأن ذلك لا يعتبر شكلًا من أشكال الفساد.

أما بالنسبة إلى الثقة العامة أو المجتمعية، ففي عام 2018 أبرزَ 12.76 بالمئة فقط من المستطلعة آراؤهم وجود ثقة ببقية أفراد المجتمع، في حين عبّر 86.16 بالمئة عن عدم وجود ثقة بالمجتمع بوجه عام، مقابل 1 بالمئة قالوا إنهم لم يعرفوا. ويعَدّ ذلك أدنى مستوى بلغته الثقة المجتمعية في فلسطين منذ بدء استطلاعات الرأي التي تتعلق بالتصورات والقيم الاجتماعية عام 2007. ففي عام 2007 عبّر ما يقارب 40 بالمئة من المستطلعين في الضفة وغزة عن مستوى ثقة عالية مقابل 28.7 بالمئة في عام 2013.

النتائج

كون الثقة بالمؤسسات والتصورات عن الفساد مترابطة بعضها ببعض ويتأثر بعضها ببعض، فمن الصعب استخدام أي نموذج إحصائي للخروج بنتائج ثابتة وحقيقية إذا ما استخدمنا تحليل الانحدار المعياري أو تحليل الانحدار اللوجستي. ولمحاولة الحصول على أفضل النتائج وأكثرها ثبوتية حيث يتم التحليل بناءً على ثلاث معادلات متواصلة من خلال تثبيت أحد المتغيرات، بينما يتم تنفيذ تحليل للمتغير الذاتي الأول. هنا نقصد أن المتغير الذاتي (Endogenous) هو من المتغيرات التي يتأثر بعضها ببعض، بينما المتغيرات الـ Exogenous هي المتغيرات التي تؤثر فيهما. لذلك كان لزامًا استخدام تحليل نموذج المعادلات المتزامنة حيث يؤخذ في الحسبان المتغيران الأساسيان كـ Endogenous.

---

(18) Mitchell A. Seligson, «The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries,» *The Journal of Politics*, vol. 64, no. 2 (May 2002), <https://doi.org/10.1111/1468-2508.00132>.

وفي المعادلة الأولى يتم استخدام الثقة المؤسسية والتصورات حول الفساد كمتغيرات ضمنية/ذاتية (Endogenous) بينما تستخدم الثقة والسماحية (تبرير الفساد) وممارسة الفساد (شخصيًا أو أحد أفراد العائلة) كمتغيرات Exogenous، أي خارجية المنشأ. كما تستخدم متغيرات التعليم والعضوية في المؤسسات غير الحكومية وتقييم الوضع الاقتصادي والحالة الأمنية الشخصية والعائلية، كمتغيرات ضبط لمعرفة تأثيرها في الثقة والتصورات حول الفساد، وكذلك الثقة بالمؤسسات. أما في المعادلة الثانية فيكون متغير الثقة المجتمعية والتصورات حول الفساد هما المتغيران الـ Endogenous. وتظهر في الجدولين الرقمين (2) و(3) نتائج التحليل الإحصائي لنموذج المعادلات المتزامنة ذات المراحل الثلاث Three Stage Estimation

الجدول الرقم (2)

نتائج تحليل نموذج المعادلات المتزامنة للتنبؤ بالثقة المجتمعية والتصورات الفردية حول الفساد

	P>z	z	B
التنبؤ بالثقة			
الثقة بالحكومة (المؤسسات)	0.01	−1.01	0.07
تصورات الفردية حول الفساد (هل يوجد فساد)	0.3	−1.01	−0.13
ممارسة الفساد (الحصول على منفعة عبر الواسطة أو الرشوة)	0.09	1.68	0.02
تسامحية الفساد	**0.00**	**6.61**	**0.11**
الانخراط في المجتمع المدني	0.2	−1.08	−0.02
الشعور بالأمن والسلامة الشخصية	**0.00**	**9.1**	**0.92**
مستوى التعليم	0.9	0.03	0.00
الجندر	0.7	0.28	0.12
Intercept		−1.5	
الاحتمالية P		<0.00	
التنبؤ بالتصورات حول الفساد			
الثقة المجتمعية	**0.000**	**3.77**	**0.59**
تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي	**0.00**	**5.4**	**0.35**

الأرقام بالخط الغامق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.5.

الجدول الرقم (3)

نتائج تحليل نموذج المعادلات المتزامنة للتنبؤ بالثقة بالمؤسسات والتصورات الفردية حول الفساد

	P>z	z	B
التنبؤ بالتصورات حول الفساد			
الثقة بالحكومة (المؤسسات)	**0.00**	**4.24**	**1.03**
الثقة المجتمعية	0.64	−0.46	−0.02
ممارسة الفساد (الحصول على منفعة عبر الواسطة أو الرشوة)	0.8	0.21	0.00
تسامحية الفساد	0.5	−0.53	−0.01
الانخراط في المجتمع المدني	0.9	−0.12	−0.00
الشعور بالأمن والسلامة الشخصية	0.6	0.52	0.08
مستوى التعليم	0.6	0.51	0.02
الجندر	0.6	−0.46	−0.4
Intercept		−1.7	
الاحتمالية P		<0.00	
التنبؤ بالثقة في المؤسسات			
التصورات الفردية حول الفساد	**0.000**	**6.33**	**1.1**
تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي	0.5	−0.53	−0.05

الأرقام بالخط الغامق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.5.

وفي تحليل آخر لم نسرده هنا حول العلاقة بين الثقة والثقة بالمؤسسات فإن النتائج دلت على أن الثقة المجتمعية تعتبر عامل تنبؤ لمستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات. بكلمات أخرى، وإذا كان هناك ثقة مجتمعية ذات مستوى متدنٍ، فهذا مؤشر قوي (ذو دلالة إحصائية عالية) على انخفاض الثقة بالمؤسسات الحكومية.

مناقشة وخاتمة

ناقش هذا البحث العلاقة بين الثقة المجتمعية، والثقة بالمؤسسات الرسمية والفساد من خلال التصورات الفردية للفساد في فلسطين في المناطق الخاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس وإدارتها. بدأ البحث في وصف

عام حول الفساد في السلطة الفلسطينية منذ إنشائها، وكيف أصبح الفساد سمة أساسية من النظام السياسي الفلسطيني مع الغياب الكامل للشفافية والحوكمة الرشيدة والتاريخ الديمقراطي للحركة النضالية الفلسطينية. ثم أبرز البحث مراجعة الأدبيات للعلاقة بين الثقة المجتمعية والثقة بالمؤسسات من جهة، والتصورات حول الفساد من جهة أخرى، عبر الدراسات المنشورة حول الموضوع من دول أخرى وكذلك في فلسطين، حيث كُتب عن موضوع البحث ولكن مع التركيز على النشاطية في المجتمع المدني والمؤسسات غير حكومية كمتغير مؤثر. حيث يحاجج بعض الباحثين بأن قلة الثقة المجتمعية تولد تصورات مضخمة (كمقياس للفساد) عن الفساد، وتقلل كذلك من الثقة في المؤسسات الرسمية. ويحاجج البعض الآخر بأن التصورات المرتفعة للفساد تؤثر في الثقة المجتمعية والثقة بالمؤسسات. وكونه من الطبيعي أن وجود تصورات مضخمة عن الفساد في المؤسسات الرسمية يعني ثقة قليلة في تلك المؤسسات، وهو ما لم يحاول البحث إثباته هنا، بل كان السؤال من يؤثر في الآخر، وهل هي علاقة جدلية سببية واضحة من اتجاه واحد او اتجاهين.

باستخدام البيانات المتوافرة من البارومتر العربي لعام 2018 ـ 2019 لأكثر من 2400 شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تحليل تلك البيانات باستخدام نموذج المعادلات المتزامنة ذات المراحل الثلاث كأفضل تحليل، حيث يستطيع الباحث من خلاله تحليل التأثيرات المتبادلة للمتغيرات ذات الأهمية. وبناءً على نتائج التحليل فقد وجدنا أن الثقة المجتمعية في فلسطين تتأثر بالشعور بالأمن والسلامة وتسامحية الفساد. أي أن التصورات المسبقة عن الفساد لا تتنبأ بمستوى الثقة المجتمعية. ويأتي هذا متوافقًا مع أبحاث أخرى كتلك في لبنان، حيث يرى الفرد أن أمنه الشخصي وسلامته وسلامة مقرّبيه (الأمن المالي والإنساني والغذائي) هي عامل محدد لثقته ببقية المجتمع[19]. وحيث إن السببية غير واضحة المعالم يمكننا إرجاع ذلك إلى المتغير الثاني وهو تسامحية الفساد، حيث يؤثر بشكل كبير (ذات دلالة إحصائية عالية) في الثقة المجتمعية. فعندما يرى الإنسان أن الفساد وممارسته أمرٌ عادي فهو يخاف على أمنه وسلامته الذاتية، ويعزز ذلك الاعتقاد بأن العديد من أفراد المجتمع يستغلون المصادر العامة لصالحهم على حساب بعض الأفراد الآخرين. أما النتائج الأخرى فتعزز فرضيتنا بأن التصورات حول الفساد ترتفع عندما تقل الثقة المجتمعية. أي أن مجتمعًا ذات مستوى ثقة مجتمعية قليلة، هو مجتمع لديه تصورات عالية للفساد. يمكن تفسير ذلك بأن التصورات المرتفعة عن وجود فساد ستؤثر مباشرة في مستوى الثقة بالمؤسسات، والعكس صحيح، حيث تؤثر الثقة بالمؤسسات في مستوى التصورات حول الفساد، وهو ما تثبته نتائج التحليل في الجدول الرقم (3).

إن خلاصة هذا البحث هي أن الثقة المجتمعية تؤثر في مستوى التصورات حول الفساد، ولكن العكس غير صحيح، بينما تؤثر وتتأثر الثقة بالمؤسسات بمستوى التصورات حول الفساد. اللافت للنظر أن مستوى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني لا يؤثر في مستوى الثقة العامة،

(19) Abdalhadi Alijla, «Between Inequality and Sectarianism: Who Destroys Generalised Trust?: The Case of Lebanon,» *International Social Science Journal*, vol. 66, nos. 219-220 (March-June 2016), pp. 177–195, <https://doi.org/10.1111/ISSJ.12122>.

وهو ما يتنافى مع الأدبيات في المناطق الأخرى حيث العضوية في مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تعزيز الثقة المجتمعية بينما يتوافق مع ما حاججَت به الباحثة أماني جمال[20].

إن لهذا البحث مضامين سياساتية ومجتمعية، حيث الثقة مكوّن أساسي لتقدم المجتمعات والمحافظة على ديمقراطيتها وبنيانها المجتمعي، وأن الفساد يعم على تآكل الثقة، سواء على التصورات أو التسامحية أو الممارسة، وهو ما يتطلب تعزيزًا لبرامج مكافحة الفساد أولًا، ومن ثم وضع برامج شفافة حيث يكون المواطن جزءًا من فعاليتها لمكافحة الفساد كأداة رقابية □

---

(20) Jamal, *Barriers to Democracy.*

السلام الصعب بين سورية وإسرائيل؟ تضارب مصالح الأمن القومي والمنافسة على بلاد الشام بوصفها مجال نفوذ

جمال واكيم(*)

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

تنطلق هذه الدراسة من اعتبار أن تحقيق السلام بين سورية وإسرائيل صعب جدًا. وترتبط أسباب ذلك بتصور الجمهورية العربية السورية لتاريخها وهويتها، الذي يؤثر في العناصر التي تحدد أمنها القومي ومجال نفوذها، والذي يتعارض بصورة مباشرة مع تصور الكيان الصهيوني لتاريخه وهويته، وبالتالي مفهومه للأمن القومي، وتنافسه مع سورية على مجال النفوذ نفسه، وهو بلاد الشام والتي تضم فلسطين والأردن ولبنان وسورية التي تمتاز بما يربطها من وشائج العروبة التي تدعم مقاربتها لأمنها القومي ومجال نفوذها. وسورية وإسرائيل على طرفَي نقيض في ما يتعلق بالعوامل التي تحدد تصور النخب فيهما لهويتهما الوطنية. هذا ما يجعل من الصعب جدًا إقامة سلام بين البلدين، وجعل هذه الاختلافات الأساسية غير قابلة للحل، الأمر الذي يجعل الصراع بينهما مستدامًا. وهذا ما يفسر فشل جميع المحاولات لإقامة سلام بينهما حتى الآن. لقد برر المؤرخون والعلماء المنتمون إلى المدرسة الغربية ذلك من خلال «رغبة الأقلية العلوية في البقاء في السلطة، من طريق استخدام الصراع مع إسرائيل كذريعة لفرض الحكم الاستبدادي في سورية». أما هذه المقالة فتحاجج بأن ما نادى به الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لم يكن إلا استمرارًا للعهود التي سبقته، التي كانت تتماهى مع تصور سورية لهويتها وتاريخها ودورها في

> **إن التصور السوري للأمن القومي ومجال النفوذ سيحدد موقف دمشق تجاه محيطها المباشر، أي لبنان والأردن وفلسطين، التي تعَدّ جزءًا من بلاد الشام.**

(*) البريد الإلكتروني: jamal1.wakim1@gmail.com.

محيطها، الذي كان يتناقض مع الصهيونية وتصورها لتاريخ إسرائيل وهويتها ودورها. هذا ما يفسر لماذا كانت سورية وإسرائيل في حالة صراع دائمة، وهذا يفسر أيضًا لماذا تورطت إسرائيل مؤخرًا في الحرب على سورية، من خلال دعم المتمردين الإسلاميين، ومن خلال هجماتها المتكررة على سورية[1].

أولًا: الأمن القومي ومجال التأثير

يعرّف مايكل بول الأمن القومي على أنه «المعطى غير المرتبط بالضرورة بالسياسة الخارجية ولا السياسة العسكرية بل بالقيم وأنماط الحياة التي يعدها مجتمع معين إرثًا مهمًا له»[2]. وفقًا لبول، يمكن أن تتقاطع المصالح الوطنية مع الأمن القومي، لكنها ليست متطابقة. هناك عناصر من المصلحة الوطنية لا تشكل جزءًا من الأمن القومي مثل الدفاع الوطني (الدفاع عن الأرض والموارد) والاستقرار السياسي. من وجهة نظر الأمن القومي، يمكن التضحية بهذه العناصر للحفاظ على الأمن القومي، كما حدث عندما ضحى فلاديمير لينين (1870 ـ 1924) بأراض روسية لمصلحة ألمانيا في مقابل توقيع معاهدة بريست ـ ليتوفسك (1918) معها لإنقاذ الثورة الشيوعية[3]. لذلك، تجدر الإشارة إلى أن تصور الأمن القومي يعتمد على مدى هيمنة النخبة الحاكمة أو الطبقة على الدولة والمجتمع.

في ما يتعلق بمفهوم مجال النفوذ، فإن هينو نييسونين يجادل بأنه «بدلًا من أن يمثل المفهوم واقعًا ملموسًا، فإن مجال التأثير هو مفهوم غامض وقابل للجدل وله تأثير في السلوك السياسي»[4]. وفقًا للموسوعة البريطانية، يتم تعريف مجال النفوذ على أنه «مصطلح دبلوماسي يشير إلى مطالبة الدولة بالسيطرة الحصرية داخل إقليم خارجي محيط بها»[5]. ولدعم فرضيته، يشير نييسونين إلى عقيدة الرئيس الأمريكي جيمس مونرو (1758 ـ 1831) التي عدّت أمريكا اللاتينية جزءًا من مجال النفوذ الأمريكي، والسياسة السوفياتية التي عدّت أوروبا الشرقية جزءًا من مجال النفوذ الخاص بها. يجب التأكيد أن توسيع نطاق سيطرة الدولة أو هيمنتها يمكن أن يشمل أشكالًا اقتصادية أو عسكرية أو سياسية أو «قد يهتم بالسيطرة الكلية في الإقليم»[6]. وإن

---

(1) الجدير ذكره أن الدراسة تنطلق من نظرية الأمن القومي التي ترتبط أساسًا بالمدرسة الواقعية في السياسة، والتي تعلي مبدأ القوة على أي مبدأ آخر. لذا فإن مفهوم الأمن القومي لا يعير بالًا للقانون الدولي أو حقوق الإنسان أو المشروعية التاريخية. لذا فإن اللغة المعتمدة في الدراسة تحاول مجاراة هذه النظرية بتحليل الأمور من منظار السياسة الواقعية المستندة إلى القوة لا إلى المشروعية، مع عدم تبني مبادئ المدرسة الواقعية وفقًا لمبدأ «ناقل الكفر ليس بكافر».

(2) Michael M. Boll, *National Security, Power and International Relations* (Lexington: The University Press of Kentucky, 1988), pp. 1-2.

(3) Ibid.

(4) Heino Nyyssönen, «Spheres of Influence: A Few Reflections on the Concept,» *Corvinus Journal of International Affairs* (3 January 2016), p. 1.

(5) *Encyclopedia Britannica* as quoted in: Ibid., p. 5.

(6) Ibid.

التصور السوري للأمن القومي ومجال النفوذ سيحدد موقف دمشق تجاه محيطها المباشر، أي لبنان والأردن وفلسطين، التي تعَدّ جزءًا من بلاد الشام. من ناحية أخرى، فإن إسرائيل، التي أقيمت على أرض فلسطين التاريخية، تسعى لبسط نفوذها على المنطقة الجغرافية نفسها. وما يجعل الأمور أكثر تعقيدًا هو أن الكيانين السياسيَّين يستندان إلى محددات للهوية الوطنية تجعلهما يتناقضان كليًا من دون وجود فرصة قوية للتوصل إلى تسوية بينهما. ورغم أن سورية تتكون من مجموعات دينية مختلفة تجتمع في كيان يرفع لواء العروبة كهوية جامعة لكل مكوناته الذين يمثل العرب 90 بالمئة منهم(7) تأسست إسرائيل «ككيان يهودي وملجأ ليهود أوروبا بالدرجة الأولى»(8)، قام على التوسع على حساب الفلسطينيين والبلدان العربية الأخرى، كما بقي يعيش فيها 20 بالمئة من العرب المسيحيين والمسلمين بعد طرد أغلبية الشعب الفلسطيني من وطنه منذ عام 1948(9).

هذا يجعل الدولتين تحاولان التأثير في منطقة النفوذ نفسها المتنازع عليها وهي بلاد الشام. وبينما تحاول سورية التشديد على البعد القومي بحكم أن المشرق يتكون من أغلبية من العرب المرتبطين بتاريخ ولغة ومصير واحد، فإن النخب الصهيونية تجادل بأن هذا المشرق نفسه يتكون من مجموعات من الأقليات الدينية. ووفقًا للمؤرخ الإسرائيلي إسرائيل شاحاك، فإن القيادة الإسرائيلية مدفوعة إلى حد كبير بأساطير العهد القديم التي تنظر على نحو حرفي إلى النص الديني الذي يشكل القوة الدافعة وراء الهوية الإسرائيلية وتصور دورها وعلاقاتها بجوارها(10). ويقول مؤرخ إسرائيلي آخر إن «روح الصهيونية الملتزمة بتطهير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من الأراضي المقدسة ومحاصرة الباقين ـ وقد خططت إسرائيل على نحوٍ منهجي لمجموعة متقنة من القيود القانونية والسياسية والمادية لعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولحرمانهم حق تقرير المصير، أو حتى حقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية»(11).

1 ـ الإرث التاريخي لسورية

الجمهورية العربية السورية هي كيان سياسي تأسس عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية، وبعد عقدين من الكفاح المستمر ضد الفرنسيين الذين فرضوا انتدابهم على سورية ولبنان، نال

(7) «Review Syria Demographics Profile 2018,» Index Mundi, <https://www.indexmundi.com/syria/demographics_profile.html> (accessed on 1 September 2019).

(8) رغم تناقض إسرائيل مع القانون الدولي وقيامها أساسًا بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين والبلدان العربية المجاورة بالقوة، فإنه يتم النظر إليها هنا كفاعل في العلاقات الدولية ويجري تحليل أمنها القومي من هذه الناحية من دون أن يعني ذلك أي إقرار به.

(9) «Israel Confronts Its Changing Demographics,» *Stratfor Worldview* (23 April 2018), <https://worldview.stratfor.com/article/israel-confronts-its-changing-demographics> (accessed on 1 September 2019)

(10) Baruch Kimmerling, «Book Review of Israel Shahak's «Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 26, no. 3 (Spring 1997), pp. 96 – 98.

(11) Brent E. Sasley, «Book Review of Ilan Pappe's The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories,» *The Middle East Journal*, vol. 72, no. 1 (Winter 2018), pp. 150 – 151.

السوريون استقلالهم في عام 1946. كانت دمشق عاصمة الدولة في حين مثلت حلب المدينة الثانية من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية. ولكلتا المدينتين تاريخ طويل يعود إلى العصور القديمة كمدن تجارية في بلاد الشام. شملت هذه المنطقة في العصر الحديث كلًا من سورية ولبنان والأردن وفلسطين وكيليكيا. ويضيف البعض سيناء وأجزاء من شمال غرب العراق إليها. ومنذ القِدم كانت هذه المنطقة ملتقى طرق التجارة القادمة من الهند وشرق آسيا، عبر البحر الأحمر واليمن والخليج الفارسي وآسيا الوسطى باتجاه شرق البحر الأبيض المتوسط. هذا هو السبب في أنها مثلت ساحة صراع بين مصر والأناضول وبلاد ما بين النهرين. هذا هو أحد أسباب تشرذم بلاد الشام دائمًا ما لم تكن جزءًا من قوة يمكنها السيطرة على مصر والأناضول معًا، أو مصر وبلاد ما بين النهرين في الوقت ذاته، كما كان الوضع أيام الأمويين (661 ـ 750)، والعباسيين حتى القرن العاشر، والمماليك (1260 ـ 1516) والدولة العثمانية (1516 ـ 1918).

لقد أدّت حلب ودمشق دورًا رئيسيًا في هذا المجال منذ التاريخ المبكر حيث كانتا في طليعة المراكز التجارية في الشرق الأوسط والعالم القديم. خلال الحكم العثماني للوطن العربي (1516 ـ 1918)، أصبحت حلب ودمشق بوابة الإمبراطورية العثمانية إلى المنطقة العربية. وتمكنت كلتا المدينتين من إخضاع المناطق الريفية المجاورة لهما لأنهما مثلتا مراكز إقليمية تحتكر الأنشطة الإدارية والقضائية والتجارية في محيطهما. واعتمد الريف المجاور للمدينتين والبدو الرحّل عليهما للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وتسويق منتجاتهم. حوَّلت إصلاحات الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر دمشق إلى مدنية حديثة تنادي النخب فيها بالقومية العربية كمحدد جديد لهويتها القومية[12].

وقد دفع هذا بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (1808 ـ 1873)، الذي كان حريصًا على التقارب مع العرب بعد احتلال الجزائر في عام 1830، إلى أن يقترح في عام 1860 إنشاء مملكة عربية من البحر الأبيض المتوسط إلى خليج العقبة، على أن يكون الأمير عبد القادر الجزائري (1808 ـ 1883) ملكًا لهذه المملكة، وهو الذي قاتل الفرنسيين في الجزائر طوال عقدين من الزمن. وكان أحد الأسباب الرئيسية لهذا المشروع الفرنسي هو الدفاع عن قناة السويس التي اتفق نابليون الثالث مع الخديوي المصري على حفرها في عام 1859[13]. رغم أن مشروع المملكة العربية لم يتحقق، إلا أنه استحوذ على خيال النخبة السورية، وبخاصة النخبة الدمشقية التي تطورت إلى حركة سياسية بحلول أوائل القرن العشرين. وهي بدأت بالمطالبة بالحقوق القومية للعرب ضمن النطاق العثماني، ثم دعت إلى الاستقلال العربي الكامل خلال الحرب العالمية الأولى. وأدّى الدمشقيون دورًا محوريًا في الثورة العربية الكبرى التي اندلعت في حزيران/يونيو 1916 بدعم من الإمبراطورية البريطانية. بحلول أيلول/سبتمبر 1918 دخلت طلائع الثورة العربية الكبرى دمشق، وأنشأت حكومة مؤقتة دعت إلى الوحدة العربية تحت راية الشريف حسين (1853 ـ 1931)، حاكم الحجاز حتى عام 1924. وفي مواجهة الأطماع الفرنسية في سورية

(12) Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism-the Politics of Damascus 1860-1920* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1983), p. 1.

(13) عادل إسماعيل، **لبنان في تاريخه وتراثه** (بيروت: مركز الحريري الثقافي، 1993)، ص 370 ـ 375.

ولبنان، دعا القوميون العرب إلى تأسيس المملكة العربية السورية التي كان يجب أن تشمل سورية ولبنان والأردن وفلسطين ومنطقة مرسين وكيليكيا[14].

2 ـ الدور المحوري للبرجوازية الدمشقية (1920 ـ 1970)

تعارض مسار الأحداث مع تطلعات النخبة الدمشقية؛ فلقد انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا والنمسا والإمبراطورية العثمانية وانهيار الدولتين الأخيرتين. وخرجت بريطانيا العظمى وفرنسا منتصرتين ولديهما خططهما الخاصة بالمشرق العربي. ووفقًا لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي وقعت سرًا في عام 1916، كانت سورية ولبنان ستخضعان للانتداب الفرنسي، بينما فرض البريطانيون انتدابهم على العراق والأردن وفلسطين[15]. بعد معركة ميسلون في تموز/يوليو 1920، دخلت القوات الفرنسية دمشق، وشرعت السلطات الفرنسية في إقامة دول منفصلة في حلب ودمشق ومنطقة الدروز في حوران ومنطقة العلويين في شمال غرب سورية. كما تم إعلان دولة لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر 1920[16].

بنتيجة ذلك ناضلت النخبة الوطنية السورية بقيادة النخبة الدمشقية التجارية في المقام الأول ضد الانتداب، وبنتيجة ذلك تمكنت من إعادة توحيد حلب ودمشق وجبال العلويين وجبل الدروز في دولة واحدة هي الجمهورية العربية السورية. بحلول عام 1946، تمكن الوطنيون السوريون من الحصول على الاستقلال الكامل بعد انسحاب القوات الفرنسية من سورية. واسترشادًا بالإرث المذكور أعلاه، تبنت النخبةُ السورية القوميةَ العربيةَ كأيديولوجيا للدولة الجديدة. من هنا باتت القومية العربية «أعلى قيمة»، أو عقيدة، تحدد الأمن القومي السوري. وقد تم التعبير عن ذلك بصورة أفضل من خلال تضمين بند في الدستور السوري ينص على أن شرعية أي حكومة سورية تنبع من سعيها لتحقيق الوحدة العربية[17]. إضافة إلى ذلك، وبناءً على إرث مملكة الملك فيصل في أعوام 1918 ـ 1920، ستنظر النخبة السورية إلى لبنان والأردن وفلسطين على أنها أراضٍ منفصلة عن سورية، وبالتالي فهي تمثل جزءًا من منطقة نفوذ الجمهورية العربية السورية.

وبالتالي، فإن أي حكومة أو نظام في سورية كانت تستمد شرعيتها من نضالها لتحقيق الوحدة العربية. إضافة إلى ذلك، فهي تسعى لبسط نفوذها على لبنان والأردن وفلسطين، وكان عليها أن ترعى المصالح الاقتصادية للنخبة الدمشقية التجارية. كان الفشل في تحقيق هذه الأهداف سيؤدي إلى زعزعة استقرار أي نظام حكم في سورية. وقد أدت المنافسة بين العراق ومصر والسعودية على الهيمنة في الشرق الأدنى في الخمسينيات والستينيات إلى سلسلة من

---

(14) Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria* (Beirut: Khayat, 1960).

(15) Ibid.

(16) Michael Province, *The Great Syrian Revolt, and the Rise of Arab Nationalism* (Austin, TX: University of Texas Press, 2005), p. 17.

(17) انظر: «الدستور السوري لدولة سورية 1930،» موقع مجلس الشعب، 7 تموز/يوليو 2019، <http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=420&> (accessed on 25 August 2019).

الانقلابات في سورية. ولم يستطع جمال عبد الناصر (1918 ـ 1970)، الزعيم العربي الأبرز في الخمسينيات والستينيات، من الحفاظ على الوحدة مع سورية لأكثر من ثلاث سنوات. فبعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية في شباط/فبراير 1958 انفرط عقدها في أيلول/سبتمبر 1961، بعد بضعة أسابيع من اتخاذ عبد الناصر تدابير اشتراكية وتأميمه الشركات الكبرى. كان التأثير المباشر لهذه التدابير هو الإضرار بمصالح النخبة التجارية الدمشقية التي انقلبت في النهاية على عبد الناصر. وفي خطاب علني في تشرين الأول/أكتوبر 1961، بعد أيام قليلة من الانقلاب ضده في سورية، اتهم عبد الناصر مجلس إدارة الشركة الخماسية[18]، بتمويل الانقلاب ضده[19]. لا عجب إذًا في أن الضابطين الرئيسيين اللذين قادا الانقلاب كانا ينتميان إلى البرجوازية الدمشقية، وهما عبد الكريم كريم النحلاوي، مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر في دمشق، وحيدر الكزبري، قائد قوة البادية في الجيش السوري آنذاك.

استفادت إسرائيل من انسحاب مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتحويل انتباهها نحو الشرق. وأرادت الترويج لمخططاتها للشرق الأدنى الذي كانت تريد تقسيمه على أسس طائفية.

لم يتمكن صلاح جديد، الرجل القوي في سورية بين عامي 1966 و1970، من البقاء في الحكم طويلًا نتيجة تهديده لمصالح النخبة التجارية الدمشقية من خلال سياساته الاشتراكية. وكان حافظ الأسد (1930 ـ 2000) قد تجنب «أخطاء» عبد الناصر وجديد من خلال مراعاة مصالح النخبة التجارية الدمشقية التي دعمته، وهو ما جعل ميزان القوى يميل إلى مصلحته، الأمر الذي مكنه من الانقلاب على جديد في تشرين الثاني/نوفمبر 1970[20]. واستفاد الأسد من دعم النخبة التجارية الشامية في مواجهته مع الإخوان المسلمين الذين لم يستطيعوا كسب تأييد دمشق لتمردهم المسلح بين عامي 1975 و1980. وتقديرًا لدعمهم، زاد الأسد من حصة النخبة الدمشقية التجارية من الاستيراد من مليار ليرة سورية في عام 1975 إلى 3.63 مليار ليرة سورية في عام 1976 ونحو 4.17 مليار ليرة سورية في عام 1980[21].

(18) تأسست الشركة الشرقية الخماسية عام 1946 بموجب المرسوم الرقم 21 الصادر عن الرئيس السوري شكري قوتلي، وتمتلكها الأسر التجارية الكبرى لدمشق. تم تأميمها في 20 آب/أغسطس 1961 من جانب الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان أيضًا رئيس سورية التي دخلت في الاتحاد مع مصر في شباط/فبراير 1958. بعد شهر واحد من تأميم الشركة، أنهى الانقلاب الاتحاد مع مصر وتم استرجاع الشركة مع تعويض لأصحابها الأصليين. ومع ذلك، في نيسان/أبريل 1962 تم تأميم الشركة مرة أخرى تحت ضغط العناصر القومية. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الشركة <https://www.alkhomassya.org/ar/>.

(19) فيديو نادر لخطاب الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة القاهرة، 2 تشرين الأول/أكتوبر 1961، <https://www.youtube.com/watch?v=BeLL-i6b65I> (accessed on 27 August 2019).

(20) Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(21) Ibid., p. 208.

3 ـ التهديد الإسرائيلي لسورية (1948 ـ 1990)

في تشرين الثاني/نوفمبر 1917، بعد أسابيع قليلة من احتلال القوات البريطانية بقيادة الجنرال إدموند ألّنبي (1861، 1936) للقدس، أصدر وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور (1848 ـ 1930) وعدًا يدعو إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين[22]. مثَّل هذا نجاحًا كبيرًا للحركة الصهيونية التي تأسست رسميًا في عام 1897 في بازل بسويسرا[23]. وبالتالي، لن يقصر الصهاينة تطلعاتهم على أرض فلسطين فقط، بل سينظرون إلى المنطقة الممتدة من نهر النيل غربًا، إلى الفرات شرقًا بوصفها مجالًا لنفوذهم. وفقًا للأب المؤسس للصهيونية ثيودور هرتزل (1860 ـ 1904)، «تمتد مساحة الدولة اليهودية من مصر إلى الفرات»[24]. ويعبّر عن هذا الرأي أيضًا الحاخام فيشمان الذي صرح بأن «الأرض الموعودة تمتد من نهر النيل حتى الفرات، وهي تشمل أجزاء من سورية ولبنان»[25]. أصبحت هذه التصريحات معتقدات مركزية للدولة الإسرائيلية، وتعَدّ محددًا رئيسيًا لأمنها القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تناقض غير قابل للتوفيق مع الجمهورية العربية السورية.

في عام 1948، هزمت العصابات العسكرية الصهيونية الجيوش العربية وأسست دولة إسرائيل على 80 بالمئة من فلسطين التاريخية. ثم في عام 1967، هزمت إسرائيل جيوش مصر وسورية والأردن واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وصحراء سيناء. في عام 1973، شنت مصر وسورية هجومًا منسقًا على إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة عام 1967. وكان هدف أنور السادات (1918 ـ 1981) الرئيس المصري الذي خلف عبد الناصر في عام 1970، فتح قنوات اتصال مع الإسرائيليين وبالتالي كانت الحرب بالنسبة إليه هي حرب تحريك وليست حرب تحرير. أما بالنسبة إلى حافظ الأسد فقد كان يريد تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، من دون علمه بنيات السادات الفعلية[26]. أدى ذلك إلى وقوع الخلاف بين سورية ومصر، وقامت الأخيرة بتوقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل في عام 1979 تاركة سورية تواجه إسرائيل بمفردها.

استفادت إسرائيل من انسحاب مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتحويل انتباهها نحو الشرق. وأرادت الترويج لمخططاتها للشرق الأدنى الذي كانت تريد تقسيمه على أسس طائفية من أجل استبدال محيطها المكون من أغلبية عربية مسلمة بمجموعة دول قائمة على أقليات

---

(22) عوني فرسخ، **التحدي والاستجابة في الصراع العربي ـ الصهيوني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 246 ـ 252.

(23) المصدر نفسه، ص 152.

(24) Israel Shahak and Michel Chossudovsky, ««Greater Israel»: The Zionist Plan for the Middle East,» *Global Research*, 3 August 2019, <https://www.globalresearch.ca/greater-israel-the-zionist-plan-for-the-middle-east/5324815> (accessed on 28 August 2019).

(25) Ibid.

(26) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط** (بيروت: العربية للدراسات والنشر، 1987)، ص 319.

طائفية وإثنية. وهذا ما يفسر إقامتها علاقات مع قيادات أكراد العراق والموارنة والدروز اللبنانيين وغيرهم[27]. ردًا على ذلك، تبنى الأسد استراتيجية لتأسيس جبهة شرقية ضد إسرائيل تتألف من لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى سورية[28]. في عام 1975، اندلعت الحرب الأهلية في لبنان بين الجبهة اللبنانية، التي كانت تتألف من أحزاب مسيحية يمينية، والحركة الوطنية التي كانت تتكون من أحزاب قومية يسارية غير طائفية. وقد تحالف اليسار اللبناني مع منظمة التحرير الفلسطينية التي انتقلت قيادتها إلى لبنان في عام 1970 بعد الصدام مع نظام الملك حسين (1935 ـ 1999) في الأردن.

في عام 1982، غزت إسرائيل لبنان لطرد منظمة التحرير الفلسطينية، ومساعدة حليفها بشير الجميّل على الوصول إلى السلطة، وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان، وإضعاف النفوذ السوري في هذا البلد. كان الغزو تحديًا خطيرًا لسورية في منطقة تعَدّ جزءًا لا يتجزأ من أمنها القومي[29]. بحلول أيلول/سبتمبر 1982، كانت إسرائيل قادرة على تحقيق معظم أهدافها. وبالرغم من ذلك، فإن اغتيال بشير الجميّل في 14 أيلول/سبتمبر 1982، بعد ثلاثة أسابيع من انتخابه رئيسًا للجمهورية اللبنانية، عطل الأجندة الإسرائيلية. ثم دعم السوريون القوات المعارضة لنظام الكتائب، وبخاصة الدروز بقيادة وليد جنبلاط (1949)، وأمل الشيعية بقيادة نبيه بري (1938)، لقلب موازين القوى، فيما تدخلت الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، لمساندة الرئيس أمين الجميّل (1942)، الذي تم انتخابه بعد مقتل شقيقه[30].

في ربيع عام 1983 تعرضت السفارة الأمريكية في بيروت لتفجير من جانب جماعة الجهاد الإسلامي في لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1983، تم تفجير المقر الرئيسي لمشاة البحرية الأمريكية والمقر الفرنسي في بيروت، فقتل 244 جنديًا أمريكيًا و60 جنديًا فرنسيًا. بحلول شباط/فبراير 1984، تمكنت القوات المناهضة للجميل، التي انتصرت في معركة الجبل، من الاستيلاء على بيروت الغربية[31]. كان أمين الجميل، الذي شعر بخيبة أمل من الأمريكيين، مضطرًا إلى الامتثال لشروط الأسد، وفي آذار/مارس 1984، ألغى الجميل معاهدة السلام التي

(27) انظر: رؤوفين أرليخ، **المتاهة اللبنانية: سياسة الحركة الصهيونيّة ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918 ـ 1958)**، ترجمة محمد بدير (بيروت: [د. ن.]، 2017)، وكيرستين شولتزه، **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان، 1948 ـ 1984**، ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999).

(28) Ronald de McLaurin, Mohammed Mughisuddin and Abraham R. Wagner, *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel, and Syria* (Westport, CT: Praeger Publishers Inc., 1977), p. 254.

(29) Alasdair Drysdale and Raymond Hinnebusch, *Syria and the Middle East Peace Process* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1991), p. 190, and Michael Jansen, *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon?* (London: Zed Press, 1982), p. 66.

(30) سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص 651.

(31) Sandra Mackey, *Lebanon, Death of a Nation* (New York: Gongdon and Weed Inc, 1989), p. 187.

سبق أن أبرمها مع إسرائيل في 17 أيار/مايو 1983[32]. بعد ذلك ببضعة أشهر، انسحبت القوات الإسرائيلية من معظم الأراضي المحتلة في لبنان باستثناء شريط حدودي تولت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله تحريره في أيار/مايو 2000.

ثانيًا: عملية السلام (1991 ـ 1996)

في عام 1985، أصبح ميخائيل غورباتشيف (حكم 1985 ـ 1991) زعيم الاتحاد السوفياتي. وسيؤدي صعوده إلى السلطة إلى سلسلة من الأحداث التي أدت بحلول عام 1989 إلى انهيار الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة. وبحلول عام 1991 انهار الاتحاد السوفياتي نفسه. استفادت الولايات المتحدة من القضاء على أهم أعدائها لفرض هيمنتها الكاملة على الشرق الأوسط الغني بالنفط[33]. كان العراق يعَدّ عقبة يجب القضاء عليها، وهو ما حققته الولايات المتحدة بعد الضغط على الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية لخفض أسعار النفط من طريق تجاوز حصتها في الإنتاج، من أجل ممارسة الضغط على الاقتصاد العراقي الذي كان يتعافى من حرب استمرت 8 سنوات مع إيران. ردًا على ذلك، غزا العراق الكويت في آب/أغسطس 1990، وهو ما أدى إلى إنشاء تحالف أمريكي قام بتدمير القوة العسكرية العراقية وأجبر العراق على الانسحاب من الكويت في شباط/فبراير 1991. وقد أتاح هذا فرصة ذهبية للولايات المتحدة لفرض هيمنتها في الشرق الأوسط والاستعداد لمواجهة القوى الصاعدة الأوراسية، وبخاصة روسيا والصين وإيران[34].

كانت هذه التغييرات على المستوى الدولي مقلقة للرئيس حافظ الأسد، الذي بدا مقتنعًا بأن الولايات المتحدة ستهيمن على العالم خلال العقد التالي[35]، وهذا دفعه إلى تحسين علاقاته معها وتجنب المواجهة المباشرة معها في الشرق الأوسط[36]. كان هذا هو السبب الرئيسي وراء انضمامه إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتحرير الكويت في عام 1991. ووفقًا للأسد، كان التقارب مع الولايات المتحدة سيساعد سورية على تحقيق شراكة مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وحصلت سورية على ملياري دولار من السعودية، وأقامت شراكة مع مصر ودول الخليج (إعلان دمشق، 1991). إضافة إلى ذلك، فإن التوافق مع الولايات المتحدة سمح لسورية

---

(32) Annie Laurent and Antoine Basbous, *Guerres Secrètes au Liban* (Paris: Gallimard, 1987), p. 205.

(33) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 170 (نيسان/أبريل 1993)، ص 15.

(34) تركي الحمد، «أزمة الخليج: الجذور والآثار،» **المستقبل العربي**، السنة 14، العدد 152 (تشرين الأول/أكتوبر 1991)، ص 73.

(35) Graham E. Fuller, «Moscow and the Gulf War,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 3 (Spring 1991), p. 65.

(36) Ibrahim A. Karawan, «Arab Dilemmas in the 1990's: Breaking Taboos and Searching for Signposts,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 3 (Summer 1994), p. 434.

بإطاحة الجنرال ميشال عون في لبنان وفرض وضع مؤات لها(37). أخيرًا، لم تعارض سورية عملية السلام التي تهدف إلى إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. رعت الولايات المتحدة مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993، وبين إسرائيل والأردن في عام 1994، لكنها فشلت في تحقيق السلام بين سورية وإسرائيل. في حزيران/يونيو 1996، انتُخب بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل وقد مثل هذا نهاية عملية السلام التي كانت انطلقت في خريف عام 1991 في مدريد.

مثّل عام 1996 نقطة تحوُّل. فبعدما اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، لم يتمكن خليفته شمعون بيريز (1923 ـ 2016) من الاحتفاظ بالسلطة لمدة طويلة وفشل في انتخابات حزيران/يونيو 1996 في مواجهة بنيامين نتنياهو الذي كان ينوي إنهاء عملية السلام مع العرب. وقد أدى ذلك إلى تبنّي إسرائيل مبدأ «القطيعة التامة» في ذلك العام. وضعت هذه العقيدة من جانب مجموعة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، كتطبيق لاستراتيجية أمريكية اتبعت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وكان عنوانها «ورقة قطيعة تامة: استراتيجية جديدة لتأمين العالم»، قد صاغها أحد مساعدي ديك تشيني وأصدرها معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، وتضمنت قسمًا بعنوان «مجموعة دراسة حول الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة نحو 2000»(38). ولقد تم إعدادها كدليل عمل سياسي لنتنياهو ونصحه بالقيام «بقطع تام» مع اتفاقيات أوسلو وفكرة السلام مع العرب.

تبنّى بنيامين نتنياهو مجموعة من الأفكار التي تستند إلى أنه يمكن لإسرائيل فرض السلام، واستعادة المبادرة الاستراتيجية، والالتزام بمبادئ الصهيونية في إقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين التاريخية. من أجل تحقيق ذلك، عملت إسرائيل على التقارب مع تركيا لاحتواء استقرار البلدان العربية وزعزعته، بما فيها الفلسطينيون وسورية وحزب الله في لبنان. حتى إنها دعت إلى العمل على إطاحة صدام حسين في العراق، وتشجيع تغيير النظام في البلدان المجاورة التي يمكن أن تهدد الهيمنة الإسرائيلية(39). وتم تسليم الوثيقة إلى نتنياهو خلال زيارته لواشنطن عام 1996. علمًا أنه في تلك السنة ترسّخت الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية ـ التركية بمباركة من الولايات المتحدة. وقد أجريت محاولات بين عامي 1996 و2000 لإحياء عملية السلام بين سورية وإسرائيل.

في 26 آذار/مارس 2000، التقى الرئيسان بيل كلينتون وحافظ الأسد في جنيف في محاولة أخيرة لتحقيق السلام بين سورية وإسرائيل. كانت اللحظة حاسمة بالنسبة إلى كلينتون، الذي كانت رئاسته تقترب من نهايتها، بينما كان الأسد يعاني وضعًا صحيًا سيئًا وكانت التقديرات تفيد بأنه سيتوفى بعد أشهر قليلة، كما كانت فترة حاسمة بالنسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود

---

(37) Alfred Leroy Atherton, «The Shifting Sands of the Middle East Peace», *Foreign Policy*, no. 83 (Spring 1992), p. 129.

(38) The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, «Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000,» <http://www.iasps.org/strat1.htm>.

(39) «A Clean Break.»

باراك (1999 ـ 2001) الذي كان يواجه معارضة متزايدة من اليمين الإسرائيلي بينما كان يستعد لسحب قواته من الجزء الذي تحتله إسرائيل في جنوب لبنان، وذلك في محاولة لعزل سورية من خلال تحييد لبنان[40].

الهوية الوطنية السورية الحديثة كانت قد تشكلت على مدار عقود طويلة بتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جعلتها تنظر إلى نفسها على أنها قلب الأمة العربية التي تسعى لتحقيق الوحدة العربية.

كانت المحادثات تسير على نحو جيد، وأجرى كلينتون مفاوضات هاتفية بين الأسد وباراك من أجل المساعدة على تحقيق نتائج إيجابية نحو سلام شامل بين سورية وإسرائيل. ومع ذلك، فشلت القمة في استئناف مفاوضات السلام السورية ـ الإسرائيلية. ورأى المحللون أن فشل القمة كان بسبب إصرار الأسد على أن تنسحب إسرائيل بالكامل من الجولان والعودة إلى خط وقف إطلاق النار قبل حرب عام 1967. رفضت إسرائيل هذا الطلب السوري وأصرت على الاحتفاظ بقطعة أرض على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، التي كانت تزود إسرائيل بنحو 40 بالمئة من حاجاتها المائية، في مقابل قطعة أرض أخرى عرضت أن تمنحها لسورية وهو ما أدى إلى فشل القمة[41].

1 ـ التحولات الإقليمية (2000 ـ 2011)

بعد ذلك، أدى مسار الأحداث إلى تغييرات جذرية في الوضع في الشرق الأوسط. مع فجر الألفية الجديدة، كان على الولايات المتحدة أن تتخذ تدابير من شأنها أن تضمن هيمنتها على الساحة الدولية. كانت السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط شرطًا مسبقًا لاستمرار الهيمنة الأمريكية في العالم، حيث كانت هذه المنطقة ملتقى طرق التجارة الدولية منذ فجر التاريخ. وكانت إعادة ترتيب الخريطة الجيوسياسية في المنطقة من شأنها أن تضمن هيمنة أمريكية بأقل تكلفة. في 10 حزيران/يونيو 2000 توفي الأسد وخلفه ابنه بشار[42]. في 29 أيلول/سبتمبر 2000، اقتحم زعيم المعارضة الإسرائيلية أرييل شارون وحراسه الشخصيون المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى غضب فلسطيني أشعل الانتفاضة الثانية في الأراضي المحتلة[43]. في كانون الثاني/يناير 2001، انتُخب جورج دبليو بوش (2001 ـ 2009) رئيسًا للولايات المتحدة، الذي

---

(40) Special Report, «Middle East Summit Fails to Deliver,» *The Guardian*, 27/3/2000, <https://www.theguardian.com/world/2000/mar/27/israel> (accessed on 16 August 2019).

(41) Ibid.

(42) Neil MacFarquhar, Hafez al-Assad, «Who Turned Syria Into a Power in the Middle East, Dies at 69,» *The New York Times,* 11/6/2000, <https://www.nytimes.com/2000/06/11/world/hafez-al-assad-who-turned-syria-into-a-power-in-the-middle-east-dies-at-69.html> (accessed on 17 August 2019).

(43) «Special Report, Rioting as Sharon Visits Islam Holy Site,» *The Guardian*, 29/9/2000, <https://www.theguardian.com/world/2000/sep/29/israel> (accessed on 17 August 2019).

أحدث تحولات في سياسات الولايات المتحدة وبخاصة تجاه الشرق الأوسط. وصرح بوش بأن واشنطن لن تؤدي مجددًا دور الوسيط بين العرب والإسرائيليين، بل ستقدم الدعم الكامل غير المشروط لإسرائيل[44]. بعد أسبوعين، انتُخب شارون رئيسًا للحكومة في إسرائيل، وهو ما زاد التوتر في الشرق الأوسط، وأدى إلى تصعيد الانتفاضة الفلسطينية[45].

في 11 أيلول/سبتمبر 2001، هاجم تنظيم القاعدة برجَي التجارة في نيويورك، ومبنى البنتاغون في واشنطن، فأثار غضبًا في الولايات المتحدة التي استغلت الحدث لإجراء تغييرات جيوسياسية في العالم بذريعة الحرب ضد الإرهاب[46]. وفي أواخر عام 2001 وأوائل عام 2002، غزت الولايات المتحدة أفغانستان. بعد عام، غزت الولايات المتحدة العراق ودعت إلى تغيير النظام في الشرق الأوسط[47]. في أواخر عام 2004، توفي ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية في ظروف مثيرة للجدل، وفي وقت لاحق، اتُّهم رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بتسميمه[48]. بعد فترة وجيزة، اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (1944 ـ 2005) في 14 شباط/فبراير 2005 في بيروت، فاندلعت حركة احتجاج تُوجت بانسحاب القوات السورية من لبنان بعد 3 عقود على دخولها هذا البلد[49].

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن غزو العراق من شأنه أن يدق إسفينًا بين سورية وإيران، ويعزل كلا البلدين ويدفع نظاميهما إلى الانهيار. لكن هذا دفع بإيران وسورية إلى توثيق تحالفهما، ودعم جماعات المقاومة في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي، ودعم جماعات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي في العراق[50]. في تموز/يوليو 2006، دعمت الولايات المتحدة عدوانًا إسرائيليًا على لبنان. كان الهدف من هذا الهجوم هو تدمير حزب الله، الحليف القوي لسورية وإيران، بهدف إضعاف دمشق وطهران[51]. لم يحقق العدوان أهدافه، وهو ما حدا بالولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين على دعم تمرد في سورية في آذار/مارس 2011. ورأى

(44) President George W. Bush's Inaugural Address, The White House, 20 January 2001, <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/inaugural-address.html> (accessed on 28 August 2019).

(45) «Ariel Sharon Fast Facts,» CNN, 5 May 2017, <https://edition.cnn.com/2013/02/12/world/meast/ariel-sharon-fast-facts/index.html> (accessed on 20 August 2019).

(46) «9/11 Attacks,» History.com, 6 August 2019, <https://www.history.com/topics/21st-century/9-11-attacks> (accessed on 29 August 2019).

(47) «The Iraq War: 2003-2011,» Council on Foreign Relations, <https://www.cfr.org/timeline/iraq-war> (accessed on 20 August 2019).

(48) «What Killed Arafat,» Aljazeera.com, <https://www.aljazeera.com/programmes/whatkilledarafat/> (accessed on 21 August 2019).

(49) Khairallah Khairallah, «The Hariri Assassination, 14 Years Later,» *The Arab Weekly*, 3 March 2019, <https://thearabweekly.com/hariri-assassination-14-years-later> (reviewed on 22 August 2019).

(50) Primoz Manfreda, «Why Iran Supports the Syrian Regime,» ThoughtsCo.com, 25 May 2019, <https://www.thoughtco.com/why-iran-supports-the-syrian-regime-2353082> (accessed on 21 August 2019).

(51) Rachelle Marshall, «The Real Reason for Israel's Wars on Gaza and Lebanon,» *Washington Report on Middle East Affairs* (September-October 2006), <https://www.wrmea.org/006-september-october/the-real-reason-for-israels-wars-on-gaza-and-lebanon.html> (accessed on 22 August 2019).

حلفاء سورية، ومن بينهم السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، أن الأزمة في سورية كانت محاولة لإسقاط النظام السوري بسبب دعمه للمقاومة ضد إسرائيل، وكذلك كجزء من أجندة الولايات المتحدة ـ إسرائيل لإحداث تغيير جيوسياسي في المنطقة بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية(52).

2 ـ محاولات لإحياء عملية السلام (2000 ـ 2011)

عندما أصبح بشار الأسد رئيسًا لسورية، لم يعطِ الأولوية لعملية السلام مع إسرائيل لعدة أسباب. كان على الرئيس الجديد أن يثبّت وضعه في السلطة واضطُر إلى ترتيب أجندته قبل الدخول في أي صفقة سياسية جديدة. إضافة إلى ذلك، فإن فشل قمة آذار/مارس 2000 بين والده والرئيس الأمريكي كلينتون دفعه إلى عدم إيلاء موضوع السلام مع إسرائيل أهمية. وكانت إدارة الرئيس بوش تولي دعمًا غير مشروط للقيادة الإسرائيلية. وفي عام 2002 أصبح أرييل شارون رئيسًا للوزراء في إسرائيل، وهو أعلن أن لا نية لديه للانسحاب من الجولان.

في أواخر عام 2003 أعرب الرئيس السوري بشار الأسد عن رغبته في استئناف محادثات السلام مع إسرائيل. وفي مقابلة مع صحيفة **نيويورك تايمز** في كانون الأول/ديسمبر 2003، انتقد الأسد إدارة بوش بسبب امتناعها عن القيام بدور فاعل في دفع السلام في الشرق الأوسط، ودعا الولايات المتحدة إلى أداء دورها كوسيط وإحياء محادثات السلام بين دمشق وتل أبيب(53). ومع ذلك، رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون طلب الأسد وطلب من سورية طرد فصائل المقاومة من دمشق. إضافة إلى ذلك، اتهم شارون سورية بالعمل مع إيران لتحويل لبنان إلى قاعدة للجماعات الإرهابية، ودعا إلى نزع سلاح حزب الله ونشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع فلسطين. وفي كانون الثاني/يناير 2004، دعا الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف (حكم 2000 ـ 2007) بشار الأسد إلى «القدوم إلى إسرائيل واللقاء مع قادتها لمناقشة السلام»(54).

رفض المسؤولون السوريون هذه الدعوات ورأوها خادعة. وفي الواقع، لم يكن لدى الإسرائيليين أي نية لإحياء عملية السلام وبخاصة أنهم اعتقدوا أن سورية كانت في عزلة وتواجه ضغوطًا متزايدة للانسحاب من لبنان. وفي شباط/فبراير 2005، اغتيل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. تلا ذلك موجة احتجاجات توجت بانسحاب القوات السورية من لبنان. ابتهج الإسرائيليون بالتغيير الدراماتيكي في الوضع السياسي اللبناني ورأوا في ذلك إشارة إلى ضعف سورية الذي سيؤدي، من وجهة نظرهم، إلى انهيار النظام السوري. بعد بضعة أشهر،

---

(52) Sayyed Nasrallah, ««Israel» Is Certain of Defeat in any War on Lebanon,» Almanar, 17 August 2019, <https://english.almanar.com.lb/806236> (accessed on 23 August 2019).

(53) Neil MacFarquhar, «Syrian Pressing For Israel Talks,» *The New York Times*, 1/12/2003, <https://www.nytimes.com/2003/12/01/world/syrian-pressing-for-israel-talks.html> (accessed on 12 December 2019).

(54) «Syria Rejects Israeli Offer of Talks,» *The Guardian*, 12/1/2004, <https://www.theguardian.com/world/2004/jan/12/israel.syria>.

أعلن أرييل شارون أنه لا يرغب في الانسحاب من الجولان، مستبعدًا أي إمكان لتجديد محادثات السلام[55].

في كانون الثاني/يناير 2007، توجه اثنان من كبار المسؤولين السوريين هما رياض داودي، مستشار وزارة الخارجية السورية، وبشرى كنفاني، الناطقة الرسمية باسم الوزارة، إلى مدريد للمشاركة في حفل لإحياء الذكرى الخامسة عشرة لتدشين عملية السلام في مدريد. وقد حضر الاحتفالات وفد إسرائيلي، فكثرت التكهنات حول إمكان تفعيل محادثات السلام بين سورية وإسرائيل. ردًا على ذلك أعلن نائب الرئيس السوري فاروق الشرع أن السلام كان مستحيلًا في الشرق الأوسط، وبخاصة مع إعلان الولايات المتحدة عن عزمها إرسال المزيد من القوات العسكرية إلى العراق[56].

في الوقت نفسه، أجريت اتصالات سرية بين سورية وإسرائيل، برعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في محاولة لإبعاد سورية عن إيران وتقريبها من تركيا. كان أردوغان يتمتع بعلاقات جيدة مع الجانبين السوري والإسرائيلي. وفي منتصف كانون الثاني/يناير 2007، كشفت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية أن هناك محادثات سرية بين تل أبيب وسورية بلغت ذروتها في قبول إسرائيل بالانسحاب من الجولان حتى حدود 4 حزيران/يونيو 1967. واقترحت إسرائيل أن يكون الانسحاب على مدى 15 عامًا وهو ما رفضته سورية التي طالبت بألّا تتجاوز مدة الانسحاب خمس سنوات[57].

في شباط/فبراير 2007، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. خلال الاجتماع، طلب أولمرت من أردوغان التوسط في محادثات السلام بين إسرائيل وسورية، معربًا عن استعداده «لتحمّل ثمن السلام مع سورية». أراد أولمرت مقابل ذلك معرفة موقف سورية من إيران وحزب الله وحماس، إذا ما تم التوصل إلى السلام. تم نقل الرسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد الذي رد عليها في خطابه أمام البرلمان السوري في 19 تموز/يوليو 2007. وكرر الأسد الموقف السوري من السلام وطلب من الإسرائيليين إصدار بيان رسمي واضح في هذا الشأن. وذكر الأسد أن البيان يجب أن يشمل إعلان رغبتهم في إحلال السلام، وتوفير الضمانات للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي السورية المحتلة عام 1967، وتحديد طبيعة الضمانات الأمنية المتبادلة والعلاقات القائمة على ما تم تحقيقه في عام 1995 مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين[58]، ووافق الإسرائيليون على جولة جديدة من المفاوضات مع سورية.

---

(55) Marwa Daoudy, «A Missed Chance for Peace: Israel and Syria's Negotiations Over the Golan Heights,» *Journal of International Affairs*, vol. 61, no. 2 (Spring-Summer 2008), pp. 215-234.

(56) Ibid.

(57) Ibid.

(58) ميلاد العوده الله، «قصة المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في تركيا عام 2008،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47 ـ 48 (خريف 2015).

استمرت المفاوضات لمدة عامين تقريبًا. وبينما تميّز الموقف السوري بالوضوح، فإن الإسرائيليين حاولوا المناورة حتى لا يلتزموا بأي اتفاق صريح، ولكن في الوقت نفسه كانوا يحاولون الحصول على تنازلات من سورية. بعد شهر ونصف الشهر هاجم سلاح الجو الإسرائيلي موقعًا نوويًا في شمال شرق سورية. كان على الأتراك مضاعفة جهودهم للتغلب على التصعيد بين البلدين. ثم عقدت محادثات غير مباشرة في إسطنبول، ولكن لم يبدِ الطرف الإسرائيلي جدية في الالتزام بتعهدات واضحة، وقدر السبب في رغبة أولمرت في تحقيق إنجاز سياسي من دون أثمان يمكنه أن يستثمره في الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ربيع 2009. وكان هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم نجاح المحادثات. بعد ذلك فاز حزب الليكود وبنيامين نتنياهو بالانتخابات البرلمانية، فأدى ذلك بالقيادة الصهيونية إلى العودة للتمسك ببنود ورقة القطيعة التامة الرافضة للسلام مع العرب، فانتهت محادثات السلام بين السوريين والإسرائيليين[59].

ثالثًا: الأزمة السورية (2011 ـ 2019)

في كانون الأول/ديسمبر 2010، اندلعت الاحتجاجات في تونس قبل أسابيع قليلة من اندلاع احتجاجات مماثلة في مصر وليبيا، وهو ما أدى إلى إطاحة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في أواخر 2010، وإطاحة الرئيس المصري حسني مبارك في كانون الثاني/يناير 2011 والزعيم الليبي معمر القذافي في تشرين الأول/أكتوبر 2011. كما اندلعت الاحتجاجات في اليمن ودخل هذا البلد في أزمة طويلة مستمرة حتى الآن. ولم تكن سورية نفسها محصنة ضد هذه الموجة، وسرعان ما بدأ أناس يتظاهرون في الشوارع ويدعون إلى تغيير النظام. ودعمت الولايات المتحدة وتركيا وقطر والسعودية وموّلت الجماعات التكفيرية التي أطلقت تمردًا مسلحًا ضد الرئيس الأسد. دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأسد إلى «قيادة الإصلاحات في بلاده أو الاستقالة» وحذره من أن «قمع الاحتجاجات قد يؤدي إلى تدخل دولي»[60]. كما دعت فرنسا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على سورية، وقد تبنت المملكة المتحدة وألمانيا والبرتغال هذه الدعوة[61].

في المقابل، حصلت سورية على دعم إيران وروسيا والصين، التي رأت أن تغيير النظام كان يهدف إلى إقامة نظام شرق أوسط جديد تحت هيمنة الولايات المتحدة بغية منعها من الوصول إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن الاحتجاجات «كانت جزءًا

---

(59) المصدر نفسه.

(60) «Barack Obama's Speech on Middle East - Full Transcript,» *The Guardian,* 19/5/2011 <http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/19/barack-obama-speech-middle-east> (accessed on 25 July 2019).

(61) Louis Charbonneau, «EU Powers Push U.N. Council to Condemn Syria: Envoy,» Reuters, 25 April 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/04/25/us-syria-un-idUSTRE73O49Q20110425>. (accessed on 25 July 2019).

من مؤامرة غربية لزعزعة استقرار حكومة دعمت المقاومة ضد إسرائيل»[62]. وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن معارضة روسيا لأي محاولة لإدانة سورية في مجلس الأمن الدولي[63]. ودعمت الصين إيران وروسيا في موقفهما، وانضمت إلى روسيا واستخدمت حق الفيتو ضد قرار الأمم المتحدة المدعوم من الولايات المتحدة والذي حاول إدانة الحكومة السورية[64].

ستدخل الأزمة السورية بعد ذلك في منعطفات جديدة مع تدخل الولايات المتحدة وإسرائيل عسكريًا من خلال الضربات الجوية التي تُشن ضد الجيش السوري، والدعم المباشر للمسلحين، والاحتلال الأمريكي لمنطقة التنف في شرق سورية، وتثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في شمال شرق سورية. من ناحية أخرى، تم نشر قوات لحزب الله والخبراء الإيرانيين والقوات الروسية لدعم الحكومة السورية ضد أعدائها المحليين والإقليميين والدوليين. وقد أعطى هذا للأزمة بعدًا جيوسياسيًا إقليميًا ودوليًا، وأسهم في إثبات أن المواجهة بين سورية وإسرائيل لم تكن مجرد نزاع حدودي، ولكن كان لها بعد جيوسياسي أعمق يرتبط بتصور كل منهما لأمنها القومي ولدورها في محيطها.

بعد اندلاع الأزمة السورية في آذار/مارس 2011، نشطت إسرائيل في دعم الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية. ولم يقتصر تدخلها على ذلك لأنها بدأت في تصعيد التوتر في الجولان المحتل، وشن هجمات في عُمق الأراضي السورية ضد الجيش السوري وحلفائه.

خاتمة

في الختام يمكننا أن نستنتج أن الخلافات بين سورية وإسرائيل لا يمكن التوفيق بينها بسبب القضايا الأساسية المتعلقة بالأمن القومي لكل منهما، وبسبب تنافسهما على مجال التأثير أو النفوذ نفسه. فالهوية الوطنية السورية الحديثة كانت قد تشكلت على مدار عقود طويلة بتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جعلتها تنظر إلى نفسها على أنها قلب الأمة العربية التي تسعى لتحقيق الوحدة العربية. ولم يستخدم هذا كذريعة لفرض حكم دكتاتوري كما يزعم المؤرخون وعلماء السياسة الغربيون ومن يواليهم من الأكاديميين العرب، بل كان يمثل تبلورًا لهوية وطنية وقومية جامعة. في المقابل، فإن إسرائيل، وهي كيان سياسي تم فرضه على أرض فلسطين لتوفير ملجأ لـ «يهود العالم»، كانت تتألف من مختلف الأعراق التي تجمعها ديانة واحدة. وهذا يجعلها على تناقض تام مع سورية.

ما يجعل الأمور أكثر تعقيدًا هو التنافس بين سورية وإسرائيل على منطقة النفوذ ذاتها. كانت سورية، البلد الذي تم تأسيسه على دور محوري لدمشق، المدينة التجارية ذات الإرث التاريخي

---

(62) «Iranian Foreign Ministry Spokesperson Blames Conspirators for Syria's Protests,» *Now Lebanon*, 12 April 2011 <http://www.nowlebanon.com/NewsArchiveDetails.aspx?ID=260937>. (accessed on 25 July 2012).

(63) **السفير**، 30/5/2011.

(64) «Russia and China Veto UN Resolution against Syrian Regime,» *The Guardian*, 5/10/2011, <https://www.theguardian.com/world/2011/oct/05/russia-china-veto-syria-resolution> (accessed on 24 August 2019).

العريق التي أدّت دائمًا دورًا محوريًا في بلاد الشام. وقد مارست طبقة التجار في المدينة دورًا رئيسيًا في التحديث في القرن التاسع عشر، وهو ما تم التعبير عنه في تحولها إلى قاعدة لصعود تيار القومية العربية. وقد شهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين محاولتين لإقامة وحدة سورية تشمل كامل بلاد الشام، كانت إحداهما في ستينيات القرن التاسع عشر، والآخر في الحقبة الممتدة من 1918 إلى 1920، ما جعل الجمهورية العربية السورية التي تغرف من هذا الإرث، تنظر إلى بلاد الشام، بما فيها لبنان والأردن وفلسطين بوصفها منطقة نفوذ لها. لذلك فهي رأت أن إسرائيل تأسست على أجزاء من جنوب سورية الكبرى. في المقابل فإن الهوية اليهودية لإسرائيل، واعتمادها على التوراة كمحدد رئيسي للهوية الوطنية، تجعلها تنظر إلى المنطقة الممتدة من النيل في الغرب إلى الفرات في الشرق كمنطقة نفوذ لها، وهذا ما يضعها في تناقض مباشر مع سورية التي تعدّها منافستها الرئيسية على النفوذ في بلاد الشام.

وقد جعلت العوامل السابق ذكرها من الصعب على القيادات السورية المتعاقبة، منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، القبول بوجود إسرائيل ككيان قائم على أرض فلسطين. والأمر نفسه ينطبق على القيادات الصهيونية التي لم تكن لتقبل بفكرة تسوية أو سلام مع سورية. وهذا جعل التوصل إلى حل سلمي بين الطرفين صعب المنال، بل مستحيلًا، على الرغم من فرض الولايات المتحدة هيمنة مطلقة على الشرق الأوسط في العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، وضغوطها الكبيرة على العرب وعلى سورية للقبول بالشروط الإسرائيلية للسلام، وهو ما كانت ترفضه دمشق على الرغم من أن موازين القوى لم تكن في مصلحتها على مدى العقود الثلاثة الماضية. في المقابل لم تكن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة تنوي إقامة سلام مبني على مواثيق دولية، بل إنها سعت دائمًا إلى الضغط على العرب لتقديم تنازلات تخدم هدفها الاستراتيجي في السيطرة على كامل تراب فلسطين، وعلى بسط نفوذها على كامل بلاد الشام ومنطقة المشرق العربي. كل هذا جعل السلام صعب التحقيق بين الطرفين المتصارعين، وهذا يدفعنا إلى توقع أنه على المدى الطويل، يجب أن ينتصر أحد الطرفين على الآخر، وأن يفرض نفوذه في بلاد الشام، وهو ما سيؤدي حكمًا إلى دخول الطرف الآخر في أزمة بنيوية تدفعه إلى الهزيمة. ومع فشل الجهود الأمريكية والإسرائيلية في ضرب وتفكيك سورية، وصمود دمشق في مواجهة محاولات ضربها، فإنه يمكننا أن نتوقع أن تبدأ الأمور بالتحول لمصلحة سورية، وصولًا إلى دخول إسرائيل نفسها في أزمة بنيوية، قد يكون التعبير عنها بما تشهده من أزمات سياسية تعانيها حاليًا وتتمثل بإجراء ثلاثة انتخابات تشريعية في عام واحد وفي الفشل في تأليف حكومة. وإذا عدنا إلى مفهوم الأمن القومي الذي يقول بأن الدول التي لا تستطيع حماية القيمة الأساسية التي قامت عليها تدخل بأزمة كيانية، فإننا يمكن أن نتوقع أن صمود سورية بحد ذاته يحتم دخول إسرائيل في أزمة كيانية □

الحراك الاجتماعي والتفاوت الطبقي في الجزائر: «سلطة المال والأعمال»

فاطمة فضيلة دروش(*)

أستاذة التعليم العالي، ورئيسة المجلس العلمي،
معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية لتيبازة ـ الجزائر.

تمهيد

تكمن أهمية دراسة الحراك الاجتماعي والتفاوت الطبقي في أي مجتمع، في فهم طبيعة تطور العلاقات والصراعات الاجتماعية، فالطبقات أو الفئات الاجتماعية هي جزء من البناء الاجتماعي تربطها به علاقات وثيقة، إذ ترتبط الفئات والشرائح بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى كالنظم السياسية والاقتصادية والدينية والتربوية. ولا شك أن تحليل البناء الطبقي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، كفيل بإلقاء الأضواء على مختلف مكونات هذه المجتمعات في جوانبها المختلفة وتفسير مسارات الحراك الاجتماعي.

يمر المجتمع العربي اليوم بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة الصوغ وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة حيث نشهد تحلل وتفسخ بنى وعلاقات تقليدية ونشأة تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة.

ومن الأطروحات الفكرية في هذا السياق، الطرح القائل بأن المجتمع العربي يتجه في الظروف الراهنة إلى تكوين مجتمع متعدد الفئات أكثر مما يتجه نحو مجتمع طبقي وذلك بسبب انعدام الشروط الموضوعية لنشوء الوحدة الطبقية والوعي الطبقي. فهذه الفئات الاجتماعية لا تتجه نحو الانقسام الحاد أو التصارع، ومثاله أن تعبر

(*) البريد الإلكتروني: fadrouche@gmail.com.

النقابات في هذه البلدان عما يحدث من تغيرات بلغة الإصلاح والعدالة الاجتماعية وليس بلغة الرفض النسبي أو الكامل للنظام الاقتصادي والاجتماعي كما كانت تفعل آنفًا.

إن الاستعمار الفرنسي أدى إلى ردم بعض الطبقات وخلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى، كما كان أسلوب الإنتاج الاستعماري المبني على استغلال المجتمع المحلي عائقًا أمام ظهور طبقة رواد اقتصاديين محلية.

كما يمر المجتمع العربي اليوم بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة الصوغ وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة حيث نشهد تحلل وتفسخ بنى وعلاقات تقليدية ونشأة تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة.

إن دراسة أنماط التداخل بين الأنماط التقليدية والجديدة تشكل التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الأوضاع والمواقع الطبقية العينية بعيدًا من التصورات النظرية المجردة. كما تكمن الصعوبة في كون كثير من البنى الاجتماعية، لم تصل بعد إلى مرحلة الفرز الطبقي، فلا يزال كثير من الفئات الاجتماعية متداخلة متشابكة الحدود، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات أوضاع انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية.

ومنه جاءت هذه الدراسة كمحاولة سوسيولوجية لفهم البناء الاجتماعي وحركيته من خلال تحليل وتفسير نشوء وبروز ملامح طبقة جديدة في الجزائر يمكن أن نطلق عليها في بداية الأمر طبقة الأثرياء. وجاءت إشكالية الدراسة لنتساءل في جوهرها عن أصول تشكيل هذه الطبقة وخصائصها وعلاقاتها بالكل وبالأجزاء.

أولًا: إشكالية الدراسة

اتجه جل علماء الاجتماع في الغرب والشرق إلى الحديث عن موت الطبقات الاجتماعية في المجتمع المعاصر، وتراجعت الدراسات في الموضوع وانصبّت للبحث في الفئات والشرائح الاجتماعية القائمة على أساس المهنة أو الانتماء الطائفي والسياسي والثقافي. وهذا ما لخصه توران في أنه «بعد انقضاء قرنين على انتصار الاقتصاد على السياسة باتت المقولات الاجتماعية ـ والمقصود بها الطبقات والثروة والبرجوازية والتناضد الاجتماعي والحراك الاجتماعي ـ مبهمة تترك في الظل قسمًا كبيرًا من تجربتنا المعاشة»[1].

بينما نتساءل في الجزائر عن إشكالية وجود الطبقات أساسًا في التاريخ الاجتماعي لهذا البلد المتوسطي الأفريقي الأمازيغي العربي. وهذا ما يعيدنا إلى أطروحات كل من فالنسي

---

(1) آلان توران، **براديغما جديدة لفهم العالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 13.

وجاليسو وكارل ماركس التي تجادلت حول مسألة وجود نظام طبقي في الجزائر. كان كارل ماركس ينفي إمكان الحديث عن نظام طبقي في الجزائر قبل الاستعمار، وألح على الطابع غير الإقطاعي للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي في كتابه حول المجتمعات **ما قبل الرأسمالية**، وفي السياق نفسه جاء تحليل فالنسي في كتابه **المغرب قبل احتلال الجزائر**، «إن المجتمع الجزائري يتكون من خلايا إثنية تعيش على نفسها وليس منقسمًا بعد إلى طبقات، لقد احتفظ فلاحو المغرب العربي بأراضيهم وسلاحهم حتى العهد الاستعماري، ولم يغيّر تفاوت الثروة والهبة شيئًا من هذا المعطى الأساسي. كما لم يعرف المجتمع الجزائري الإقطاعية، لأن الفائض الذي يمكن استخراجه من الفلاحين كان ضعيفًا جدًا. يستحيل أن يحدث تراكم بالفائض المستخرج من الفلاحين عندما يكون دون حد توافقي معين وفي غياب العبودية. وعليه، فالمجتمع الجزائري عرف أشكالًا غير إقطاعية للتمايز الاجتماعي كسيطرة البدو على سكان الواحات أي من مجتمع على مجتمع وليس من سيد على جماعة»[2]. وعلى خلاف هذا الطرح ألح جاليسو في مؤلفه عن الجزائر على الطابع الإقطاعي بقوله: «كان التعريف الأولي لأي مجتمع إقطاعي يشير إلى العلاقات الاجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمار الأرض ووضع اليد بواسطة فئات ارستقراطية ترتبط فيما بينها بروابط شخصية مع الطبقات العليا في الجهاز السياسي. وبهذا المعنى فالمجتمع الجزائري قبل الاستعمار بلا شك هو مجتمع إقطاعي»[3].

ما لا شك فيه أن الاستعمار الفرنسي أدى إلى ردم بعض الطبقات وخلق الشروط المادية لظهور طبقات أخرى، كما كان أسلوب الإنتاج الاستعماري المبني على استغلال المجتمع المحلي عائقًا أمام ظهور طبقة رواد اقتصاديين محلية. علاوة على هذا فإن السياسة الاستعمارية للاستيعاب الرسمي للمجتمع الجزائري وإخضاعه للقانون الفرنسي كان له أثر سلبي في تطور البنية الاجتماعية وتطورها. فقد ناضلت البرجوازية الجزائرية كما بيَّنت الباحثة مغنية الأزرق، **أولًا** من أجل حقوق سياسية و**ثانيًا** من أجل سلطة سياسية، وعدّت الحقوق السياسية شرطًا مسبقًا للسلطة الاقتصادية[4].

أما عن إرهاصات الجزائر المستقلة، فلقد صرّح فرانس فانون عن تخوفه من خطر صعود برجوازية وطنية بعد تحقيق الاستقلال، فمن شأن هذه الطبقة في تصوره أن تكون غريبة عن حاجات الفلاحين والعمال وأن تكون معتمدة اقتصاديًا على البلد الأم السابق، وأن لا تظهر مبادرات في التصنيع وأن تعيش حياة طفيلية على طراز مماثل للمستعمرين الذين حلت محلهم فحسب. وفي محاولة جادة توصل شاليان وكليغ، باستخدام المقياس الماركسي، إلى وجود خمس طبقات في جزائر الستينيات وهم: الفلاحون، ما تحت البروليتاريا، الطبقة العاملة،

---

(2) Lucienne Vallenci, *Le Maghreb avant la prise d'Alger* (Paris: Ed. Flammarion, 1969).

(3) René Gallisot, *Sur le féodalisme*, cahiers du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes, (Paris: Editions Sociales, 1971).

(4) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص 98.

البرجوازية التقليدية والطبقة الوسطى الجديدة. كما أشار الباحثان إلى عدم مشاركة طبقة العمال في القرارات السياسية على أساس صراع طبقي بين الطبقة العاملة والفلاحين وطبقة وسطى صاعدة حديثًا[5].

وربما نجد في نص برنامج طرابلس، الذي قيل إنه من صوغ النخبة المثقفة كمحمد حربي ومحمد يزيد ومصطفى الأشرف، معالم البناء الطبقي الذي أنتجته ظروف الاستعمار، إذ جاء فيه، «... الفلاحون الفقراء، الضحايا الرئيسيون لاستيلاء المستعمرين على الأراضي... وبروليتاريا الحضر وهي مجموعة صغيرة نسبيًا والمجموعة تحت البروليتاريا وهي فئة اجتماعية متوسطة أخرى تتألف من الحرفيين والعمال اليدويين وذوي الرواتب المتوسطة والموظفين وصغار أصحاب المحالّ وبعض أعضاء المهن الحرة الذين يؤلف في مجموعهم ما يمكن تسميته الطبقة الوسطى الدنيا... وطبقة وسطى قليلة الأهمية نسبيًا تتألف من رجال أعمال وتجار أثرياء وموظفين إداريين وعدد قليل من الصناعيين»[6]. وتحدثت مغنية الأزرق في أطروحتها عن نشوء طبقة مهيمنة بعد انقلاب 1965، نعتتها بالطبقة السياسية. طفحت مظاهر ثراء هذه الطبقة على السطح في السنوات الأخيرة كالقصور والسيارات الفاخرة وحفلات بذخ وأرقام أعمال بالمليارات من العملة الصعبة، ومظاهر تزداد بروزًا يومًا بعد يوم، ولكن هل هذا يسمح بالقول بنشوء طبقة اجتماعية جديدة.

الملاحظ أن الفرنسية لا تزال هي لغة التخاطب في الأحياء الراقية حتى بين الأقل سنًا وبافتخار بينما يستخدم مزيج من الفرنسية والعربية الجزائرية في الأحياء الشعبية.

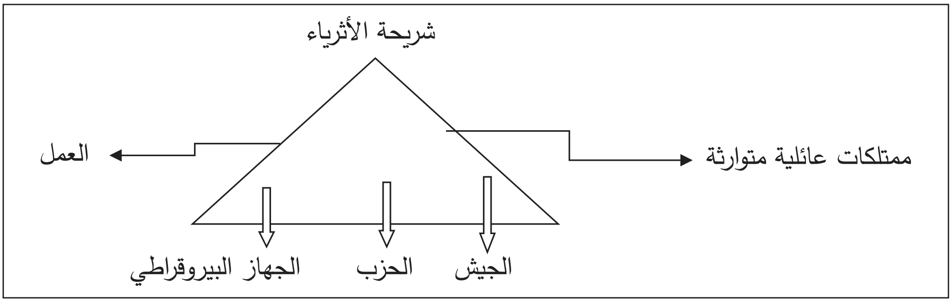
إننا نعي أن الحديث عن التفاوت الطبقي في مجتمع ما لا يقتصر على وجود طبقة بعينها مهما كانت خصائصها، بل يتعدى الأمر إلى وجود فروق واضحة المعالم تميِّز طبقة عن أخرى، ناهيك بالشروط الموضوعية؛ فوجود معالم الثراء عند شريحة تشترك في الوضع المهني أو في الأصل الاجتماعي يصبح ذا دلالة، إذا تزامن مع وجود شريحة اجتماعية أخرى تعاني سوء الأحوال المعيشية بسبب أوضاعها المهنية أو أصولها، كما يصبح للمسألة وزن أثقل، إذا تزامنت مع وجود احتجاجات عمالية واسعة النطاق ومنظمة على نحوٍ واعٍ. إننا نسعى من خلال هذه الدراسة في مرحلتها الأولى للبحث في ظروف نشأة طبقة بعينها نصِفها بطبقة الأثرياء لامتلاكها رأس مال يسمح لها بالتموقع والتأثير في التنظيم الاجتماعي.

من الملاحظ في المجتمع الجزائري وجود فئات اجتماعية متفاوتة المستوى المعيشي: فئة من الموظفين، فئة من المقاولين، فئة من العسكريين وغيرها من المجموعات المهنية، لها من الامتيازات ما يميزها عن غيرها من المجموعة المهنية نفسها، يطلق عليهم أصحاب النفوذ. ويجتهد البعض في إرجاع أصولهم إلى قادة الثورة سواء كانوا من الجناح العسكري أو من الجناح السياسي، ويجتهد البعض في إرجاعهم إلى البيروقراطية البرجوازية (الكومبرادورية) على شاكلة

(5) Gérard Chaliand, et Juliette Minces, *l'Algérie indépendante* (Paris: Ed. Maspero, 1972).

(6) Mohamed Lebjaoui, *Vérités sur la révolution algérienne* (Paris: Gallimard, 1970), p. 170.

بلدان أمريكا اللاتينية، وهي فئة بيروقراطية بطبيعتها تشكلت في ظل النظام الواحد واستغنت في هذه المرحلة الانتقالية وتمكَّنت من اكتساب مواقع استراتيجية في السلم الاجتماعي. وهناك من يعيد أصول هذه الفئات ذات الامتيازات إلى قربها في وقت الاستعمار من البرجوازية الفرنسية، وتمكنت بفعل ذلك من تكوين رأسمال مادي ورمزي جعلها تتمركز في مواقع قوية بعد الاستقلال واستطاعت أن تحافظ على مصالحها بفضل ارتباطها المتواصل مع القوة الأجنبية الضاغطة. ونقدم فرضيات الدراسة في الشكل التالي:



افترضنا في هذا الشكل أن شريحة الأثرياء في الجزائر من شأنها أن تكون مصدر ثروتها:

1 ـ العمل بما يحمله من قيم تسمح بتكوين تراكم رأسمال وذلك في المجالات التالية: مقاولات البناء الكبرى وتجارة الجملة وكذا الاستيراد.

2 ـ ممتلكات عائلية تم توارثها وتطويرها.

3 ـ الانتماء إلى حزب جبهة التحرير الوطني أو إلى الجيش الوطني أو إلى الجهاز البيروقراطي واعتبار المؤسسات الثلاث متداخلة.

وللتمكن من قياس هذه الأبعاد نجد ضرورة تحديد المفاهيم وإبداء بعض الملاحظات العينية عن طبيعة الحراك الاجتماعي في جزائر اليوم.

ثانيًا: تحديد المفاهيم

1 ـ مفهوم الحراك الاجتماعي

يرتبط مفهوم الحراك الاجتماعي بمفهوم البناء الاجتماعي، وكذا بمفهومَي الطبقة والتفاوت الطبقي، ارتباطًا وثيقًا. ويمكن أن يقترن مفهوم الحراك بالمجال الجغرافي وهو انتقال عناصر السكان من مجتمع إلى آخر في شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية، فردية أو جماعية. وقد يقترن المفهوم بالعمل أي ما يعرف بالحراك المهني ويقصد به تغيير الناس لأعمالهم من قطاع إلى آخر. يمكن الحديث أيضًا على الحراك بين الأجيال كأن يصبح ابن الفلاح أو العامل مهندسًا

أو محاميًا أو ضابطًا ويرتقي نتيجة ذلك في السلم الطبقي[7]. وعليه فالحراك الاجتماعي جزء من عملية التغير الاجتماعي؛ وعندما نلازم بين الحراك الاجتماعي والتدرج الطبقي نتحدث عن حركية الحراك أي يكون الحراك الاجتماعي عموديًا أو رأسيًا أو أفقيًا. ويقصد بالحراك الاجتماعي العمودي الحراك الصاعد حينما ينتقل الفرد من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى أو الحراك الهابط عندما ينتقل الفرد من وضع طبقي أعلى إلى وضع طبقي أدنى، أما الحراك الأفقي فيقصد به انتقال الظاهرة الاجتماعية الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى تشبهها أو تطابقها ومثاله انتقال المرأة من أسرة إلى أخرى عن طريق الزواج فهو انتقال أفقي لا رأسي كونه يقع بين أسر متشابهة في المركز الاجتماعي والاقتصادي. ويختلف الحراك الاجتماعي من حيث السرعة أو القوة من مجتمع إلى آخر، والشائع أنه يقوى في المجتمعات المتقدمة الصناعية ويضعف في المجتمعات المتخلفة. وهناك دراسات تبيّن أن الحراك في البلدان المتقدمة لا يزال نسبيًا ومحدودًا. ومن العوامل التي تسمح بالحراك الاجتماعي نذكر العوامل الديمغرافية المتمثلة بتزايد السكان والهجرة والعوامل الاقتصادية وما تشمله من برامج التنمية والتحولات السياسية والتحولات الثقافية والتربوية وغيرها من العوامل.

وركزت معظم الأعمال التجريبية في علم الاجتماع على الحراك الطبقي بين أعضاء الطبقة، موضحة من حيث المواقع داخل نظام علاقات العمل مع إضفاء الطابع العملي عليها من حيث تجميع الأعمال التي تشترك في المميزات نفسها[8].

ويعد مفهوم الحراك الاجتماعي أوسع عندما ينطوي على تصورات أكثر إلمامًا لأنماط المراكز الاجتماعية التي ينتقل الأفراد بين ثناياها أكثر مما يتم تحديده ببساطة من طريق الفئة أو الطبقة الاجتماعية. وهكذا يمكن استخدامه في مجتمعات تفتقد الوضوح في رسم الحدود الطبقية مثل المجتمع الجزائري.

2 ـ مفهوم الطبقة

تستلزم دراسة البناء الاجتماعي والتفاوت الطبقي لأي مجتمع من المجتمعات الاستناد إلى تصور ومقاربة نظرية لمفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدداتها الأساسية، كما أن استقراء مستويات التفاوت الطبقي تستمد من واقع المجتمع المدروس ومعطياته التاريخية. وتأسيسًا على ذلك تنطلق هذه الدراسة من تصور نظري يحدد الطبقة الاجتماعية كما يلي: «الطبقة الاجتماعية هي عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذي تشغله في نسق الإنتاج الاجتماعي وعلاقتها بوسائل الإنتاج الأساسية فضلًا عن دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ومقدار ما تتحصل عليه من نصيب في ثروة المجتمع وكيفية حصولها عليه. وتتوقف هيبة الطبقة وما لها من وضع اجتماعي مميز وحضور مؤثر في

---

(7) Henri Mendras, *Elément de sociologie* (Paris: A. Colin, 1975), p. 203.

(8) جون سكوت، محرر، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية**، ترجمة محمد عثمان (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 173.

المجتمع على مدى فعاليتها في هذه المجالات جميعًا وما تحققه لذاتها وبذاتها من مراكز اجتماعية أو إمكانات مرموقة»[9].

3 ـ مفهوم الثراء

تكاد الدراسات التي اطلعنا عليها حول الجزائر تجمع على وجود أزمة متشعبة، أزمة شرعية منبتها الصراع القائم منذ ثورة التحرير بين السياسي والعسكري وما ترتب عنه من انقسامات أيديولوجية وجهوية وثقافية.

يقاس الثراء بالمال في أغلب التحقيقات انطلاقًا من تحديد ماهية الثري اقتصاديًا فحسب، فيظهر الغني في إجابات المبحوثين كفرد يستطيع أن يشتري مسكنًا كبيرًا وباخرة وبإمكانه التمتع بالسفر وتوظيف عاملات في المنزل. التصور نفسه نجده في الرموز الفنية، إذ يرمز للغني في الرسومات الكاريكاتورية كشخص يحمل حقائب من الذهب والدولارات. ومن هذا التصور نلاحظ غياب عامل الانتماء أي رأس المال الثقافي[10]. ونشاطر ياسر ثابت في كون الثروة لم تعد عنوان طبقة ما، بل جدارًا عازلًا يفصل بين أبناء المجتمع الواحد وبات الأغنياء الحقيقيون في العالم بوجه عام أشباحًا بلا أسماء، وبعض الأغنياء البارزين واجهات لآخرين، أو أن أرقام ثرواتهم مكذوبة[11].

وتطرح إشكالية علاقة الثروة بالسلطة بقوة في مجتمعاتنا العربية والنامية وحتى في الدول المتقدمة، وأصبحت العلاقة بين القطبين كمعضلة البيضة والدجاجة. لم تعد الثروة تعني بالضرورة نشاطًا تجاريًا أو استثماريًا بقدر ما يمكن أن تدل على ارتباطٍ بدوائر النفوذ أو نجاح في صفقة ما لها صلة بالحظوة أو الاحتكار، بدءًا بتسقيع الأراضـي، ومرورًا بالمضاربات على العقارات أو المضاربة في البورصة، والتلاعب في مواد الغذاء أو البناء، وانتهاءً بالقرى السياحية وتراخيص خدمات الهواتف المحمولة.

ولكن نؤكد من منطلق قناعتنا، أن الذي يعطي للثروة معنىً هو رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يمكن قياسه بامتلاك وعي ورؤية اقتصادية عصرية وأشياء ذات قيمة ثقافية والقيام بالأعمال التطوعية دون بهرجة، ثم إن التفاوت في الثروة يتشكل من تراكم الامتيازات وكذا العراقيل.

(9) السيد عبد الحليم الزيات، **البناء الطبقي الاجتماعي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص 25.

(10) Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot, *Sociologie de la bourgeoisie* (Paris: Ed. la découverte, 2000), p. 11.

(11) ياسر ثابت، **قصة الثروة في مصر** (القاهرة: دار ميريت، 2012)، ص 8.

ثالثًا: مؤشرات الحراك الاجتماعي في جزائر الألفية الثالثة

1 ـ ملاحظات عينية

إن المتجول في أحياء العاصمة الجزائرية اليوم وفي جل المدن، يلاحظ في السنوات الأخيرة بروز التفاوت والتمايز بين الأفراد والشرائح الاجتماعية والأحياء السكنية، فقد حلت فيلّات ذات طراز جديد في مكان المنازل والفيلات التي تركها المعمرون في أحياء الأبيار وحيدرة وحي المرادية (كان يقطن هذه الأحياء المعمرون فقط وبعد الاستقلال سكنها الجزائريون، جلهم من الجنود والسياسيين). كما ظهرت أحياء راقية في أمكنة لم تكن آهلة بالسكان من قبل، بل كان معظمها مستثمرات فلاحية كحي الشراقة ودالي إبراهيم وبابا حسن وحي درارية. ولقد اشتراها مالكوها بثمن زهيد في العشرية السوداء أو استولوا عليها بحكم مناصبهم في البلديات لتصبح في الآونة الأخيرة ذات أسعار باهظة.

كما عرفت العاصمة مراكز تجارية جديدة يمتلكها خواص في حي باب الزوار غير بعيد من المطار الدولي ومن أكبر جامعة جزائرية. شهدت جزائر الألفية الثالثة أكبر المشاريع ـ كالطريق السيار شرق ـ غرب ـ والقضاء على المساكن الهشة وبناء الجامعات على مستوى كل ولايات القطر وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، فهذا الأخير يعَدّ المورد الأساسي لمداخيل الدولة والمقدر على سبيل المثال عام 2011 بـ 84 بالمئة(12).

وفي هذه العاصمة لا تزال قاعات السينما مغلقة أو شبه فارغة، وقليلة هي العروض المسرحية باستثناء بعض الحفلات في الليالي الصيفية. وتبقى رياضة كرة القدم هي الوسيلة الترفيهية الأساسية للشباب وتبقى المقاهي الشعبية الملجأ الوحيد للكهول. وهناك مقاهٍ راقية في حي سيدي يحيى بالقرب من حيدرة حيث مقر السفارات وسكنات كبار موظفي الدولة. ولكن هذه المقاهي شبه فارغة نهارًا ومساء، يقصدها القليل بسبب أسعارها المرتفعة. كما تمكن الموظفون من اقتناء سيارات فرنسية وألمانية الصنع بفضل رفع الرواتب في منتصف العشرية الأولى من الألفية الثالثة والاستفادة من المخلفات المالية التي تبعتها، وهو ما جعل شركات استيراد السيارات ومستوردي قطع الغيار يحققون أرباحًا كبيرة ويكونون أكبر مستفيد من البحبوحة المالية للمرحلة 2004 ـ 2014 إضافة إلى مستوردي الفواكه كالموز والتفاح ومواد كمالية أخرى.

أما عن المشهد الإعلامي، فالملاحظ تزايد القنوات التلفزيونية ليفوق عددها العشر قنوات خاصة، وأصبح يطلق على القناة الحكومية باليتيمة لفقر برامجها. المتصفح للجرائد اليومية الخاصة يبقى مذهولًا أمام أخبار تزايد الجرائم والاغتصاب والاختلاسات، وعن أخبار رجال أعمال أخذوا قروضًا بالمليارات وفروا إلى أوروبا أو أمريكا وعن وزراء وإطارات سامين متورطين في قضايا الفساد والرشوة ومطالبين بالامتثال أمام العدالة وعن شباب لم يستطيعوا دفع مستحقات

---

(12) Rapport sur l'état économique et social de la nation, Conseil national économique et social, 2011-2012 (Alger, mai 2013), p. 37.

البنوك بعد أن استفادوا من قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة. هذه التناقضات توحي بميلاد بناء اجتماعي جديد يتضح فيه التقسيم الطبقي من نوع خاص.

لا تكشف العملية التي من خلالها نشأت البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الجزائرية كطبقتين عن تماثل مع ظهور البرجوازية في المجتمعات الغربية. ففي حين أن البرجوازية الغربية أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية فإن البرجوازية الجزائرية انتهجت الطريق العكسي.

الحراك الاجتماعي من طريق ديمقراطية التعليم ومجانيته سمح بخلق فئة من المتعلمين وصلوا إلى مناصب عليا سمحت لهم بخلق ثورة على أصولهم الاجتماعية، كأن تجد بروفيسور في الطب المتخصص صاحب مؤسسة استشفائية خاصة وهو المنحدر من عائلة معوزة لا تزال تقطن أعالي جبال القبائل، أو مهندس في البتروكيمياء وصل بفضل التعليم المجاني إلى العمل في شركات أجنبية يساوي دخله عشر مرات دخل أرقى موظف في التوظيف العمومي. أما عن اللغة المتداولة فالملاحظ أن الفرنسية لا تزال هي لغة التخاطب في الأحياء الراقية حتى بين الأقل سنًا وبافتخار بينما يستخدم مزيج من الفرنسية والعربية الجزائرية في الأحياء الشعبية. وتجرنا هذه الملاحظة إلى الحديث عن إقبال بعض العائلات الثرية على المؤسسات التعليمية الخاصة التي تتزايد في الأعوام الأخيرة وتقدم معظمها تعليمًا باللغة الفرنسية وهي متعاقدة بصورة ما مع المدارس الفرنسية.

2 ـ أرقام ودلالات

بلغ عدد سكان الجزائر وفق آخر إحصاء سكاني 40,836,000 مليون نسمة. أغلب السكان من الشباب، أي ولدوا بعد استقلال الجزائر. وقدرت نسبة النمو الديمغرافي بـ 2.17 بالمئة. وللإحصاءات حول نسبة التمدرس في مختلف الأطوار دلالتها في دراسة طبيعة الحراك الاجتماعي، ولا يخفى على أحد ما أنجزته الدولة في قطاع التعليم بفضل سياسة مجانية التعليم التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال؛ ونسجل 4,231,556 في الطور الابتدائي منهم نسبة 47.4 بالمئة إناث، و1,286,808 في الطور الثانوي من بينهم 56.64 بالمئة إناث. كما عرف التعليم العالي ارتفاعًا معتبرًا، إذ وصل عدد الطلبة إلى ما يقارب مليون ونصف مليون طالب و76,202 طالبًا في ما مرحلة ما بعد التدرج. وفاقت نسب النجاح في البكالوريا في السنوات الأخيرة 50 بالمئة بينما لم تكن تصل إلى 20 بالمئة في تسعينيات القرن الماضي.

وبحسب المصدر الإحصائي الرسمي نفسه يشتغل 8.7 بالمئة في الفلاحة و13.7 بالمئة في الصناعة و16.6 بالمئة في البناء والأشغال العمومية بينما يتصدر قطاع التجارة والخدمات والإدارة حصة الأسد، إذ تبلغ 61.7 بالمئة. كما تقر الإحصاءات الرسمية انخفاض نسبة البطالة لتصل إلى 10.5 بالمئة [13].

---

(13) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2014/2016، رقم 47، نشرة 2017.

كم هي جميلة ومتوازنة جزائر الأرقام، لكن التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية تظهر واجهة مغايرة. على سبيل الذكر نقرأ «الجزائر ضمن البلدان الغنية في الموارد الطبيعية ووفرة اليد العاملة ومع ذلك تصنف ضمن المجموعة التي سجلت نتائج غير مرضية في نسبة النمو والاستثمار مقارنة بالمعدل العام ويبقى النموذج الاقتصادي يرتكز على القطاع العام ومداخيل البترول»[14].

«ورغم ما تم تحقيقه من محاربة الأمية وتزويد كل الوطن بالكهرباء وطرق وسدود ومطارات إلا أن ذلك ليس كافيًا ولا تصل إلى الرهانات»[15].

وتكاد الدراسات التي اطلعنا عليها حول الجزائر تجمع على وجود أزمة متشعبة، أزمة شرعية منبتها الصراع القائم منذ ثورة التحرير بين السياسي والعسكري وما ترتب عنه من انقسامات أيديولوجية وجهوية وثقافية تفاديًا لقول عرقية. النظام الجزائري ومؤسساته يعاني أزمة الشرعية، لذلك فهو يتكئ على الإسلاميين وهذا ما يبرر انتعاش الزوايا منذ مجيء بوتفليقة للحكم عام 1999 وبعدما كانت مهملة من قبل، وأوكلها وظيفة مواجهة التطرف الديني. يوجد في البلد 10,000 زاوية، وهي مهيكلة وفق نظام الجمعيات وتقلص النشاط السياسي والحزبي في هذه الفترة[16].

إن ظاهرة هيمنة العسكري على الحكم والسلطة هي حال الدول التي خاضت حروبًا تحررية وحتى دول الجوار المتوسطي مثل إسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان. وفي الجزائر ظلت المسألة قائمة في محور المعطيات التاريخية، وترى بعض الدراسات أن تاريخ الجزائر السياسي كانت تتقاسمه أو تتنافس عليه وما زالت حتى اليوم قوتان: تستمد **الأولى** مكانتها من الدين (مرابطون، صوفيون، علماء، شيوخ..) و**الثانية** من السلاح (انكشاريون، رياس، قادة، جنرالات)[17].

كما تقلصت مساحة الحريات وحرية الصحافة رغم انفتاح القطاع على مصراعيه لنشأة قنوات خاصة، ولكن قانون عدم المساس بالشخصيات العامة جعل الفساد ينتشر والرشوة تعم وباتت نقطة ضعف في النظام. أما الأزمة الاقتصادية فيجزم المتخصصون أن جوهرها الاتكاء على المحروقات وقلة المشاريع الاستثمارية وغموض في السياسة النقدية والمبادلات التجارية وفوضى عقارية وعدم استغلال الإمكانات بسبب تحويل الأراضي الفلاحية رغم خصوبتها إلى أماكن عمرانية أو العجز في حل النزاعات حول الأراضي. ومع ذلك بدت بوادر الاهتمام بالقطاع من طرف الشباب مبدين رغبتهم في جعل الصحراء منتجة للغلة وعزمهم على التقليل من فاتورة الصادرات بل إمكان التصدير.

---

(14) Nicole Gnesotto and Giovanni Grevi, *Le Monde en 2025*, Robert Laffont, Octobre 2007, p. 62.

(15) Mehdi Lazar et Sidi-Mohamed Nehad, *l’Algérie aujourd’hui* (Paris: Ed. Michalon, 2014), p. 74.

(16) Ibid., p. 80.

(17) مصطفى هميسي، **كيف تحكم الجزائر: من بربروس إلى بوتفليقة؟**، ط 2 (الجزائر: دار هومة، 2013)، ص 301.

رابعًا: سوسيولوجيا الحراك والتفاوت الطبقي في الجزائر

قليلة هي الدراسات السوسيولوجية التي خاضت تجربة البحث في الموضوع، وقد رصدنا ثلاث دراسات تتوافق مع ثلاث حقبات زمنية. أما **الأولى** فهي دراسة الباحثة مغنية الأزرق التي بحثت في نشأة الطبقة منذ الاحتلال الفرنسي لتركز على مرحلة الرئيس هواري بومدين وقوانين التسيير الذاتي وتصل بنا إلى نتيجة مفادها أن المصالح الطبقية وجدت لها تعبيرًا في المجالات المترتبة عن إقامة التسيير الذاتي كشكل للتنظيم الاقتصادي وما تبع ذلك من سيطرة على اتحاد الشغيلة وخلق مؤسسات وطنية وإصدار قانون الاستثمارات. وعليه أدى التبني الرسمي للتسيير الذاتي إلى تبلور المصالح الطبقية. فالأعضاء البرجوازيون في الحكومة إما استقالوا وإما انتقلوا إلى المعارضة السرية. وفي الوقت نفسه انقسمت البرجوازية الصغيرة بين أولائك الذين أيدوا التسيير الذاتي وأولئك الذين رأوا فيه معوقًا لإقامة سلطة دولة قوية.

إن أساس تكوين رأس المال في حالة الجزائر هو التجارة لا الصناعة، وعلى الأخص تجارة الجملة. أما عن الفئة المهنية التي استفادت من فرص تكوين الثروة فتنتمي إلى الجيش وبالأخص جيش الحدود، وهي ذاتها الفئة التي اختلطت بالعائلات البرجوازية التقليدية.

ولما كانت البرجوازية الصغيرة تتحكم في جيش منظم جيدًا ومنضبط فإن هذا الأخير تولى السلطة بينما تسارع معدل الصناعات المؤممة التي كانت توضع تحت التسيير الذاتي. ومع ذلك فإن العسكريين نظرًا إلى عجزهم عن إدارة أجهزة الدولة دون خبراء ولتشبعهم بنزعة قومية قوية جمعوا حولهم البرجوازية التكنوقراطية والبرجوازية الرائدة اقتصاديًا اللتين خدم نموهما عاملان: **الأول** هو خلق مؤسسات وطنية كانت البرجوازية التكنوقراطية تحتل فيها المناصب العليا بوجه عام، أما العامل **الثاني** فكان الضمانات التي كفلها قانون الاستثمارات. واستخلصت الباحثة من هذا التطور، أن وجود البرجوازية الرائدة اقتصاديًا التي دخلت الوجود دون صراع وتعزيز البرجوازية التكنوقراطية في مراكز قيادة أجهزة الدولة وتولي البرجوازية الصغيرة السلطة السياسية له معانيه النظرية بالنسبة إلى مفهوم الطبقة، إذ تفقد ملكية وسائل الإنتاج مغزاها في الحالة الجزائرية وتصبح أداة في خدمة الأيديولوجيا الموجودة في السلطة. فهذه الأخيرة تحدد أسلوب تملك قوة العمل التي تأخذ في هذه الحالة أسبقية على ملكية وسائل الإنتاج[18].

وخلاصة البحث، أن عملية نشوء الطبقة تميزت بالتعبير عن تصورين مختلفين: **الأول**، عن وسائل تحقيق الحرية السياسية؛ و**الثاني**، عن وسائل الحكم. ولا تكشف العملية التي من خلالها نشأت البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الجزائرية كطبقتين عن تماثل مع ظهور البرجوازية في المجتمعات الغربية. ففي حين أن البرجوازية الغربية أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن

---

(18) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، ص 124 ـ 125.

تكسب السلطة السياسية فإن البرجوازية الجزائرية انتهجت الطريق العكسي. وبعد الاستقلال أصبح الدور الحاسم الذي قام به الجيش ممكنًا لأن البرجوازية لم تكن تملك قاعدة اقتصادية مكتملة النمو ولا كان بإمكانها أن تطلب دعم العمال والفلاحين لكي تهزم مسعى البرجوازية الصغيرة إلى السلطة. وقد أمد انتصار القسم العسكري من البرجوازية الصغيرة بتأكيده الكفاية والخبرة والتصنيع السريع البرجوازيين بالفرصة لإعادة تجميع أنفسهم والسعي لتحديد مصالحهم بدقة.

على هذا الأساس يمكن القول إن العلاقة بين السياسي والعسكري والاقتصادي في حالة الجزائر هي علاقة تداخل من حيث المصالح ولا يمكن الفصل بينها، على الأقل في مرحلة وجود جيل الثورة على الساحة.

الدراسة **الثانية** قام بها الباحث وعالم الاجتماع المتميز والمغتال في العشرية السوداء جيلالي اليابس، ومنطلق دراسته طبيعة المشروع الشعبوي الذي انتهجته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال والقائم على العقلانية والتخطيط والتحديث والتصنيع والتقنية. حجب هذا المشروع إمكان بروز تناقضات داخل الطبقة الاجتماعية. كما حرص المشروع على تطبيق القوانين التي تقسم العمل بصورة تجعل القطاع العام يحتكر الصناعات الكبرى والقطاعات الاستراتيجية ويسمح للقطاع الخاص بإنتاج المواد الاستهلاكية فحسب، وذلك إلى غاية 1978 حيث استطاعت البرجوازية الصناعية أن تتنفس وتستفيد من المشروع الاجتماعي الجديد القائم على الانفتاح والتحرر. من أهم العوامل التي ساهمت في قيام برجوازية صناعية:

ـ دعم الدولة للمنتوجات الاستهلاكية التي كانت من إنتاج القطاع الخاص.

ـ السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة والقاضية بتكفل الدولة بشؤون التعليم والصحة والتأمين لكل المواطنين سواء كانوا يعملون في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

ـ تحويل اليد العاملة المكونة تعليمًا وتجربة في القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ـ تنامي العمل الصناعي غير الرسمي أي تأسيس مصانع عائلية غير مسجلة وبذلك لا تدفع الضرائب؛ وأهم أنشطتها، إنتاج المصبرات الغذائية، الملابس، مواد التجميل، البلاستيك وصناعة الخشب .

ـ نجاح هذا النشاط مرتبط بوجود السوق الموازية أو السوداء وازدياد الطلب على المنتوج، ومنه ارتباط منتوج هذه الورش والتجارة بالجملة، وهما أصبحا يهيمنان على السوق الداخلية[19].

والتساؤل الذي يعد جوهر إشكالية بحثنا: من هم هؤلاء الذين استفادوا من هذا الحراك العمودي واستطاعوا تكوين رؤوس أموال مكنتهم من الصعود إلى الأعلى وتشكيل فئة غنية رغم القوانين والتشريعات التي كانت تحد من خلق الفوارق؟ وما العوامل التي يمكن استقراؤها من خلال هذه الدراسة:

---

(19) Djilali Liabes, *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie, 1962-1982: Propositions pour l'analyse de couches sociales en formation* (Alger: CREA, 1984), pp. 41 et 60.

ـ منح التقاعد للعديد من العسكريين السامين في الجيش الوطني ولبعض الإطارات السامية في حزب جبهة التحرير الوطني وفي الدولة نهاية الستينيات من القرن الماضي، كما استفاد هؤلاء من دعم مالي معتبر سمح لهم بتأسيس وحدات صناعية كبيرة في مجال النسيج والبلاستيك ومواد التجميل.

ـ كما سجلت المرحلة 1962 ـ 1963 حالات مصاهرة متعددة بين عائلات من البرجوازية التقليدية الحضرية وعسكريين سامين ينتمون إلى جيش الحدود، وعلى الأخص من عائلات منحدرة منطقة تلمسان ووهران وقسنطينة وعنابة. وفي عام 1970 نجد هؤلاء، أي البرجوازيين التقليديين وضباط الحدود، على رأس أضخم الوحدات الصناعية الخاصة وفي أكبر المشاريع المقاولاتية.

ـ وبعد إعلان الممتلكات التي تركها المعمرون أملاك سائبة، انتقلت ملكية بعض العقارات إلى جزائريين ومعظمهم من الجنود وضباط جيش الحدود.

ويمكن القول إن أساس تكوين رأس المال في حالة الجزائر هو التجارة لا الصناعة، وعلى الأخص تجارة الجملة. أما عن الفئة المهنية التي استفادت من فرص تكوين الثروة فتنتمي إلى الجيش وبالأخص جيش الحدود، وهي ذاتها الفئة التي اختلطت بالعائلات البرجوازية التقليدية.

الدراسة **الثالثة** أطروحة دكتوراه نوقشت عام 2015 بعنوان «الواقع الاجتماعي التربوي لعائلات الطبقات الوسطى في الجزائر وإنتاج المشروع المهني لأبنائها» من إعداد الباحث بودبزة ناصر[20]. انطلقت الدراسة من تساؤل إشكالي مفاده: هل عائلات الطبقات الوسطى في الجزائر تعمل على إعادة إنتاج نفسها من خلال إقامة مشروع مهني لأبنائها عن طريق المسار التعليمي أم ينتج المشروع المهني لأبنائها في مجالات أخرى؟ وأجريت الدراسة الميدانية في مدينة قسنطينة ـ أكبر وأشهر مدن الشرق الجزائري ـ وذلك باستخدام المنهج الكيفي وتقنية المقابلة واستخدام تقنية المعاينة النمطية كطريقة غير احتمالية، وتم التركيز على التصنيف السوسيومهني للطبقات الوسطى، وذلك بانتقاء 50 رب أو ربة عائلة قسنطينية من أصناف مهنية مختلفة حسب المهن التالية: الأساتذة الجامعيون، الأطباء، المهندسون، الضباط العسكريون، إطارات الدوائر الحكومية، أساتذة التعليم الثانوي والمتوسط، والمحامون.

وتوصل الباحث الى أن العائلات القسنطينية المنتمية إلى الطبقات الوسطى تسعى لإعادة إنتاج هويتها من خلال أساليب تقليدية كالزواج، وممارسات ثقافية كالعادات والتقاليد، ومعاني ورموز المجال العمراني العتيق، غير أن الأساليب الحديثة أصبحت تهدد الهوية الاجتماعية للطبقات الوسطى، ثم إن العائلات المبحوثة تشكل طبقة موقع، أي طبقة بذاتها، أي لها وعي بموقعها وانتمائها الطبقي في ظل السياسات التي شهدها المجتمع الجزائري. أما بالنسبة إلى تمثلات الآباء للمشروع المهني لأبنائهم فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج الفرعية نلخصها في ما يلي:

---

(20) بودبزة ناصر، «الواقع الاجتماعي التربوي لعائلات الطبقات الوسطى في الجزائر وإنتاج المشروع المهني،» إشراف بن عيسى محمد المهدي (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر، 2014 ـ 2015).

ـ إن اختيار الآباء للتخصص الدراسي والمهني لأبنائهم، إنما هو عبارة عن رغبة الآباء في الحفاظ على المكتسبات والموارد، التي حققتها العائلة في مسارها المهني، وبخاصة العائلات التي تمتهن الطب، إلى جانب أحلام ماضي الآباء الذي لم يستطيعوا تحقيقه، والذي يريدون تجسيده من خلال المسار المهني للأبناء.

ـ تجد الفئة المدروسة صعوبة كبيرة في الانتقال من النشاط الزراعي الريعي إلى النشاط الخدماتي والصناعي، هذا إلى جانب ازدرائها الوظائف سواء لدى الدولة أو الخواص، بسبب هويتها الاجتماعية الأصلية أي البرجوازية التقليدية. وعليه، تم التوصل إلى أن عائلات الطبقات الوسطى القسنطينية تعمل على رسم مشروع مهني لأبنائها من خلال المسار الدراسي وخياراتها الاستراتيجية في المجال التربوي، غير أن الأبناء يتفاعلون في مجالات أخرى كالمجال الافتراضي، وهو ما يخلق قطيعة ما بين الجيلين، وعليه، فالعائلات المبحوثة لا تمثل طبقة لذاتها، لأنها لم تستطع إعادة إنتاج مشروعها المهني[21]، حيث نلاحظ أن هناك نوعين من الحراك: حراك أفقي ما بين مهن الشريحة الاجتماعية الواحدة، كما نجد حراكًا عموديًا في اتجاه شرائح أعلى داخل الطبقات الوسطى، مع ذكر أن أغلب المبحوثين أصولهم من عائلات بسيطة كالفلاحين الصغار، والعمال البسطاء قليلي التأهيل، غير أن هناك عائلات استطاعت الارتقاء إلى شرائح الطبقات الوسطى بعدما كانت تنتمي إلى الطبقة الدنيا وبخاصة الطبقة العمالية؛ كل هذا تم تحقيقه من خلال متابعة أبنائهم (المبحوثين) عبر المسارات التعليمية ومواصلة الدراسات طويلة المدى، وهذا سمح لهم بالالتحاق بالجامعات والمستشفيات كأطباء والتأطير في المؤسسات التربوية، والمهن الحرة كالعيادات الطبية الخاصة والمحاماة ومكاتب الدراسات الهندسة، وكل هذا يرجع في الأصل للسياسات الاجتماعية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

كما رصدنا في إطار الدراسات الأكاديمية الجادة بحثًا يقوم به فريق بحث بتنسيق عمر دراز حول الحراك الاجتماعي في الجزائر. وقد أجريت الدراسة الميدانية على عيّنة من الأسر العاملة في شركة سونطراك. ومن نتائج البحث وجود حراك بين الأجيال تحقق بفضل استثمار العائلات في التعليم والتكوين الجامعي وهو ما سمح بالارتقاء[22].

خامسًا: سلطة المال والأعمال في الجزائر

ملاحظات عن نشوء فئة الأثرياء في الجزائر

توصلت الدراسات التي عرضناها إلى كون مسألة نشوء الطبقة في الجزائر وتفسير التفاوت الاجتماعي يعيدنا إلى البحث في العلاقة بين السلطة والجيش والاقتصاد والمال، ومنه التساؤل

---

(21) المصدر نفسه، ص 460 ـ 461.

(22) *Mobilité sociale en Algérie: Programmes nationaux de recherche*, dirige par Omar Derras (Algérie: Centre de Recherche en anthropologie sociale et culturelle, 2014).

الإشكالي: هل فئة الأثرياء الحالية هي الجيل الثاني من البرجوازية الصغيرة التي نشأت من رحم الاستعمار؟ أم هي فئة جديدة وجدت مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر بعد التخلي عن النظام الاشتراكي وتبنيها تدريجًا سياسة الانفتاح الاقتصادي أم هي نفسها الفئة أعادت وجودها وفق المتغيرات الجديدة؟

طرحت اليومية الجزائرية *El Waten*[23] ملفًا جريئًا حول علاقة المال والسلطة في الجزائر، وأول تساؤل تمت مناقشته في هذا الملف هو في ماهية العوامل التي أدت في السنوات الأخيرة بأصحاب الثروات والأموال إلى دخول عالم السياسة. نوقش الموضوع بالاستعانة بخبراء في الاقتصاد وعلم الاجتماع. ونستشف من هذه القراءة أن الظاهرة مردها بروز صراع حاد غداة الاستقلال أثناء مؤتمر طرابلس بين تصورين مختلفين للمستقبل، تصور أو رؤية الحكومة المؤقتة التي كانت تتكئ على الشرعية التاريخية وعلى قاعدة شعبية كبيرة ورؤية مناقضة لاتجاه استحوذ على السلطة بالقوة العسكرية. يكمن محور الاختلاف في الرؤى التي تربط علاقة السلطة بالمال؛ فبينما كان التصور **الأول** يؤمن ويعتقد بالارتقاء الاجتماعي على أساس تراكم رأس المال والمعرفة كان الاتجاه **الثاني** يعتقد بشرعية العنف للارتقاء وذلك تحت غطاء الثورة.

المقاربتان مختلفتان من حيث منطق المال وشرعيته، فالإنسان بطبعه يسعى إلى السيطرة على محيطه والمال هو الوسيلة الأنجع لتحقيق السيطرة. فإذا كانت طرائق اكتسابه رسمية فليس في الأمر تداعيات سلبية؛ أما إذا كان بطرائق غير رسمية فإن لذلك انعكاسات سلبية كالغموض الذي يبدو على المجتمع عامة والاقتصاد بوجه خاص، إذ يبدو هو بدوره غير رسمي. ومن أمثلة ذلك حسب خبراء المالية مسألة حماية القدرة الشرائية للمواطن حيث تختبئ مصالح تخدم الاقتصاد غير رسمي وظهور مفاجئ للثروات بما يسمح بنشأة لعبة جديدة مع السلطة قائمة على أساس القوة بواسطة أموال تراكمت بطرائق غير شرعية، وهذا ما يطلق عليه الصعلكة المنظمة.

كما طرح الملف نفسه العلاقة بين الجيش والمال أو بالأحرى تكوين الثروة. وذكر صاحب المقال أسماء مالكي أكبر الشركات وعلاقاتهم بشخصيات عسكرية بدرجة جنرالات أو بأقارب رئيس الدولة، كالعلاقة التي كانت بين صاحب أكبر شركة مواد التغليف وعسكري برتبة جنرال.

ونلخص محطات السيرة الذاتية لأبرز أغنياء الجزائر[24] عن عوامل تكوين الثروة كخطوة أولى لمشروع بحث أوسع نسعى لإنجازه.

---

(23) Mellisa Roumadi, dans: *El Waten*, 16/7/2014.

(24) أهم المراجع التي اعتمدناها لتلخيص محطات تكوين الثروة، انظر صلاح شكيرو، **إمبراطورية الزمال** (بيروت: دار الساقي، 2008)، وطيب حفصي، **يسعد ربراب، طموح كبير: بداية متواضعة والمضي بسرعة** (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2013)، و Seddik Larkèche, *Si Zeghar, l'iconoclaste algérien: La Véritable histoire de Rachid Casa* (Alger: Ed. Casbah, 2015).

مصادر الثروة لبعض أثرياء الجزائر المعاصرة وعوامل زوالها

	الأصل العائلي	الأصل الجغرافي	عوامل تكوين الثروة	عوامل السقوط
س1	عائلة جد متواضعة، مجاهد وعضو فعال في تأسيس الأمن السري	الشرق الجزائري، ولاية سطيف	استغلال الفرص، علاقات داخلية وخارجية، تنوع النشاط	تغيير النظام السياسي وهرم السلطة. نهايته السجن
س2	عائلة متواضعة ابن ثوري ومناضل ومعارض سياسي بعد الاستقلال	بجاية، منطقة القبائل (أمازيغ)	مسار غامض	غامضة، حاليًا في السجن
س3	عائلة متواضعة	تيزيوزو (القبائل، أمازيغ)	العمل المنظم والمستمر والإرادة، الدعم العائلي، التكوين العلمي في مجال التسيير والمحاسبة	في أوج نشاطه. (مسجون منذ أيام)
س4	عائلة ثرية	الجنوب الجزائري	الإرث العائلي، تنوع النشاط التجاري والخدماتي، العمل المتواصل	في أوج نشاطه
س5	عائلة ميسورة الحال تشتغل بالتجارة	ضواحي العاصمة الجزائرية	قروض بنكية تم تسديدها بفضل التفاني في العمل والمقدرة على التحكم في السوق التجارية وبفضل تعاون عائلته، أما إعلاميًا والمتداول فثروته مصدرها شراكته مع الوزير الأول.	في أوج نشاطه
س6	عائلة بسيطة	من منطقة القبائل الكبرى	قروض بنكية والعمل المقاولاتي. إعلاميًا والمتداول فثروته مصدرها شراكته مع أخي الرئيس. مسار غامض	في أوج نشاطه (لكن زج به في السجن منذ أيام)

نصف الحالات المنتقاة لمعرفة مصادر الثروة وتراكمها أو زوالها تعود أصولها الجغرافية إلى منطقة القبائل أو ما يعرف سكانها بالأمازيغ. ولقد بيّن عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو في دراساته وتحقيقاته، طبيعة هذه الشريحة السكانية الواسعة وتمسكها بقيم الأجداد وتمجيدهم للعمل وتحقيق الذات وتضامنهم فيما بينهم. ولكن نسجل ملاحظة مهمة في ما يخص هذه الحالات وهي وجودها حاليًا في السجن بتهمة الصفقات المشبوهة وتهريب الأموال إلى خارج البلاد بعد أن تصدرت الحالات المذكورة قائمة أثرياء الجزائر في التصنيفات الدولية. كما سمحت لنا السيرة الذاتية لبعض أثرياء الجزائر المستقلة باستنتاج ما يلي:

ـ غموض مسارات تكوين الثروة. حالة واحدة فقط تنتمي إلى البرجوازية التقليدية في الجنوب الجزائري أما الحالات الأخرى فتنتمي إلى عائلات بسيطة أو متواضعة، ومنه يمكن دحض الفرضية القائلة إن شريحة الأغنياء اليوم تعود أصولها إلى البرجوازية التقليدية التي ولدت من رحم الاستعمار.

ـ سرعة تراكم الثروة ورؤوس الأموال مقارنة بالمعدلات الدولية المتعارف عليها؛ ففي مدة عشر سنوات أو أقل تضاعفت الثروة وزادت بطريقة مذهلة عند جل الحالات. وهذا يؤكد فرضية حصول هؤلاء على امتيازات من طرف البنوك لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا وساطة أصحاب السلطة واتخاذ القرار، كما تؤكد التحقيقات الإعلامية والمقالات الأكاديمية(25) انتشار عمليات السطو المنظم على الثروة والتدافع المحموم على المال العام ليصبح الفساد ظاهرة ذات بعد واسع داخليًا وخارجيًا. ويتيح لنا هذا الانتشار إطلاق مفهوم الصعلكة المنظمة على عملية تراكم رؤوس الأموال بدلًا من الحديث عن الإنتاج وعلاقات الإنتاج والملكية الخاصة وتراكم الثروة ومن ثم شروط تكوين الطبقة.

ـ كل الحالات خاضت في السياسة سواء قبل تكوين الثروة أو بعده، وبالتالي من المال إلى السلطة للمحافظة على الثروة ومن السلطة إلى المال لتصبح المعادلة: **النقود تقود لا تنفي نقود من أجل النقود.**

ـ الثروة مرتبطة بطبيعة النظام والمشروع الاجتماعي القائم على المصالح المشتركة بين الجماعات الضيقة وهذا يؤدي حتمًا إلى تعطل التنمية الشاملة على المدى البعيد والصائب.

ـ تختصر الثروة في المال أو في المشاريع الاستثمارية الاقتصادية وحسب ولا مجال للمخزون الثقافي أو الفني عند الحديث عن الثروة في كل السِّيَر الذاتية والمقابلات وغياب الأعمال التطوعية، باستثناء حالة واحدة؛ وهو ما يدعم فرضية ياسر ثابت في تفسيره للثروة المتوحشة التي هي وليدة غياب ثقافة التعامل مع الثراء ومنه فمعالم الطبقة العليا في الجزائر لم تتحدد وخريطة الحدود الطبقية لم ترسم بعد في ظل غموض مسارات تكوين الثروة المعنى الواسع وفي غياب ثقافة الثراء.

---

(25) Djilali Hadjaj, «Violence et corruption, cas de l'Algérie,» *Revue anthropologique et dévelop-pement*, no. 25 (2003).

خاتمة

البحث في إشكالية الثروة وتكوين الطبقة في الجزائر من منظور سوسيولوجي موضوع محفوف بالمخاطر، وهي مخاطر تلازم أي ظاهرة حديثة النشأة أو في مخاض الولادة. ومع ذلك فتتبع تبلورها أو تشكلها ضرورة علمية واجتماعية لفهم وتفسير طبيعة المجتمع المدروس ومسارات التحول واتجاهات الحراك.

سمحت لنا هذه الإشكالية الخوض في التناقضات الكامنة والظاهرة التي أفرزتها عمليات التغير الاجتماعي منذ تأسيس الدولة بسبب تغليب المصالح الفردية والجماعات المحصورة على المصلحة العامة والمجتمع حاضرًا ومستقبلًا ومنه إهدار فرص التنمية الحقة والشاملة. هذه المصالح المؤدية للإهدار والتأزم والاحتجاج مردها اللهفة والتسابق على الثروة أو بالأحرى على المال ولو بطرق غير شرعية وبسرعة ويتناسى المتناسون أن الذي يأتي بسرعة يذهب سريعًا.

إن عالم المال والأعمال، الذي يعرف مساراته المجتمع الليبرالي جيدًا، له جذوره وغصونه وزهوره وأشواكه، كما له في وقتنا الحالي علومه وتخصصاته النظرية والتطبيقية. وعندما ننقل هذا العالم لنغرسه في مجتمعات نامية أو حديثة الاستقلال نسبيًا وعاشت في كنف النظام الاشتراكي لحقبة من الزمن فلا بد أن ننقل بذوره أي قيمه الأساسية، إذ لا يمكن في أي حال أن ننتظر الغلة من ثمار قد تم جَنيُها. إن الحالات التي عُرضت في هذه الدراسة المتواضعة كعيّنة مصغرة لرجال المال والأعمال أكدت لنا ذلك؛ فالثروة التي كان مردها العمل والتفاني فيه ومعرفة السوق والتنوع في النشاط والتفكير في المنفعة العامة لا يزال أصحابها على دربهم ويتراكم رأسمالهم بالتدريج، أما الحالات التي تضاعفت رؤوس أموالها في فترة وجيزة ووصلت إلى الثروة عبر المصاعد الكهربائية فقد انهارت مملكتها في لحظة وانتهى بها الأمر في السجون.

أما عن علاقة المال بالسياسة، فكما أوضحته الدراسات التي عرضناها، تؤكد الحالات المذكورة سرية العلاقة في أغلب الحالات وكأننا أمام زواج غير شرعي في بلد يمنع أو يحرم ذلك، وهو ما أحدث فجوة كبيرة وحقدًا بين القاعدة الشعبية العريضة وشريحة الأثرياء. وفي اللحظة الآنية تعالت أصوات النخبة الأكاديمية والإعلامية والقضائية معلنة أن احتكار السلطة واحتكار المال واحتكار التجارة واحتكار مجموع أدوات الدولة وثروتها لا يمكن أن ينتج منه تنمية، ولا يمكنه أن يسير بالبلاد في اتجاه الحرية والديمقراطية ودولة القانون. ونختم هذه الدراسة بقناعة نستمدها من عالم الاجتماع التونسي المنصف وناس حول شروط البناء والاستمرار وتفاديًا لمزيد من الإهدار عند قوله «المجتمعات تنتج ذاتها إنتاجًا وتبني نفسها لبنة لبنة وحجرًا حجرًا وتكون هي في المستوى الذي يراد لها أن تكون فيه، وهي إنتاج إرادة الفاعلين الحريصين على التقدم. فالمجتمعات لا تولد مكتملة وجاهزة، لا تنشأ مكتفية بذاتها، وإنما هي تتطور وفق من يريد لها أن تتطور سلبًا أو إيجابًا، وهي ترتقي إلى المنزلة التي يريد الفاعلون أن تتبوأها مثلما كان الشأن في المجتمعات الغربية على خصوصية مساراتها التاريخية»[26] □

---

(26) المنصف وناس، **ليبيا التي رأيت: ليبيا التي أرى** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2018)، ص 121.

أصل سكان الأهوار في جنوب العراق

عباس فاضل السعدي(*)

أستاذ الجغرافيا والدراسات السكانية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

من منطقة الأهوار في جنوب بلاد الرافدين بدأت أنظمة الحكم والقوانين والشرائع والفنون والصناعة والري والزراعة والمعتقدات الدينية والآداب والموسيقى؛ حيث كانت أول حضارة عالمية عرفها الإنسان، بل كانت المعين الأول لجميع الحضارات اللاحقة في مختلف مجالات الفكر والأدب والعلوم والفنون. لهذا اختيرت لتكون ضمن لائحة التراث العالمي في 17 تموز/يوليو 2016.

يمثل التراث الثقافي في الأهوار امتدادًا لثقافة عراقية قديمة عُرفت منذ الألف الخامس قبل الميلاد، وما زالت مستمرة. ويتمثل هذا الاستمرار ببناء البيوت من القصب، وإقامة المصاطب القصبية العائمة والثابتة وتمثلها الجزر المشيَّدة، وبصناعة المشاحيف والري والزراعة والممارسات الاجتماعية والعادات، ويرجع قسم كبير منها إلى أصول رافدينية قديمة (سامية وسومرية).

إن التقدم والأدب الرفيع الذي بلغه السومريون ومن قبلهم الساميون (الجزريون) دفع عالم الإنثربولوجيا النرويجي هيردال في أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى صنع سفينة من القصب والبردي سماها دجلة، منطلقًا بها من الأهوار ليثبت مقولة غلغامش الذي استقل، في رحلة بحثه عن الخلود، قاربًا من قصب وهو نفسه نموذج القارب المستخدم حتى اليوم في المنطقة.

وأثبت هيردال في رحلته أن منطقة الأهوار هي الأرض البكر التي شهدت فجر الحضارات البشرية، حيث يلتقي فيها النهران دجلة والفرات، وسميت «جنة عدن»، الواقعة بجوار مدينة

(*) البريد الإلكتروني: abbasalsaadi1943@yahoo.com.

إريدو، وزرعت فيها شجرة آدم، وشهدت طوفان نوح، وعاش فيها النبي إبراهيم الخليل وهو من مدينة أور الكلدانية ويعرف الأساطير السومرية.

وهناك إشارات لوجود الأهوار في الحضارة الجزرية (القديمة) والسومرية والبابلية والكلدانية والعربية وارتباط سكانها الحاليين بتلك الحضارات، ناهيك باحتفاظهم بالعديد من الكلمات التي ما زالت مستخدمة حتى اليوم بعد خمسة آلاف عام من اندثار حضارة السومريين، لذلك يصفهم البعض بالسكان الأصليين.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أصل سكان الأهوار وعرض مختلف النظريات بشأن ذلك. وهذا يتطلب تحديد **مشكلة البحث** على صورة سؤال مفاده: هل أن سكان الأهوار هم من أصول سومرية أم من أصول جزرية عربية (سامية) أم من أصول أجنبية؟

أما **فرضية البحث** فتتمثل بالقول إنهم من أصول عربية سامية متأثرين بالوجود السومري في المنطقة، وبمؤثرات أحدث منها قادمة من جهة الشرق، سواءٌ من عرب الأحواز أو من جنسيات إيرانية أو غيرها، ومن جهة الغرب من بدو الجزيرة العربية.

ولإثبات فرضية البحث تم استخدام **المنهج** الوصفي التحليلي استنادًا إلى الأدلة الآثارية والتاريخية والنظريات الاجتماعية والدراسات الجينية والجغرافية وما وفرته المصادر المختلفة. وبذلك تضمن البحث ثلاث فقرات هي: 1 ـ جغرافية منطقة الدراسة؛ 2 ـ سكان منطقة الأهوار في الأزمنة القديمة؛ 3 ـ أصل المعدان والشروكية (الشروقية).

أولًا: جغرافية منطقة الدراسة

غالبًا ما يُميَّز بين الهور (Marsh) والمستنقع (Swamp)، فالهور عبارة عن بقعة من الأرض الرطبة الليّنة تغطيها المياه كليًا أو جزئيًا. أما المستنقع فهو أرض غدقة تغمرها المياه بصفة دائمة. أهم ما يميزها نمو غطاء نباتي شجري واضح في أغلب جهاتها (غابات المستنقعات المائية) مثل المتكروف والسرو، بينما الغطاء النباتي في الهور يكون من نوع الحشائش (المروج المائية) مثل القصب والبردي[(1)].

وأطلق العرب الأوائل على مناطق الأهوار اسم «البطائح»، جمع بطيحة، لأن المياه تبطحت فيها أي سالت واتسعت في الأرض. وهذا يعني أن البطيحة عبارة عن مسيل واسع وتجمّع مياه سائبة، وهي قديمة، وكانت في أول عهد الإسلام آجامًا وأحراجًا، وأول من اقتلع القصب وزرع بدلها الأرز هو عبد الله بن درّاج مولى معاوية[(2)]. وامتدت البطائح في رقعة يبلغ طولها نحو 320 كلم

---

(1) W. G. Moore, *A Dictionary of Geography: Definitions and Explanations of Terms Used in Physical Geography* (Baltimore, MD: Penguin Books, 1965), pp. 110 and 170, and J. M. Te, «Swamps, Marshes, and Bogs,»*The New Encyclopaedia Britannica*, Macropaedia, vol. 17, 1974, p. 836.

(2) سليم زبال، «استطلاع مصور،» **العربي** (الكويت)، العدد 88 (آذار/مارس 1966)، ص 74، وعلي الشرقي، «البطائح الحالية،» **لغة العرب**، السنة 4 (كانون الثاني/يناير 1927)، ج 7، ص 376 وج 8، ص 474.

وعرضها 80 كلم[3]، وأصبحت متصلة بعضها ببعضٍ بترع أو قنوات صالحة للملاحة، خالية من القصب، فكانت السفن تأتي بحمولتها فتفرغها في سفن أصغر منها (مثل الماطور والمشحوف والطرادة والبلم) لتذهب بها إلى شط العرب. وينبت في الأهوار القصب لمنافع السكان، ومنها سمكهم الطري والمالح وكان يُحمل إلى النواحي المجاورة، وفي نواحيها مزارع منها طعامهم[4] مثل الرز والتمر. وما زالت الأهوار تزود السكان بنحو 26 نوعًا من الأسماك[5]. وكانت في الثمانينيات من القرن العشرين تغطي 60 بالمئة من حاجة السوق العراقية[6]. واشتهرت الأهوار أيضًا بالطيور المهاجرة من أوراسيا الباردة، وشاهد الرحالة جوزيف دي بوشاب سنة 1784 أعدادًا هائلة من تلك الطيور، ومنها بجع بلغ طول منقاره 40 سم[7].

وفي أواخر عهد كسرى إبرويز، وقد عاصر النبي محمد (6 ـ 7هـ/628 أو 629 م)، حدث فيضان عظيم لنهري دجلة والفرات عجز كسرى عن سده بسبب ضعف الدولة الساسانية في أواخر أيام حكمها، فانهارت سدود الري وتبطح الماء وابتعد السكان عن المناطق المغمورة بمياه الفيضان. وتكونت في إثره «بقاع بطيحة دائمة في الأراضي التي تشغلها الآن منطقة الأهوار»[8] التي تقسم إلى أهوار شرقية تمتد ما بين الحدود الإيرانية ونهر دجلة وأكبرها هور الحويزة الذي تبلغ مساحته 2863 كلم²، وأهوار غربية تمتد إلى الغرب من نهر دجلة وأكبرها هور الحمّار الذي تبلغ مساحته 2441 كلم². وتتسع مساحة الأهوار وقت الفيضان في أواخر الشتاء وخلال الربيع، وتتقلص أيام الصيهود[9].

أما إنسان منطقة الأهوار فيتميز بنمط اقتصادي واجتماعي وحضاري معيَّن، ونباتات وحيوانات منطقته بخصائص حياتية متميزة، ولأراضيه شخصية جغرافية فريدة. ولها أهمية في تخزين المياه، واستمرار الغطاء النباتي، من القصب والبردي، ساعد على سحب كميات من ثاني أوكسيد الكربون، وتوفير الأوكسجين، وساهم في بناء غلاف جوي ونظام بيئي متزن. وبعد تجفيف الأهوار في التسعينيات من القرن العشرين ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 5 درجات

---

(3) كي لسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية** (بغداد: مطبعة الرابطة، 1954)، ص 43.

(4) أبو علي أحمد بن عمر بن رسته، **الأعلاق النفيسة** (ليدن: مطبعة بريل، 1967)، ص 94.

(5) هيثم الشيباني، «أهوار العراق،» **الكاردنيا** مجلة إلكترونية (28 حزيران/يونيو 2016)، <https://algardenia.com/>.

(6) عبد الحسين بريسم، «أهمية أهوار جنوب العراق وإمكانية إستعادتها بعد جريمة قتلها السياسي،» مركز النور، أيار/مايو 2012، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=154327>.

(7) جوزيف دي بوشاب، «بغداد في رحلة،» ترجمة خالد عبد اللطيف حسين، في: **بغداد في مؤلفات الرحالة الأجانب من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلاديين**، تحقيق عبد الجبار ناجي وأنيس عبد الخالق محمود؛ مراجعة شمران العجيلي (بغداد: بيت الحكمة، 2013)، ص 451 ـ 452.

(8) لسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ص 43 ـ 44، وم. ي. مالاوان، «التطورات الحديثة في علم الآثار الآشورية والبابلية،» **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية** (بغداد)، السنة 2، العدد 2 (حزيران/يونيو 1964)، ص 202 ـ 203.

(9) محمد حامد الطائي، «إقليم القصب في جنوب العراق،» مجلة **الأستاذ** (بغداد)، السنة 10 (1962)، ص 256.

مئوية وازداد تلوث مياه النهرين، مع حدوث حالات مفاجئة من العواصف الرملية[10]. ففي عام 2008 شهدت المنطقة 122 عاصفة رملية من مجموع 283 يومًا متربًا، بينما لم تكن تزيد في السبعينيات من القرن العشرين على 10 ـ 15 عاصفة رملية[11].

وعلى الرغم من استقرار سكان هذه المنطقة إلا أن قسمًا منهم لا يستقرون بصفة دائمة في مكان واحد، منهم جماعة يطلق عليهم اسم «المعدان»، حيث يعيشون على جزر متناثرة وبعيدين من مؤثرات العالم الخارجي. وتعد تربية الجاموس الحرفة الرئيسة لهم، يتنقلون بها من مكان إلى آخر ضمن محيط قبيلتهم تبعًا لطغيان المياه وقت الفيضان أو تراجعها عند الصيهود[12]، ويستخدمون القصب الأخضر الطري لعلف الحيوان. يكثر مربّو الجاموس في هور الحويزة الذي تراجعت مساحته في عام 2003 إلى 1600 كلم²[13]. كما يكثر مربّو الجاموس في الجزء الواقع ما بين القرنة والمدينَة، مع امتدادين ثانويين **أحدهما** يمتد باتجاه أهوار الغراف السفلى، و**الآخر** باتجاه هور الحمّار[14].

يرعى الجاموس عدة عشائر، أبرزها: البو محِمَد (حمايل بيت نصر الله، البو غنّام) في هور الحويزة؛ البندة في هور العظيم؛ عكيل في الأقسام السفلى من نهر الغراف؛ الفرطوس في هور العبد[15].

ويمكن تمييز إقليم خاص بالقصب (Reed Region) بمحاذاة مجرى الفرات القديم[*] فيما بين المدَيْنة وكرمة بني سِعيد وبمحاذاة الأهوار الدائمة على طرفيه، يحده من الشمال والجنوب الامتدادان الخاصان بإقليم تربية الجاموس[16]. وتقدر مساحة إقليم القصب بنحو 1800 كلم² ويتراوح ارتفاعه ما بين 1.5 و9 أمتار[17].

---

(10) بريسم، «أهمية أهوار جنوب العراق وإمكانية استعادتها بعد جريمة قتلها السياسي،».

(11) كمال عبيد، «أهوار العراق تحلم بالعودة إلى ماضيها المزدهر،» شبكة النبأ المعلوماتية (26 حزيران/يونيو 2012)، <http://www.annabaa.org>.

(12) حسن الخياط، **جغرافية أهوار ومستنقعات جنوب العراق** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العليا، 1975)، ص 7 ـ 8؛ إبراهيم شريف، «مناطق الأهوار في القسم الجنوبي من العراق،» **مجلة كلية الآداب** (جامعة الإسكندرية)، السنة 8 (1954)، ص 56، وفلانين، **الحاج ركان، أو عرب الأهوار**، تعريب جميل سعيد وإبراهيم شريف (بغداد: مطبعة العاني، 1966)، ص 26.

(13) بريسم، «أهمية أهوار جنوب العراق وإمكانية استعادتها بعد جريمة قتلها السياسي،».

(14) الطائي، «إقليم القصب في جنوب العراق،» ص 264، وعباس فاضل السعدي، «جغرافية منطقة الأهوار في جنوب العراق وتغير توزيع سكانها بين عامي 1987 و1997،» **مجلة التراث الشعبي** (بغداد)، العدد 2 (2014)، ص 38.

(15) شاكر مصطفى سليم، **الجبايش: دراسة أنثروبولوجية في أهوار العراق** (بغداد: مطبعة الرابطة، 1956)، ج 1، ص 21.

(*) استمر نهر دجلة يلتقي بمجرى الفرات القديم في القرنة حتى أواخر القرن التاسع عشر.

(16) الطائي، المصدر نفسه، ص 264، و: P. Buringh, *Soils and Soil Conditions in Iraq* (Baghdad: Ministry of Agriculture, 1960), pp. 185-186.

(17) الطائي، المصدر نفسه، ص 268.

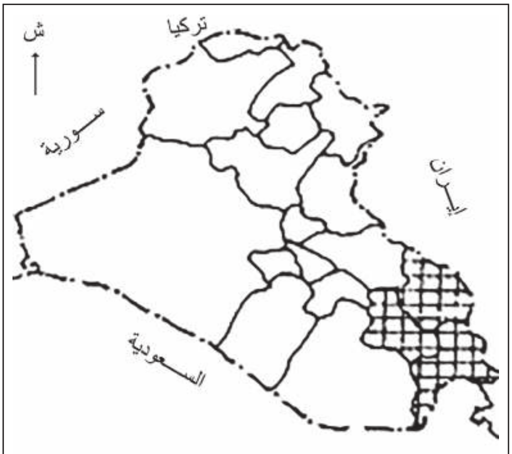
العشائر التي تمارس حرفة قطع القصب وجمعه هي: بنو أسد (وبصورة خاصة في منطقة الجبايش والخرفية في جنوب شرقها)، البو محِمَد (حمايل البطابطة والنوافل وآل ارذيل والبو غنّام والشِدّة)[18].

وفي ما يتعلق بنمط توزيع السكان يلاحظ وجود النمط المتناثر في جزر الأهوار المختلفة. كما يشاهد نمط آخر يتمثل بالتوزيع الخطي في الأجزاء المرتفعة فوق تربة كتوف (Levees) الأنهار. ويأخذ التوزيع الجغرافي لعدد من القرى صورة طولية على شكل مجموعتين: مجموعة شرقية تقع شرق نهر دجلة، ومجموعة غربية تمتد بين الشرموجية في الشمال والجبايش في الجنوب. ويرجع سبب كثرة القرى في هذه المنطقة إلى قلة عمق مياه الأهوار، في حين تخلو منطقة هور السناف والحمّار الدائمية من أمثال هذه القرى.

تقع مساكن سكان الأهوار في أماكن محددة، منها: «أشن»، جمع أيشان، وهي مواقع أثرية يسكنها جمّاعو القصب أو رعاة الجاموس. كما يسكنون في «الدبون»، وهو مسكن مؤقت لرعاة الجاموس يتسع لكوخ واحد، أو يقطنون في «الجبايش» وهي جزر مستحدثة تتكون من القصب والبردي والتراب كما في منطقة الجبايش[19]. ومن قرى الأهوار «الصحين» التي نزحت إليها عشيرة الفرطوس سنة 1936 من منطقة العدل بسبب خلاف عشائري[20].

الشكل الرقم (1)

أهوار محافظات ميسان والبصرة وذي قار



(18) سليم، **الجبايش: دراسة أنثروبولوجية في أهوار العراق**، ج 1، ص 21.

(19) المصدر نفسه، ج 1، ص 23 ـ 24.

(20) محمد حسين فوزي وإبراهيم جاسم القرملي، **جولة في الأهوار** (بغداد: مطبعة أسعد، 1968 ـ 1969)، ص 13.

وبعدما كانت النساء تعمل داخل الهور أعمالًا عديدة (مثل صناعة الخبز من الرز بعد طحنه، ونسج الملابس وصبغها، وتقديم العلف للمواشي) مُنِعنَ من العمل بعد تجفيف الأهوار وهجرتهنَّ إلى خارج المنطقة، فأصبحت الكثيرات منهنَّ يرتدين النقاب[21].

ثانيًا: سكان منطقة الأهوار في الأزمنة القديمة

هنالك ثلاث نقاط ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة أصل سكان الأهوار هي[22]:

الأولى: وجود فروق عرقية وحضارية بين المجموعة الشرقية من سكان الأهوار (سكان دجلة)، كالمعدان والبو محِمَد وغيرهم، وبين المجموعة الغربية (سكان الفرات)، من غير المعدان، من جهة أخرى.

الثانية: يبدو أن سكان أهوار المجموعة الشرقية كانوا منذ أزمنة بعيدة على اتصال وثيق مع جيرانهم الشرقيين من طريق الهجرات والتزاوج. وعلى المنوال نفسه كان سكان أهوار المجموعة الغربية على اتصال مع جيرانهم البدو (عرب الجزيرة العربية).

الثالثة: إن سهول الدلتا المنبسطة في جنوب العراق، وبضمنها الأهوار، كانت موطن الهجرات الجزرية القديمة والإمبراطوريات السومرية والأكدية والبابلية.

وهكذا يبدو معقولًا أن نعتقد أن قسمًا من سكان الأهوار انحدروا من أصول سامية وسومرية وهجرات عربية وتعرضوا لكثيرٍ من الاختلاط الناجم عن الهجرات والتزاوج مع سكان القسم الشرقي (من عرب وإيرانيين وغيرهم) ومع بدو الجزيرة العربية في القسم الغربي. فضلًا عن وجود جماعات سكانية عند حافات الأهوار تمثل مرحلة انتقال بين المعدان والزرّاع.

تأخذ النقاط المشار إليها في الحسبان وجهات نظر كل من علماء الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا، وفي الوقت ذاته تفسر الفوارق العرقية والحضارية بين المجموعتين المتميزتين من سكان الأهوار، كما هما في الوقت الحاضر.

وقد تمكن الآثاري هاري ساكز من تمييز ثلاثة عناصر عرقية حضارية في بلاد بابل، وبخاصة في منطقة الأهوار جنوب السهل الفيضي، كانت موجودة في بداية العصور التاريخية، أي بعد بداية الألف الثالث قبل الميلاد، وهم الجزريون (الساميون) والسومريون وعنصر ثالث ملامحه غير معروفة، مع وجود أعداد كبيرة من الكلمات السامية المستعملة في اللغة السومرية[23].

وإذا ذهبنا إلى أعماق التاريخ نجد الآثاري ليونارد وولي قد عثر على أول استيطان سبق العصور التاريخية في جنوب العراق في موقع العبيد. فقد وجد بقايا البيوت المشيّدة من القصب

---

(21) لميس السيد، «سكان أهوار العراق، يعودون للأرض بعد تهجير دام 25 عامًا،» كتابات **غارديان**، 2017/2/14، <http://kitabat.com/news/1488>.

(22) سليم، **الجبايش: دراسة أنثروبولوجية في أهوار العراق**، ج 1، ص 27.

(23) هاري ساكز، **عظمة بابل**، ترجمة عامر سليمان (الموصل: مؤسسة دار الكتب؛ مطابع جامعة الموصل، 1979)، ص 34.

والتي تمثل صورة للمستقرين البدائيين على جزيرة في الأهوار. ووُجِدَ الفخار الملون نفسه تحت البقايا السومرية في سلسلة من الطبقات المسكونة منذ مدة طويلة في موقع أور القريب من موقع العبيد. وفي الوركاء تمكن المنقبون الألمان بإشراف نولدكه وجوردون من تمييز 18 طبقة بدائية مسكونة، منها خمس طبقات فيها فخار يوازي ما عثر عليه وولي في مدينتي أور والعبيد. وفي طبقات أخرى اختلف الفخار، وهو يعكس التغير «الرسي» لسكان المدينة(24).

وفي طور العبيد استخدمت مناجل الفخار في قص البردي أكثر من استعماله في حصاد الحبوب(25). وكانت عملية قص القصب تسيطر عليها مؤسسات كالدولة كما في سلالة أور الثالثة(26).

نساء يقمن بنقل القصب داخل الهور



شهدت حضارة العبيد المشار إليها، وهي حقبة ما قبل التاريخ، أقدم هجرة جزرية سامية من جزيرة العرب والخليج العربي إلى جنوب وادي الرافدين (قبل وصول السومريين إلى المنطقة

(24) سيتون لويد، **آثار بلاد الرافدين**، ترجمة سامي سعيد الأحمد، سلسلة الكتب المترجمة (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980)، ص 39 ـ 40.

(25) Nancy L. Benco, «Manufacture and Clay Sickles from the Uruk Mound, Abu Salabikh Iraq,» *Paléorient*, vol. 18 (1992), pp. 119-134.

(26) صلاح رشيد الصالحي، **بلاد الرافدين: دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم** (بغداد: وزارة الثقافة، دائرة الشؤون الثقافية العامة، 2017)، ج 1، ص 25 ـ 26.

بأكثر من ألفي عام). أكد ذلك عالم الآشوريات فولكنستاين (Falkenstein) وعالم السومريات الأمريكي كرامر (Kramer) والباحث لاندزبيرغر (Landsberger)[27].

تمت الهجرة المذكورة بعد حلول مرحلة الدفء وذوبان الجليد[*] وانسحابه باتجاه شمال أوروبا وانقطاع الأمطار عن شمال أفريقيا والجزيرة العربية وحلول مرحلة الجفاف التي أعقبت العصر الجليدي الرابع وبدء المياه بغمر المنطقة التي يشغلها حاليًا الخليج العربي وارتفاعها إلى أن بلغ الماء إلى مستواه الحالي في حدود 5000 ق. م[28]، فاتسعت الصحراء في الجزيرة العربية وأصبح عدد السكان أكبر من قدرة الأرض على الاستيعاب، وهو ما أدى إلى نزوحهم في اتجاه الشمال نحو مصر وبلاد الشام (جوار نهر الفرات)، ومن الأخيرة اتجهوا نحو العراق.

وهناك فريق هاجر من منطقة الخليج العربي، بعد غمره بالمياه، واتجه إلى جنوب العراق من طريق منفذ كاظمة. أُطلق على هؤلاء السكان، فيما بعد، اسم «أصحاب الرؤوس السوداء» كما يذكر الآثاري بهنام أبو الصوف[29].

وفي الوقت نفسه هاجرت مجموعة أخرى من السكان الساميين من شرق الجزيرة العربية ومن غيرها ودخلوا العراق من أكثر من منفذ، منها منفذ (كاظمة)، السابق الذكر. وهو موضع يلتقي عنده القادم من ساحل الخليج العربي مع القادم من اليمامة في قلب الجزيرة العربية[30]. لذلك تنتشر آثار طور العبيد على طول ساحل الخليج العربي، من موقع أبو خميس عند الحدود السعودية ـ الكويتية حتى موقع الخور في قطر.

تتفق هجرة هؤلاء مع هجرة الساميين القدماء، أسلاف عرب الشمال، القادمين من الجزيرة العربية، الذين سكنوا الفرات الأعلى في بلاد الشام ومنها انحدروا إلى البقعة المحصورة بين عنه وهيت، وامتدت مناطق نفوذهم إلى سنجار، ومن الفرات الأعلى اتجهوا إلى بقية مناطق العراق

---

(27) Samuel N. Kramer, *The Sumerians: Their History, Culture, and Character* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1963), pp. 41-42.

(*) انتهت ذروة البرودة بحدود 14000 ق. م، حيث كان الخليج العربي في هذا التاريخ عبارة عن منخفض جاف ثم بدأ الجليد بالذوبان وتخللته موجات برد عالمية، واحتمال امتداد المياه في جنوب العراق خلال فترات المناخ الأمثل لمرحلة الدفء. وبدأ تراجع تلك المياه في حدود 3500 ق. م. والناس الذين عاشوا خلال عشرة آلاف سنة ماضية ربما شاهدوا امتدادًا للمياه ومعها غمرٌ واسع للأراضي. انظر: رضا جواد الهاشمي، «الحدود الطبيعية لرأس الخليج العربي،» **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد 13 (1982)، ص 225 ـ 227.

(28) المصدر نفسه، ص 225 ـ 227؛ فيرتز نوتزل، «تشكل الخليج العربي منذ 14000 ق. م،» مجلة **سومر** (بغداد)، السنة 31، العددان 1 ـ 2 (1975)، ص 101، وهاري ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ترجمة كاظم سعد الدين (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)، ص 28.

(29) بهنام أبو الصوف، «من هم السومريون؟،» حاوره وحرر المقال عبد السلام صبحي طه، العراق في التاريخ، 2 تموز/يوليو 2010، <https://bit.ly/3dpNyDG>.

(30) عباس فاضل السعدي، **العراق وبلاد الرافدين والسكان الأوائل** (عمّان: دار الوضاح؛ بغداد: مكتبة دجلة، 2018)، ص 45.

(شماله ووسطه وجنوبه) وعُرفوا باسم «الفراتيين»، وهم أصحاب حضارة العبيد وإريدو التي تعود إلى 5000 عام ق. م[31].

وبسبب توافر مستلزمات العيش في البقعة التي وصل إليها المهاجرون الجزريون في جنوب العراق تضاعف عدد السكان حتى بلغ عدة آلاف في مدينة مثل إريدو في سنة 4000 ق. م[32]. ووصلت هذه التطورات إلى مرحلة النضج في حقبة الوركاء[33]. وما زالت 500 كلمة متداولة حاليًا في الأهوار وبقية جنوب العراق مستخدمة بذات المعنى السومري أو الأكدي[34]. وأطلق لاندزبيرغر على متكلمي اللغة التي تنتمي إليها هذه الكلمات اسم (الفراتيين الأوائل)[35].

ويرى الآثاري بهنام أبو الصوف أن «أصحاب الرؤوس السود»، المشار إليهم، حينما وصلوا إلى جنوب العراق اختلطوا بالسكان الأصليين (الفراتيين) وكونوا شعبًا واحدًا أُطلق عليهم اسم «السومريين»[36]. ولا يستبعد أن يكون «أصحاب الرؤوس السود» هم العنصر العرقي الثالث من السكان ذي الملامح غير المعروفة، الذين أشار إلى وجودهم هاري ساكز في بداية العصور التاريخية، أي بعد الألف الثالث قبل الميلاد[37].

وحينما وصل السومريون إلى جنوب العراق وجدوا قرى مزدهرة أصبحت، فيما بعد، أساس المدن السومرية. كما وجدوا لغة (غير لغتهم) سائدة في المنطقة، في الألف الثالث ق. م، ولكنها كانت مستخدمة قبل ذلك بمدة طويلة. وهذا يشير إلى أن السومريين كانوا وافدين جددًا في تلك المرحلة[38]. ويظن البعض أن السومريين وصلوا إلى البلاد رعاة متنقلين محاربين فرضوا أنفسهم ليكونوا الطبقة الحاكمة على الناس المستقرين[39]، واقتبسوا الشيء الكثير من حضارة الأكديين نتيجة الاختلاط.

---

(31) أحمد سوسة، **حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين**، سلسلة دراسات؛ رقم 214 (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام؛ دار الرشيد، 1980)، ص 22، ويليم ويلكوكس، **من جنة عدن إلى عبور نهر الأردن**، تعريب محمد الهاشمي (بغداد: مطبعة المعارف، 1955)، ص 10 ـ 11.

(32) ماكس مالاوان، **حضارة عصر فجر السلالات في العراق**، ترجمة كاظم سعد الدين (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، 2001)، ص 13 ـ 14.

(33) المصدر نفسه، ص 14.

(34) سمير السعيدي، «أهوار العراق فوق مدن سومر،» عواجل برس، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://bit.ly/35Jlf0w>.

(35) Benno Landsberger, «The Beginnings of Civilization in Mesopotamia,» in: Benno Landsberger, *Three Essays on the Sumerians* (Los Angeles: Udena Publications, 1974), part 2, pp. 8-12.

(36) أبو الصوف، «من هم السومريون؟».

(37) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص 34.

(38) هاري ساكز، **قوة آشور**، ترجمة عامر سليمان (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1999)، ص 33.

(39) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص 26.

الشكل الرقم (2)

جنة عدن والأنهر الأربعة في العراق



المصدر: ويليم ويلكوكس، **من جنة عدن إلى عبور نهر الأردن** (بغداد: مطبعة المعارف، 1955)، لوحة (1).

وفي ما يخص الدراسات **الأنثروبولوجية** للهياكل العظمية التي وُجدت في مقبرة إريدو فقد دلت على أنها تنتمي إلى حضارة العبيد، وهم من جنس البحر المتوسط الذين منهم الجزريون (الساميون أو العرب القدامى)[40]. وإن الجماجم القليلة الموجودة في بلاد الرافدين لا تختلف عن جماجم العرب المعاصرين[41]. وأكد كارلتون كون أن «أرض سومر كان يسكنها شعب ذو لغة سامية في أغلب الظن»[42].

يمثل التراث الثقافي في الأهوار امتدادًا لثقافة عراقية قديمة عُرفت منذ الألف الخامس قبل الميلاد، وما زالت مستمرة.

---

(40) سوسة، **حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين**، ص 26.

(41) روبرت فيفر، «بلاد ما بين النهرين،» في: **موسوعة تاريخ العالم**، إصدار وليم لانجر؛ أشرف على الترجمة محمد مصطفى زيادة، 4 ج (القاهرة: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر؛ منشورات مكتبة النهضة، 1952)، ج 1، ص 53 ـ 56.

(42) كارلتون كون، **قصة الحضارة**، ص 317، نقلًا عن: سوسة، المصدر نفسه، ص 22.

يختلف السومريون عن الأكديين وبقية الساميين من حيث انتماؤهم إلى جنس أبيض اللون[43]. لهم رؤوس مستديرة ووجوه عريضة وأجسام ضخمة، وكانوا يحلقون رؤوسهم وأذقانهم وشواربهم خلاف الساميين[44].

ومن بين ما قيل عن أصل سكان الأهوار، تضاف إلى ما سبق ذكره عن أصولهم السامية والسومرية، أنهم من أصول هندية أو زنجية أو إيرانية أو غيرها.

ينفي المؤرخ عباس العزاوي في كتابه **عشائر العراق** وجود أي أثر هندي أو إيراني على سكان الأهوار، كما ليس فيهم أصل عرقي قديم، مثل الأصل السومري، والجميع متفق على أنهم عرب[45].

ويتشكك رشيد الخيون من الأصل العربي لسكان الأهوار، ويرى أن أسلوب حياتهم هو امتداد لحياة السومريين. غيرَ أن الدراسات الجينية الحديثة تدحض رأيه وتؤكد عروبة هؤلاء السكان، وبخاصة أن الجزريين (الساميين العرب) وجدوا في منطقة الأهوار قبل وجود السومريين. أما وجود كلمات سومرية أو سامية قديمة متداولة بينهم وعند بقية سكان العراق فهو أمر طبيعي نتيجة الاختلاط والتزاوج منذ أقدم الأزمنة.

النبط وعشائر عربية أخرى

من المجاميع السكانية التي سكنت مناطق الأهوار (البطائح) قوم يعرفون باسم النبط ويرجع نسبهم، كما يذكر عدد من النسابة والمؤرخين، إلى حام بن نوح وبقايا ثمود. أطلق العرب كلمة النبط على سكان العراق السابقين على الفتح وما بعده[46]. وهم الفلاحون الذين استنبطوا الأرض وعمروا السواد وحفروا الأنهار وبزلوا مياه الأهوار[47]. ويقول عبد العزيز الدوري: «يستعمل لفظ النبط للإشارة إلى الفلاحين الذين يتكلمون الآرامية في العراق، خصوصًا في منطقة البطيحة»[48].

---

(43) هندريك فان لون، **قصة الجنس البشري**، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشناوي، سلسلة كتاب الشعب؛ رقم 3 (القاهرة: مطابع الشعب، 1957)، ص 21.

(44) أدون بفَن، **أرض النهرين**، ترجمة أنستاس ماري الكرملي ولويس مرتين الكرملي؛ أخرجه وفهرسه حكمت توماشي (بغداد: مطبعة المعارف، 1961)، ص 16؛ مالاوان، **حضارة عصر فجر السلالات في العراق**، ص 68، وحسن محمد جوهر ومحمد الحنفي شمس الدين، **العراق**، سلسلة شعوب العالم؛ رقم 10 (القاهرة: دار المعارف، 1962)، ص 109 ـ 110.

(45) معدان المعرفة، <http://www.marefa.org>.

(46) جبار عبد الله الجويبراوي، **في الطريق إلى الأهوار**، سلسلة الموسوعة الثقافية؛ رقم 100 (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، 2011)، ص 54.

(47) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** (بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ج 1، ص 57.

(48) أبـو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 5 (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ج 1، ص611، ورشيد الخيون، «التكوين والاسم والجغرافيا والسكان والتجفيف... أهوار جنوب العراق في الأدب والتاريخ،» ملاحق جريدة **المدى**، 2016/7/24، <http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id>

واقترنت الأهوار بمجموعة من العشائر العربية استوطنتها منذ القدم من بينها بكر بن وائل الذين ينتسب إليهم أمراء البطائح[49]، وعشيرة بني أسد التي هاجرت من الجزيرة العربية إلى منطقة الفرات الأوسط ومنها إلى الجبايش بالأهوار من جرّاء نزاعها في حربٍ لها مع المماليك سنة 556هـ/1160م. ومن رجالها المشهورين مؤيد الدين العلقمي وزير المستعصم بالله العباسي.

ومن العشائر الأخرى التي سكنت الأهوار عشيرة المنتفق (المنتفك)، وأول مهاجر منهم جدهم شبيب بن مانع الذي سكن منطقة الفرات الأوسط بعد هجرته من الحجاز في القرن السادس عشر الميلادي وامتد نفوذه من السماوة إلى القرنة. وبعد وفاة حمد الحمود شيخ الخزاعل استولى شيخ المنتفق (عجيل بن محمد السعدون) على السماوة بمساعدة الحكومة العثمانية[50].

ثالثًا: أصل المعدان والشروكية

1 ـ المعدان

يجد الباحث المهتم بمنطقة الأهوار تداول مصطلح المعدان، وكثيرًا ما يقترن بمصطلح آخر يتم تداوله في بغداد ومدن أخرى ومنطقة الفرات الأوسط وهو (الشروكية أو الشروقية). وفي ما يخص **المعدان** فإن أبناء الأهوار وسكان المدن يطلقون هذا المصطلح على مربي الجاموس الرُحَّل الذين يعيشون في أعماق الأهوار. وذهب بهذا المعنى عدد من الكتّاب والرحالة منهم كافن ماكسويل في كتابه **قصبة في مهب الريح**، وكافن يونك في مؤلفه **العودة إلى الأهوار**.

من هذا يتضح أن مصطلح المعدان ما هو إلّا وصف لمهنة تربية الجاموس، ولا تعني منزلة متدنية في المجتمع. وحياتهم شبيهة بالبدو، حيث يعيشون في بيئة أهوارية يتنقلون بحيواناتهم في أعماق الأهوار أو إلى حافاتها بحسب الفصول والظروف الطبيعية. ويكون تنقلهم على شكل مجاميع تربطهم علاقات العشيرة الواحدة، وقبائلهم عربية النسب والحسب والجذور.

ويعكس المثل القائل إن «... المعيدي ينسى نعاله» بعض صفات المعدان الذين يعيشون في بيئة مائية لا يستعملون فيها أحذيتهم إلّا ما ندر. ومن تقاليدهم: القتل، الثأر، الخطف، النهيبة، السرقة، الغناء، الرقص.

وفي الجانب الديني ذكر ولفرد تسيغر أن أكثر المعدان متهاونون في دينهم، وقليل منهم من يعرف أداء فريضة الصلاة. وأقل من هؤلاء من يصوم شهر رمضان. ويقول: «شاهدت المعدان مرتين أثناء حفلات الرقص يمثلون الصلاة بشكل فاحش»[51]. ولا تختلف وجهة نظر شاكر

---

(49) الجويبراوي، **في الطريق إلى الأهوار**، ص 58.

(50) معن حمدان علي، **مباحث عراقية في الجغرافيا والتاريخ والآثار وخطط بغداد** (بغداد: دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981)، ص 170.

(51) صادق جعفر الروازق، «الأهوار في جنوب العراق،» **الحوار المتمدن**، العدد 3047 (28 حزيران/يونيو 2010)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=220667&nm=1>.

مصطفى سليم عن رأي شسيغر. فهو يقول: «ولكنهم ليسوا بحال من الأحوال شديدي التمسك بدينهم»(52).

وبخصوص **أصل المعدان** يؤكد عدد من الأنثروبولوجيين أنهم من بقايا السومريين والنسل المباشر لهم. وتظهر عليهم ملامحهم السومرية كما توضحها آثارهم ونقوشهم المكتشفة، ويستدلونها من أدواتهم المستخدمة إلى حد الآن مثل الفالة والمشحوف والقار والمضيف وصناعة الأواني الفخارية وغيرها(53). ويؤكد ذلك هنري فيلد ويقول إنهم عاشوا قرابة خمسة آلاف عام خلت واستوطنوا في الأهوار لغرض الحماية(54). ويتفق معه الباحث الآثاري سيتون لويد(55).

تربية الجاموس داخل الأهوار عند المعدان



(52) سليم، **الجبايش: دراسة إنثروبولوجية في أهوار العراق**، ج 1، ص 36.

(53) **الكاردنيا:** مجلة إلكترونية، 28 حزيران/يونيو 2016، <https://algardenia.com/> وتقرير مصور عن «الأهوار مملكة القصب،» وكالة أنباء براثا، 25 تموز/يوليو 2012، <https://telegramme/buratha>

(54) نقلًا عن: سليم المصدر نفسه، ج 1، ص 25، و Henry Field, *Marsh Arabs of Iraq*, Asia (1916).

(55) Seton Llyod, *Foundations in the Dust: Story of Mesopotamian Explorationt* (Oxford: Oxford University Press, 1949), p. 20.

ويشير عالم الآثار طه باقر إلى أن أصل كلمة معدان سومرية ومشتقة من اسم النبي عاد. وأطلق البابليون على تلك التسمية «ميدانو» في إشارة إلى السومريين من قبلهم، أي إلى أحفاد عاد[56].

ظل المعدان يمارسون نمط معيشتهم (تربية الجاموس) الموروث من سومر وأكد، وظلت عمارة بيوتهم (الصرائف) المكونة من القصب، بمقدمته المقوسة، على صورة المضيف إلى يومنا هذا. وهي ذاتها التي سكنها أبناء السلالات وما زالت مرسومة على الكثير من الألواح ومسلّات الحجر. وبعضها اكتشفها ووجد الكثير من شواهدها المرسومة العلامة ليونارد وولي. وذكر ماكس مالاوان، المرافق لرحلة وولي في التنقيب، في إحدى محاضراته: أن الأصول السومرية والبابلية والأكدية ما زالت باقية عند أجناس من البشر هم اليوم سكان الأهوار الداخلية ويطلق عليهم اسم المعدان[57].

نعتقد أن قسمًا من سكان الأهوار انحدروا من أصول سامية وسومرية وهجرات عربية وتعرضوا لكثيرٍ من الاختلاط الناجم عن الهجرات والتزاوج مع سكان القسم الشرقي (من عرب وإيرانيين وغيرهم) ومع بدو الجزيرة العربية في القسم الغربي.

أما هنري فرانكفورت فيرى أن منطقة الأهوار كانت مأهولة بالسكان منذ الألفين الخامس والرابع قبل الميلاد[58]. أي أنها تعود إلى مرحلة تسبق السومريين، ومن دون شك هي مرحلة الجزريين (الساميين).

ومن الآراء المطروحة عن مصطلح «المعدان» (أو المعيدي)، وهي تصغير (معدي)، أنه اسم لشخص عربي هو «ضمرة بن صخرة بن جابر... بن نزار بن معد بن عدنان»[59]. وكلمة «معدي» تعني «أريبي أو عريبي» أي البدو والأعراب عند الآشوريين[60]، وتعني أيضًا الشظف في العيش وحياة بدوية شاقة.

وورد في كتاب **تاريخ الحروب** لبروكوبيوس (Procopius) المتوفى سنة 565 م، أي في زمن لا يبعد كثيرًا عن ميلاد النبي محمد، ذكرٌ لقبيلة من قبائل السركينوي (Sarakenoy)، وهي من

---

(56) السعيدي، «أهوار العراق فوق مدن سومر».

(57) حيدر شامان الصافي، «المعدان الأصل والحضارة،» مركز النور، 17 شباط/فبراير 2008، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=18309>.

(58) Henri Frankfort, *The Birth of Civilization in the Near East* (London: Williams and Norgate, 1951), p. 44.

(59) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين؛ بغداد: مكتبة النهضة، 1976)، ج 1، ص 385 ـ 386.

(60) المصدر نفسه، ج 1، ص 385، وطه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، ط 2 (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1956)، ص 189.

الألفاظ التي استعملت بمعنى «عرب»، سماها مديني (Maddeni) وهو «معد» ورئيسهم «قيس» وكانوا خاضعين للحميريين باليمن[61].

بيوت القصب (الصرائف) داخل الهور



وذكر الباحث باقر الدجيلي أن كلمة معدان هي جمع عرقي ومفردها معد، وهي قبيلة، فيقال فلان معدي أي منسوب إلى قبيلة معد أو المعادي. ومن ذلك المثل السائر «تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» أو «لمن خبره خيرٌ من رؤيته»، بسبب منظرهم البائس الرث. وهو في الأصل قول النعمان بن المنذر ملك الحيرة، أو المنذر بن ماء السماء[62]. وذكر البعض أنه مثل جاهلي ينطبق على طائر ذي صوت جميل وشكل بشع. ولا يستبعد وجود صلة بين لفظة «معيدي» و«مِعْدان»، التي تطلق في العراق اليوم على الفلاحين السود الغلاظ من بعض الأعراب، وبين «معد»، حيث كانت مواطنهم موجودة في العراق، والصفات المذكورة تنطبق على المعدان أيضًا[63].

(61) علي، المصدر نفسه، ج 1، ص 386 ـ 387، والطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج 1، ص 609.

(62) ولفرد ثسيكَر، «المعدان أو سكان الأهوار،» ترجمة باقر الدجيلي، مجلة **الموسم**، العددان 26 ـ 27 (1956)، هامش ص 258، وعلي، المصدر نفسه، ج 1، ص 385 ـ 386.

(63) علي، المصدر نفسه، ج 1، ص 386، الموسوعة الحرة، وكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

وقيل إن أول من ذكر اسم معادي هو ابن بطوطة (703 ـ 779هـ/1303 ـ 1377م) حينما ذكر موضعًا في الفرات (وهو العذار) الواقع ما بين البصرة والكوفة، وهو عبارة عن غابة قصب في وسط الماء يسكنها عرب يُعرفون باسم «المعادي»[64].

وفي الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي وردت لفظة «المعيدي» لأول مرة عند الأوروبيين ذكرها الرحالة الإيطالي بيترو ديلّا فال سنة 1625م[65]. والملاحظ عند سكان المدن أنهم ينظرون نظرة ازدراء للمعدان، بل إن سكان الأهوار ذاتها، من غير المعدان، يعدون أنفسهم أكثر درجةً في سلّم الحضارة، والمعدان في نظرهم أكثر سكان الأهوار تخلفًا[66].

2 ـ الشروكية

اختلف الرأي حول أصل كلمة «الشروكية» أو «الشروكي»، ويرى بعض الباحثين أنها جاءت من «الشروباك»، أي السكان الأصليين باللغة السومرية. ويرى آخرون أنهم جاؤوا من الهند مع أبقارهم وجواميسهم. والرأي الثالث يرى أن اصل الكلمة جاءت من «الشرقي» أي الساكنين في الشرق، يوم كان العراق شرق الدنيا. والشرقي هو ابن الشمس أو ابن الآلهة حيث كان الناس يعبدون الكواكب[67].

والصواب في نظرنا أن كلمة «الشروكية» أو «الشروقية» التي اختلطت مع تسمية «المعدان»، وهي غير ذلك، تعني الجماعات المهاجرة من شرق نهر دجلة وبخاصة من محافظة ميسان إلى المدن الكبرى مثل بغداد، وليس للتسمية علاقة بلغات أخرى كما يروّج ذلك عدد من كتّاب الأقليات.

وتسمية «الشروكية» توسّع تداولها مؤخرًا لتطلق أيضًا على النازحين الأميين من مناطق غرب العراق وأبو غريب وسكنوا جانب الكرخ.

حدد جلال الوزير أربع موجات جاء خلالها المهاجرون من الأصول الشرقية (الشروكية) إلى جنوب العراق وبخاصة الأهوار، ومنها إلى بقية المناطق. حدثت الموجة **الأولى** في عهد إسماعيل الصفوي (1508 ـ 1523) واستمرت إلى عهد محمد رضا بهلوي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وحدثت الموجة **الثانية** في عهد المماليك في القرن التاسع عشر. ورافقت الموجة **الثالثة** البريطانيين أثناء احتلالهم للعراق قادمين من شمال الهند. وكانت الموجة **الرابعة** متقطعة حدثت ما بين الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات والسبعينيات من القرن المذكور. انخرط هؤلاء المهاجرون في العشائر العراقية، في ظل نظام الإقطاع، حيث اشتغلوا عندها كفلاحين من خلال نظام «الدخالة» القبلي، الذي يجيز للدخيل عند أي عشيرة تغيير اسمه وحمل لقب عشيرته.

---

(64) نقلًا عن: الجويبراوي، **في الطريق إلى الأهوار**، ص 61.

(65) المصدر نفسه، ص 147.

(66) سليم، **الجبايش: دراسة أنثروبولوجية في أهوار العراق**، ج 1، ص 18 ـ 19.

(67) أدهم إبراهيم، «الشروكية... من هم،» الصدى نت، 4 كانون الثاني/يناير 2017، <http://elsada.net/26720>، والصافي، «المعدان الأصل والحضارة».

وللشروكية لهجة خاصة، وأسماء غريبة (مهينة)، ولهم بعض المظاهر العرقية ذات الأصل الأوردي[68].

فضلًا عمّا تقدم، فإن لثقافة الشروكية شبه بثقافة شمال الهند وبلوشستان وإيران من حيث طراز بناء البيوت ووجود التنغيم في لهجتهم، وهو طريقة تلحين الكلمة عند تلفظها. من هنا جاءت بعض مفردات الشروقيين ذات الأصول الهندية أو الإيرانية مثل كواك، دِش، جا (أي نعم). ونُقلت أسماء أماكن من مصادرها الخارجية إلى العراق مثل مدينة الجوادر الساحلية في بلوشستان حيث سُمي حي سكني في مدينة الثورة (وهو الجوادر). وكذلك مدينة «كاولي» في الهند والتي انحدر منها الكثير من الغجر «الكاولية» إلى العراق[69].

كما أن نمط الغناء الشروقي مفعم بالحزن والشكوى التي تعبر عن الإرث الطويل من المعاناة من اضطهاد إسماعيل الصفوي الذي كان يتفنن في تعذيب معارضيه من البلوش واللور ورحلة الصحراء الإيرانية المرهقة. فضلًا عن تسخير شيوخ العشائر لهم كعبيد رق في جنوب العراق وما عانوه من ظلم الإقطاعيين. ويرى الكاتب صكارين الشروكية أن 80 بالمئة من الفلاحين الذين وزعت عليهم أراضي الإصلاح الزراعي بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 كانوا من الشروكية. ومنحهم رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم الجنسية العراقية، لذلك تجدهم يمجدونه، على نقيض دول الخليج العربي التي أبقتهم من دون جنسية ويحملون اسم «البدون». ويلاحظ انخراط قسم منهم بالسياسة، وحصل بعضهم على مناصب عليا في الدولة[*]. وفي مرحلة ما بعد عام 2003 أصبح بعضهم جزءًا من منظومة الفساد الحاكمة.

والمصادر السابقة التي أشارت إلى الأصول الأجنبية والسومرية (الشروكية والمعدان) تنفيها دراسة علمية جينية تثبت أن معظم هؤلاء لديهم نسبة مرتفعة من السلالة الذكرية (J1)، وهي السلالة العربية المنتشرة حاليًا في المنطقة العربية. ووُجد أن أغلب المسيحيين الموجودين في سورية ولبنان والعراق يحملون نسبة 41 بالمئة من هذه السلالة[70].

وظهرت دراسة جينية أحدث من سابقتها تؤكد النظرية السابقة، وقد أعدها ثمانية علماء أمريكان عن خمس إثنيات عراقية، ونشرتها جامعة هافرد الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ظهر من خلالها أن السلالة (J1) هي السلالة الطاغية لدى عرب العراق (في شماله ووسطه وجنوبه)، ودلّت على وجود انسجام جيني فيما بينهم، وأن عرب العراق هم سكان أصليون[71].

---

(68) جلال الوزير، «تعرّف على [الشروك] حكام العراق الجدد وقادة فرق الموت،» 19 أيار/مايو 2009.
<http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=16601>.

(69) صكارين الشروكية، 27 أيلول/سبتمبر 2012، <http://www.facebook.com/skarynalshrwkyt>.

(*) ومن هؤلاء: محمد حمزة الزبيدي رئيس وزراء العراق في عهد صدام حسين، وناظم كَزار مدير الأمن العام خلال المدة 1969 ـ 1973. انظر: المصدر نفسه، والوزير، المصدر نفسه.

(70) <http://www.dorar_aliraq.net./thread/662958->

(71) <https://journalspols.org/plosone/article/?id=10.137%2fjournalpon.0187408>.

كان يتمثل أكبر تجمع للشروكية، المهاجرين من لواء العمارة (محافظة ميسان) إلى بغداد، في عدة مناطق أبرزها ثلاث: **الأولى** وتقع خلف السدة الشرقية التي أقامها ناظم باشا والي بغداد سنة 1910 بارتفاع 10 ـ 12 مترًا لدرء خطر الفيضان عن بغداد. وعُرفت تلك البقعة عند الأهالي باسم منطقة العاصمة، ويمثل السدة الآن طريق محمد القاسم السريع الذي أُنشئ في الثمانينيات من القرن العشرين.

تكونت الأهوار في إثر حدوث فيضان عظيم لمياه نهري دجلة والفرات سنة 628 أو 629 م. ويتميز إنسان منطقة الأهوار بنمط اقتصادي واجتماعي وحضاري معين، ونباتاتها وحيواناتها بخصائص حياتية متميزة، ولأراضيه شخصية جغرافية فريدة وجاذبة للسياحة.

كان يحاذي أسفل الجانب الشرقي من السدة المذكورة نهير صغير لا يتجاوز عرضه المترين ويمتد حتى مصب نهر ديالى عُرف باسم «شطيط» أو «النزيزة»، وكانت الصرائف تحاذي ضفته الشرقية[72]. وعدّت هذه المنطقة (العاصمة)، بعد اكتظاظها بالمهاجرين منذ سنوات الحرب العالمية الثانية وما تلاها وتضم 15 عشيرة، واحدةً من عدة مجاميع بلغ عددها 157 مجموعة في بغداد[73].

وعُرفت المنطقة **الثانية** لتجمع الصرائف بإسم (الميزرة) وتبلغ مساحتها، في البقعة التي يشغلها حاليًا كراج النهضة وكانت بالأساس مقابر لليهود، نحو 10كلم^2.[74] وتقع المنطقة **الثالثة** لتجمع الصرائف في الشاكرية بكرادة مريم وفيها 2300 صريفة يسكنها 91 ألف نسمة[75]، وبحسب تقدير آخر 750 صريفة[76]. وهناك مجموعة أخرى سكنت في خان محسن بمنطقة الرصافة. ويبلغ متوسط مساحة الصريفة الواحدة نحو 20م^2.

وتبعًا لتعداد المساكن عام 1956 بلغ عدد الصرائف في بغداد 16413 صريفة[77]. وخلال المدة 1958 ـ 1961 ازداد عدد سكان الصرائف في بغداد من 184000 إلى 250000 نسمة، وجاء 73 بالمئة منهم من لواء العمارة (محافظة ميسان) و10.5 بالمئة من لواء الكوت (محافظة

---

(72) حيدر عطية كاظم، **الصرائف في بغداد (1932 ـ 1963): دراسة في التاريخ الاجتماعي** (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، 2018)، ص 34.

(73) **مجلة أهل النفط** (بغداد)، العدد 29 (1953)، ص 38.

(74) الحاج كاظم عبد الحاج شنجار البيضاني، **مدينة الثورة (الصدر حاليًا): دراسة تاريخية معاصرة 1932 ـ 2008 (النشأة والتكوين)** (بغداد: مكتبة المجلة، 2008)، ص 163، وكاظم، المصدر نفسه، ص 35.

(75) جريدة **الأخبار**، 1959/11/4.

(76) عصام مجيد حسن العبيدي، **كرادة مريم: مناطقها، ساكنوها، معالمها الحضارية** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2014)، ص 173.

(77) الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدار الرئيسية للإحصاء، **تقرير عن تعداد المساكن في العراق لسنة 1956** (بغداد: مطبعة النجاح، 1956)، ص 11، صالح فليح حسن، **تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى: 1950 ـ 1970** (بغداد: مطبعة دار السلام، 1976)، ص 126.

واسط)[78]. وقُدِرَ عدد المهاجرين من محافظة ميسان لوحدها إلى بغداد والبصرة ومدن أخرى خلال المدة 1955 ـ 1964 بما لا يقل عن 80000 نسمة[79].

إنَّ ظلم إقطاعيي لواء العمارة وجورهم على الفلاحين جعل اللواء المذكور المصدر الرئيس لسيل الهجرة المتدفق إلى بغداد خلال العقدين الأخيرين من العهد الملكي في العراق، وبخاصةً في عهد رئيس الوزراء صالح جبر[*]، وخلال مرحلة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم (1958 ـ 1963). وتمثل رأس الظلم في العمارة بمجيد الخليفة وغيره من كبار الإقطاعيين، وهو ما أدى إلى إخلاء الريف من سكانه، وأصبح 22 بالمئة من سكان مدينة بغداد يعيشون في الصرائف[80].

بقي سكان الصرائف في بغداد أميين وبعيدين من التحضّر والتمدن وسلوك أهل المدن، ويحملون عادات غير مستحبة مثل السرقة والفصل العشائري وعدم الالتزام الديني. لذلك كان سكان مدينة بغداد ينظرون إليهم نظرة ازدراء وأطلقوا عليهم أوصافًا مثل «الشروك» و«المعدان»[**].

والمعروف عن قبائل الفرات الأوسط أنها كانت تنظر إلى قبائل دجلة القاطنة إلى الشرق منها نظرة ازدراء وتطلق عليها اسم «الشروقيين» نسبةً إلى جهة الشروق، وتنظر إلى المعدان النظرة نفسها كما يقول علي الوردي[81].

ويقول العلامة علي الوردي أيضًا: «يبدو أن قبائل الفرات الأوسط لها بعض الحق في احتقار المعدان... فالمعدان لم يستطيعوا أن يحافظوا على القيم البدوية». ويضيف مستشهدًا بقول الباحث البريطاني ولفرد ثسيغر أن «لهم سمعة واسعة باللصوصية»[82].

---

(78) Doxiads Archives, «The Sarifa Dwellers of Baghdad,» *Bulletin*, no. 1 (July 1958), p. 8.

(79) M. M. Azeez, «Geographical Aspects of Rural Migration from Amara Province, Iraq, 1955-1964,» (Doctorate Dissertation, University of Durham, 1958), p. 195.

(*) كان صالح جبر شيعي المذهب ومتعاطفًا مع هجرة الشروكية كما يقول جلال الوزير. انظر: الوزير، «تعرّف على [الشروك] حكام العراق الجدد وقادة فرق الموت،».

(80) جريدة **البلاد** (بغداد)، 1958/11/9 نقلًا عن: كاظم، **الصرائف في بغداد (1932 ـ 1963): دراسة في التاريخ الاجتماعي**، ص 216.

(**) وكاتب هذه السطور هو شاهد عيان على وجود تلك الصفات غير المستحبة لديهم في تلك المرحلة. فقد خالطهم في منطقة البتاويين وسوقها وصادق بعضهم أيام طفولته في الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات من القرن العشرين، حيث كانوا يعملون في السوق المذكور الذي يوجد فيه محل والد كاتب هذه السطور، وكانوا يأتون إلى هذا السوق للعمل فيه من منطقة «العاصمة» الواقعة خلف السدة الشرقية من منفذ القصر الأبيض. ومن دون شك أن العقود الخمسة الأخيرة قد غيّرت الكثير من سلوكهم، وليس جميعها، وأصبحت إيجابيةً نتيجة الاختلاط والتزاوج والدخول إلى المدارس والجامعات.

(81) علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** (لندن: دار الوراق، 2007)، ص 161، وعامر صالح، ««الإشروكية والشراكوة» وسيكولوجيا خطاب الكراهية،» صحيفة **المثقف**، 2019/7/27، <http://www.almothaqaf.com/a/qadaya2019/938686>

(82) الوردي، المصدر نفسه، ص 162.

ويرى عامر صالح أن هذا الكلام يمثل «خطاب الكراهية للآخر، إذ إن تدهور الحياة الاقتصادية، وتدني المستوى الاجتماعي والثقافي هي عوامل تخلق فوارق شاسعة بين فئات الشعب، فيجعلها عوامل تؤسس للكراهية والحقد والعنف بين مكونات المجتمع[83]. وقد انعكست تلك الفوارق على سلوك الفئات المذكورة فابتعدت عن صفات البداوة وتعاليم الإسلام وسلوكياته القويمة.

وبعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 حاول رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم أن يجد حلًا لمشكلة الصرائف، وذلك بتوزيع أراضٍ لهم في مناطقهم الريفية مع إغراءات لمن يعود. كما أوعزت الحكومة إلى المتصرفيات (المحافظات) بمنع الهجرة إلى بغداد. ولكن ذلك لم يُقنع المهاجرين فأصرّوا على البقاء في صرائفهم ببغداد. فاضطرت الحكومة إلى أن توصل 500 نقطة من حنفيات الماء الصالح للشرب إلى صرائف شرق السدة والشاكرية في كرادة مريم[84].

ومن أجل حل مشكلة الصرائف قامت الحكومة بفرز 22 ألف قطعة أرض سكنية في مدينة الثورة، مساحة كل منها 150م² في أرض أميرية توزع على أصحاب الصرائف ويبنون فيها مساكنهم على أساس النموذج الذي بنته الحكومة في مقدمة المدينة، حيث وزعت وزارة الأشغال والإسكان 200 دار على موظفي الحكومة، مساحة الدار الواحدة 144م²، ويعد أول حي عصري افتتحه عبد الكريم قاسم يوم 16 تموز/يوليو 1960[85]. وفي المرحلة الأولى من عملية توزيع الأراضي تم ترحيل 3500 صريفة حيث وزعت على أصحابها قطع أراضٍ بدلًا منها في عام 1961[86]. كما وزعت أراضٍ عليهم في أماكن أخرى من بغداد مثل الشعلة والحرية وغيرها.

خاتمة

تكونت الأهوار في إثر حدوث فيضان عظيم لمياه نهري دجلة والفرات سنة 628 أو 629 م. ويتميز إنسان منطقة الأهوار بنمط اقتصادي واجتماعي وحضاري معين، ونباتاتها وحيواناتها بخصائص حياتية متميزة، ولأراضيه شخصية جغرافية فريدة وجاذبة للسياحة.

اتضح من الدراسة وجود فروق عرقية وحضارية بين المجموعة الشرقية من سكان الأهوار (سكان دجلة)، كالمعدان والبو محِمَد وغيرهم من جهة، وبين سكان المجموعة الغربية (سكان الفرات)، من غير المعدان، من جهة أخرى. وبينما كان سكان دجلة على اتصالٍ مستمر مع جيرانهم في الشرق (عرب الأحواز والإيرانيين وغيرهم) من طريق الهجرات والتزاوج، نجد

---

(83) صالح، المصدر نفسه.

(84) **أمانة العاصمة في عهد الثورة المجيدة** (بغداد: [د. ن.]، 1960)، ص 16.

(85) جريدة **البيان:** 1961/2/26، و1962/3/7.

(86) عباس فاضل السعدي، **الكرادة الشرقية: دراسة جغرافية ـ تاريخية ـ تراثية**، سلسلة دراسات؛ رقم 107. (بغداد: وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013)، ص 256.

سكان الفرات في تواصل دائم مع بدو صحراء الجزيرة العربية. وتأثر سكان المجموعتين بالجزريين القدامى، وهم سكان المنطقة الأصليين (حضارة العبيد وأريدو وأور والوركاء)، وهي حقبة ما قبل التاريخ، التي ترجع إلى عام 5000 ق. م والتي سبقت العهد السومري بأكثر من ألفي عام، فضلًا عن تأثرهم بحضارة الإمبراطوريات السومرية والأكدية والبابلية وكذلك النبط. وبمرور الزمن انصهرت جميع العناصر في المجموعة الجزرية العربية التي أصبحت واضحة في جميع أنحاء العراق (شماله، وسطه، جنوبه) قبل أن تأتي عناصر غير عربية لتحتل شماله الجبلي.

يمكن تمييز مجموعتين سكانيتين ضمن هذه المنطقة هما المعدان والشروكية. و**المعدان** هم مربو الجاموس ويتنقلون بها من مكان إلى آخر مستخدمين القصب الأخضر كعلف للحيوان ويكثرون في هور الحويزة، وما بين القرنة والمديْنَة. أما أصلهم فهم قبيلة عربية أطلق عليها اسم «مديني» وهي معد أو المعادي أو المعيدي. ومعدي هو ضمرة بن صخرة ويرجع نسبه إلى معد بن عدنان، وسكنوا الأهوار بعد هجرتهم من الجزيرة العربية.

أما المجموعة الثانية من سكان الأهوار فهم «الشروكية» أو «الشروقية» وهم الجماعات المهاجرة من شرق نهر دجلة، سواء من هور الحويزة أو من المناطق الواقعة إلى الشمال منه، وبخاصة من محافظة ميسان إلى المدن الكبرى ومنها بغداد، الذين تمركزوا خلف السدة الشرقية (العاصمة) والشاكرية والميزرة وغيرها، سواء كانوا من المعدان (بجواميسهم) أو من غيرهم. ومن يربط تسمية المعدان أو الشروكية بمستوى تخلفهم الحضاري الحالي، لا ينظر إلى أصولهم وإنما إلى بعدهم من التمدن، وتخلفهم التعليمي، وتدني مستواهم المعاشي. وقد أدى اختلاطهم بالمدن ودخولهم المدارس والجامعات إلى تغيير الكثير من تقاليدهم الأصلية □

قانون مدوَّنة الصحافة الجديد في المغرب ورهان تطوير الخدمة العمومية للإعلام

سعيد شكاك(*)

أستاذ مكوّن في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء ـ المغرب.

تقديم

لم يعد هناك من شك في مقدار تأثير وسائل الإعلام والاتصال في تكوين الآراء، وتوجيهها الوجهة المبتغاة من لدن القائمين على تلك الوسائل، وفي التأثير في الأذواق والمعايير، وتنميط الإدراك. فهذه الوسائل تقوم اليوم بما كانت تنهض به مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية من أسر ومدارس وروابط أهلية فيما مضى، إذ لها تأثيرات فعّالة بسبب أدوات الخطاب الإعلامي والإلكتروني الجديدة، وفي مقدمها الصورة، التي تبدو الأنجع في تبليغ الرسائل، والأكثر قدرة على تشديد الانتباه، واحتكاره، وتعطيل الحاسة النقدية أثناء عملية التلقي أو الاستقبال.

يسجل المتابع للوضع الإعلامي الراهن في المغرب استمرار وجود الرقابة القبلية التي لا تزال تمارسها وزارة الاتصال على الصحف الدولية، والتي أدت في حالات كثيرة إلى منع صحف ومجلات دولية من التوزيع في المغرب.

تعَدّ وسائل الإعلام التلفزية أداة فاعلة لا تقوم بنقل المعلومات والرسائل من المؤسسات السياسية إلى المشاهدين فحسب، بل تقوم بتحويل هذه الرسائل من خلال صناعة الأخبار وترتيبها في أجهزة لتحقيق غايات منشودة. فالعلاقة بين وسائل الإعلام والعملية السياسية علاقة جدلية، إذ إن وسائل الإعلام التلفزية تعمل على نقل النشاط السياسي وتحليله، وفي الوقت نفسه تعد جزءًا من العملية السياسية، فهي من المصادر

(*) البريد الإلكتروني: said2015.settat@gmail.com.

المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات والبيانات، وتلقِّي ردود أفعال الجمهور نحو سياستهم وقراراتهم ومواقفهم. وهذا يساعد في كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي، فضلًا عن اعتماد الجمهور عليها في تكوينه واعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به.

الحرية والمسؤولية هما ركيزتان أساسيتان في ممارسة مهنة الصحافة، وفي تثبيت صرح الديمقراطية المغربية، فضلاً عن أن قانون مدوّنة الصحافة، يعد تقدمًا مهمًّا في مسار تمكين المغرب، من مدوّنة للصحافة والنشر حديثة وعصرية منبثقة من عملية تشاركية موسعة.

الأكيد أن معطيات الوضع القانوني الراهن في المغرب تبعث على القلق، منها وجود مشروع المدوَّنة الرقمية الذي يهدد الحريات على شبكة الإنترنت؛ والتعثر في صوغ قانون الصحافة الذي تعهدت الحكومات المتعاقبة في المغرب بتعديله منذ 2005، الذي رأى النور اليوم، والتلكؤ الحاصل في إخراج قانون الحصول على المعلومة؛ وكذلك الارتباك في تقديم القانون المنظم لاستطلاعات الرأي، وقانون الأرشيف، وقانون الإذاعات الجهوية...، إضافة إلى أن واقع حال المشهد الإعلامي التلفزي في بلادنا، كان مرآة عاكسة بوضوح لطبيعة الصراع السياسي في البلاد، كما أنه كان ولا يزال يجسد الإرادة الرسمية في التعامل مع قضية الحريات(1).

ويسجل المتابع للوضع الإعلامي الراهن في المغرب استمرار وجود الرقابة القبلية التي لا تزال تمارسها وزارة الاتصال على الصحف الدولية، والتي أدت في حالات كثيرة إلى منع صحف ومجلات دولية من التوزيع في المغرب، والتضييق على المطابع لثنيها عن التعامل مع بعض الجهات، وتناسل الصحف والجرائد الرقمية التي لا تحترم أخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها عالميًّا، واستمرار احتكار الدولة لوسائل الإعلام السمعية البصرية المموَّلة من طرف دافعي الضرائب، والتي لم تسعفها الإصلاحات المتعاقبة في الاستجابة لمواصفات الخدمة العمومية. وإذا كانت قوانين مدوَّنة الصحافة الجديدة، إلى جانب مشروع قانون الحق في الوصول إلى المعلومة، تشتمل على مقتضيات متقدمة ومتطوّرة أكثر فأكثر في السياق الإصلاحي الذي يعيشه المغرب(2)، مقارنة بالنصوص المعمول بها سابقًا، فإنها لا تمثل تجاوزًا لعدد من الإشكاليات الجوهرية التي ظلت تواجه حرية التعبير بواسطة الصحافة في بلادنا، ولا تستجيب بالتالي لعدد من المطالب

(1) مشروع وثيقة، «الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الحديثة،» الخاصة بالمؤتمر العام الخامس عشر لحزب الاستقلال، الرباط، 9 ـ 11 كانون الثاني/يناير 2009.

(2) للمزيد، انظر: بلال التليدي، «قانون الصحافة الجديد بالمغرب بين الترحيب والانتقاد،» الجزيرة.نت، 3 كانون الثاني/يناير 2016، <https://bit.ly/2SLDD3r> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 3 تموز/يوليو 2016).

التي ظلت تطرحها الهيئات المهنية[3]، ومعها الهيئات الحقوقية. وهذا ما أشارت إليه عدة تقارير، ومن ضمنها تقرير «الإعلام والمجتمع في المغرب»[4]، الذي أكد أن قانون الصحافة «أصبح متجاوزًا بل متقادمًا، ليس فقط بالنظر إلى التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام عمومًا، ولكن أيضًا وبالأخص بالنظر إلى الواقع الجديد للمشهد الوطني منذ عقد من الزمن»، يدعو إلى «تنظيم ذاتي يعود في المقام الأول، وإن لم يكن يعود حصرًا، للمهنيين أنفسهم»، وهو ما يتطلب إحداث سلطة مكلفة بذلك، أي «هيئة مهنية»[5]. وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي حد استجابت مدوَّنة الصحافة الجديدة للمطالب التي عبَّرت عنها الحركة الحقوقية والنقابية الدولية والمغربية طوال العشرية الأخيرة؟

جوابًا عن هذا التساؤل، سنتطرق إلى قراءة نقدية لمدوَّنة الصحافة الجديدة مستندين إلى بعض شهادات المهنيين والخبراء في هذا المجال، فضلًا عن رصد واقع الإعلام المغربي من خلال بعض التقارير الدولية والوطنية.

أولًا: قانون مدوَّنة الصحافة الجديد: ما له وما عليه

يكتسي الإعلام أهمية قصوى في حياة المجتمع الحديث، ومن أجل المواكبة الحثيثة للتطورات التي تشهدها مهنة الصحافة بالمغرب في أجواء الحرية والديمقراطية، يأتي قانون مدوَّنة الصحافة الجديد، ليعيد تنظيم مهنة الصحافة على النحو الذي يستجيب للحاجات[6]، ويتلاءم مع ما تحقق من مكتسبات، وما ينشد من إنجازات[7]. ولا جدال في كون الهدف الأمثل لهذا القانون هو توفير أقصى الضمانات للصحافيين المهنيين، حتى ينعموا بأقوم الشروط وأفضلها، ويتمكنوا بأنجع

---

(3) أكدت الفدرالية المغربية لناشري الصحف، في بيانها المتعلق بمشاريع إصلاح مدونة الصحافة والنشر، أن هذه الأخيرة كانت مخيبة لآمال الناشرين، وعبرت عن «رفضها القاطع لكل التراجعات التي جاءت فيها»، وبخاصة في ما يتعلق باستحداث عقوبات خطيرة من جانب السحب النهائي لبطاقة الصحافة، وإمكان المنع من مزاولة المهنة لمدة تصل إلى عشر سنوات، والمنع من الحقوق المدنية والسياسية وحتى العائلية، وإمكان منع الصحف قبل بداية محاكمتها. للمزيد، انظر: جريدة **الصباح**، 2015/11/25.

(4) الذي يعرف باسم «الكتاب الأبيض».

(5) الكتاب الأبيض، **الإعلام والمجتمع في المغرب: التشخيص وخارطة الطريق** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2011)، ص 60.

(6) يجب أن تكون البرامج التلفزيونية مرتبطة بحاجات فعلية، فهي تستمد في أغلب الأحيان طاقتها التأثيرية من قدرتها على صوغ هذه الحاجات ضمن «الرمزي» و«الاستعاري»، وضمن كل ما يعِد به المنتج خارج وظائفه الاستعمالية المباشرة، بما فيها سحر المتخيل وفتنته. وتلك لحظة مركزية في تصور الحاجات وسبل إشباعها. للمزيد، انظر: بيرنار كاتولا، **الإشهار والمجتمع**، ترجمة سعيد بنكراد (اللاذقية: دار الحوار والنشر والتوزيع، 2012)، ص 9.

(7) للمزيد، انظر: ظهير شريف رقم 1.95.9، صادر في 22 من رمضان 1415/22 شباط/فبراير 1995، بتنفيذ القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

الوسائل وأحسنها من أداء مهمتهم النبيلة. وجدير بالذكر أن هذا القانون يستمد قوته وفعاليته من تطابق مقتضياته مع روح دستور المملكة وجوهره، الذي يؤكد حرية الرأي والتعبير(8)، كون الحرية والمسؤولية هما ركيزتان أساسيتان في ممارسة مهنة الصحافة، وفي تثبيت صرح الديمقراطية المغربية، فضلًا عن أن قانون مدوَّنة الصحافة، يعد تقدمًا مهمًّا في مسار تمكين المغرب، من مدوَّنة للصحافة والنشر حديثة وعصرية منبثقة من عملية تشاركية موسعة.

لكن هذا النفس الإصلاحي الذي يعكسه هذا القانون، يلزم الأخذ في الحسبان مجموعة من المؤاخذات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

1 ـ ما للقانون الجديد من إيجابيات

صادقت الحكومة المغربية سنة 2015 على قانون مدوَّنة الصحافة الجديد الذي يتضمن القانون الرقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر(9)، والقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة(10)، كهيئة منتخبة ومستقلة للتنظيم الذاتي للمهنة، والقانون الرقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين(11). علاوة على تفعيل الاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية، وإدماجها بمنظومة الدعم العمومي للصحافة، وإحداث المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما لتكوين وتعزيز قدرات المهنيين لتسهيل انخراطهم في القضايا الكبرى للبلاد(12)، وتعديل القانون الرقم 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، وكذا تعديل القانون المتعلق بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري(13)، كما يسجل خلال سنة 2015 إنجاح ورش ومخطط انتقال المغرب نحو التلفزة الرقمية، كاستجابة للالتزامات الدولية في هذا المجال.

(8) الفصل 19، الباب الثاني الخاص بالحريات والحقوق الأساسية، من دستور 2011، **الجريدة الرسمية** العدد 5964، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 تموز/يوليو 2011).

(9) للمزيد، انظر: «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6491 الصادرة في 11 ذو القعدة 1437 (15 آب/أغسطس 2016).

(10) للمزيد، انظر: «الظهير الشريف رقم 1.16.24 الصادر في 30 جمادى الأولى 1437(10 آذار/مارس 2016) بتنفيذ القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6454، الصادرة في 28 جمادى الآخرة 1437 (7 نيسان/أبريل 2016).

(11) للمزيد، انظر: «الظهير الشريف رقم 1.16.51 صادر في 19 من رجب 1437(27 نيسان/أبريل 2016)، بتنفيذ القانون 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6454، الصادرة في 28 جمادى الآخرة 1437 (7 نيسان/أبريل 2016).

(12) كلمة عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تلاها نيابة عن السيد العميد السيد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول «الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري الوطني،» في أشغال اللقاء الوطني الذي نظّمه مركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل.

(13) للمزيد، انظر: «تقرير المنظمات الغير حكومية، الاستعراض الدوري الشامل المغرب ـ سبتمبر 2016، حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب،» جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت ـ المغرب 2016، ص 6.

إن العلاقة بين وجود صحافة حرة ومسؤولة وضمان حق المجتمع في الخبر، والتعرف إلى التيارات الموجودة فيه، وضمان حق هذه التيارات في التعبير عن رأيها، كانت حسب مصطفى الخلفي[14]، هي الدافع إلى الاشتغال على مراجعة المنظومة القانونية، بوصفها خطوة ضمن أخرى لإرساء حرية الصحافة والتعبير[15].

تأتي ورش إصلاح الإعلام من خلال مدوَّنة الصحافة والنشر، في سياق مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها المغرب في مجال الحريات، ولا سيّما في مجال الإعلام والصحافة، والاستجابة لانتظارات المهنيين وفعاليات المجتمع المدني والحقوقي في الحصول على قانون يضمن الحرية في إطار المسؤولية، ومواكبة التحولات التكنولوجية الجارية، التي تطرح تحديات كبرى على القطاع، مع الحفاظ على المكتسبات الموجودة في قانون الصحافة والنشر السابق.

وفي هذا السياق، أوضح الخبير الإعلامي علي كريمي[16] أن القانون يتضمن نقاطًا إيجابية، تتمثل بإنشاء غرف في المحاكم للنظر في قضايا الصحافة، وبخاصة في الرباط والدار البيضاء، إضافة إلى نقاط أخرى ترتبط بحق تقديم الأدلة، ابتداءً من الشروع في المحاكمة إلى نهايتها، في حين أنه في السابق كان من الضروري أن تقدم الأدلة قبل المحاكمة. فضلًا عن إخراج قانون المجلس الوطني للصحافة[17]، الذي ينص على إحداث مجلس وطني منتخب من جانب الناشرين والصحافيين، مهمته تقنين الالتحاق بالمهنة، وسحب البطاقة، ويُؤلف هيئة للتحكيم في النزاعات، وإطارًا لاحترام أخلاقيات المهنة، ومجلسًا للتنظيم الذاتي، وللولوج إلى المهنة وتعزيز استقلالية الممارسة الصحافية، وإرساء ضمانات حماية العمل الإعلامي، إضافة إلى إرساء آليات التحكيم والوساطة في نزاعات الصحافة للارتقاء واحترام أخلاقيات المهنة، وحماية حقوق الأفراد وحياتهم الخاصة[18].

وعليه، فإخراج المجلس الوطني للصحافة إلى الوجود يعدّ رافعة أساسية في مواكبة تأهيل قطاع الصحافة والإعلام، من خلال المتابعة والرصد والوساطة من طريق إعمال آليات التنظيم الذاتي للمهنة كما هو متعارف عليها دوليًا. لكن ما يعاب على القانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، الذي من المفروض أن ينشئ هيئة مستقلة لمهنيي الإعلام تراقب عمل الصحافيين، وتتأكد من مدى احترامهم لأخلاقيات المهنة، أن صيغته الحالية، ستحد من الاستقلالية المنشودة

---

(14) مدير نشر يومية **التجديد**، ووزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية السابق.

(15) مصطفى الخلفي، «مشروع قانون الصحافة والنشر يندرج ضمن عملية الإصلاح السياسي،» **القدس العربي**، 2016/4/5، <https://bit.ly/2SN5YGD>.

(16) عضو اللجنة العلمية التي أعدت مشروع قانون الصحافة والنشر.

(17) من حيث المبدأ، يعَدّ إنشاء مجلس وطني للصحافة يدخل في إطار التنظيم الذاتي للمهنة، إلا أن هناك مخاوف من أن يتحول هذا المجلس إلى سلطة رقابة على الصحافيين في خدمة السلطة، وبخاصة إذا ما كانت هي التي تتحكم في إقرار ميزانيته. فالقانون لا يحدد كيفية تمويل المجلس، وهو أمر ضروري توضيحه لضمان استقلاليته، حتى يمارس مهامه ويؤدي وظائفه بشكل مستقل وطبقًا للممارسة المهنية.

(18) الخلفي، المصدر نفسه.

من خلال تركيبة غير متكافئة، تضم ممثلًا عن السلطة القضائية، وهيمنة لهيئات الناشرين على حساب الصحافيين المهنيين.

2 ـ ما عليه من مؤاخذات

تجدر الإشارة إلى أن القانون الجديد لا يهم الصحافيين فقط، ولكنه يخص كل فعل نشر موجه للعموم، سواء قام بذلك الفعل صحافي أو غيره. وتحدد مدوَّنة الصحافة في صيغتها الحالية زهاء 22 جريمة، يمكن أن يتابع بها الصحافي أو أي ناشر، أشهرها القذف والإخلال بالنظام العام، أو إثارة الفزع بين الناس، وتهمة الإخلال بالاحترام الواجب للملك، إلا أنه في بعض المحاكمات قد تغيب العناصر المكونة لتلك الجرائم[19].

إن قانون مدوَّنة الصحافة الجديد أرسى الحماية القضائية لسرية المصادر، وحماية الصحافيين من الاعتداءات، وإلغاء 26 عقوبة سالبة للحرية، وتعويضها بعقوبات بديلة مالية، وتضييق نطاق تدخل القضاة عبر تدقيق العبارات، وتقليص العقوبات، وجعل عقوبات الحبس اختيارية، حتى بالنسبة إلى الثوابت، وقد أكد مصطفى الخلفي في هذا السياق أن كل ما تحقق على مستوى القانون المصادق عليه، «يشكل ثورة هادئة ونوعية»[20]؛ لذلك اقترح القانون الجديد استبدال العقوبات السالبة للحرية بمقتضيات تشدد على الغرامات لردع الصحافيين، بخصوص تلك المخالفات، لكن السجن الذي اختفى ككلمة في مقتضيات القانون يبقى قائمًا؛ فقد يواجه الصحافي الذي لا يتمكن من أداء الغرامة، ولا توجد له ممتلكات يمكن الحجز عليها وبيعها، وذلك عبر سجنه عن طريق تطبيق عقوبة الإكراه البدني[21]. وفي هذا السياق قال الصحافي توفيق

(19) تقرير منظمة الحرية الآن المغربية، وهي منظمة غير حكومية، حول حالة «حرية الصحافة والتعبير في المغرب 2014: حرية تحت الرقابة،» شباط/فبراير 2015، ص 19. للمزيد، انظر: <http://www.facebook.com/freenowma>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 آذار/مارس 2015).

(20) الخلفي، المصدر نفسه.

(21) في هذا الصدد اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما يلي:

ـ تقوية وتعزيز اتجاه التخلي عن العقوبات السالبة للحرية في ما يتعلق بجنح الصحافة، وذلك بتعويض الإكراه البدني المنصوص عليه في المواد (76 إلى 84) من مدونة تحصيل الديوان العمومية بعقوبات بديلة.

ـ تعديل المادة 85 من مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر بما يمنح للقضاء، وليس ضباط الشرطة القضائية، صلاحية حجز المطبوعات المتضمنة للمواصفات المشار إليها في المادة 84. وتندرج هذه الوصية في إطار موقف المجلس الرئيسي الذي يرى أن القضاء يتولى حماية الحريات وفقًا لأحكام الفصلين 28 و117.

ـ نقل الفصول 442، 443، 444 من القانون الجنائي إلى قانون الصحافة.

ـ تعديل مقتضيات الفصل 2 ـ 218 من القانون الجنائي المتعلقة بالإشادة بالإرهاب. ويقترح المجلس في هذا الصدد استلهام، في مقتضيات المادة 5، اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من الإرهاب التي تعرّف «التحريض العلني على ارتكاب جريمة إرهابية» بوصفها «نشر رسالة بين العموم، أو جعلها في متناول العموم بطريقة من الطرق، بغرض التحريض، سواء بصورة مباشرة أم لا، على ارتكاب جريمة إرهابية، بحيث يسبب هذا السلوك خطرًا من أن واحدة أو أكثر من هذه الجرائم قد ترتكب». كما توصي المادة الدول الأعضاء باعتماد «التدابير الضرورية لتكريس التحريض العلني على ارتكاب جريمة إرهابية... عندما يرتكب بصورة غير مشروعة وعن عمد، كجريمة جنائية». =

بوعشرين[22] إن قانون الصحافة والنشر، خطوة صغيرة للأمام وكان بالإمكان أن يكون أفضل مما كان، وفيه تقدم نسبي؛ فقد أزال 20 عقوبة فرضها القانون السابق، لكنه ترك عقوبات حبسية ثقيلة تجاه جرائم المس بالثوابت حيث لم يحدد القانون بدقة تلك الجرائم، وهو ما يعطي للقضاء، وهو قضاء ليس مستقلًا، سلطة واسعة في تكييف الجرائم[23]. وفي السياق نفسه هناك مجموعة من العراقيل تحد من حرية الصحافة حسب منطوق مدوَّنة الصحافة الجديدة[24]، يمكن إبرازها كالآتي:

ـ ثقل الإجراءات المتطلبة في إنشاء الصحف، حيث يتم اشتراط عدد من الوثائق والإجراءات التي تجعل من إحداث صحيفة في المغرب، لا يزال مهمة شاقة ومعقدة (المادة 21 من القانون التي تحدد مضامين الملف المطلوب)[25].

ـ استمرار تحكّم الإدارة في إحداث الصحف الأجنبية، حيث يبقى إذن رئيس الحكومة، أو من يفوضه في ذلك، ضروريًّا لإحداث أو نشر أو طبع مطبوع أجنبي (المادة 30 من القانون)، وكذا استمرار ممارسة الحجز الإداري في حق هذا النوع من الصحف (المادة 31 من القانون)[26].

ـ استمرار الخطوط الحمر قائمة ممثلة بالثوابت المعروفة (الإساءة للدين الإسلامي، والنظام الملكي، والوحدة الترابية، والخيار الديمقراطي)، وكذا التعابير العامة التي يمكن أن تقبل أكثر من تأويل، كمثال على ذلك ما ورد بالمادتين 32 (الإساءة للدين الإسلامي... والتحريض على المس بالوحدة الترابية) و82 (النظام العام)[27]، والتي غالبًا ما تكون مدخلًا وذريعة لمتابعة الصحافيين والمؤسسات الصحافية، إلى جانب متابعة المدوِّنين على المواقع الإلكترونية.

ـ رغم عدم الإحالة بصورة مباشرة على القانون الجنائي[28]، فإن وضع حد نهائي لإشكالية الازدواجية بين القانون العام (التشريع الجنائي)، والقانون الخاص (قانون الصحافة)، يتطلب في

= ـ تعديل الفقرة الثانية من المادة 118 من مسودة المشروع، وذلك بإسناد صلاحية عدم الترخيص المؤقت للتوزيع إلى رئيس المحكمة الابتدائية؛ للمزيد، انظر، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر: المساهمة في النقاش العمومي**، رقم 8، تشرين الأول/أكتوبر 2014 (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2015)، ص 18.

(22) صحافي مغربي، ومدير جريدة **أخبار اليوم** كان رئيس تحرير يومية **المساء** المغربية.

(23) توفيق بوعشرين، «الواقع العربي مستجدات قانون الصحافة في المغرب»، <https://www.youtube.com/watch?v=SewqyCg8w44> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 23 تموز/يوليو 2016).

(24) الأمر يتعلق بقانون الصحافة والنشر رقم 88.13، وقانون الصحافي المهني رقم 89.13، وقانون المجلس الوطني للصحافة رقم 90.13.

(25) للمزيد، انظر: «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6491 الصادرة في 11 ذو القعدة 1437 (15 آب/أغسطس 2016).

(26) المصدر نفسه.

(27) للمزيد، انظر: «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر».

(28) في هذا السياق أكد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، بتاريخ 18 شباط/فبراير 2016، بمناسبة انعقاد اجتماع المجلس الحكومي الأسبوعي، الذي صادق على مشروع القانون التنظيمي للقضاء، أنه «تم تخصيص غرف لقضايا الصحافة في محاكم الدار البيضاء والرباط»، مبرزًا أنه =

تقدير Freedom Now[29]، ختم قانون الصحافة والنشر بعبارة تشير إلى أنه لا تطبق في القضايا المتعلقة بالصحافة، إلا مقتضيات قانون الصحافة والنشر، حتى يتم قطع الشك باليقين كما يقال، لأنه أمر وفقًا لهذه الصيغة التي جاء بها القانون، يمنع اللجوء إلى محاكمة الصحافة والصحافيين بالقانون الجنائي أو حتى بقانون الإرهاب. وفي هذه الحالة يجب تدقيق مفهوم الإرهاب وتضمينه في قانون الصحافة على غرار ما هو معمول به في قانون الصحافة الفرنسي.

ـ كون مدوَّنة الصحافة الجديدة تكاد تكون عبارة عن قوانين جزائية تجرم وتعاقب، بل تفتح المجال للقاضي بأن يستنجد في كثير من الأحيان بالقانون الجنائي لسد الفراغ القانوني تنفيذًا لتعليمات السلطة السياسية، وهو ما يظهره تاريخ محاكمات المؤسسات الصحافية والمضايقات التي تتعرض لها. وقد أكد الصحافي توفيق بوعشرين أن 99 بالمئة من القضايا التي تكون الدولة طرفًا فيها تخسرها المؤسسات الصحافية. وأكد بوعشرين كذلك ضرورة عقلنة العقوبات المالية وتخصيص قضاة متخصصين في مجال الإعلام[30].

ـ إن عدم إشارة القانون إلى العقوبات السالبة للحرية، إذا كان يعَدّ مكسبًا، ويمثل استجابة لما كان يطالب به الجسم الصحافي والحقوقي، فإن تحصين هذا المكسب كان يتطلب الإشارة بصراحة إلى عدم تطبيق القانون الجنائي في قضايا الصحافة، وبالتالي فإن الالتباس قد يستمر قائمًا على هذا المستوى.

ـ إن مقتضى تحديد مدّة زمنية لتقديم الصحافي لحججه يجب أن يلغى، فما معنى أن يدلي الصحافي بجميع حججه قبل بداية المحاكمة، هذا معناه أنه يضع جميع أسلحته رهن إشارة النيابة العامة والطرف الذي يتابعه.

= «بناء على تطور القضايا يمكن إنشاء غرف أخرى حسب الضرورة»، وأنه «سيتم تكوين القضاء في المجال الصحافي». وأكد في هذا الاتجاه عبد الله البقالي رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أن هذا المشروع خطوة نحو الأمام في اتجاه الإجابة عن مطالب الصحافيين حول هذه النقطة، تتأسس على فهم القضاء المغربي خصوصيات مهنة الصحافة وحرية الصحافة والتعبير. يشكّل تكوين القضاة في مجال الصحافة، مفتاحًا لإنجاح هذه الخطوة، وضمانًا لحق الصحافيين في محاكمة عادلة، مشددًا على أن تخصيص غرف مختصة من دون النظر إلى الموارد البشرية المكلفة بتأطير هذه الغرف، والنظر في قضايا الصحافة والنشر، سيكون ناقصًا. وفي السياق نفسه أكد علي كريمي، أن هذا المشروع سيكون مشابهًا للغرف التجارية لبنة جديدة في هيكل الحقوق والحريات في المغرب، وبخاصة حرية الرأي والتعبير، بعد أن كانت من المطالب الأساسية والجوهرية التي طالب بها الإعلاميون ورجال القانون منذ زمن طويل. كما أن إنشاء هذه الغرف الخاصة أمر مهم، ولا سيما أنه سيفرز لنا قضاة مدركين وعارفين بأسرار المهنة وأخلاقياتها، وهو ما سيمكن، حسب كريمي، من الدفع بحرية الإعلام وحرية الصحافة بقوة في المغرب. للمزيد، انظر: الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.hespress.com/medias/295360.html>.

(29) هي لجنة حماية حرية الصحافة والتعبير في المغرب.

(30) للمزيد، انظر: مداخلة توفيق بوعشرين، حول «الحق في الولوج للمعلومة» في الندوة التي أقامها مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بالرباط حول موضوع قانون الإعلام في البلدان العربية، بتاريخ 27 تموز/يوليو 2011.

ـ توسيع دائرة المشمولين بالعقوبات[31] المطبقة في قضايا الصحافة والنشر، لكي تشمل إلى جانب المسؤولين عن النشر والتحرير، المسؤولين عن الطبع والموزعين، والباعة. في هذا الإطار، تبدو الإجراءات المفروضة على مديري المطابع والموزعين في هذا القانون مثيرة للانتباه، وبخاصة إذا كان الكاتب أو الناشر معروفًا (انظر المواد من 44 إلى 59)[32].

إن أوجه التقدم الملحوظ في قانون الصحافة الجديد هي إلغاء عقوبة السجن كنوع من العقاب وتعويضها بغرامات ووقف المطبوعات أو المواقع بأمر من المحكمة.

ـ إعطاء سلطات تأديبية للمجلس الوطني للصحافة، قد يجعل منه هيئة رقابية جديدة، وقاعدة خلفية للسلطات الإدارية، ومن شأنه أن يبعده عن الأهداف التي تشغلها والأدوار التي تضطلع بها هيئات التنظيم الذاتي المشابهة في التجارب الدولية المقارنة، وبخاصة الديمقراطية منها، ولا سيما وقد تضمن القانون المتعلق بالمجلس ما يكفي من الإجراءات والاحترازات، التي تسمح بإحداث مجلس متحكم فيه (مثلًا الإشراف على التحضير لتشكيل المجلس من طرف وزارة الاتصال، والنقابة الأكثر تمثيلًا، وهيئة الناشرين الأكثر تمثيلًا، هيمنة الناشرين على حساب الصحافيين...).

ـ في قانون الصحافة والنشر، استُبدلت العقوبات السالبة للحرية بالعقوبات المالية، لكن المشكل الذي لا يزال مطروحًا هو أن هذه الأخيرة لا تزال مرتفعة، ومن شأن تطبيقها أن يؤدي، من جهة إلى تهديد الصحف في وجودها، ومن جهة ثانية إلى إعسار المحكومين بها عن الأداء، الشيء الذي يكون من نتيجته تطبيق عقوبة الإكراه البدني عليهم[33]. هذا الأمر سيجعلنا من جديد أمام إشكالية العقوبات السالبة للحرية.

في هذا السياق يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحديد حد أقصى للعقوبات المالية، وذلك باستلهام التوصية رقم 32 المنبثقة عن الحوار الوطني حول «الإعلام والمجتمع»[34].

الجدير بالذكر أن مكتب الفدرالية المغربية للناشرين سجل بارتياح حذف بعض البنود التراجعية الخطيرة من مشروع قانون الصحافة في صيغة تشرين الأول/أكتوبر 2015، عقب الموقف الحازم للجمع العام الأخير للفدرالية، ومنها المنع من الحقوق المدنية والسياسية والعائلية،

---

(31) في هذا الصدد تحفظت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في تقريرها لسنة 2015 عن كل العقوبات وعن مسطرتها، ضد الصحافيين، كونها لا يمكن أن تمس حقوقهم الأساسية، التي يضمنها قانون الشغل. وفي القانون الأساسي للصحافيين المهنيين، شددت النقابة على ضرورة تحصين المهنة وتطويرها، من خلال ضبط قواعد ومسطرة منح البطاقة المهنية، وحماية حقوق الصحافيين، ومن مقتضيات للتكوين والتكوين المستمر.

(32) للمزيد انظر، «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر».

(33) للمزيد، انظر: مداخلة أحمد البوز باليوم الدراسي الذي نظّمته كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال حول «واقع الصحافة بالمغرب: تحديات المهنة ورهانات الإصلاح،» بتاريخ 7 أيار/مايو 2015.

(34) المجلس الوطني لحقوق الإنسان، **مسودة مشروع قانون الصحافة والنشر: المساهمة في النقاش العمومي**، رقم 8 ـ تشرين الأول/أكتوبر 2014، ص 18.

وكذا منع الصحف قبل بداية محاكمتها في قضايا النظام العام، والسحب القضائي لبطاقة الصحافة في مخالفة أي قانون من القوانين، فإنه يؤكد أن صيغة كانون الأول/ديسمبر2015 من هذا القانون المصادق عليها من جانب البرلمان لا تزال تحتوي على مقتضيات إما تراجعية أو تشديدية، تجعل سلبياتها أكبر كثيرًا من إيجابياتها، وخصوصًا أن منها مقتضيات تمس باقتصاد المقاولة الصحافية وتهدد وجودها، مثل المنع الأيديولوجي لإشهار مؤسسات عمومية تستفيد الحكومة من مداخيلها، وفرض إصدار تعريفة للإشهار من طرف الصحف الإلكترونية والمكتوبة لا يمكن أن تتغير إلا كل سنة، وفرض المرور عبر وكالات الإشهار، وهذا يتنافى مع حرية السوق ومع الطبيعة الدينامية للمقاولات الصحافية(35).

وعليه، فإن أوجه التقدم الملحوظ في قانون الصحافة الجديد هي إلغاء عقوبة السجن كنوع من العقاب وتعويضها بغرامات ووقف المطبوعات أو المواقع بأمر من المحكمة(36). على خلاف ذلك، كان القانون السابق يفرض عقوبة السجن على مجموعة من الجرائم من بينها الإساءة للملك أو أفراد أسرته، والمس بالنظام الملكي أو الإسلام أو الوحدة الترابية للمغرب، ونشر أخبار كاذبة بسوء نية، والتشهير بالأشخاص أو مؤسسات الدولة. كما أن قانون الصحافة الجديد، لا يوفر ضمانات المحاكمة العادلة للصحافيين رغم كل الرتوشات التي دخلت عليه قبل خروجه إلى حيز التنفيذ، فهو لا يأخذ بحسن النية في النشر، ويعدّ كل صحافي مجرمًا إلى أن يثبت العكس(37).

في هذا السياق، رصد علي كريمي، عضو اللجنة العلمية التي أعدت مشروع قانون الصحافة والنشر، عددًا من الثغرات في القانون الذي دخل حيز التنفيذ، أن قضايا الإعلام والاتصال كانت دائمًا في يد الحكومة، حينما نقرأ تقنين القضايا الخاصة بالحريات، فإنها قدمت في صورة مشاريع من جانب السلطة التنفيذية، التي مارست دورًا أساسيًّا، ولم يكن للسلطة التشريعية أي دور، وحتى مقترحات القانون من جانب البرلمان تم إقبارها، على حد تعبير الأستاذ في المعهد العالي للإعلام والاتصال(38).

وتابع علي كريمي بأن قراءة القانون لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن الشرط السياسي، الذي ولد فيه، مشددًا على ضرورة إزالة الستار الذي يغلفه، وموضحًا أنه حينما وُضع قانون 1958 كان ليبراليًّا، نتيجة الدور الذي اضطلعت به الحركة الوطنية وصحافتها لكي يخرج بذلك الشكل، في وقت لم يكن هناك برلمان، مقابل تأدية القوى التقدمية دورًا أساسيًّا في هذا المجال.

---

(35) للمزيد، انظر: بلاغ الفدرالية المغربية للناشرين على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahdath.info/?p=148579> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 16 أيار/مايو 2016).

(36) تقرير منظمة رايتش وتش حول «الخطوط الحمراء ما زالت حمراء: إصلاح قوانين التعبير بالمغرب،» أيار/مايو 2017، منشور على موقعها الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar>.

(37) للمزيد، انظر: توفيق بوعشرين، «كلام في الصحافة،» اليوم 24، 2 آذار/مارس 2016، <http://www.alyaoum24.com/530926.html>.

(38) للمزيد، انظر: الشيخ اليوسي، «نقاش يرصد مكامن الخلل بمضامين مشروع الصحافة والنشر،» هسبريس، 22 آذار/مارس 2016، <http://www.hespress.com/medias/299793.html>.

وفي سنة 1973، يؤكد عضو اللجنة العلمية، أنه أعيد النظر في قانون الحريات العامة، وتقليص مجالها، وذلك على خلفية الشرط السياسي الذي كان سائدًا، والذي تميز بنوع من الاضطراب في إطار سنوات الرصاص، وكانت التعديلات التي أدخلت بتاريخ العاشر من نيسان/أبريل 1973 متشددة، فتم التضييق على الحريات، وأضيفت العقوبات السجنية والغرامات[39]. وفي هذا الصدد ينبهنا عبد الله العروي إلى أنه، كلما ضاق مجال الحرية كواقع ازدادت قوة ودقة الحرية كرمز وكمفهوم[40]. وفي هذا السياق يضيف علي كريمي، ونتيجة للواقع الذي فرضه الربيع العربي، وحركة عشرين فبراير، ووضع دستور جديد، في حين جاء القانون الذي يدعي كونه ليبراليًّا، لكنه يستنجد بالقانون الجنائي، ويعود إلى سنة 1973، حيث لا يمكن النظر إلى قانون الصحافة الجديد بمعزل عن القانون الجنائي الذي لا يزال يعاقب بالسجن على مجموعة من جرائم التعبير السلمي، سواء ارتُكبت من جانب صحافيين أو غيرهم[41]. وفي هذا الإطار قالت سارة ليا ويتسن[42] إن «سحب عقوبة السجن من قانون ثم إدراجها في قانون آخر ليس إصلاحًا مقنعًا. على المغرب إلغاء عقوبة السجن للتعبير السلمي من جميع القوانين»[43].

ثانيًا: واقع الصحافة المغربية من خلال التقارير الدولية والوطنية

لم يعد خافيًا أن التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود لسنة 2016، كشف عن احتلال المغرب المرتبة 131 في العالم من أصل 180 دولة[44]، حيث اعتبرت المنظمة أن حالة حرية الصحافة في البلاد تبقى «غير مستقرة»، وهو ما جعل المملكة تتأخر برتبة واحدة مقابل تقرير نيسان/أبريل 2015[45]. وصنَّف تقرير «منظمة فريدوم هاوس» لسنة 2017، المغرب في خانة الدول «غير الحرة» في مجال حرية الصحافة[46]. كما أشار تقرير

---

(39) المصدر نفسه.

(40) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، ط 5 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 25.

(41) للمزيد، انظر، القانون رقم 73 ـ 15 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي، **الجريدة الرسمية**، العدد 6491، الصادرة بتاريخ 15 آب/أغسطس 2016.

(42) المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش».

(43) تقرير منظمة رايتش وتش حول، «الخطوط الحمراء مازالت حمراء: إصلاح قوانين التعبير بالمغرب،» مصدر سابق.

(44) للمزيد، انظر: **تقرير منظمة مراسلون بلا حدود حول حرية الصحافة 2016**، على الرابط الإلكتروني التالي <https://rsf.org/fr/ranking>.

(45) الشيخ اليوسي، «مراسلون بلا حدود: المغرب يحتل المركز 131 في حرية الصحافة،» هسريس، 20 نيسان/أبريل 2016، <http://www.hespress.com/medias/303191.html>.

(46) Freedom in the World 2017, *Populists and Autocrats: The Dual Threat to Global Democracy*, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/populists-and-autocrats-dual-threat-global-democracy>.

منظمة العفو الدولية لسنة 2016[47]، إلى أن السلطات المغربية حاكمت صحافيين رأت أنهم أهانوا شخصيات عامة ومؤسسات الدولة. وفي جوابه عن هذه التقارير، أقر وزير الاتصال مصطفى الخلفي، أن التقارير الصادرة عن جل المنظمات الدولية بخصوص حرية الصحافة بالمغرب، هي تقارير ظالمة وغير منصفة، وإن كان لم يسجل تراجعًا في حرية الصحافة بالمغرب.

عرفت حرية الصحافة والتعبير حسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2014، صنوفًا من المسّ تمثلت باللجوء إلى القانون الجنائي لمتابعة بعض الصحافيين، وإصدار عقوبات حبسية وغرامات[48]. وقد سجلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية من جانبها، في تقريرها السنوي لسنة 2014، حول حرية الصحافة والإعلام للمغرب، الارتباك الحاصل في تنفيذ ما نص عليه الدستور، باستثناء الورش، الذي كان مفتوحًا في عهد الحكومات السابقة، التي واصلت العمل فيه، فأعدت قوانين، يمكن الجزم بأنها متقدمة، عما كان في السابق، بخصوص مدوَّنة الصحافة، غير أن هذه المدوَّنة لا تؤمن ضمانات كافية، حيث يمكن محاكمة الصحافيين، بقوانين أخرى غير قانون الصحافة[49].

وبمقارنة القوانين السابقة المتعلقة بمدوَّنة الصحافة بالمعايير الدولية، نسجل الملاحظات الآتية:

ـ وجود اتجاه لفرض رقابة مسبقة على وسائل الإعلام الإلكترونية، يتجلى في المادتين 34 و35[50]، اللتين تتعارضان مع المادة 19 من العهد الدولي[51].

ـ وجوب الحصول على إذن المركز السينمائي المغربي (CCM) للتصوير، ومن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA)، لبث المحتويات الصوتية أو الفيديو عبر الإنترنت، مع ضرورة تسجيل المواقع الإخبارية لدى الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات (ANRT) في أسماء النطاقات Press.ma، فكل هذه التدابير تمثل قيودًا على ممارسة حرية الصحافة، ونوعًا من أنواع الرقابة على المحتوى، وهي تتعارض مع المبادئ العالمية للإنترنت ومع التزامات المغرب في هذا المجال.

ـ كما أن قيودًا على المحتوى (الإسلام، الملكية، الوحدة الترابية، الخيار الديمقراطي)، ينص عليها القانون لمنع توزيع المطبوعات الأجنبية، يجب أن تكون مبررة، بحسب الأصول

---

(47) للمزيد، انظر: تقرير منظمة العفو الدولية 2015 ـ 2016، **حالة حقوق الإنسان في العالم: حالة المغرب** (الرباط: منظمة العفو الدولية، 2016)، ص 296.

(48) للمزيد، انظر: **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر يوم 16 حزيران/يونيو 2014**، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2014.

(49) للمزيد، انظر: التقرير السنوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2015 <http://www.snpm.org>.

(50) للمزيد، انظر: «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر».

(51) التي تنص على أن «لكل شخص الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التِماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، دونما اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو بأية وسيلة أخرى يختارها».

وفقًا للمعايير الدولية لحرية التعبير ولمبدأي الضرورة والتناسب المبيَّنة في المادة 19 من العهد الدولي.

ـ إجراءات الطوارئ لمنع دخول مطبوعات أجنبية أو إغلاق أحد المواقع الإخبارية (المادتان 31 و37)[52]، يجب أن تُسحب من الحكومة وتُسند إلى القضاء.

ـ العقوبات ضد وسائل الإعلام، بما في ذلك إغلاق ومصادرة المطبوعات من جانب القاضي، يجب أن تحترم هي الأخرى مبدأي الضرورة والتناسب.

ـ صوغ المادتين 76 و77 المتعلقتين بحماية النظام العام من المرجح أن ترغم المهنيين على ممارسة الرقابة الذاتية[53]، نظرًا إلى أنها تحتوي على عبارات غير دقيقة، من قبيل الضرر للإسلام.

ـ إدخال الصحافة الورقية والإلكترونية بالاسم لأول مرة في تاريخ المغرب إلى القانون الجنائي، مع اعتبار بعض جنح الصحافة جرائم الحق العام[54] من بين الانتقادات الموجهة إلى المجلس الوطني للصحافة، هو تحويله إلى جهاز لمضاعفة العقوبات[55]. رأت الفدرالية المغربية للناشرين في تقييمها للنصين المتعلقين بالقانون الأساسي للصحافي المهني والمجلس الوطني للصحافة، أن صدورهما في حد ذاته أمر إيجابي على الرغم من بعض الثغر التي كان من الممكن تجاوزها[56]، وتعد مخالفة للدستور وللمعايير الدولية والتقاليد المهنية، مثل حضور ممثل للحكومة اجتماعات المجلس الوطني بصفة استشارية، وتقرير عقوبات تأديبية خيالية قد تصل إلى 755 مليون سنتيم بالسنة لمقاولة صحافية، وسنة من العطالة لصحافي، وفتح المجال للذهاب للقضاء رغم معالجة المجلس لشكاية معينة[57].

وعلى الرغم من أن اختيار الفدرالية المغربية للناشرين كان مع عقوبات تأديبية متناسبة مع الفعل، وهذا استثناء ضمن كل مجالس الصحافة في العالم التي لا تصدر في مخالفات أخلاقيات المهنة إلا عقوبات معنوية، فإن قانون الصحافة لم يراعِ في جوانب كثيرة منه هذه المسؤولية الذاتية للجسم الصحافي المغربي في ما يسمى قضاء الزملاء، وأخرج فصولًا من قانون الصحافة إلى القانون الجنائي[58]، وضاعف العقوبات في أخرى تصل إلى تسع مرات في الحد الأدنى للغرامات وثلاث مرات في الحد الأقصى، واستبدل العقوبات الحبسية بغرامات مرتفعة، وهو ما سيسقط الصحافيين في السجن في النهاية من طريق الإكراه البدني، واستحدث عقوبة الحجز

(52) للمزيد انظر: «القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر».

(53) للمزيد انظر: المصدر نفسه.

(54) للمزيد، انظر: **الصباح**، 2015/11/25.

(55) المصدر نفسه.

(56) للمزيد، انظر: «بلاغ الفيدرالية المغربية للناشرين،» **أحداث أنفو**، 21 شباط/فبراير 2016، <http://www.ahdath.info/?p=148579>. (تمت زيارة الموقع بتاريخ 16 أيار/مايو 2016).

(57) المصدر نفسه.

(58) للمزيد، انظر، «التقرير السنوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2015 حول حرية الصحافة والإعلام للمغرب،» <http://www.snpm.org>.

لمدة ثلاثة أشهر، أو طوال أطوار المحاكمة في ما يتعلق بالنظام العام وفي مواد أخرى، كما أنه لم يحدد سقفًا للتعويضات عن الضرر تتلاءم مع قدرات المقاولة الصحافية، مع الاحتفاظ بتعريف فضفاض للقذف والإصرار على عدم تضمينه حسن النية، وكذا إمكان المنع من مزاولة المهنة لمدة عشر سنوات[59].

أصبح من واجب الدولة [...] تنظيم القطاع الإعلامي، على أساس أن قاعدة ممارسة السلطة في المفهوم الديمقراطي هي احترام معادلة الحقوق والواجبات، وتحديد مجالات العمل بكل دقة وموضوعية بحيث تحترم حقوق المواطنين وفعالية المؤسسات.

وفي هذا الاتجاه أكد الصحافي محمد العوني[60] «أن الحكومة قدمت كلًّا من مشروع قانون الصحافة ومشروع قانون الصحافي المهني، إضافة إلى مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، بصورة متفرقة من أجل أن يتم تجزيء النقاش حول هذا الموضوع، رغم أن هذه القوانين تؤطر المجال نفسه، وكان من الأجدر أن تتم مناقشتها دفعة واحدة»[61]. كما أن بعض الباحثين والمهتمين بحرية التعبير والصحافة، يرون في خضم الأجواء السائدة التي تكشف حقيقة الموقف من الصحافة والإعلام، استمرار التضييق على حرية الصحافة، واستمرار متابعة الصحافيين وسجنهم، جرى التحضير لما يسمى إصلاح مدوَّنة الصحافة والنشر[62]. السؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا، هل يتعلق الأمر بالفعل بإصلاح أم فقط بتعديل نص قانوني؟ بصيغة أخرى، هل يمكن لهذه المدوَّنة بصيغتها التي جاءت بها أن تأتي بجديد فعلي، في ما يتعلق بتمكين الصحافة من الاضطلاع بأدوارها ذات الصلة بترسيخ ودعم الديمقراطية، وأن تجعل الصحافة دعامة لحرية الرأي والتعبير.

من خلال مقارنة القوانين الموضوعة على الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال، ومقارنتها بالنص الذي كان جاريًا به العمل، يتبين أن الأمر يتعلق بتعديلات لبعض النصوص وليس بالإصلاح[63]!

تجدر الإشارة إلى أن تقارير المنظمات الدولية والوطنية تؤكد هذا المنحى التراجعي، بالنظر إلى ما يتطلبه الزمن الجاري، وما تستدعيه المطالب المرفوعة من لدن المعنيين بحقل الصحافة

(59) «بلاغ الفيدرالية المغربية للناشرين،» (مصدر سابق).

(60) رئيس منظمة حرية الإعلام والتعبير (حاتم).

(61) اليوسي، «نقاش يرصد مكامن الخلل بمضامين مشروع الصحافة والنشر» (مصدر سابق).

(62) محمد حفيظ، «حدود الإصلاح في مشروع قانون الصحافة والنشر،» مجلة **رهانات** (مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية)، العدد 33 (2015)، ص 8.

(63) يُعَد الإصلاح فلسفة وتصور ورؤية... وبعد ذلك تأتي النصوص التي ينبغي أن تعكس هذه الفلسفة والتصور والرؤية، فالإصلاح لا يتحقق فقط بمجرد تعديلات لنصوص قانونية. فإذا كانت فلسفة، أي إصلاح يحكمها إطار أو سياق سياسي. فإن الإطار أو السياق السياسي الذي تحدث فيه عمليات «الإصلاح» المعلنة هو سياق تراجعي.

والإعلام، من صحافيين وناشرين وأصحاب مقاولات إعلامية وحقوقيين، وما تقتضيه الشعارات المعلنة من لدن الدولة والمسؤولين الحكوميين. وفي هذا الإطار نجد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2017، يقر بأن المغرب حاز نصيبًا وافرًا من الانتقادات أصابت حرية الصحافة والحريات العامة[64]. إذ توقف التقرير عند القوانين الجديدة للصحافة والنشر، التي قال إنها رغم حصرها العقوبات في الغرامات المالية، إلا أن كلًّا من القانون الجنائي وقانون محاربة الإرهاب، يحتفظان بمقتضيات تسمح بسجن المتهمين بارتكاب القذف. وهذا من شأنه أن يفرض بذلك رقابة ذاتية، قالت الخارجية الأمريكية إنها أصبحت شائعة. وضع صار يمثل عائقًا حقيقيًّا أمام تطور حرية الصحافة بالمغرب، بعدما انتشرت المتابعات القضائية التي تنتهي بالحكم بغرامات مالية ثقيلة، تدفع الناشرين والصحافيين إلى فرض الرقابة على أنفسهم. وقد ندد التقرير بإضافة مقتضيات جديدة في القانون الجنائي، تسمح بسجن الصحافيين، وبمقتضيات قانون محاربة الإرهاب الذي قال إنه يسمح باعتقال الصحافيين واختراق المواقع الإلكترونية المتهمة بزعزعة النظام العام.

خاتمة

ترتيبًا على ما سبق، يبدو أنه أمام التفاوت القائم بين التنصيص على حقوق الصحافيين المواطنين، في إعلام هادف ومستقل يستجيب لتطلعاتهم وانتظاراتهم السوسيوسياسية، المؤكدة بوضوح في المواثيق الدولية والوطنية المتعلقة بحرية التعبير، والحق في الوصول إلى المعلومات، وبين الواقع اليومي الذي يعيشه الصحافيون والمواطنون عند لجوئهم إلى المرفق العمومي المتعلق بقطاع الاتصال السمعي البصري، وجب التشديد على الضرورة المستعجلة لتسريع المطابقة بين خدمة الإعلام العمومي وبين منطوق النصوص التشريعية المنظمة لهذا القطاع، الأمر الذي يقتضي الحرص على حكامة الإعلام العمومي، بما يمكّن من الاستجابة الفعّالة للانتظارات القوية والمشروعة للمجتمع المغربي، بالنظر إلى ما شهدته السنوات الأخيرة من تطور لسياق جهوي ودولي أصبح أكثر حساسية من ذي قبل لهذه الإشكالية. كما أصبح من واجب الدولة أن تسهر على تنظيم القطاع الإعلامي، على أساس أن قاعدة ممارسة السلطة في المفهوم الديمقراطي هي احترام معادلة الحقوق والواجبات، وتحديد مجالات العمل بكل دقة وموضوعية بحيث تحترم حقوق المواطنين وفعالية المؤسسات، مع الحفاظ على هبة الدولة وحسن أداء أجهزتها المختلفة □

---

(64) United States Department of State, Bureau of Democracy, «Country Reports on Human Rights Practices for 2016-Morocco,» Humains Rights and Labor, <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2016&dlid=265512>.

أنماط توظيف السينما السياسية

مريم وحيد[*]

مدرسة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ركزت النظرية السياسية التقليدية على تحليل علاقات القوة داخل الدولة من خلال تناول الدساتير والأحزاب السياسية والنظم البرلمانية ودراسة خطب القادة والزعماء السياسيين على سبيل المثال. لكن مفهوم النظرية السياسية الجديد يركز على تحليل علاقات القوة بصورتها الأوسع ومن خلال دراسة خطابات غير تقليدية. ومن أبرز الدراسات التي ظهرت في هذا الإطار تلك التي تركزت حول تحليل المدلول الاجتماعي ـ السياسي للفيلم. فالفيلم كوسيط سمعي ـ بصري يستطيع أن يصور الأفكار[1]. هنا يصبح الفيلم مساحة يتجلى فيها التنظير السياسي. ويرى بعض المنظّرين أن القدرة السحرية للفيلم على خلق وتغيير الواقع السياسي تماثل مكائد ودسائس الساسة. لأن معظم الأفلام لا تسعى لمحاكاة الواقع فقط بل أحيانًا ما يهدف صنّاع الأفلام إلى خلق واقع جديد بصورة ابتكارية إبداعية. فصناعة الفيلم هي أسلوب للمشاركة السياسية وهو أسلوب شديد التأثير في الرأي العام[2]. من هنا تصبح السينما أداة لتغيير الواقع السياسي.

تتمحور هذه الدراسة حول أنماط توظيف السينما السياسية، أي تحليل السينما كأداة سياسية، وذلك بصورة نظرية وبالإشارة إلى عدة أفلام سينمائية عربية تم توظيفها سياسيًا.

(*) البريد الإلكتروني: mariamwaheed@feps.edu.eg.

(1) Ian Fraser, *Political Theory and Film: From Adorno to Žižek* (London: Rowman and Littlefield International, 2018), p. 1.

(2) Elizabeth Haas, Terry Christensen and Peter J. Hass, *Projecting Politics: Political Messages in American Films*, 2nd ed. (New York; London: Routledge, 2015), p. 9.

يُقصد بالسينما السياسية هنا السينما ذات المقصد السياسي. وتتعدد أشكال الأفلام السياسية ما بين أفلام المعارك الحربية والمقاومة والأفلام التي تتناول النظام السياسي أو الحكومة أو حياة القادة والشخصيات الوطنية والأفلام التاريخية وأفلام قضايا الفساد السياسي.

وقد رأى بعض الباحثين أن الفيلم السياسي هو الفيلم الذي يتناول العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بينما رأى البعض الآخر أن الفيلم السياسي لا يقتصر على تناول العلاقة بين الحاكم والمحكومين ولكن هو الفيلم الذي يُعنى بالتناقضات الاجتماعية التي قد تدور في الأسرة أو المجتمع ككل. فالفيلم السياسي لا يتناول قضايا سياسية مباشرة فحسب(3). من هنا انقسم الباحثون إلى عدة تيارات مثّل كل منها اتجاهًا مختلفًا في تعريف السينما السياسية؛ فذهب التيار الأول إلى أن السينما السياسية هي التي تخدم سياسة النظام السياسي للفيلم فتكون بمثابة أداة لنشر أفكار النظام، فيكون الفيلم هنا أداة للدعاية السياسية، بينما عرّف تيار ثان السينما السياسية بأنها السينما التي يتجلى بها عنصر المقاومة سواء تمثل ذلك بانتقاد الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي مثل نقد الرأسمالية والهيمنة العالمية. وفي مقابل ذلك ظهر تيار ثالث يؤكد أن السينما السياسية هي التي تقاوم السلطة الحاكمة(4). ومن خلال تتبع الأدبيات التي تناولت السينما السياسية يمكن رصد ثلاثة أنماط لتوظيف السينما السياسية.

أولًا: السينما السياسية كأداة في يد السلطة الحاكمة

تعددت الكتابات النظرية التي تناولت كيفية توظيف السينما من جانب النظام السياسي، وقد ظهرت أطروحات عديدة في هذا السياق أكدت العلاقة بين الأيديولوجيا المهيمنة والسينما، أي كيفية توظيف السينما من جانب النخبة السياسية الحاكمة في إطار الأيديولوجيا المهيمنة.

إن التركيز على تسليط الضوء على السينما السياسية كأداة في يد السلطة الحاكمة يرتبط بالحديث عن التوظيف الأيديولوجي للسينما. تنطلق الدراسات حول التوظيف الأيديولوجي للفيلم من أطروحات العديد من المنظّرين مثل تيودور أدورنو وفالتر بنجامين حول السينما كأداة للإعلام الجماهيري. انطلاقًا من تأثير السينما في الجماهير قامت الأنظمة السياسية بمحاولة التأُثير في الجماهير من خلال تلك الوسيلة الجماهيرية. فالفيلم كمنتج ثقافي يرتبط بالجماهير، لأن السينما صناعة وتجارة إضافة إلى كونها فنًا، والجماهير هي مستهلكة لهذا المنتج السينمائي. ودومًا ما يتم طرح وجهة نظر سياسية وقيمية من خلال الفيلم. وقد استخدم بعض الباحثين تكنيك التفكيك لتحليل المعاني الضمنية في الأفلام من أجل فهم خصائص المجتمع الذي يتم إنتاج الفيلم في إطاره والسياق التاريخي والاجتماعي الذي أنتج فيه الفيلم(5).

---

(3) نيرة شبايك، «معالجة السينما المصرية للواقع السياسي خلال فترتي حكم عبد الناصر والسادات: دراسة تحليلية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2017)، ص 43 .

(4) David Welch, *Propaganda and the German Cinema (1933-1945)* (London; New York: I. B. Tauris Publishers, 2001).

(5) Daniel P. Franklin, *Politics and Film: The Political Culture of Television and Movies* (Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2016).

وقدّم توني ماكبين طرحًا مغايرًا للعلاقة بين أيديولوجيا الفيلم والنظرية السياسية، مفرِّقًا بين السينما الأيديولوجية الظاهرة Overt والخفية Covert. وهنا يتم التمييز بين المظهر السياسي والمضمون السياسي. فالسينما الأيديولوجية الظاهرة تتجلى في أفلام مثل ميلاد أمة (Birth of a Nation) لغريفيث والفيلم الدعائي النازي انتصار الإرادة (Triumph of the Will) لريني رايفنستال، وفيلم المدرعة بوتمكن (Battleship Potemkin) لإيزنشتاين. كانت تلك الأفلام دعائية ضد مجموعات ودول أخرى وأثرت سياسيًا. أما الأفلام الأيديولوجية الخفية فمن أمثلتها فيلم نوتينغ هيل (Notting Hill) وهو من الأفلام الرومانسية الكوميدية وهي نوعية من الأفلام التي حمل بعض منها دلالات سياسية وإن بدت غير مباشرة. فالفيلم يتناول مشكلة الفوارق الطبقية بسهولة بين النجمة السينمائية اللامعة، المجسدة للقيم المادية الرأسمالية، وبين بائع كتب في قرية صغيرة[6].

معظم الأفلام لا تسعى لمحاكاة الواقع فقط بل أحيانًا ما يهدف صنّاع الأفلام إلى خلق واقع جديد بصورة ابتكارية إبداعية. فصناعة الفيلم هي أسلوب للمشاركة السياسية وهو أسلوب شديد التأثير في الرأي العام.

وتأثرًا برؤية حمل الأفلام في طياتها أفكارًا أيديولوجية يمكن رصد عدد من الأفلام الأيديولوجية مثل أفلام فرانك كابرا (Frank Capra)، فهنا يُنظر إلى الأفلام كتعبير عن الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ويتجلى فيها صراع الطبقات. ومن تلك الأفلام أيضًا الأفلام الأولى لشارلي شابلن التي أُنتجت بعد الحرب العالمية الأولى والأفلام الحديثة الكوميدية التي تناولت الأزمة المالية العالمية عام 2007، وأفلام الخيال العلمي التي تناولت الصراع بين الثوار الجمهوريين والإمبراطورية في حرب النجوم في فترة الحرب الباردة في سنوات حكم ريغان. ومن أفلام الخيال العلمي الحديثة أيضًا التي كان لها أبعاد سياسية «أفاتار» (Avatar) الذي كان تعبيرًا عن نقد الشركات العالمية الكبرى وتأثيرها في الشعوب المحلية[7]. وفي ما يتعلق بالسينما العربية فقد تعددت الأفلام التي تناولت الصراع السياسي ضد الاستعمار والاحتلال. من تلك الأفلام فيلم «معركة الجزائر» وهو فيلم إنتاج مشترك جزائري ـ إيطالي يروي فترة من فترات كفاح الشعب الجزائري إبان ثورة التحرير الوطني الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي. تناول الفيلم تاريخ الجزائر والجزائريين ومعاناتهم ضد المستعمر الفرنسي.

ومن أبرز المنظّرين الذين طرحوا فكرة تطور السينما إلى أداة أيديولوجية تُستخدم للتأثير في الجماهير كان: لويس ألتوسير ولويس بودري وتيودور أدورنو وماكس هوركهايمر ومنظّري مجلة الشاشة.

---

(6) Tony McKibbin, «Film, Ideology and Political Theory,» p. 2, <http://tonymckibbin.com/course-notes/film-ideology-and-political-theory>, (accessed on 12 December 2017).

(7) «Cinema as Ideology: From Marxism and Film-Zabel,» pp. 10-11, <https://bit.ly/2khkM2u> (accessed on 2 December 2018).

1 ـ لوي ألتوسير والجهاز الأيديولوجي للدولة

في مقاله «الأيديولوجيا وجهاز الدولة الأيديولوجي» يؤكد ألتوسير أن السينما أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية. وقد بنى نظريته على أفكار كارل ماركس القائلة بوجود أجهزة مادية للدولة تستغلها الطبقة الحاكمة لفرض سيطرتها على الطبقة العاملة، وكان ماركس قد أكد سيطرة الطبقة الحاكمة من خلال امتلاك وسائل الإنتاج وعلاقات صاحب العمل والعامل وهي البنية التحتية، الأمر الذي سينتهي إلى التأثير في البنية الفوقية وهي التي تتكون من الدين والثقافة. لكن ألتوسير يضيف إلى أفكار ماركس أنه يمكن التفرقة في أجهزة الدولة ما بين أجهزة قمعية وأجهزة أيديولوجية[8]. تتكون الأجهزة القمعية للدولة كما يذكر ألتوسير من أجهزة الشرطة والمحاكم والسجون والجيش، وتلك الأجهزة تعمل من خلال القمع والعنف الذي لا يكون جسديًا بالضرورة، أما الأجهزة الأيديولوجية للدولة فتتكون من الأجهزة الدينية مثل الكنيسة أو أجهزة تعليمية مثل المدرسة أو الأسرة، أو أجهزة إعلامية مثل الصحافة والراديو والتلفزيون، أو أجهزة ثقافية مثل الآداب والفنون والرياضة. يسلط ألتوسير الضوء على خطورة الأجهزة الأيديولوجية للدولة لأن تأثيرها غير ملموس ومرئي بالضرورة وذلك لأن بعضها يعمل في إطار المجالات الخاصة وليس في إطار المجال العام مثل الأجهزة القمعية.

وقد تناول ريتشارد رشتون أستاذ دراسات الفيلم بمعهد لانكستر للفنون المعاصرة علاقة الفيلم الجماهيرى بالنظرية السياسية المعاصرة بالاستناد إلى الرؤية الألتوسيرية في كتابه **سياسة سينما هوليود: السينما الجماهيرية والنظرية السياسية المعاصرة**[9]. فذكر أن دراسة الفيلم، كموضوع أكاديمي، قد ارتبطت بتأثير صنّاع السينما في ستينيات القرن العشرين: لوكان، برغمان، غودار، فورمان وآخرين، كما تأثرت تلك الدراسات بالأعمال الفنية للسينمائيين الثوريين بأمريكا اللاتينية، والأطروحات المقدمة من رواد «سينما المؤلف». وقد حاول الكثير من الباحثين التأصيل للعلاقة بين السياسة والسينما والتأسيس الأكاديمي للعلاقة بينهما، وبخاصة في فرنسا بعد أحداث أيار/مايو 1968، فاتجهت الكتابات إلى الماركسية لأن سياسة تلك المرحلة كان يغلب عليها التأثر بالتيار الماركسي[10].

ظهرت ثلاثة مبادئ أساسية ميزت السينما السياسية في تلك المرحلة. قدمت تلك المبادئ أطرًا تحليلية يمكن من خلالها أن يقترب الباحثون من «السينما السياسية» وهذه المبادئ تم استنتاجها من كتابات ماركس، فكانت مفاهيم مركزية للفيلسوف الماركسي لوي ألتوسير للتأثير

---

(8) Louis Althusser, «Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes towards an Investigation),» translated from the French Ben Brewster (1970), <https://www.marxists.org/reference/archive/althusser/1970/ideology.htm> (accessed on 11 December 2016).

(9) Richard Rushton, *The Politics of Hollywood Cinema: Popular Film and Contemporary Political Theory* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013).

تتقدم الباحثة بخالص الشكر من ريتشارد رشتون لإرساله لها عبر الإيميل فصلًا بعنوان «Discovering a Politics of Cinema: The Influence of Althusser» وهو أحد فصول هذا الكتاب وهو يُعد أحد أبرز الكتب في تعريف السينما السياسية.

(10) Ibid., p. 33.

في المتخصصين في دراسة الفيلم في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وكان ألتوسير قد طرح ثلاثة مبادئ، هي: التناقض (Contradiction) والاغتراب (Alienation) والقراءة الدالة (Symptomatic Reading). وقد اندمجت تلك المصطلحات مع مفهوم الأيديولوجيا وهو مفهوم ماركسي تأثر به ألتوسير ومنظرو الفيلم(11).

حاولت معظم الاقترابات التي حللت الفيلم السياسي انتقاد السلطة الوهمية للسينما التي تتجسد في أفلام هوليود والأنماط الاستهلاكية لصناعة الفيلم. وعلى النقيض من ذلك جاءت السينما الثالثة بتكذيب مزاعم هذا النمط السينمائي وتحدت الرؤية التي تبلورها السينما المهيمنة المسيطرة. يمكن إدراك البعد الماركسي الواضح ضد الرأسمالية البرجوازية التي تمثل مصالح طبقة واحدة وكأنها تمتلك حقيقة العالم وعدالة السوق. فالرؤية الماركسية تهدف إلى مواجهة الحقيقة التي يدّعيها البرجوازيون، وهي التي تتكون من مجموعة من الأكاذيب للاستئثار بالثروة والنفوذ في نظر ماركس. أما هدف المثقف فيتمثل بالكشف عن عدم المساواة والاستغلال المتخفي وراء خداع البرجوازيين. ومن أجل التوصل إلى سينما سياسية حقيقية، فإن التحليل السينمائي يجب أن يتأثر بالتحليل الماركسي، فهدف صانع الفيلم هو الكشف عن زيف أفلام هوليود والأنماط التجارية في صناعة الفيلم(12).

رأى ألتوسير أن الأيديولوجيا تحاول حل المشكلات والصدع المجتمعي الناجم عن التناقض الطبقي، لذلك فإن إحدى وظائف الأيديولوجيا هي إنكار التناقض الاجتماعي الذي يتشكل، وقد تبنى ألتوسير التحليل اللينيني للثورة الروسية في معظم نظريته عن التناقض، وهذا المفهوم كان محورًا أساسيًا لماركس نفسه، الذي آمن أن المجتمعات تتأثر اقتصاديًا من خلال علاقات الإنتاج وأن علاقات الإنتاج ستتجه دومًا لعدم الاستقرار. فمع الوقت ستتجه علاقات الإنتاج إلى حالة التناقض (State of Contradiction) فمع تزايد أرباح رب العمل يقل أجر العامل(13).

إن الأزمة الديالكتيكية التي تنشأ عن علاقات الإنتاج هي ما تدفع التاريخ إلى الأمام وسيتم تفسير التاريخ من خلال تلك المفاهيم. إن التناقض الاجتماعي والثورة هما محور القضايا التي يطرحها منظّرو الأفلام الذين تأثروا بألتوسير في نهاية ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

وفي ما يتعلق بمفهوم الاغتراب، طرح ألتوسير حجة قوية ترتبط بنظرية بريخت عن تأثير الاغتراب (Alienation Effect) في مقال صدر له عام 1962. فقد طرح ألتوسير حجة تؤكد مناهج بريخت وتناهض المسرح الكلاسيكي، مثله في ذلك مثل كثير من المنظّرين السينمائيين الذين طرحوا وسائل ومناهج التحديث السياسي للسينما المضادة والسينما الثالثة ضد السينما التجارية الكلاسيكية. فانتقد ألتوسير كون السينما الكلاسيكية سينما أيديولوجيا(14).

(11) Ibid., pp. 33-34.
(12) Ibid., p. 35.
(13) Ibid., p. 40.
(14) Ibid., p. 44.

قدّم بريخت الكثير لنظرية الفيلم وكان ضد السينما التجارية التي هي سينما التيار الرئيس. كما رأى بريخت أن السينما التجارية تهدف في نهاية المطاف إلى شعور المتلقي بالغربة فذهب بريخت إلى أن الاغتراب هو الغرض النهائي من الإنتاج السينمائي والمسرحي غير المؤدلج، والتغلب على الاغتراب هو جزء أساسي من السينما غير التجارية غير المؤدلجة[15].

أتاح القطاع العام الفرصة لنشأة تيار واعٍ في السينما المصرية يختلف في تقاليده عن التقاليد السائدة في السينما المصرية من حيث عدد المخرجين الذين شاركوا فيه وعدد الأفلام التي أُنتجت.

فمشاهدة التناقض في المسرح والفيلم، سيعني أن المشاهد من خلال شعوره بالاغتراب لن يرى الواقع بصورة خاطئة. ومن خلال رؤية عملية الاغتراب في الممارسة سيبدأ المشاهدون في تحويل الواقع الأيديولوجي إلى واقع علمي وثوري. وهكذا تؤدي السينما والمسرح دورًا في توضيح السبل التي تؤدي إلى نقد الأيديولوجيا التي تحكم علاقات الواقع الاجتماعي فتلقي الضوء على مثالب الأيديولوجيا التي تسيطر على مختلف مناحي حياتهم[16].

أما القراءة الدالة فتعني قراءة ما بين سطور النص، أي الكشف عن خبايا العمل الفني أو البحث عن جوانب الصمت في النص. فالهدف هو الكشف عما يريد النص إخفاءه. وهنا يحاول الكشف عن المكون الأيديولوجي، لأن الأيديولوجيا من أبرز العناصر التي يحاول النص إخفاءها. فمن الأهداف الأساسية هي هتك الحجاب الأيديولوجي لاستكشاف العناصر الكامنة، لأن الهدف من القراءة الدالة هي رؤية العالم بطريقة مختلفة من خلال إلقاء الضوء على العناصر التي يخفيها النص. وعلى هذا يقول ألتوسير إننا بحاجة إلى نظرة جديدة ونظرة غير محددة مسبقًا[17]. هنا يكون للمشاهد نظرة جديدة تجاه الأفلام المعروضة، ويصبح للمشاهد قدرة على رؤية الفيلم بصورة مختلفة صحيحة فيكشف عن زيف الأيديولوجيا[18].

كانت السينما المصرية أحد الأجهزة الأيديولوجية في العهد الناصري. بالاستناد إلى طرح لوي ألتوسير في كتاباته مفهوم **الجهاز الأيديولوجي للدولة** (*Ideological State Apparatus*) فإن أحد أجهزة الدولة الرئيسة هي الجهاز الأيديولوجي، أي مجموعة الأفكار التي تطرحها الدولة عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، وفي مصر في ظل حكم الرئيس الراحل عبد الناصر كان الجهاز الدعائي للدولة ممثلًا بالوسائل الإعلامية المختلفة، مثل الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة، وكان تركيز نظام عبد الناصر على الإذاعة والتلفزيون والسينما تحديدًا لوعي الرئيس الراحل عبد الناصر بارتفاع نسبة الأمية في مصر والوطن العربي ولإمكان وصول تأثير تلك الوسائل

(15) Ibid., p. 46.
(16) Ibid., p. 48.
(17) Ibid., p. 50.
(18) Ibid., p. 55.

بسهولة وبصورة أكبر، مقارنة بالمطبوعات المقروءة[19]، فقد اهتم عبد الناصر تحديدًا بتطبيق الفكرة الاشتراكية للسينما بالمواكبة مع التغيرات الشاملة العميقة والتغيير الثوري في مجال الاقتصاد.

قام القطاع العام السينمائي كإحدى أدوات الدولة من أجل الترويج لسياساتها الداعية لإيجاد مجتمع الكفاية والعدل في الحقبة الناصرية تحديدًا وذلك في أعمال سينمائية مثل «رد قلبي»[20]. صدر هذا الفيلم عام 1957، أي بعد اندلاع ثورة يوليو بخمس سنوات. وهو يدور حول قصة حب بين أميرة أرستقراطية وابن فلاح فقير. لا ينتصر هذا الحب إلا عند تدمير البنية الطبقية والقضاء على الإقطاع. وقد أشير إلى مفهوم العدالة الاجتماعية بصورة جلية في الفيلم. ففي الافتتاحية كُتِب على الشاشة بعد «التتر»: «قد يسود الظلم بين الناس أجيالًا.. إذا نجح الظالم في التفرقة بينهم.. ولكن هذا لا يدوم أبدًا.. بين أفراد شعب حر.. أو شعوب تحب».

أتاح القطاع العام الفرصة لنشأة تيار واعٍ في السينما المصرية يختلف في تقاليده عن التقاليد السائدة في السينما المصرية من حيث عدد المخرجين الذين شاركوا فيه وعدد الأفلام التي أُنتجت في تلك الفترة[21]. وقد قدّم القطاع العام من خلال المؤسسة المصرية العامة للسينما التي أُنشئت عام 1963 عددًا من أفضل أفلام السينما المصرية، منها: القاهرة 30، الحرام، الرجل الذي فقد ظله، القضية 68، اللص والكلاب، ميرامار، الأرض، يوميات نائب في الأرياف، المتمردون، جفت الأمطار، البوسطجي، شيء من الخوف، الجبل، المومياء[22].

كما تجلى دور الدولة في الإنتاج السينمائي أيضًا في عدد من البلدان العربية منها الجزائر. ففي الجزائر أُنشئ عدد من الهيئات التابعة للدولة مثل إنشاء المركز الوطني للسينما والمعهد الوطني للسينما التي دعمت صناعة السينما الجزائرية[23].

2 ـ تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر والسينما كوسيلة للإعلام الجماهيري

في كتاب **جدل التنوير** لهوركهايمر وأدورنو (1947) ظهر لأول مرة مفهوم جديد في علم الاجتماع النقدي أطلق عليه أدورنو وهوركهايمر مصطلح «تصنيع الثقافة»، حيث ذكرا أن المنتجات

---

(19) مها المشري، «الرمز في الأفلام السينمائية المأخوذة عن أعمال أدبية وتأثره بالمتغيرات السياسية والاجتماعية: دراسة تحليلية في الفترة من 1967 ـ 1981،» (أطروحة دكتوراه، أكاديمية الفنون، المعهد العالي للسينما، قسم الإخراج، 1996)، ص 89.

(20) من الأفلام الأخرى التي روّجت لفكر الثورة وبالتالي كانت أفلام دعائية للنظام السياسي «أرضنا الطيبة» و«بورسعيد» و«صراع في الوادي» و«الأيدي الناعمة» و«غروب وشروق».

(21) المشري، المصدر نفسه، ص 113.

(22) المصدر نفسه، ص 174.

(23) لامية سعدي، «صورة المجاهد في السينما الثورية الجزائرية: تحليل نصي سيميولوجي لفيلم Le Choix ـ مصطفى باديع،» جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2016 ـ 2017)، ص 63.

الثقافية مصنوعة والأفلام والمجلات والراديو أمثلة لتلك المنتجات. رأى أدورنو وهوركهايمر أن الثقافة صناعة فتصور، من خلال تحليله لطبيعة النظام الرأسمالي، أن الثقافة بمكوناتها المختلفة الفنية والأدبية والمعرفية، وتحديدًا المنتجات الثقافية مثل برامج الإذاعة والأفلام، ما هي إلا منتج مصنوع غير مادي يستهدف إضفاء الشرعية الأيديولوجية على النظام الاجتماعي القائم وإعادة إنتاجه. وهكذا تستهدف النخب الحاكمة من وراء الأعمال الفنية الجماهيرية تغريب الوعي واستلابه. تهدف تلك النخب في إطار صناعة الثقافة إلى زرع قيم التشابه والتماثل بين الأفراد وفي الوقت نفسه خلق وهم الفردانية الزائف، فتصبح استجابة المتلقي للمنتج الثقافي محصورة في إطار التعرض لما هو شائع ومألوف ومقبول له؛ مبتعدًا بأقصى ما يستطيع عن كل ما يميز الفن التقدمي ومغايرة القيم السائدة. لقد تحول الإنتاج الثقافي والفني في إطار المجتمع الصناعي إلى أداة في يد النظام الصناعي وقد أُجبر الملايين على المشاركة في عملية إنتاج تلك المنتجات واستهلاكها.

كما ذكر أدورنو وهوركهايمر أن الثقافة الشعبية المصنعة على نطاق واسع إنما تمثل خطرًا على الفنون الرفيعة ذات الجوهر الفكري والفني الرفيع التي تتمتع بالصفاء والنقاء وتسعى للمثالية. وقد ركز أدورنو وهوركهايمر على قدرة الفيلم، كوسيلة إعلام جماهيري، على خداع وتخدير الجماهير وذلك على النقيض من المسرح، ذلك بسبب قدرته على القضاء على التخيل والتلقائية لمُشاهِد الفيلم فيصبح المُشاهِد سلبيًا[(24)].

3 ـ نظرية الشاشة... السينما كممارسة أيديولوجية

تناول الباحث وارن بكلاند (Warren Buckland) بالتحليل بعض أعمال منظّري مجلة **الشاشة** البريطانية (*Screen*) في سبعينيات القرن العشرين التي عكست العلاقة بين الأيديولوجيا والسينما. وقد عُرف منظرو الشاشة بهذا الاسم (*Screen Theorists*) نظرًا إلى تأسيسهم مجلة **الشاشة**. وتقوم تحليلات هؤلاء على النظرية الماركسية الألتوسيرية وقد عُرِفوا بنقدهم الأيديولوجي لسينما التيار الرئيسي وأيدوا السينما الحداثية الطليعية (Avant Garde) التي كانت سينما معارضة لتوظيف الأيديولوجيا المهيمنة للسينما. ركزت نظرية **الشاشة** على سياسة المظهر من خلال تحليل مظهر الفيلم وتداعياته السياسية أكثر من المضمون السياسي للفيلم. وقد توصل العديد من منظّري **الشاشة** إلى نقد الأفلام ذات المضمون السياسي لأن تلك الأفلام استمرت في توظيف الممارسات المهيمنة لصناعة الأفلام. ظهرت ممارسات شكلية لمدرسة الطليعة تميزت بمضمونها السياسي المحدود ولكنها انتقدت الأيديولوجيا المهيمنة لاستغلالها للجهاز السينماتوغرافي غير المحايد في تلك الحالة، فالجهاز السينماتوغرافي يتداخل مع الأيديولوجيا كوسيلة للتحايل الجماهيري.

---

(24) Max Horkheimer and Theodor W. Adorno, «The Culture Industry: Enlightenment as Mass Deception,» in: Gunzelin Schmid Noerr, ed., *Dialectic of Enlightenment: Philosophical Fragments*, translated by Edmund Jephcott (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002) pp. 94–136.

قدّم بكلاند أعمال منظّري الشاشة في سبعينيات القرن العشرين مثل ستيفين هيث (Stephen Heath) وكولن ماكابي (Colin Maccabe) ولورا مالفي (Laura Mulvey) وبيتر وولين (Peter Wollen)، وهم من طبقوا السيميائية السوسيرية (Saussurean Semiotics) والتحليل النفسي (Lacanian Psychoanlysis) وبخاصة الماركسية الألتوسيرية (Althusserian Marxism) التي طورت من مفهوم ماركس عن «الأيديولوجيا المهيمنة» الذي تجلى في سينما التيار الرئيس. وقد بنى منظّرو الشاشة حججهم على نظرية ألتوسير الذي تطرق في مقاله «الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية» إلى التأثير الكبير للأيديولوجيا في الفرد، ففهم الفرد للواقع يكون من خلال الخيال الذي تبلوره الأيديولوجيا. وبذلك طرح مفهومًا جديدًا للأيديولوجيا[25]. كان التعريف الأول للأيديولوجيا يشير إلى كونها نظامًا للتمثيل ذا منطق ووظيفة مضادة للعلم. ومن دون تعريفَي ألتوسير للأيديولوجيا لم يكن في وسع منظّري مجلة **كراسات السينما** (*Cahiers du Cinema*) ومجلة السينيتيك (*Cinethique*) أن يطوروا من النقد السياسي لسينما التيار الرئيس من خلال تأكيدهم وظيفة الممارسة السينمائية الحداثية المادية البديلة. وقد كان للمجلتيّن تأثير كبير في مجلة **الشاشة** البريطانية[26].

تهتم نظرية **الشاشة**، التي هي بالأساس نظرية فيلمية ماركسية، بتحليل دور السينما في وضع المُشاهِد كذات أمام التقنيات السينمائية. في سبعينيات القرن العشرين اهتمت نظرية **الشاشة** البريطانية بتأثير السينما في المشاهد. وطبقًا لهذه النظرية تكون السينما شديدة التأثير في المشاهد وأن هذا التأثير حتمي. وبالتالي فإن العرض هو الذي يخلق المشاهِد وليس العكس. وكان الهدف من نظرية **الشاشة** هو فهم أسلوب الإعلام في حث الجماهير على تبنّي أفكار ومعتقدات معينة. فتؤكد تلك النظرية تأثير الإعلام في جميع المستويات النفسي والاجتماعي والسياسي. كما تؤكد تأثير الشاشة والمرئيات في تكوين نظرة المُشاهِد.

4 ـ جون لوي بودري والسينما كجهاز أيديولوجي

ظهرت النظرية الأداتية للفيلم أولًا في سبعينيات القرن العشرين. وقد صكها جون لوي بودري (Jean Louis Baudry) الذي أكد الدور الحيوي للسينما كأداة وكوسيلة مؤثرة تجسد الأيديولوجيا المهيمنة. أكد بودري تلك الأفكار في مقاليّن، **الأول** بعنوان «الآثار الأيديولوجية للجهاز السينماتوغرافي الأساسي» (Ideological Effects of the Basic Cinematographic Apparatus) عام 1970؛ والثاني بعنوان «الجهاز: مقاربات ما وراء نفسية لانطباع الواقع في السينما» (The Apparatus: Metapsychological Approaches to the Impression of Reality in Cinema) عام 1975.

يذهب بودري إلى أن الجهاز السينماتوغرافي يجعل المُشاهِد كعين فاعلة، وهي محور الرؤية الأساسية والمركز الرئيس والنشط للمعنى. فيصير المشاهدون في هذا الإطار مخزونًا لأيديولوجيا صانع الفيلم. فالأفلام تُصنع لتمثيل الواقع من خلال آليات التمثيل مثل الكاميرا وتكنيك المونتاج.

(25) Ibid., p.51.

(26) Ibid., p. 52.

ونتيجة لذلك يأتي أثر التجربة السينمائية في المشاهدين الذين يعرفون أنفسهم مع الشخصيات والأحداث التي شاهدوها. وكان بوردي قد أخذ أفكاره عن النظرية الماركسية للفيلم التي تؤكد أن المشاهدين سلبيون. وكان كارل ماركس يرى أن مشاهدي السينما لا يمكن أن يفرقوا بين ما يسعى عالم السينما لأن يمثله وما هو واقعي. فهم يعرفون أنفسهم بما يشاهدون، لذلك فهم عرضة للتأثير الأيديولوجي. وطبقًا لبودري فإن صنّاع الفيلم دومًا ما يحاولون إخفاء الطريقة التي يخلقون بها المظاهر التأثيرية للواقع. وقد قارن بودري بين كهف أفلاطون والجهاز السينماتوغرافي، ففي مقاله «الجهاز» يقول بأن المشاهدين يكونون في حالة سكون مكبلين إلى الشاشة يتأملون الصور التي تُعد تزييفًا للواقع. إن الجهاز السينماتوغرافي يبدو كأنه يصور أصواتًا وصورًا حقيقية.

بنى بودري نظريته على أساس أن الفيلم بمنزلة جهاز، فالفيلم لا يتم النظر إليه من منظور مضمون الفيلم ولكن بالتركيز على الكاميرا، المونتاج، العرض السينمائي أي بالتركيز على عناصر الفيلم من تكنيك وتكنولوجيا التي تدمج معًا لإنتاج الفيلم. ويرى بودري أن وظيفة الفيلم تتجلى من كون السينما جهازًا أيديولوجيًا من خلال التركيز على العلاقة بين الكاميرا والمُشاهِد. من هنا فالسينما أداة أيديولوجيا بامتياز والفيلم يحتوي على إمكانات متعددة تمكن صناعه من السيطرة على الجماهير(27).

وقد اتفق بودري مع لورا مالفي (Laura Mulvey) وكريستيان ميتز (Christian Metz) في التأكيد أن الأيديولوجيا هي العنصر الأساسي في السينماتوغرافيا ولا يمكن فصلها عن المنتج السينمائي النهائي.

ثانيًا: السينما السياسية كأداة لتبرير علاقات الاستغلال الرأسمالي

تعددت النظريات التي أشارت إلى تأثير الاقتصاد الرأسمالي في الإنتاج السينمائي. فالسينما هي صناعة وتجارة وفن، والجماهير هي مستهلكة لهذا المنتج السينمائي. ومن أبرز المدارس الفكرية والمفكرين الذين تطرقوا لذلك مدرسة كراسات السينما الفرنسية وفالتر بنجامين.

1 ـ مدرسة كراسات السينما الفرنسية

في **مجلة كراسات السينما** أكد كومولي وناربوني طبيعة النظام السياسي الذي يهدف إلى تحويل السينما إلى أداة أيديولوجيا. وفي السينيتيك يذكر الباحث فارجيير (Fargier) أن الفيلم يُنتِج أيديولوجياه الخاصة التي تعكس رؤيته للواقع، فأي أيديولوجيا تقدم الحقيقة من خلال مجموعة من الأفكار والصور. فمن خلال خصائصها المميزة السينما أدّت دورًا مؤثرًا داخل العملية

---

(27) Jean-Louis Baudry, «Ideological Effects of the Basic Cinematographic Apparatus,» in: Philip Rosen, ed., *Narrative, Apparatus, and Ideology* (New York: Columbia University Press, 1986).

الأيديولوجية[28]، فالسينما تُنتج وتشيد الواقع بدلًا من نسخ الواقع الموجود، ومثل غيرها من الممارسات الأيديولوجية فهي تخفي عملية بنائها فتصور وجودها كعملية طبيعية[29]. لذلك هناك وظيفة أيديولوجية أساسية للجهاز السينماتوغرافي. يؤكد كومولي وناربوني الجوانب التكنولوجية للجهاز السينماتوغرافي. تلك التكنولوجيا ليست محايدة ولكنها غارقة في الأيديولوجيا[30]. وقد عرّف كومولي الفيلم كممارسة دالة (Film as a Signifying Practice) تتضمن فهم الفيلم كخطاب يحمل معنى[31].

في السينما العربية كان هناك حضور جليّ للمثقف العضوي الذي يحاول إبراز القضايا السياسية التي تمس مجتمعه ويحمل رؤية تغييرية للمجتمع نحو الأفضل.

في عام 1969 نشر كومولي وناربوني مقالهما «السينما/الأيديولوجيا/النقد» في مجلة **كراسات السينما** التي ترجمت ونشرت في مجلة **الشاشة** عام 1971. وقد تبنى هذا المقال مفهوم ألتوسير حول علاقة الفيلم بالأيديولوجيا. فكان ألتوسير قد وضّح سبع فئات تُعرّف علاقة السينما المهيمنة بالأيديولوجيا من زاوية الشكل والمضمون. ومن الفئات التي تطرق إليها: الأفلام التي تروج للأيديولوجيا المهيمنة على مستوى الشكل والمضمون، الأفلام التي تظهر أول وهلة أنها تنتمي إلى الأيديولوجيا ولكنها قد ترتبط بها بصورة غامضة[32]. وقد عرّف ألتوسير الفيلم المؤدلج بأنه يكبح التناقضات الاجتماعية ولا يمثل مصالح الطبقة الحاكمة[33].

برزت مدرسة كراسات السينما الفرنسية بعد أحداث أيار/مايو ـ وحزيران/يونيو 1968 في فرنسا، فاتجه بعض السينمائيين إلى تأسيس كراسات السينما وبوسيتيف (*Positif*) وسينيتيك (*Cinetheque*) وقد تأثروا بنظريات الماركسية والتحليل النفسي. وقد رأوا أن الكاميرا تكشف عن الأيديولوجيا والصراع السياسي الذي يظهر في شكل ومضمون الفيلم[34].

ففي فرنسا تُنتج معظم الأفلام والمجلات ويتم توزيعها في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي في إطار الأيديولوجيا المسيطرة[35].

---

(28) Warren Buckland, «Screen Theory: The Politics of Form,» in: Yannis Tzioumakis and Claire Molloy, eds., *The Routledge Companion for Cinema and Politics* (Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2016), p. 52.

(29) Ibid., p. 53.

(30) Ibid., p. 53.

(31) Ibid., p. 54.

(32) Ibid., p. 56.

(33) Ibid., p. 58.

(34) Jean-Louis Comolli and Jean Narboni, «Cinema/Ideology/Criticism,» p. 22, <https://www.famu.cz/docs/cinema_ideology_criticism_2.pdf> (accessed on 11 November 2016).

(35) Ibid., p. 23.

والفيلم كما يراه كومولي وناربوني هو منتج يتم إنتاجه والتسويق له في إطار نظام محدد من العلاقات الاقتصادية. فيقوم العاملون في السينما بإنتاج سلعة لها قيمة شرائية يحددها شباك التذاكر، فالفيلم هو ناتج أيديولوجي للنظام الرأسمالي. ولا يمكن لأي صانع فيلم من خلال جهوده الفردية أن يقوم بتغيير العلاقات الاقتصادية التي تحكم صناعة وتوزيع الأفلام. فأي فيلم هو جزء من النظام الاقتصادي كما أنه جزء من النظام الأيديولوجي، فكل من السينما والفن فرعٌ من الأيديولوجيا. وكل فيلم هو فيلم سياسي لأنه يتم توجيه صانعيه من جانب الأيديولوجيا التي تنتجه أو يتم إنتاج الفيلم في إطارها. والنظم الأيديولوجية عمومًا تعبىء القوى الاقتصادية في أية دولة[36]. وكما يقول ألتوسير فإن الأيديولوجيا تتجسد في أعمال فنية، فأغلبية الأفلام ليست فقط أفلامًا تجارية ترفيهية بلا أية قيمة، فهي أدوات غير واعية للأيديولوجيا التي تنتجها. وإذا كانت معظم الأفلام يتم إنتاجها من جانب الأيديولوجيا المهيمنة فهناك بعض الأفلام التي تنتقد الأيديولوجيا المهيمنة سواء على مستوى المظهر أو المضمون[37]. لذلك هناك ميكانزم أيديولوجي للسينما والكاميرا السينمائية هي آلية لها تأثير أيديولوجي دقيق[38].

2 ـ فالتر بنجامين ونظرية العمل الفني في عصر الإنتاج الميكانيكي

في بداية مقاله حول العلاقة بين السياسة والأعمال الفنية يشير فالتر بنجامين إلى رفض فكرة استقلالية الفنان في عصر الإنتاج الميكانيكي للفن، ففي عملية خلق العمل الفني يتم دائمًا تسييس الأعمال الفنية التي تُنتج ميكانيكيًا أو آليًا مثل الأفلام والصور الفوتوغرافية[39].

وقد رأى بنجامين أن الأفلام اتجهت نحو الاستهلاكية والتسليع فغلبت المادة على النواحي الجمالية، هكذا يتفق بنجامين مع الرؤية المتشائمة لأدورنو حول مصير الفن في المجتمع الجماهيري. دارت أفكار بنجامين حول تجلّي السياسة في الأعمال الفنية من خلال تناول الأفلام ذات التوجه السياسي، فركزت أطروحته على الأفلام ذات المغزى السياسي لا الأفلام الترفيهية فقط. كما تطرق بنيامين إلى التحليل السياسي للسينما من خلال طرح مفهوم الأورا أو الهالة الشخصية (Aura)، فالهالة الشخصية أو ذاتية الفنان تختفي في إطار عملية النسخ (Reproduction) التي هي عملية أساسية في الفوتوغرافيا والفن السينمائي.

يقول بنجامين بأن هذا التراجع لقيمة الأورا في الأفلام السينمائية له دور كبير في عملية تسييس الفيلم[40]. وهو يقارن بين الفيلم والصورة الفوتوغرافية واللوحة والعمل المسرحي.

---

(36) Ibid., p. 24.

(37) Ibid., p. 26.

(38) Jean-Louis Baudry and Alan Williams, «Ideological Effects of the Basic Cinematographic Apparatus,» *Film Quarterly*, vol. 8, no. 2 (Winter 1974-1975), pp. 39-47 esp. p. 46.

(39) Paulo Domenech Oneto, «A Critical Reading of Walter Benjamin's the Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction,» p. 55, <http://gewebe.com.br/pdf/critical.pdf> (accessed on 3 March 2018).

(40) Ibid., p. 56.

فالفيلم على سبيل المثال يبدد الغموض الذي يكتنف الفنون الأخرى فيصبح أكثر قوة، ويشجع الفيلم الجماهير على الارتباط بالممثل من خلال الكاميرا. إلى جانب ذلك فالأفلام توضح الأمور من منظورات مختلفة وتثري الإدراك[41].

تطرق بنجامين إلى الفاشية كأيديولوجيا وعلاقتها بالفن من خلال طرح مفهوم تجميل السياسة (Aestheticization of Politics) كمكون أساسي للنظم الفاشية. تجسد الفاشية وهم البعد الأوري الموجود في الفنون التقليدية، فتلك الفنون التقليدية كانت غير مفيدة للتسييس الجماهيري، الذي يهدف إلى إشراك المتفرج في العمل الفني ليتساءل حول القضايا الفكرية والسياسية[42]. بنى بنجامين رؤيته للسينما كفن جماهيري على الرؤية الماركسية للعلاقة بين السياسة والفن[43]. في إيطاليا أدرك موسوليني أهمية السينما كفن جماهيري مؤثر في الحياة السياسية، فكان الفن مكونًا أساسيًا للأيديولوجيا الفاشية[44]. وفي ألمانيا ظهرت العديد من الأفلام التي جسدت محاولة الاستغلال والسيطرة على الجماهير من خلال الفن، ظهر ذلك في فيلم «انتصار الإرادة» (The Triumph of the Will) لليني رافينسال (Leni Riefenstahl) الذي أنتج عام 1935[45].

في دراسته الشهيرة «العمل الفني في عصر النسخ الآلي» (Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction) يشير فالتر بنجامين إلى أن السينما كانت وسيلة لزيادة الوعي السياسي للعمال بطريقة غير مباشرة. فالتجسيد المباشر للواقع الذي تقوم به السينما يشجع على أن يكون للعمال موقف سياسي واجتماعي من القضايا المختلفة. فالسينما تلهم العمال وتحثهم على الفعل السياسي، ومن خلال تطورها التكنولوجيا تمكنت من التعبير عن السياسات الشيوعية وزيادة وعي العمال بحقوقهم المختلفة. فمهمة السينما في رأي بنجامين تتمثل بجعل العمال ناشطين سياسيًا وتعليمهم كي يفهموا وضعهم في عملية الإنتاج.

استند بنجامين إلى رؤية ماركس للإنتاج الرأسمالي وتجليه في النواحي الثقافية كافة وهو مدخل أساسي لفهم سياسة الفن من وجهة نظر بنجامين. بناءً على ذلك، رأى بنجامين أن النسخ التكنولوجي للعمل الفني الذي صاحب الرأسمالية قد غيّر من علاقة الجماهير بالفن. وحينذاك ابتعدت الجماهير عن اللوحات الفنية لكبار الفنانين مثل بيكاسو واتجهت نحو الاهتمام بالأفلام السينمائية لشابلن على سبيل المثال. استغلت الأنظمة السياسية ذلك الفن الجماهيري فظهرت رغبة النظام الفاشي الإيطالي في تنظيم الجماهير، وكان المنتج النهائي للفاشية هو تجميل الحياة السياسية (Aestheticizing of Political Life). تنتهي كل الجهود لتجميل السياسة في الحرب. فتعبئة الجماهير يتم فقط من طريق الحرب وكذلك الموارد التكنولوجية من أجل الحفاظ على علاقات الإنتاج. وطبقًا للفاشية فإن اغتراب الذات هو لذة جمالية عليا وترى الفاشية أن الجمال

(41) Ibid., p. 51.

(42) Ibid., p. 58.

(43) Ibid., p. 59.

(44) Ibid., p. 58.

(45) Ibid., p. 5.

يكمن في الحرب كما ترى الفاشية أن الحرب هي محاولة لتجميل السياسة، وهذا على النقيض من الشيوعية التي تؤمن بتسييس الفن (Politicization of Art) أي جعل الفن وسيلة للتوجيه السياسي[46].

وقد انتقد تيودور أدورنو فالتر بنجامين لعدِّه الفيلم فنًا ميكانيكيًا، وذلك لأنه رأى أن السينما ليست فنًا بالأساس مستندًا إلى ظهورها في العصر الرأسمالي وذلك في كتابه **مينيما موراليا** أو **ذرة أخلاق**؛ فهو يرى أن الفن لا بد أن يكون متحررًا من الدولة والكنيسة والفرد المستهلك والسينما ليست كذلك. والفن في رأيه يجب ألّا يدخل في المعارك السياسية، لذا فلا بد ألّا تناقش السينما الجدالات السياسية وإلا فلا يمكن عدّها فنًا[47].

ثالثًا: السينما السياسية كأداة للتمرد والكفاح ضد السلطة

استنادًا إلى مقولة المخرج السينمائي لوتشينو فيسكونتي (Luchino Visconti) بأن: «السينما لا تعكس الواقع، السينما بديل للواقع»، تكون السينما السياسية هي التي تسعى للتغيير وتقديم «البديل» رغم أن مادتها هي «الواقع».

رفض بعض السينمائيين حول العالم أفلام التيار الرئيسي مثل سينما هوليود الذي غلب عليها منطق الربح والفكر الرأسمالي. وفي العالم الثالث ظهرت سينما العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وتلك الأفلام كانت بحاجة إلى البحث عن قالب من أجل إظهار القضايا السياسية. وطبقًا لنقاد سينمائيين مثل بول ويلمان الذي ذُكر رأيه في كتابه **السينما** فإن رواد السينما الثالثة كانوا ضد السينما الأيديولوجية. من أمثلة تلك الأفلام غوتيريز أليا (Guttierez- Alea)، مذكرات التخلف (Memoires of Underdevelopment) وأكسالا والبنت السوداء (Black Girl and Xala)، والعصفور وإسكندرية ليه ليوسف شاهين[48].

هذا من زاوية صنّاع السينما؛ وفي ما يتعلق بالمنظّرين فقد تعددت أعمالهم التي أشارت إلى تطور الفيلم إلى أداة للمقاومة. قام إيان فريزر (Ian Fraser) أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة لافبورو بالمملكة المتحدة بتقديم دراسة عن رؤية المنظرين السياسيين لعلاقة الفيلم بالنظرية السياسية. وذلك بعد رصد أعمال بعض المنظرين الراديكاليين الذين حاولوا استكشاف التأثير السياسي للفيلم في الذات الجمالية التي يمكن أن تؤثر في إمكان المقاومة السياسية. هؤلاء المنظرون هم تيودور أدورنو (Theodor Adorno) وفالتر بنجامين (Walter Benjamin) وإرنست بلوخ (Ernst Bloch) وغيل دولوز (Gilles Deleuze) وألان بادو (Alain

(46) Walter Benjamin, «Work of Art in the Age of its Technological Reproducibility,» <https://monoskop.org/images/6/6d/Benjamin_Walter_1936_2008_The_Work_of_Art_in_the_Age_of_Its_Technological_Reproducibility_Second_Version.pdf> (accessed on 9 January 2018).

(47) Jussi Suortti, «Adorno's Response to Benjamin- The Impossibility of Reproducible Art in the Culture Industry,» <https://www.mustekala.info/node/37706>, (accessed on 15 April 2018).

(48) McKibbin, «Film, Ideology and Political Theory,» p. 4.

(Badiou) وجاك رانسيير (Jacques Rancière) وجوليا كريستيفا (Julia Kristeva) وسلافوج زيزيك (Slavoj Žižek). وقد رأى فريزر أن الأفلام تصنع السياسة كما تصنع النظرية السياسية. لقد تطورت النظرية السياسية التي كانت تركز قديمًا على الدساتير والمؤسسات والأحزاب وعلى علاقات القوة داخل الدولة، ولكن ظهرت الآن خطابات جديدة تستوجب التحليل والدراسة ومنها الأفلام. اختار فريزر ثمانية أفلام لتحليلها، وهي كلها رأت أن العلاقات الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات الرأسمالية هي علاقات ظالمة وتلك الأفلام كان يبحث صانعوها عن التحرر فقدموا نظرة نقدية للواقع[49].

رأى فريزر أن العلاقة بين النظرية السياسية والفيلم جذبت الاهتمام الأكاديمي. تجلى ذلك في دراسات مايكل شابيرو (Michael Shapiro) عن الفكر السياسي السينمائي التي بدأت عام 1999 وتلتها أعمال لدايفيد بناجيا (David Panagia) وريتشارد رشتون (Richard Rushton) وجون نلسون (John Nelson).

في الدول الكبرى لا تعبر مشكلة شخص واحد عن المجتمع بأكمله، ولكن في سينما العالم الثالث يمكن أن تكون مشكلة شخص هي مشكلة أمة.

قام شابيرو بمزج الفلسفة بالسياسة في تحليل الأفلام من أجل تشجيع الفكر السياسي القيمي وذلك بتقديم نقد سياسي مستند إلى أفكار إيمانويل كانط. كما استند إلى فكر دولوز ما بعد الكانطي الذي أعطى أولوية للزمن على المكان في التحليل السينمائي. أما بناجيا فقد قدّم طرحًا مختلفًا متأثرًا برؤية هيوم. يقول بناجيا إن النظرية السياسية تحتاج إلى الفيلم، فالصور تشجع على التأمل السياسي وتعمل كداعم للطرائق الجديدة للاشتباك في سياسة مقاومة الحاضر. فالفيلم عبارة عن سلسلة متتالية من اللقطات. تأثر بناجيا بالتفكير السينمائي لدايفيد هيوم وأنطولوجيا الفيلم لستانلي كافيل وأفكار رانسيير ودولوز. قدّم بناجيا بالاستناد إلى أفكار هيوم مصطلح المظاهر المكسورة (Broken Appearances) الذي يشير إلى عدم استمرارية سلسلة الصور المتحركة التي يقدمها الفيلم. يختتم بناجيا أطروحته عن سياسة المقاومة بناءً على مفهوم عدم الاستمرارية[50]. أما رشتون فيربط النظرية السياسية بالفيلم من خلال استكشاف إمكان ارتباط سياسة السينما بالديمقراطية عبر تحليل عدد من أفلام هوليود الكلاسيكية، وقد مستندًا إلى أعمال المنظرين السياسيين الديمقراطيين مثل ارنستو لاكلو (Ernesto Laclau) وشانتيل موف (Chantal Mouffe) وجاك رانسيير (Jacques Ranciere)[51].

أما جون نلسون (John Nelson) فدرس النظرية السياسية من خلال السينما الشعبية والتي اتخذت أشكالًا مختلفة مثل الملاحم والأفلام السوداء والسخرية. ويقوم باستعراض تجلي التقاليد المثالية والواقعية في الأفلام الجماهيرية[52].

(49) Fraser, *Political Theory and Film: From Adorno to Žižek*, p. 1.

(50) Ibid., pp. 2-6.

(51) Ibid., pp. 8-9.

(52) Ibid., p. 12.

ويمكننا استعراض أفكار عدد من المنظرين الذين أكدوا إمكان تحول الفيلم إلى مساحة للمقاومة السياسية. ومن أمثلة هؤلاء أنطونيو غرامشي، وغيل دولوز، ولورا مالفي.

1 ـ غرامشي والثقافة المضادة

توظيف الأيديولوجيا في الصراع السياسي يمكن أن يكون لتبرير الواقع أو للثورة عليه. جاءت أطروحة غرامشي لإبراز كيف يمكن تحدي الواقع السياسي والاجتماعي. وهو رأى إمكان مقاومة الأيديولوجيا المهيمنة من خلال الأيديولوجيا المضادة [53]. طوّر غرامشي النظرية الماركسية عن الأيديولوجيا حيث رأى أن النظام الرأسمالي لا يقوم ببساطة على عدم تكافؤ في القوة السياسية والاقتصادية ولكن على ما أطلق عليه «هيمنة النظريات والأفكار البرجوازية»[54]. والهيمنة تعني القيادة والسيطرة. تشير الهيمنة الأيديولوجية إلى قدرة الأفكار البرجوازية على إزاحة الآراء المتنافسة لها وأن تعطي معنى جديدًا للواقع.

هنا يؤكد غرامشي درجة تجذر الأيديولوجيا في كل مستوى من مستويات المجتمع ـ ليس على المستوى المادي الاقتصادي فقط ـ في فنونه وآدابه، وفي نظامه التعليمي وإعلامه الجماهيري، وفي لغة الحياة اليومية والثقافة الشعبية. يصر غرامشي على أن الهيمنة البرجوازية لا يمكن تحديها إلا على المستوى السياسي والفكري، أي من طريق وجود «هيمنة بروليتارية» منافسة تقوم على المبادئ والقيم والنظريات الاشتراكية[55]. ولن تتحقق تلك الهيمنة البروليتارية، من وجهة نظر غرامشي، إلا بدور حيوي للمثقف العضوي «Organic Intellectual» صاحب مشروع ثقافي يتمثل بـ «الإصلاح الثقافي والأخلاقي»، والذي يسعى وراء تحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة بصفة خاصة وللكتلة التاريخية بصفة عامة ككتلة تتألف في الحالة الإيطالية لعشرينيات القرن العشرين من العمال بالشمال والفلاحين بالجنوب. ولدى المثقفين العضويين قدرة صياغة مشروع «إصلاح ثقافي وأخلاقي» ينتقد مشروعات المثقفين التقليديين أصحاب المشروع الفكري المحافظ والأيديولوجيا السياسية اليمينية المرتبطين بالكنيسة والإقطاع، أي بالسلطة بصفة عامة[56]. وترى تلك الدراسة إمكان البناء على تلك المفاهيم والمقولات النظرية في تحليل دور بعض المثقفين اليساريين في مصر في فترة الدراسة.

ومن بين المنظّرين الماركسيين كان غرامشي أول من أدرك دور الثقافة الشعبية في إثراء قوة الدولة. وضع غرامشي الثقافة الشعبية في مركز أنشطة الدولة، وحاول تحليل كيفية ارتباط القوى الثقافية بأيديولوجيا الدولة، فلا بد من دراسة الدولة من خلال التركيز على العلاقة بين العام

---

(53) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1971).

(54) أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص 17.

(55) المصدر نفسه، ص 18.

(56) Gramsci, Ibid.

والخاص[57]؛ فكلما تدخلت الدولة في المجتمع، ازداد ارتباطها بالقوى المجتمعية ذات التأثير، وبالتالي تصبح أكثر قوة. وفي رأي غرامشي أن الثقافة الشعبية هي موقع للتباري بين الجماعات المختلفة من أجل الهيمنة، وتقدم رؤى العالم لها لتقنع الجماعات الأخرى. تطرق غرامشي إلى تحليل الحركة السينمائية في البرازيل المسمّاة بالسينما الجديدة التي سيطرت على تقاليد صناعة الأفلام في كل دول أمريكا اللاتينية ما عدا المكسيك. أراد صناع تلك الأفلام خلق تغيير سياسي، فاتجه الناشطون السياسيون إلى الثقافة الشعبية كخطوة مبدئية لخلق وعي سياسي دافع للثورة. وقد قاموا باستخدام الأفلام كوسيلة للصراع السياسي واعتمدوا على الرؤية الغرامشية. وأراد صنّاع الأفلام التابعون لمدرسة سينما نوفو إنتاج أفلام توضح الممارسات الاجتماعية غير العادلة، وبالتالي أرادوا رفع الوعي السياسي للشعوب إيمانًا بأن الوعي بالعلاقات الاجتماعية سيساعد على التغيير. ورأى غرامشي أن كسب أي صراع سياسي يعتمد على خلق ثقافة مسيطرة جديدة وكسب قبول الرأي العام لإدراك جديد للعالم[58].

تكتسب الأفلام الشعبية قوتها طبقًا لغرامشي من حب الأفراد لمشاهدتها لأنها ترتبط بتفاصيل حياتهم اليومية[59]. وتأثرًا بغرامشي قام مخرجو حركة سينما نوفو بتأدية دور المثقفين العضويين وصنعوا أفلامًا تدور حول التهميش والفقر والتبعية. وكان هدفهم الأساسي هو صناعة أفلام ضد الهيمنة من أجل رفع نسبة الوعي السياسي وذلك بالتركيز على مقاومة الفقر والاستغلال[60]. كما أثرت المفاهيم الأساسية لغرامشي، وهي الهيمنة والدولة الممتدة والمجتمع المدني والمثقف العضوي، في سينما أمريكا اللاتينية. ويُقصد بالهيمنة محاولة السيطرة والقيادة الثقافية والأخلاقية[61]. يرى غرامشي أن علاقات القوة تتجلى في المنتجات الثقافية مثل الأفلام الجماهيرية[62].

وفي السينما العربية كان هناك حضور جليّ للمثقف العضوي الذي يحاول إبراز القضايا السياسية التي تمس مجتمعه ويحمل رؤية تغييرية للمجتمع نحو الأفضل مثل عاطف الطيب الذي أخرج عددًا كبيرًا من الأفلام التي تناولت مشكلات المجتمع مثل الفقر والبطالة والفساد بكل حرية. من تلك الأفلام «الحب فوق هضبة الهرم، ضد الحكومة، ملف في الآداب، الهروب، كتيبة الإعدام».

2 ـ دولوز والسينما الصغرى

تطرق دولوز في نظريته السينمائية التي طرحها في كتابيه **الصورة ـ الحركة أو فلسفة الصورة** و**الصورة ـ الزمن** إلى العلاقة بين السينما والسياسة. وقد أشار في كتابه **الصورة ـ**

---

(57) Audun Solli, «The Power of Film in Venezuela and Mexico (1980-2010): Contesting and Supporting State Power,» (PhD Dissertation, University of Oslo, 2014), p. 10.

(58) Ibid., p.12.

(59) Ibid., p. 18.

(60) Ibid., pp. 51-53.

(61) Ibid., p. 13.

(62) Ibid., p. 18.

الزمن إلى السينما الصغرى (Minor Cinema)، وكان يقصد بهذا المصطلح السينما ذات الموارد المحدودة والتأثير الأقل، وهي تزخر بالمعاني السياسية وتستهدف الثورة وتغيير الواقع الاجتماعي ـ السياسي. هنا يمكن الحديث عن سينما ثورية مقاومة على النقيض من السينما التي تُستخدم لأغراض دعائية.

كما تتميز السينما الصغرى بتداخل الشخصي مع السياسي فتتداخل التجربة الشخصية للمخرج مع الأوضاع الاجتماعية السياسية في بلده. ومن أمثلة الأفلام التي تطرق إليها دولوز في هذا الإطار فيلم «إسكندرية ليه» ليوسف شاهين[63]. ويوضح دولوز في كتابه **الصورة ـ الزمن** أن فيلم «إسكندرية ليه» ليوسف شاهين يتسم ببعض خصائص السينما الصغرى أو سينما الأقليات (Minor Cinema). فهذا الفيلم ينتمي إلى سينما العالم الثالث الذي يتداخل فيها العام السياسي والخاص الشخصي. فالفيلم يدور حول قصة الشاب المسيحي يحيى وهي السيرة الذاتية للمخرج يوسف شاهين. ومن خلال رصد كفاح الشاب ومعاناته تتم الإشارة إلى كفاح شعب في إطار مواجهة ظروف سياسية طاحنة. ويطرح يوسف شاهين في هذا الفيلم أزمة الهوية المجتمعية من خلال تقديم عدد من النماذج مثل الشابة الأرستقراطية اليهودية والشاب اليساري المسلم المكافح والشاب المسيحي الطامح للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[64]. فالمخرج يقدم مجموعة من الخيوط التي تمثل حبكة ثانوية في الفيلم Subplots إضافة إلى الخط الرئيسي وهو قصة الشاب يحيى المنتمي إلى أقلية عددية في المجتمع ويعاني، مثل باقي أفراد مجتمعه، ويلات الحرب والصراع السياسي. والكل يبحث عن هويته ووجوده وذاته[65].

الأفلام قد تنطوي على رسائل أيديولوجية تُبث من خلال الفيلم وربما لا تظهر بصورة جلية. فيمكن أن يعبر الفيلم عن فكر سياسي ما قد يأخذ شكل رسائل تعكس فكر طبقة مثقفة مهيمنة أو فكر جماعة مسيطرة أو نظام حاكم.

حاول منظرون مثل دولوز تحليل سينما العالم الثالث بالاستعانة برؤية كافكا (Kafka) لفهم المشكلات التي تواجه المثقفين في دول الجنوب، وتحديدًا الروائيين. يقول كافكا إنه في الرواية يتداخل الشخصي والسياسي. وقد تأثر دولوز بتلك الرؤية في تحليله لسينما العالم الثالث[66].

---

(63) Robert Sinnerbrink, *Cinematic Ethics: Exploring Ethical Experience through Film* (Abingdon: Oxon, New York: Routledge, 2016), p. 74.

(64) Gilles Deleuze, *Cinema II: The Time-Image* (London; New York: Continuum, 2005), pp. 209 and 212.

(65) Wisam Kh. Abdul-Jabbar, «Towards a Minor Cinema: A Deleuzian Reflection on Chahine's «Alexandria Why?» (1978),» *The Journal of North African Studies,* vol. 20, no. 2 (2015), pp. 159-171.

(66) Damian Sutton and David Martin Jones, *Deleuze Reframed: Interpreting Key Thinkers for the Arts* (London; New York: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2013), pp. 53- 54.

يشير جيل دولوز في كتابيه **الصورة ـ الحركة** و**الصورة ـ الزمن** إلى حدوث تطور لدى صناع الفيلم ما بين حقبتي ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية. بينما تشير دراسة ماثيو هولتماير إلى التحول الكمي في السينما السياسية التي نتجت من ظهور السياسات الاقتصادية النيوليبرالية ونمو النظم المعلوماتية المتشابكة منذ تسعينيات القرن العشرين. ركزت تلك الدراسة على تأثير التغير السياسي في السينما الحديثة. وقد اختير فيلمان جزائريان لتوثيق التحول في الأوضاع السياسية في تحرك نحو السينما السياسية الحديثة مثل «معركة الجزائر» و«خارج عن القانون»[67].

وفي الدول الكبرى لا تعبر مشكلة شخص واحد عن المجتمع بأكمله، ولكن في سينما العالم الثالث يمكن أن تكون مشكلة شخص هي مشكلة أمة، فالمشكلة الشخصية الفردية تُعرض في إطار سياسي. ففي فيلم «مذكرات التخلف»، يظهر الإحباط الذي يصيب الرجل الشاب المرتبط بالثورة الكوبية، فهو شخص برجوازي يشعر باليأس والإحباط عندما يصل كاسترو إلى السلطة بالرغم من ذهاب أسرته للولايات المتحدة الأمريكية. هذا الأمر لا يقتصر على السينما في العالم الثالث فقط ولكن بعض صناع الأفلام حاولوا تقديم أفلام ذات مضمون سياسي منها فيلم «رقم 2» (Number 2) الذي يتناول حياة أسرة فرنسية تقليدية معادية للرأسمالية. وقد تم الاستعانة في الفيلم بممثلين غير معروفين وتكنولوجيا غير متطورة تُستخدم لصناعة الأفلام المنزلية، فالفيلم لم يكن تقليديًا ولا ينتمي إلى الفكر الرأسمالي، فهو لم يتناول أفكارًا اشتراكية فقط ولكن انتقد وسيلة إنتاج الفيلم الرأسمالي[68].

3 ـ النظرية النسوية للفيلم

تتعدد الاتجاهات النسوية التي سلطت الضوء على الأبعاد السياسية للفيلم ولكنها اتفقت على أهمية مقاومة الرؤية البطريركية التي تتجسد في الأفلام. وقد دفعت سيطرة الإعلام المرئي والصورة على الحياة اليومية للأفراد النسويات إلى التوجه نحو الاهتمام لتحليل تأثير الأفلام؛ وبخاصة في ما يتعلق بتأثير الأفلام، على نظرة المجتمع إلى المرأة. فظهرت في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين نظرية نسوية للفيلم تمثلت بثلاثة اتجاهات رئيسة؛ **أولًا:** أطروحة مولي هاسكل (Molly Haskell) بعنوان: «من الاحترام إلى الاغتصاب» (From Reverence to Rape) حول معاملة المرأة في الأفلام[69]، **ثانيًا:** دراسة الناقدة السينمائية النسوية لورا مالفي (Laura Mulvey) التي سلطت الضوء على النظرة المتفحصة للرجل. ولدراسة لورا

---

(67) Matthew Holtmeier, «The Modern Political Cinema: From Third Cinema to Contemporary Networked Biopolitics,» *Film-Philosophy,* vol. 20, nos. 2-3 (2016), pp. 303-323, <https://www.euppublishing.com/doi/full/10.3366/film.2016.0017>.

(68) McKibbin, «Film, Ideology and Political Theory,» p. 4.

(69) Molly Haskell, *From Reverence to Rape: The Treatment of Women in the Movies* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1974), and Marilyn C. Wesley, «Reverence, Rape and Resistance: Joyce Carol Oates and Feminist Film Theory,» *Mosaic: An Interdisciplinary Critical Journal*, vol. 32, no. 3 (September 1999), pp. 75-85.

مالفي مكانة كبيرة ضمن الدراسات النسوية للفيلم، فتقول مالفي إن المرأة دومًا ما تحتل مكانة سلبية في الفيلم وذلك من زاوية تشييء المرأة (Objectification)[70]. **ثالثًا:** أطروحة جين ألين (Jeanne Allen) عن مقاومة المُشاهِدة المرأة للمعروض على الشاشة[71].

وفي سبيل مواجهة هذه النظرة التي تشيئ المرأة وتُبرزها كسلعة وتحصرها في زاوية الجسد فقط قدمت مخرجات في الوطن العربي مثل هالة خليل وكاملة أبو ذكري وجوسلين صعب ونادين لبكي وإيناس الدغيدي ومفيدة التلاتلي وكوثر بن هنية ونرجس النجار ويمينة بشير أفلامًا مقاومة للنظرة البطرياركية لجسد المرأة ومتناولة لقضايا المرأة ومشكلاتها.

خاتمة

تبيَّن من خلال هذه الدراسة أن الأفلام قد تنطوي على رسائل أيديولوجية تُبث من خلال الفيلم وربما لا تظهر بصورة جلية. فيمكن أن يعبر الفيلم عن فكر سياسي ما قد يأخذ شكل رسائل تعكس فكر طبقة مثقفة مهيمنة أو فكر جماعة مسيطرة أو نظام حاكم. وقد يكون هذا الفكر منافيًا للواقع أو الحقيقة وقد يشوش الواقع كما قد يصور جانبًا معينًا من الحقيقة ويغفل جوانب أخرى. ويمكن أن تُستخدم الجماعات المختلفة سواء من السلطة أو المعارضة الفيلم كساحة لتجلي الأفكار السياسية، وبالتالي قد يحدث صراع سياسي بين هذه الجماعات من خلال الشاشة الفضية. قدمت هذه الدراسة محاولة لفهم كيف يتم توظيف الفيلم من خلال هذه الجماعات والنظم السياسية لبث رسائل أي دراسة السينما كأداة سياسية.

وقد تم تسليط الضوء على عدد من الإسهامات النظرية لتحليل السينما السياسية من خلال استعراض تعريف مفهوم السينما السياسية وأنماط توظيف السينما السياسية في العالم مع التطبيق على بعض الأفلام العربية. رصدت ثلاثة أنماط لتوظيف السينما السياسية من خلال تتبع الأدبيات التي ربطت بين السينما والأيديولوجيا سواء من خلال كون السينما أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية أو أداة لمقاومة الأيديولوجيا المهيمنة. هذه الأنماط هي: السينما السياسية كأداة في يد السلطة الحاكمة، السينما السياسية كأداة لتبرير علاقات الاستغلال الرأسمالي، السينما السياسية كأداة للتمرد والكفاح ضد السلطة. هذه الأنماط والاتجاهات المختلفة تفسر العلاقة بين الأيديولوجيا والفيلم وتمثل حجر زاوية في التحليل الأيديولوجي للفيلم.

وقد تجلت هذه الأنماط في الوطن العربي من خلال مجموعة من الأفلام تروّج لأيديولوجيا النظام الحاكم أبرزها فيلم «رد قلبي» كما ظهرت أفلام أخرى تبرز كفاح الشعوب العربية ضد المستعمر مثل فيلم «معركة الجزائر» وأفلام أخرى تنتمي إلى الأيديولوجيا النسوية مثل فيلم «صمت القصور» □

(70) للمزيد حول ذلك، انظر: Laura Mulvey, «Visual Pleasure & Narrative Cinema,» *Screen*, vol. 16, no. 3 (October 1975), pp. 6-18.

(71) Jeanne Allen, «The Film Viewer as Consumer,» *Quarterly Review of Film Studies,* no. 4 (1980), pp. 481-499.

التنوير: وكيف السبيل؟

عبد الحي عباس(*)

طبيب وباحث سوري مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

ليس لأحد أن يرفض التنوير بمعناه العميق، إذ هو النتيجة الطبيعية للتطور المستمر في مسيرة الإنسان خلال تاريخه. هو تطور ربما ينطوي تحت لواء الداروينية في السير إلى حالة أفضل تلاؤمًا مع الظروف، وأكثر قدرة على البقاء. ولقد مرت الإنسانية في مسيرتها هذه صعودًا وهبوطًا، وهي تمر الآن بمرحلة جديدة تختلف عن كل ما سبقها في تاريخ الإنسانية الطويل، حيث تتغير فيها الأحوال سريعًا بسبب الصفة التراكمية للعلوم، وما تطلبه ذلك من تلاؤم سريع في السلوك الإنساني. وكذلك يكون أمر الأمم والحضارات، ستندثر تلك التي لا تُحسن اختيار الطريق الأنسب في مثل هذه التغيرات المتسارعة لبقائها، وربما كان أهم عوامل البقاء أن تعيش مكونات الأمة متعاونة، يدعم بعضها بعضًا، وتجد حلولًا لاختلافاتها، من أي نوع كانت، آخذة في الحسبان مصلحة الجميع، تتفق عليها بروح سمحة ومحبة حقيقية، بعيدًا من الأنانية الضيقة والقبلية النتنة. إن لم يكن ذلك، يتمسك كل برأيه، ويرفض الرأي الآخر بكبرياء وتعالٍ وربما باستخفاف، يستحيل التفاهم، وتدخل الأمة في دوامة الفناء.

بحثت عن معنى التنوير، وهو ما يتحدث عنه كثير من مثقفي الوطن العربي، وينادون به، منهم بمعرفة سطحية ومنهم بتصور خاطئ. وجدت من يقول إن التنوير بدأ في إنكلترا (لوك ونيوتن) ثم بالمفكرين الفرنسيين قبل الثورة الفرنسية وبعدها، رغم أن سلوك تلك الثورة لم يكن متوافقًا مع الفكر التنويري. ومنهم من يقول إنه بدأ متأخرًا بعد عهدي النهضة والإصلاح في أوروبا. ولقد اختَصر مفهومه أحد فلاسفة الفكر التنويري كانط فقال «هو قدرة الإنسان على استعمال عقله دونما حاجة إلى الآخر». هم تكلموا على فصل الكنيسة عن الدولة لِما عانت شعوبُهم من ظلمهما المشترك حينها؛ هم لم يعلنوها حربًا على الدين، وإنما على تصرفات الكنيسة. نيوتن

(*) البريد الإلكتروني: abdulhay@abass.com.

وهو من قادتهم، ومن أعظم علماء الإنسانية، كان رجل دين، وهو نفسه يقول: «إن العلم هو الطريق الوحيد لإدراك الإله»، ويقول جان جاك روسو، أحد كبار فلاسفة التنوير وصاحب كتاب **العقد الاجتماع**ي، «إن الأمور تأتي سليمة من الخالق ويد الإنسان هي التي تشوهها»؛ وفولتير فيلسوف التنوير الشهير يقول: «أعتقد بدين يقوم على إله واحد، وعلى العدل، وعلى تقبّل الإنسان الآخر، وعدّ الإلحاد شرًّا كبيرًا». وهكذا نرى أن الإلحاد ومحاربة الدين لم يكونا من التنوير. فصلُ الدين عن السياسة شيء، وإنكار الدين والإله ومحاربته شيء آخر، ربما جرى الخلط بينهما لدى بعض المثقفين، حتى إن بعضهم، وبتأثير ثقافة معينة، عدَّ الإلحاد ومخاصمة الدين أساس فكره التنويري، وربما عدّوه عنصرًا أساسيًا في التنوير. ثم لو نظرنا إلى الغرب الذي أتى بفكرة التنوير وفصل الدين عن السياسة، نجده قد أقام مجتمعات التزم فيها بالحريات التي هي من أسس التنوير، إنما لم يستطع أن يلتزم بفصل السياسة عن الدين وبخاصة في سياسته الخارجية، والشواهد كثيرة. لست أعني بذلك خلط الدين بالسياسة، إنما هي شواهد للبعض أنه لا بد من الاعتدال في ما يدعون إليه. لن يكون هنالك إنسان نيتشه الكامل، ولن تكون هنالك المدينة الفاضلة. الديمقراطية حدث جديد في تاريخ الإنسانية، وما زالت تتعثر حتى في البلاد التي تعمل بها ظاهريًّا، حيث سُرقت من جانب رأس المال الذي أصبح يُسيطر على الإعلام والانتخابات، ومن ثم على السياسة إلى حد كبير.

تمر الأمة العربية بمرحلة، ربما هي الأخطر في تاريخها، تنهش فيها عوامل داخلية وخارجية؛ داخلية في خلاف الرؤية لطريق النجاة، وخارجية بتكالب الدول عليها طمعًا في ثرواتها، وحتى في أرضها نفسها.

القوى الأقوى في العالم، ترى في الأمة العربية فريسة سمينة ضعيفة. قال أحد قادتهم: «من يحكم الشرق الأوسط يحكم العالم». موقع جغرافي هو الأهم عالميًا، وثروة نفطية هي الأوفر، وينفخ في ذلك حقد تاريخي، وقناعة عقائدية تبرر لهم أطماعهم. هم خططوا منذ استعمارهم للأرض العربية إبقاء أهلها متفرقين، تفتك بهم فتن داخلية، أشعلوها ونفخوا، وما زالوا ينفخون في نارها، بها تُخلق فوضى خلّاقة لهم، يستطيعون من خلالها تغيير الجغرافيا والتاريخ، وسنرى قريبًا كتبًا لتاريخ الأمة العربية تشوّهه، يكتبونه على هواهم وتدرّسه الدول العربية لأطفالها، إذ هم مباشرة، أو بأعوان لهم، من يضع أو سيضع برامج التدريس لمعظم البلدان العربية، بعد أن سيطروا على الإعلام العربي إلى حد فاضح.

هذا المشهد يُحتّم على المثقفين إدراك ثقل المسؤولية الملقاة عليهم في محاولةٍ لإخراج الأمة من هذه الفوضى. لا بد من عمل مشترك تجتمع عليه القوى الفاعلة من كل الفئات لتدفع باتجاه واحد. ولا يظن أحد أنه خارج الاستهداف، يجب على كل المكونات أن ترفض، وبإصرار، استمرار الفرقة والتفتت والتنازع مهما كان ثمن التنازلات اللازمة لذلك، ومهما كان نوعها، حتى الفكرية منها. ثمن الاستمرار في الفوضى والخلاف سيكون أكبر كثيرًا، وسيدفعه الجميع.

إن هدف جميع المخلصين، في اعتقادي، متقارب جدًا في أساسه؛ عقد اجتماعي يضمن حرية الفرد في التعبير والعقيدة، تتساوى فيه الفرص للجميع؛ قضاء عادل؛ توزيع للثروة معقول، وذلك ضمن نظام اجتماعي يؤمن سلامة العائلة ويحترم هوية الأمة وقيمها. هذا ما حدث في بعض

بلدان الشرق الأقصى، وأثبت إمكانيته ونجاحه (اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورا...). هم أخذوا من التنوير الغربي ما يناسبهم، وحافظوا على هويتهم. وفي التاريخ الحديث ما يُثبت أن تحقيق أهداف التنوير من عدل وسلام لا علاقة له بالإيمان أو الإلحاد، والأمثلة كثيرة على ذلك في الاتجاهين، وما أظنها تغيب عن المثقفين، فالحروب العالمية كانت تحت أنظمة تنويرية غربية، والظلم في الاتحاد السوفياتي كان تحت نظام إلحادي، ومذابح اليهود في ألمانيا كانت بيد نظام تنويري، والاستعمار الغربي بشروره كان من جانب دول نادت بالتنوير، ومن الأنظمة الدينية ما هو ظالم.

على مثقفي الوطن العربي أن يتجنبوا تبادل التهم والكلمات الجارحة، وأن يتواضعوا في عرض آرائهم، والتواضعُ من صفة العلماء، وعليهم أن يُفسحوا مجالًا في تفكيرهم للرأي الآخر، وأن يكون الحوار بالكلمة الطيبة. من الحكم البوذية: «لا تتكلم بخشونة لأي شخص لأنه سيكلمك بالأسلوب نفسه». إن حق التعبير عن الرأي شيء، والتهكم برأي الآخر شيء آخر. على مثقفينا أن يتمكنوا من الخروج من سجن أفكارهم، سواء الموروث منها أو المكتسب، فالمشاكل مختلفة، والظروف مختلفة، وكما يقول فيلسوف التنوير (كانط) «لا بد من خروج الإنسان في تفكيره من التبعية لآخرين»، لا بد من حلول من الداخل، فلكل مجتمع خصوصيته في مشاكله وظروفه، ومن العبث أن نُسقط عليه حلولًا وُضعت لمشاكل وظروف مختلفة.

ثمة أمر آخر يتكلم عليه تشومسكي، أستاذ علم الاجتماع واللغة في هارفارد، وهو أن التفكير يجب أن يكون ضمن التفكير الممكن في ظرف ومجتمع معينين، وربما كان تحديد التفكير الممكن من أصعب مراحل وضع الحلول، إذ هو أولها، وهو يتطلب معرفة حقيقية وعميقة بالمجتمع وبالمشكلة، وبصيرة نافذة، وإخلاصًا، وتواضعًا، وتنازلًا. التفكير الممكن ربما لا يكون حسب هوى الكثيرين، إذ قد يكون هواهم في الظروف القائمة طوباويًّا نظريًّا مبعثِرًا للجهود، ومضيعة لوقت ثمين.

من الصعب، وربما من غير الممكن، أن نتكلم على إسقاط نسخة عن التنوير الغربي على الأمة العربية لأكثر من سبب.

أولًا، لأن فيه ما يختلف على نحوٍ تصادمي مع تاريخ الشعوب العربية ونبضها وهويتها، وهو ما سيضعه في صراع معها.

و**ثانيًا**، لأنه يلبس لباس الاستعمار الظالم المخادع، الذي عانته ولا تزال تُعانيه الأمة العربية، وهو ما قدّمه لها التنوير الغربي. لم يراعِ الغرب المتنوِّر وعوده، ونصّب على معظم الشعوب العربية أنظمة تخدم مصالحه لقاء حمايةِ بقائها. الثقافة الغربية وهي تدّعي التنوير، خَدَمت الإمبريالية والاستعمار، وسوّقت لهما سرقة شعوبها المغلوبة على أمرها وحتى احتقارها، وهي تريد لهذه الشعوب أن تستسلم، ذلك ما يقوله إدوارد سعيد في كتابه **الثقافة والاستعمار**. ويرى سعيد في كتابه **الاستشراق**، إن تشويه صورة العربي من جانب المستشرقين كانت متعمدة. ويدعم ذلك جاك شاهين في محاضرات وكتاب له يبين كيف أن هوليوود تعمدت إظهار العربي بالدور المشين في تسلسل لأفلام على مدى عشرات السنين، وأن ذلك لا يُمكن إلا أن يكون متعمدًا ومخططًا.

وثالثًا، لأن التاريخ أثبت عدم ضرورة، بل ربما ضرر، بعض نتائج ذلك التنوير، الحروب العالمية حدثت في ظله لأسباب قومية، وأمراض اجتماعية يُعانيها الغرب الآن (ومن أوضحها تفكك الأسرة)، ويخشى مفكروه أن تؤدي إلى انهيار حضارتهم، منهم من بدأ يتكلم على أمريكا كرجل مريض.

إن سرنا بالتقليد الأعمى للغرب فأخشى أن نقتبس مظاهره الخارجية، إذ هي الأسهل والأكثر بريقًا، وهي ليست لها أي علاقة بالتنوير الحقيقي الذي نبتغيه، وقد يكون لها عواقب اجتماعية سيئة لا حاجة لنا بها. أخشى أن ننقلها ونفشل في نقل التطور العلمي، وحرية الإنسان، وحقوقه، والمساواة أمام القانون. وهذا ما تبدو بوادر حدوثه.

على المثقفين أن يُدركوا خطورة المرحلة، وكبَر المسؤولية، وأهمية تواضعهم وتنازلاتهم، واجتناب استعمال لغة سلبية تزيد التعصب والتشبث بالرأي كرد فعل أعمى، تُوسع الانشقاق وتُسهل مهمة الخصم. الكيان نفسه الذي نختلف على أسلوب تطويره للأفضل مهدد بوجوده. ومن العبث، وربما من الجهل، أن يختلف مثقفوه على القشور. لا بد من الدفع في اتجاه واحد، تتعاضد فيه كل الأيدي الخيِّرة المخلصة، لإيصال السفينة المعطوبة إلى شاطئ أمان ربما يكون بعيدًا. إن بقيت فئات المجتمع متمترسة في خنادقها الفكرية، كل يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة، والآخرون على خطأ أو أغبياء أو سوى ذلك من التسميات مما لا يجوز أو يحق لأحد أن يُطلقها، فستكون العاقبة وخيمة، وسيكونون، هم أو أبناؤهم، لاجئين أو مهاجرين غير مرغوب فيهم، وهو ثمن غال ومؤلم، وسل به خبيرًا.

للتنوير أكثر من معنى، والوصول إلى أهدافه يمكن أن يكون بأكثر من طريق، ولكل أمة أن تختار المعنى الذي يلائم حاجاتها وقيمها والممكن في واقعها، وكذلك أن تختار الطريق الأسهل والأقصر والممكن، وإلا بقيت تدور في دوامة الضياع، تجتر فيها خلافاتها، وتتضارب فيها القوى المتناحرة، تجرها للأسفل.

أنا تجاوزت الثمانين، قضيت قسمًا منها في سورية، وقسمًا آخر ليس بالقليل في أمريكا. خبرتُ الثقافتين ظاهرًا وباطنًا بحكم مهنتي (الطب والتدريس في كلتيهما)، الثقافة الشرقية بروحانيتها، والثقافة الأمريكية بماديتها. وإذا كان هدف الإنسان الأهم في هذه الحياة القصيرة هو السعادة (وهذا ما يجب أن يكون كما يُجمع علماء الاجتماع)، فإن لكل من الثقافتين ما لها وما عليها في تحقيق هذا الهدف. الإفراط في أحدهما سيكون على حساب الآخر، وسيخل بالتوازن الأفضل للحصول على أكبر قدر من السعادة. ستؤدي الروحانية المفرطة إلى التواكل، والمادية المفرطة، كما هو الحال في أمريكا اليوم، أدت إلى أن يُصبح الإنسان عنصرًا من عناصر آلة إنتاج كبيرة، كما هي أي قطعة أخرى في هذه الآلة، ويُعامل مثلها. الدولار هو وحدة القياس الوحيدة لكل الأمور والأشياء. أصبحت الحياة جافة فقدت كثيرًا من نكهتها وطعمها وجمالها وإن كانت أكثر مالًا. حبذا لو استطعنا أن نأخذ من كل من الثقافتين ما يخدم هدف السعادة، هذا يتطلب معرفة، ورؤية صائبة وحكمة، وتعاونًا، وتضافرًا، تعمل معًا تحت مظلة من الاحترام المتبادل وحسن النية.

أُحب قبل أن أنهي أن أقول: التنوير يجب أن يبدأ بالذات، والذات المثقفة المتنورة تحترم الرأي الآخر بالقدر الذي تُحب أن يَحترم الآخر رأيها، هي متواضعة لا تتكبر، ولا تؤذي شعور الآخر بالاستخفاف برأيه، ولا تدّعي أنها تملك الرأي الأصوب والحقيقة المطلقة، وهي تفهم أهمية الاستماع للآخرين، والتعاطف معهم، والتعلم منهم. قال أحد الحكماء لابنه «يا بني أريدك أن تتعلم حتى لا تنظر إلى أحد أنه أفضل منك، ثم أريدك أن تتعلم أكثر حتى لا تظن أنك أفضل من الآخر». وقال آينشتاين «من المقبول أن يُحب الشخص أن يُعرّف، إنما من غير المقبول أن يعتقد أنه أفضل من غيره». هذا ما يُفرّق بين المثقف الحقيقي، وبين من هو في منتصف الطريق، بين المتنور الحقيقي وبين من يدّعي التنوير بتقليده بعض المظاهر.

إذا كان لي أن أقترح للأجيال المقبلة، بعد رحلة حياتي المتنقلة، في مركب، لم تكن الرياح تهبّ دوما بما يشتهي، وها هي طيور السماء تحوم حوله، تقول إن الشاطئ قريب، وإن نهاية الرحلة ليست ببعيدة، فإنني أرى أن أفضل الطرق للوصول إلى التنوير الملائم للأمة، يكون بنشر التعليم على أوسع نطاق، أفقيًا وعموديًا، ببرامج تعليم يضعها أناس مشهود لهم من الأمة نفسها، وليست برامج يضعها لهم الغرباء. برامج تعلم العلم، وتعلم العمل المشترك منذ الطفولة، والجدالَ بالتي هي أحسن، واحترامَ الرأي الآخر. ومن المهم في التعليم العالي أن تُعلم الطالب كيف يتعلم. لا بد من زرع احترام هوية الأمة وقيمها، دونما حط من قيم الآخرين. احترام أي هوية غريبة أكثر من هويتك سيصيبك بالشعور بالدونية، ويعرقل مسيرة الأمة، والمستعمر كان دومًا وما يزال، وبطرائق مختلفة، يحاول أن يضع في عقول الناشئة في البلاد المستعمَرة، احترام هويته واحتقار هويتهم. ليست هناك هوية أفضل من هوية، وللجميع الحق في الاعتزاز بذاتهم، التطور العلمي والعسكري في منطقة معينة وفي فترة معينة، لا يعني تفضيلًا لهوية ما. العلوم البشرية بحيرة صبّت فيها كل أمم العالم بقدر أو بأكثر. وللأمة العربية نصيبها المشرّف، كما يشهد بذلك المؤرخون المنصفون، والأيام دول، وتاريخ الإنسانية الطويل خير شاهد على ذلك. كل إنسان مكرّم أيًا تكن هويته. لدى الأمة العربية الآن من الكفاءات ما تصدّره لكل أنحاء العالم، وتجده أينما ذهبت. وهي قادرة على أن تضع برامجها. ليس ما يمنع من الاستفادة من خبرات الآخرين، إنما من الخطأ الكبير أن يضعوا هم للأمة العربية برامج التعليم. هكذا فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية، حيث كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٥ بالمئة من ميزانية الدولة. إذا فعلنا ذلك فالتنوير يحدث بعدها عفويًّا. أي أسلوب آخر يعتمد على الضغط والإكراه لن يكون تنويرًا حقيقيًّا، ولن يُكتب له النجاح. التنوير ثقافة وقناعة وتطبيق عملي، هو فكر ينبت من تربة المجتمع وينمو فيها، ولا يُمكن استيراده. وهو ليس مظهرًا أو ادعاءً.

أنا أدري أن رسالتي المتسامحة هذه، ستبدو نشازًا في الجو العربي الحاضر اليوم، بين ضجيج طبول الحروب، ومع غليان الدم العربي غضبًا وحقدًا. إنما هي كلمة للأجيال القادمة، أردت أن أقولها قبل الرحيل، ولم يبقَ في العمر إلا القليل.

لا بد من أن أذكر أنني اقتبست من افتتاحية لمجلة **العربي** بقلم الأستاذ العسكري □

الثقافة المدنية في ذروة العولمة(*)

عبد الخالق عبد الله(**)

أستاذ العلوم السياسية من الإمارات.

تتناول هذه المقالة العلاقة بين الثقافة المدنية والعولمة في مرحلتها الراهنة، وتطرح عدة خلاصات، أبرزها: (1) أن الثقافة المدنية التي هي من أهم الحواضن لنمو وازدهار الديمقراطية ليست في أحسن حالاتها، حتى في أقدم وأكبر النظم الديمقراطية في العالم؛ (2) أن العولمة التي برزت قبل نحو ثلاثين سنة بلغت ذروتها مؤخرًا وتمر بمرحلة انحسار وليس بمرحلة انتشار على الصعيد العالمي؛ (3) أن الشق الثقافي من العولمة بوجه خاص، أي عولمة العالم ثقافيًا، لم يحقق أبرز هدف من أهدافه المتمثل بتوحيد العالم ثقافيًّا وصَهره في بوتقة ثقافة عالمية واحدة. فما حدث على أرض الواقع هو أن العولمة الثقافية ارتدت وتشظّت في هيئة مناطق حضارية وثقافية متخندقة ومتحفزة ومتوثبة ضد بعضها. هذه أبرز خلاصات هذه الورقة التي تسعى لفهم العلاقة بين العولمة والثقافة المدنية ويمكن تفصيل ذلك في الموضوعات الآتية.

أولًا: الثقافة المدنية

برز مفهوم الثقافة المدنية أول ما برز في أدبيات العلوم السياسية في الستينيات من القرن العشرين. وكان أول من قدم هذا المصطلح هو عالم السياسة الأمريكي غبريال ألموند وزميله سيدني فريبا في كتابهما المشترك الذي يحمل عنوان **الثقافة المدنية**. ففي هذا الكتاب المرجعي[1] ذكرا أن الثقافة المدنية تعني خليطًا من القيم والقناعات والتوجهات الحديثة والتقليدية التي تعيش

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: ملتقى الثقافة المدنية، الكويت 20 كانون الثاني/يناير 2020.

(**) البريد الإلكتروني: abdulkhaleq@gmail.com.

(1) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

وتتعايش بعضها مع بعض بتسامح لتنتج النظام الديمقراطي المستقر والمزدهر والمتجدد. وأبرز مثال على المزيج الدقيق المتوازن من القيم التقليدية والحديثة هو النموذج الديمقراطي في بريطانيا. يقول ألموند وفيربا إنه لا يمكن قيام نظام **ديمقراطي مستقر ومزدهر** من دون بروز ثقافة مدنية. فالثقافة المدنية والديمقراطية هما صنوان لا يفترقان. ويقول لوشيان باي في كتابه **سمات التنمية السياسية** إن التسامح والتعايش وثقة المواطن بسياسات ومؤسسات حكومته هي من أهم مكونات الثقافة المدنية والحكم الديمقراطي الرشيد[2]. فأول عنصر من عناصر الثقافة المدنية هو ثقة المواطن بنظامه السياسي. فمن دون عنصر الثقة في الحكومة ومؤسساتها وقراراتها وسياساتها في الداخل والخارج، لا يمكن أن تزدهر الثقافة المدنية، ولا يمكن أن تتحقق ديمقراطية مستقرة. لذلك لا يمكن للثقافة المدنية أن تنتعش وتزدهر في ظل القمع والاستبداد والتعسف، ولا يمكنها أن تتجذر من دون حرية التعبير والمشاركة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. فالعلاقة وثيقة بين الثقافة المدنية والعمل التطوعي والنشاط السياسي وحرية التعبير والتسامح مع المعارضة والرأي الآخر والمختلف والمخالف.

لكن بعد مرور أكثر من نصف قرن على بروز مصطلح الثقافة المدنية، تبدو الثقافة المدنية في أزمة على الصعيد العالمي وحتى في عقر دارها بريطانيا وأوروبا، وفي أمريكا، أكبر قلعة من قلاع الثقافة المدنية. فبريطانيا تراجعت إلى الترتيب الخامس عالميًا في مؤشر التسامح العالمي، والولايات المتحدة لم تعد ضمن قائمة أكثر عشرين دولة تسامحًا في العالم[3]. وعمومًا تراجع بصورة حادة عنصر التسامح السياسي والديني الذي هو أهم مكونات هذه الثقافة، وأصبح سلعة نادرة وعملة صعبة على الصعيد العالمي. كذلك تراجع منسوب الثقة في العالم وحدث أكبر تراجع خلال سنة 2019. فالشعوب لم تعد تثق بالحكومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني والمنابر الإعلامية التقليدية والحديثة، وقد يعود السبب إلى زيادة فجوة المساواة في العالم، كما جاء في تقرير أديلمان السنوي الذي يقيس مؤشر الثقة على الصعيد العالمي[4]. واللافت للانتباه أن أزمة الثقة بلغت مستويات عالية في النظم الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس سلبًا على الديمقراطية والنظم الديمقراطية التي تمر بأصعب أوقاتها في ظل احتقان مجتمعي وشلل سياسي غير مسبوق. وربما كان أبرز مثال على هذا الاحتقان ما يجري حاليًّا من اصطفاف وتناحر سياسي حاد بين أنصار الحزبين الجمهوري والديمقراطي في العاصمة الأمريكية واشنطن. ومن أبرز مظاهر انحسار الثقة وتراجع التسامح هو بروز تيار اليمين المتشدد والمتطرف في الغرب الذي يعتاش على كره الآخر ورفض المهاجرين وصعود تيارات يمينية متشددة ومتطرفة كما يحدث في عموم أوروبا، وتولد حكومات ديمقراطية ائتلافية غير مستقرة.

---

(2) Lucian W Pye, *Aspects of Political Development* (Boston, MA: Little, Brown and Company, 1966).

(3) Hanna Meltzer, «The World's Most and Least Tolerant Countries 2016,» *The Telegraph*, 26/12/2016.

(4) 2020 Edelman Trust Barometer, 19 January 2020.

يظل السؤال هل توجد علاقة بين انحسار الثقافة المدنية وبروز العولمة عمومًا والعولمة الثقافية بوجه خاص؟

ثانيًا: العولمة والعولمة الثقافية

العولمة كما عرفها رونالد روبرتسون في كتابه الذي يحمل عنوان **العولمة**[5]، هي حركة انكماش العالم التي تسارعت بعد عام 1990 نتيجة التطورات العلمية والمعلوماتية المدهشة[6] التي تزامت أيضًا مع تحولات سياسية زلزالية أبرزها سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز أطروحات نهاية التاريخ[7] وصراع الحضارات[8]. التطورات التقنية المتلاحقة التي لم تتوقف خلال السنوات الثلاثين الماضية، عمقت زخم مسارات انكماش العالم وجعلته يزداد اندماجًا اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا. فجأة أصبحت حركة انتقال الأفكار والقيم والأفراد والسلع بين القارات والمجتمعات والاقتصادات أكثر سرعة وكثافة وسهولة وحرية. فالثقافات أصبحت أكثر تأثرًا ببعضها، والاقتصادات أكثر اعتمادًا وارتباطًا ببعضها والمجتمعات أكثر انفتاحًا على بعضها والدول أكثر تواصلًا واتصالًا ببعضها. حدث كل ذلك بسرعة مدهشة وفي زمن قياسي. ولم يقتصر الأمر على عالم بلا حدود، وعلى سرعة وكثافة وسهولة وحرية الانتقال على الصعيد العالمي، بل إن فعل انكماش العالم تغلغل سريعًا في وعي الإنسان المعاصر، وبخاصة جيل الشباب المعولم الذي أصبح يدرك انتماءه الإنساني المشترك، وأنه جزء من بشرية تسكن في سفينة كونية صغيرة تواجه أزمات مصيرية مشتركة[9].

كان للشق الاقتصادي والاستثماري والتقني من حركة انكماش العالم بريقه وجاذبيته وزخمه، وحقق، في ما حقق، المزيد من دمج اقتصادات العالم. وكذلك كانت حال البعد السياسي للعولمة حيث ازداد الحديث عن عولمة السياسة والعولمة السياسية لتعني تقارب الدول وانتهاء عصر السيادة المطلقة وإلغاء الحدود الجغرافية والسياسية الفاصلة فيما بينها[10]. ومن وحي عولمة السياسة برزت مقولة «إن السياسة في كل مكان أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل مكان»[11]. أما المشروع الثقافي للعولمة فقد كان أكثر إشكالية وأقل رواجًا وواجه الرفض والانتقاد أكثر من

---

(5) Ronald Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture* (London: Sage, 1992).

(6) بيل غيتس، **المعلوماتية بعد الإنترنت**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ 231 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

(7) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار الحضارة الجديدة، 1993).

(8) Samuel Huntington, *The Clashes of Civilizations* (London: Touchstone Books, 1996).

(9) عبد الخالق عبد الله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،» **عالم الفكر** (الكويت)، العدد 2 (1999).

(10) سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

(11) عبد الخالق عبدالله، عولمة السياسة والعولمة السياسية،» **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 278 (نيسان/أبريل 2002).

الأبعاد الأخرى للعولمة[12]، بل جاء بنتائج عكسية غير متوقعة. فوفق أدبيات العولمة الثقافية كان من المفروض أن يحدث انفتاح للثقافات، ووعد بدخول البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والقيم والأذواق على الصعيد العالمي. لقد بشرت العولمة الثقافية بزيادة حضور المكون العالمي في الإدراك الإنساني إحلال العالمي محل الوطني، بما في ذلك بروز المواطن العالمي الذي يشعر ببعده العالمي بقدر ارتباطه بالمكون المحلي[13].

هكذا كانت توقعات الأدبيات والنظريات في بداية بروز وصعود العولمة. لكن بعد نحو 30 سنة من حركة انكماش واندماج العالم، تحقق بعض وليس كل من تلك التوقعات، وما تحقق متواضع، بل إنه في السنوات الأخيرة حدثت مراجعات وارتدادات غير متوقعة لمشروع العولمة الثقافية. فمن ناحية حدث انفتاح ثقافي وحضاري غير مسبوق، لكن لم يحدث ذوبان الثقافات في ثقافة عالمية واحدة وفي بوتقة حضارية إنسانية مشتركة. كذلك في الوقت الذي حدث تدفق ضخم وحر في حركة انتقال الأخبار والمعلومات والأفكار والقيم على الصعيد العالمي، سارعت الدول لضبط هذا التدفق ووضع قيود مشددة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ووظفت التطورات التكنومعلوماتية لصالحها على حساب حرية المواطن[14]. كما ساهمت التكنولوجيا في تقوية النظم السلطوية والفردية والبوليسية وبروز ظاهرة الطغاة الافتراضيين[15]. كل ذلك أدى إلى حدوث تراجع في مؤشر حرية التعبير صاحبه هجوم غير مسبوق على حرية الصحافة على المستوى العالمي، كما ورد في تقرير حرية الصحافة لعام 2019 الصادر عن مؤسسة «مراسلون بلا حدود»[16]. كما حدث تراجع ملحوظ للسنة التاسعة على التوالي في مؤشر حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية، وفق تقرير حرية التعبير في الإنترنت الذي لاحظ انتكاسة في مستوى الحرية في الفضاء الافتراضي في 33 دولة من أصل 65 دولة في العالم خلال الفترة من يونيو 2018 إلى حزيران/يونيو 2019[17].

علاوة على ذلك، وبدلًا من الانفتاح الثقافي الموعود والمتوقع، انقسم العالم إلى مناطق ثقافية متخندقة ومتحفزة ضد بعضها. حدث تخندق ثقافي وحضاري وليس انصهارًا ثقافيًّا

---

(12) يقول عبد الإله بلقزيز إن العولمة هي «فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات». انظر: عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 318.

(13) انظر تركي الحمد، **الثقافة العربية في عصر العولمة** (لندن: دار الساقي، 2011)، والسيد يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: دراسة نقدية عربية** (القاهرة: نهضة مصر، 2001).

(14) إسلام حجازي، «عام 2020 وجحيم الفاشية الرقمية،» **نشرة أفق** (مؤسسة الفكر العربي) (2 شباط/فبراير 2020).

(15) Andrea Kendall-Taylor, Erica Frantz and Joseph Wright, «The Digital Dictators: How Technology Strengthens Autocracy,» *Foreign Affairs* (6 February 2020), <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-02-06/digital-dictators>.

(16) Reporters without Borders, *2019 Press Freedom Index*, <https://rsf.org/en/ranking>.

(17) Freedom House, 2019 Freedom of the Net, <https://freedomhouse.org/report/freedom-net>.

وحضاريًّا خلال السنوات الثلاثين منذ بروز العولمة سنة 1990. فأوروبا وأمريكا أصبحتا أقل تسامحًا، والحضارة الأنكلوسكسونية التي قادت حركة عولمة العالم، أصبحت اليوم متوجسة تجاه الآخر، ومتحصنة خلف قلعة حصينة تحاول حماية مكاسبها المادية ومكتسباتها القيمية، ويتلبسها هوس الإسلاموفوبيا، والخوف من المهاجرين واللاجئين[18]. أما المواطن العالمي فقد برز في الخطاب الأيديولجي للعولمة أكثر مما برز في الواقع السوسيولوجي. فقد تشبث المواطن العالمي بانتمائه الوطني والمحلي، بل انكفأ المواطن الجديد إلى الداخل بقدر اهتمامه بالخارج. لم تتمكن العولمة، بكل زخمها الثقافي والقيمي والتقني والمعلوماتي، من اقتلاع المواطن من وطنه ومن محليته. فالمواطن الأمريكي أمريكي أكثر من أي وقت، والمواطن البريطاني متعصب لبريطانيته، وأكبر دليل على ذلك انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤخرًا[19]، وكذلك حال المواطن في كل مكان. فالمواطن الهندي هو الآن أكثر اعتزازًا بهنديته بل هو معتز بهندوسيته وذهب لانتخاب حزب هندوسي يميني متطرف[20]. ويمكن أيضًا القول إنه بعد 30 سنة من بروز العولمة لم تحدث «أمركة للعالم». فأمريكا تتجه نحو الانكفاء والانعزال وترفع شعار «أمريكا أولًا»، ولم تحدث «أوروبة» العالم. فالاتحاد الأوروبي يعيش بدلًا من أزمة واحدة، عشر أزمات من بينها، أزمة هوية وأزمة نمو وأزمة ديون وأزمة عملة «اليورو» وأزمة قيادة وأزمة لاجئين وأزمة مهاجرين وأزمة يمين متطرف وأزمة تسامح وأزمة تشكيك في جدوى الاندماج الأوروبي علاوة على أزمة انسحاب بريطانيا[21].

ثالثًا: ذروة العولمة

هل انتهت العولمة إذًا؟ سؤال طرحه جون رالستون ساول في كتابه **انهيار العولمة**[22]. لكن حتى وإن كان من السابق لأوانه طرح هذا السؤال، وحتمًا من السابق لأوانه إصدار شهادة وفاة بحق العولمة، فالسؤال الأهم الذي يتم تداوله في أدبيات العولمة: ما هو جديد العولمة؟[23] هناك أكثر من أطروحة حول ما هو جديد العولمة؟ من أبرزها تلك الأطروحات النظرية والتحليلية فكرة أن العولمة فقدت زخمها بعد 30 سنة من بروزها، وأنها في حالة هبوط بعد أن كانت في صعود. وهناك من يعتقد أن العولمة بلغت منتهاها وأن المرحلة الراهنة هي مرحلة ذروة العولمة[24]. أما

(18) 2018 European Islamophobia Report, <https://www.islamophobiaeurope.com/wp-content/uploads/2019/09/EIR_2018.pdf>.

(19) Lindsay Richards, «National Identity and Brexit Preferences,» The UK in Changing Europe, 31 January 2019.

(20) Jeffery Gettleman and Maria Abi Habibi, «Is India Becoming a Hindu Nation,» *New York Times*, 16/12/2019.

(21) Michel Chossudovsky, «10 Crisis of the European Union,» Cartoon Catehon (January 2020).

(22) John Ralston Saul, *The Collapse of Globalism* (London: Atlantic Books, 2005).

(23) Michael M. Weinstein, Globalization What Is New? Columbia University Press. New York 2005.

(24) «Have We Reached Peak Globalization?,» Bloomberg News, 24 January 2020.

فريد زكريا مؤلف كتاب **عالم ما بعد أمريكا**، فإنه يتحدث عن مرحلة تفكيك العولمة[25]. ثم هناك من أخذ ينظر إلى مرحلة جديدة في سياق بروز وصعود العولمة هي مرحلة «ما بعد العولمة» على نسق ما بعد الحداثة[26].

قد تكون العولمة في ذروتها، أو في طريقها إلى ذروة جديدة، أو أنها على وشك التراجع والارتداد، وبخاصة مع بروز حركة حمائية رافضة للعولمة الاقتصادية في عقر دارها، أمريكا في ظل رئاسة دونالد ترامب الذي يتزعم حركة شعبوية انعزالية وعنصرية[27]. أيضًا من شواهد ارتداد العولمة أنها بدأت بسقوط جدار برلين، لكن خلال 30 سنة من العولمة تم بناء 77 جدارًا فاصلًا، معظمها في أوروبا وأمريكا التي أقامت حائطًا على حدودها مع المكسيك. ومن شواهد ارتداد العولمة تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وصعود موجة الشعبوية الجديدة وموجة الوطنية الجديدة، وعودة الشركات العابرة للقارات إلى أوطانها تلبية لمطالب شعبية تعيش البطالة وتدهور مستوى المعيشة وتطالب بعوة رؤوس الأموال ووقف التهرب الضريبي. لكن مهما كان الوصف الدقيق لما هو جديد العولمة، فالمفارقة أنه في الوقت التي تبدو أن العولمة مرفوضة في عقر دارها، يتم الترحيب بها في آسيا، وبخاصة في الصين والهند وبقية دول النمور الآسيوية، فيتنام وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، التي هي اليوم من أكثر المستفيدين وأكبر المدافعين والمتحمسين للعولمة وحرية التجارة والتجارة الحرة والدفع في الخصخصة ورفع لواء موجة «النيوليبرالية»[28] التي يعتقد البعض أنها تعيش أيامها الأخيرة[29]. ربما كانت سمعة العولمة سيئة في الغرب الرأسمالي لكنها سمعتها طيبة في الشرق الرأسمالي الصاعد. فمثلًا يشير استطلاع للرأي أن نسبة الترحيب بالعولمة يصل إلى أقصاها في فيتنام (93 بالمئة)، وليس في أمريكا أو أي دولة في الغرب[30]. أَسْيَوَة العولمة هي جديد نسخة القرن الحادي والعشرين من العولمة.

يبقى القول إنه على الرغم من تزايد الحديث عن انحسار العولمة وتراجع الاهتمام الأكاديمي بأدبيات العولمة وتركيزها على مرحلة ما بعد العولمة، إلا أن حركة انكماش العالم مستمرة من دون توقف، بسبب التطورات المذهلة في مجال الذكاء الصناعي، والجيل الخامس من الهواتف الذكية وتعدد منابر وسائل التواصل الاجتماعي والإقبال الشعبي الكثيف على مواقع الفيسوبك وتويتر وانستغرام، كل ذلك يشير إلى أن البعد التقني والمعلوماتي والعلمي للعولمة يعيش عصره

---

(25) Fareed Zakaria, «The World is De-Golabalizing,» *The Washington Post*, 24/1/2020.

(26) Charles Dannreuther, «What Does Post Globalization Mean and How Can we Respond?,» Colloque International, 10-12 June 2015.

(27) Jamelle Bouie, «The Racism at the Heart of Trump's Travel Ban,» *New York Times*, 4/2/2020.

(28) Stephen Werheim, «How Neo-Liberalism Shaped the International System,» *Foreign Affairs* (May-June 2019).

(29) Miatta Fahnbulleh, «The Neoliberal Collapse: Market Are Not the Answer,» *Foreign Affairs* (January-February 2020).

(30) Branko Milanovic, «The Clash of Capitalism,» *Foreign Affairs* (January-February 2020).

الذهبي ولم يفقد زخمه[31]. لقد كانت التطورات التقنية والعلمية هي وقود العولمة والقوة الدافعة لحركة انكماش العالم في السابق، وهي أيضًا القوة الفاعلة لانكماشه اليوم. استمرار التطورات التقنية يعني استمرار انكماش العالم ويعني أيضًا «لحظنة العالم»، أي أن الخبر/الحدث الذي يقع في أقصى الشرق أصبح يشاهد ويتابع ويتم التفاعل معه في نفس لحظة حدوثه في أقصى غرب العالم. هذه الحالة ما زالت قائمة وربما أكثر من أي وقت آخر، وهذا يعني أن العولمة قائمة ومستمرة بكل أبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية.

رابعًا: علاقة العولمة بالثقافة المدنية

مهما كان الأمر بالنسبة إلى استمرارها، أو انحسارها، فالسؤال هو: هل ساهمت العولمة في نشر الثقافة المدنية؟ وهل عجّلت أم أجّلت المسار الديمقراطي العالمي؟ الجواب ملتبس، وصفحة العولمة رمادية، بيضاء وسوداء، في ما يتعلق بانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الثقافة المدنية التي هي ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي. فالعولمة وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية أسهمت في نشر أسلوب حياة حديثة ومعولمة، وأعلت شأن القيم الليبرالية وحرية الفرد وثقافة التسامح وتقبُّل الآخر، ودافعت عن قضايا البيئة وجعلتها في قلب الاهتمام الدولي ووضعت قضايا الحريات على رأس الأجندة العالمية. كما أنها ساهمت في رفع كثافة وسرعة وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد والقيم والأفكار.

لكن العولمة أيضًا متهمة بنشر الليبرالية في صيغتها المتوحشة، التي عمّقت الفجوة بين أغنياء العالم الذين يزدادون غنًى، وفقراء العالم الذين يزدادون فقرًا على فقر، حيث إن الفجوة بينهما في أعلى مستوياتها منذ بروز النظام الرأسمالي قبل نحو 300 سنة. والعولمة أيضًا متهمة بنشر الثقافة الشعبوية[32]، وبروز اليمين الجديد، والإعجاب بنموذج الرجل القوي المستبد[33]. والأسوأ من كل ذلك أن العولمة بدلًا من أن تسهم في نشر الثقافة المدنية، عززت انتشار ثقافة البذاءة وخطاب الكراهية ونظام التفاهة وزيادة منسوبه في السنوات الأخيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبخاصة منصات تويتر كما جاء في كتاب سو شييف بعنوان **وباء الكراهية العالمي في العالم الافتراضي**[34]، وكتاب **نظام التفاهة** لأستاذ الفلسفة آلان دونو[35].

---

(31) David Patrikarakos, *War in 140 Characters: How Social Media is Reshaping Conflict in the Twenty First Century* (New York: Basic Books, 2017).

(32) عبد الله الغذامي، **السردية الحرجة: العقلانية أم الشعبوية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2020).

(33) Yascha Mounk, «The Dictators' Last Stand, Why the New Autocrats Are Weaker Than They Look,» Foreign Affairs (September-October 2019).

(34) Sue Scheff with Melissa Schorr, *Shame Nation: The Global Epidemic of Online Hate* (Naperville, Illinois: Sourcebooks, Inc., 2017).

(35) آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري (بيروت: دار سؤال للنشر، 2020). يقول آلان دونو «نحن نعيش مرحلة تاريخية غير مسبوقة تتعلق بسيادة نظام أدّى، تدريجيًا، إلى سيطرة التافهين على جميع مفاصل نموذج الدولة الحديثة» (ص 14).

باختصار لم تنتصر العولمة للثقافة المدنية بل ربما كانت الثقافة المدنية إحدى ضحايا حركة عولمة العالم. فالمؤكد أن التسامح والتعايش في انحسار، وثقة الشعوب في الحكومات والمؤسسات ومنابر الإعلام التقليدية والجديدة ليست في أفضل حالاتها، والديمقراطية تعيش أزمات مستعصية بعدما تراجعت ثقة الشعوب في نظمها الديمقراطية. علاوة على ذلك فقدت الشعوب والمجتمعات الثقة في وعود العولمة بخلق العالم الموحد ثقافيًّا وقيميًّا وأخلاقيًّا. لكن هناك جديد العولمة الذي لا يمكن تجاهله، وأبرزه أن العولمة لم تعد تعني الأوربة أو الأمركة، بل أصبحت العولمة والأسيَوَة وجهين لا يفترقان. فالنموذج الآسيوي هو النموذج الصاعد والمزدهر، وآسيا هي المستقبل، في حين أن أوروبا هي الماضي، والجنس الأصفر في صعود في حين أن الجنس الأشقر في هبوط. والذوق الآسيوي له بريقه بعدما خفتَ بريق الذوق الغربي. أما الرأسمالية الصينية فإنها تقف ندًّا للرأسمالية الأمريكية وتنافسها على زعامة العالم اقتصاديًّا. والصراع القادم لن يكون صراع الحضارات، بل صراع الرأسماليات التي تتجسد حاليًا في الحرب التجارية المحتدمة بين بكين وواشطن، ومركز الثقل المالي والإبداعي العالمي الجديد ينتقل تدريجًا من الغرب إلى الشرق. لقد انتزعت آسيا راية العولمة متسلحة بالتطورات المذهلة في الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس من الهواتف الذكية وطريق وحزام الحرير الجديد. هذه التطورات هي وقود حركة انكماش العالم خلال السنوات الثلاثين المقبلة حيث يتوقع أن يكون النصف الأول من القرن الحادي والعشرين قرن آسيا في التاريخ العالمي المعاصر(36) □

---

(36) Parag Khanna, *The Future is Asia* (New York: Simon and Schuster, 2019).

Fatemah Alzubairi
Colonialism, Neo-Colonialism, and Anti-Terrorism Law in the Arab World (London: Cambridge University Press, 2019). 198 p.

الاستعمار، الاستعمار الجديد وقوانين مكافحة الإرهاب في العالم العربي

أحمد محمد أبوزيد(*)

مركز هاندا لدراسات الإرهاب والعنف السياسي (Handa-CSTPV)،
كلية العلاقات الدولية، جامعة سانت أندروز، اسكتلندا ـ المملكة المتحدة.

على الرغم من الطفرة الهائلة (كميًّا ونوعيًّا) التي شهدها حقل دراسات الإرهاب خلال العقدين الماضيين، إلا أن الدراسات التي تتناول تاريخ الإرهاب ومكافحته في بلدان الجنوب العالمي ما زالت قليلة، إن لم تكن نادرة. ففي ما يتعلق بدراسة هذه الظاهرة في العالم الإسلامي والشرق الأوسط على وجه الخصوص، فمن غير المعتاد قراءة دراسات متوازنة ومتبصرة، ولا سيّما من جانب مؤلفين عرب/مسلمين. كذلك لوحظ أن معظم الأدبيات تركز على دراسة التاريخ الأوروبي في القرن الثامن (وتحديدًا ما يعرف بالفرنسية بعهد الإرهاب (Regime Terrore)) كنقطة انطلاق لدراسة الإرهاب[1] وإغفال تجارب المناطق الأخرى من العالم. على النقيض من ذلك، يناقض اتجاه جديد من الباحثين العديد من الافتراضات والمقولات «الغربية» المترسخة حول دراسة الإرهاب ومكافحته. يمثل كتاب فاطمة الظبيري (الذي كان في الأصل أطروحة الدكتوراه التي حصلت عليها في عام 2017 من جامعة تورونتو الكندية) مثالًا عميقًا ورائدًا على مثل هذه الأعمال الأكاديمية الرصينة. في هذا الكتاب، تبحث الظبيري عن العلاقة بين النفوذ الغربي، سواء في حقبة الاستعمار أو ما يسمى الاستعمار الجديد، وبين قوانين مكافحة الإرهاب في الوطن العربي على وجه الخصوص (ص 2)، وهي المنطقة التي تمثل في نظرها حاضنة ومفرخة (Hostile Producer) للمنظمات الإرهابية، ومن جهة أخرى تعَدّ فاعلًا رئيسيًا في الحرب العالمية لمكافحة الإرهاب. إضافة إلى ذلك، تتعقب الدراسة جذور

(*) البريد الإلكتروني: aa286@st-andrews.ac.uk.

(1) Ronald Schechter, *A Genealogy of Terror in Eighteenth-Century France* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2018).

وتطور قوانين وتشريعات مكافحة الإرهاب والاستراتيجيات القانونية المتخذة على المستوى الإقليمي لتعريف مكافحة الإرهاب (ص 77). كما تحلل الظبيري أصل الجوانب الإشكالية للتدابير المصرية والتونسية في مجال مكافحة الإرهاب (ص 12) عبر تحليل تشريعات وتدابير مكافحة الإرهاب والأمن القومي من بدايات القرن التاسع عشر إلى وقتنا الحاضر.

أولًا: في البدء كان الاستعمار

لفهم الجذور الاستعمارية للأنماط والصور الحالية من نسق السيطرة السياسية والاجتماعية، تدعي الظبيري أنه مع دخول الحداثة إلى الوطن العربي منذ نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعودة (أو استعادة) التواصل والتفاعل العميق مع القوى «الإمبريالية» الغربية والمجتمعات الأوروبية «الحداثية»، وبخاصة مع احتلال نابليون لمصر (1798) وصعود محمد علي باشا (1805 ـ 1841) في مصر، وحكم أحمد الأول بن مصطفى في تونس (1859 ـ 1882)، بزغ ما نسميه اليوم ممارسات وسرديات مكافحة الإرهاب، التي بدأت في اتخاذ الطابع المؤسسي واكتساب الطابع النظمي. طبقًا للظبيري، فقد قرر الفرنسيون إدخال وتطبيق القوانين الفرنسية الوضعية في مصر (كود نابليون) وبخاصة قانون العقوبات الفرنسي. تجلى ذلك على سبيل المثال في أن التعريف المصري للإرهاب (القانون الرقم 94 لعام 2015) بالرغم من غموض مصطلحاته وبعض التعديلات الهامشية، يجد جذوره ويمكن العثور على أصله في نص قانون العقوبات الفرنسي لعام 1810 (ص 12).

مثل هذه المحاولات أسهمت كثيرًا في تسريع عملية «التحديث» المصرية ـ التونسية، وفي تطوير طرائق وتقنيات العقاب والانضباط القروسطية (ما قبل الحداثية) عبر دمجها بالنظم القانونية الإدارية والتأديبية الأوروبية الحديثة، وتحديدًا الفرنسية والإيطالية والبريطانية، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كذلك، تجدر الإشارة إلى أن محاولات كلٍّ من محمد علي وابن مصطفى المستمرة لتحديث وإصلاح مؤسسات الدولة والاقتصاد للحاق بركب الدول الأوروبية، من خلال التصنيع والتحديث والإصلاحات البيروقراطية والمؤسسية، قد أدت إلى تقوية وتعزيز هذه المحاولات والممارسات «القانونية» الحداثية (ص 163). وبالرغم من ذلك، تتجاهل الدراسة أنه قد تزامن تطبيق هذه الممارسات (وبخاصة في مصر) مع بزوغ حركات معارضة وتمرد شعبي كبير ودائم ضدها[2]، حيث ساد الاعتقاد بأن صيرورة عملية التحديث هذه كانت سلطوية وعقابية؛ إذ يذكر خالد فهمي أن الطريقة التي تعامل بها نظام أسرة محمد علي ومؤسساته المستحدثة هذه (أي الجيش والشرطة) مع المواطنين المصريين تركزت على ممارسات عنفوية ممنهجة كالقمع والتعذيب والسجن والإخضاع والقهر[3].

---

(2) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. New York: Verso, 2014); Zeinab Abul-Magd, *Imagined Empires: A History of Revolt in Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 2013), and Khaled Fahmy, *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

(3) Khaled Fahmy, *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 2018).

تجادل الظبيري بأن أساليب مكافحة الإرهاب التعسفية الراهنة، التي تتجاهل بصورة عميقة حقوق وحريات المواطنين، موروثة ومستمدة من الممارسات الاستعمارية في مجالات مكافحة الجريمة والسيطرة الاجتماعية. هذه الممارسات العتيقة أدت في التحليل النهائي إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، الذي كان في جوهره نتاجًا لفشل السياسات العربية في صوغ تدابير مقبولة لمكافحة الإرهاب والأمن القومي، بدلًا من تلك القائمة بالأساس على مجموعة من التدابير الاستثنائية (ص 26). في الواقع، أهملت عمليات التحديث في مصر وتونس في القرن التاسع عشر بالكامل الجانب المعياري (أي المعايير والأفكار والقيم) من الحداثة الأوروبية. فبينما استندت الحداثة الأوروبية (Modernity) إلى أفكار ومعيار عصر التنوير، مثل الحرية والمساواة والإخاء، شعار الثورة الفرنسية الشهير، في المقابل تجاهلت تجارب التحديث العربية (Modernization) عن عمد الطابع الديمقراطي الناشئ لأوروبا ما بعد ثورات 1848. في مصر على سبيل المثال، فقد احتفظ محمد علي وخلفاؤه بالعديد من جوانب وأساليب الإدارة والحكم المملوكية والقروسطية التي كانت سائدة قبل ظهور الحداثة الأوروبية التي بدأت مع رسو سفن نابليون على ساحل الإسكندرية.

تعارض دراسة الظبيري، عبر مجهود بحثي رصين وعميق، مجموعة من الدراسات التاريخية المهمة التي ظهرت في مجال دراسات الإرهاب، والتي تدعي أن ممارسات وخطابات مكافحة الإرهاب هي نتاج أنظمة ما بعد الاستعمار والنظم القومية/الوطنية التي استحوذت على السلطة بعد عملية إنهاء الاستعمار. ولقد كشفت الظبيري بصورة مقنعة كيف أن هذه الخطابات والممارسات القانونية قد نشأت خلال الحقب ما قبل الاستعمارية والاستعمارية؛ حيث أدّت التشريعات الغربية والأوروبية المركزية دورًا حاسمًا في عملية صوغ وتنظيم قوانين وممارسات مكافحة الإرهاب الحالية (وغيرها من الممارسات القانونية بوجه عام)، وفي نهاية المطاف سياسات مكافحة الإرهاب ذاتها (ص 101 ـ 108). مثل هذه التشريعات، كما يزعم الكتاب، تعكس المنطق الاستعماري (Colonial Rationale) الذي يعتمد جوهريًا على تبني مصطلحات مسيّسة غامضة وإجراءات استثنائية (ص 12). وهي الآراء التي تدعمها دراسات تاريخية رصينة مثل دراسات خالد فهمي، حيث يشير الأخير إلى أن هذه الإصلاحات القانونية (وبخاصة في مجالات مثل العقوبات، والتشريعات الإسلامية، تنظيم الشرطة، والطب الشرعي وما إلى ذلك) كانت مرتبطة أكثر بجهود تعزيز السلطة المركزية للدولة من الجهود المبذولة لتبني القواعد والمعايير القانونية الغربية[4].

وفقًا للظبيري، تنقسم القوانين ذات الصلة بتدابير مكافحة الإرهاب المعاصرة إلى مجموعتين: تلك المتعلقة بأمن الدولة التي تم تبنيها قبل تنظيم وتقنين جريمة الإرهاب، وتلك التي تنظم مباشرة جريمة الإرهاب بموجب قوانين مكافحة الإرهاب (ص 12). ففي الحقبة الاستعمارية لم تكن هذه الحكومات قادرة على اتخاذ قرارات جوهرية أو مصيرية دون موافقة السلطات

(4) Fahmy, *In Quest of Justice: Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt.*

البريطانية أو الفرنسية، الذين استخدموا بدورهم الأساليب الإدارية للإمبريالية غير الرسمية (Informal Imperialism) للسماح لهم بالمشاركة غير المباشرة في عملية صنع القرار، استنادًا إلى علاقاتهم وشبكات اتصالاتهم القوية مع الطبقات والنخب الحاكمة في هذه البلدان (ص 108). عقب الاستقلال، ومن وجهة نظر فانونية (نسبة إلى فرانز فانون)، أشارت الدراسة إلى أنه في السبيل إلى تأمين الدول المستقلة حديثًا، حوّل الحكام العرب النظم الاستعمارية السابقة إلى نظم استبداد وطني، حيث يمكن النظر إلى الطبيعة الازدواجية للنظم القانونية العربية الحديثة (أي وجود نظام قانوني أوروبي ذي نموذج استعماري يتعلق بالأمن القومي) بوصفها نتيجة للأهداف المتناقضة للسياسات الاستعمارية التي عملت من جانب على إعداد وتهيئة الدول المحتلة للاستقلال، مع ضمان حماية مصالحها الإمبريالية في هذه المستعمرات في الوقت نفسه (ص 108).

استمرارًا في خدمة مصالح من هم في السلطة والقوى الاستعمارية الجديدة في المنطقة، ظلت هذه السياسات غير قابلة للتغيير (ص 98). وعليه، ومن أجل تقديم فهم شامل للخطابات والممارسات والسلوكيات المناهضة الإرهاب في مصر وتونس (والوطن العربي عمومًا) في مرحلة ما بعد الاستعمار، بحثت الظبيري بصورة دؤوبة في أصول وجذور مثل هذه التشريعات والممارسات القانونية، وتوصلت إلى نتيجة مؤداها أن هذه التشريعات والممارسات إنما نشأت على أرضية موجودة منذ فترة الاستعمار، وقد ورثتها لاحقًا هذه الأنظمة في عهد محمد علي وخلفائه في مصر، وأحمد بن مصطفى في تونس. إضافة إلى ذلك، ومن خلال السيطرة على عملية إنتاج «المعرفة»، وصوغ الحقيقة حول الإرهاب، والأمن بوجه عام، إما عبر البعثات العلمية وإما عبر السيطرة السياسية والاقتصادية، التي تم اعتمادها وتبنيها من جانب أجهزة الاستخبارات السرية التي ورثتها بدورها خلال الحقبة الاستعمارية وما بعد الاستعمار، راقبت السلطات المصرية والتونسية (والعربية عمومًا) اتصالات الناس وتمجهراتهم في محاولة لاستباق تهديد المتمردين والمعارضين لها على حد سواء. فقد لاحظت الظبيري عن كثب أن هاجس مصر (والبلدان العربية الأخرى) في تحديد «عدو» الدولة أدى إلى حدوث انتهاكات ممنهجة لخصوصية المواطنين وتهديد شعورهم بالأمان. لم تكن هذه الممارسات سوى لتدعيم طموح هذه النظم الاستبدادية، التي كانت تهدف إلى إبقاء الرئيس وحكومته الفاسدة في مواقعهم ومناصبهم (ص 119).

من خلال تطبيق منهج التحليل التاريخي النقدي (Historical-critical Analysis)، سلطت الظبيري الضوء على الأنماط غير المرغوب فيها للسيطرة السياسية الواسعة التي تجرّ الدول العربية إلى دائرة العنف، وذلك بغية استبدال هذه الأنماط بأخرى حكيمة يمكن أن تضمن وتصون الأمن القومي والدولي معًا (ص 11). بحسب الظبيري، فقد سعت الدول العربية إلى زيادة قوتها الداخلية، وقد تم لها ذلك من طريق استبدال نظم وطرائق السيطرة الاستعمارية بأخري محلية. أي بمزيج من المركزية والمحاكم الخاصة والسلطات خارج القانون لخدمة الأنظمة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال بصورة فعّالة. وقد هدفت الدولة «الوطنية» العربية بذلك إلى إخضاع جميع المعارضين لسلطانها. في هذا الصدد، تم تطبيق اللوائح

على كل الهيئات والمؤسسات التعليمية من طريق فرض برامج للتربية الوطنية وتقييد الأنشطة السياسية للطلاب (ص 108). علاوة على ذلك، وعبر تحليل منهجي تاريخي مقارن لقوانين مكافحة الإرهاب في حالتي دراسة شملت مصر وتونس، جادلت الدراسة بأن تطوير التشريعات الوطنية ارتبط بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي فإن عمليات صوغ القوانين وصنع السياسات لم تكن بمعزل عن الظروف التاريخية الدينامية المحيطة بها (ص 11). وقد حاول الكتاب تقديم وصف سياقي للأحداث التاريخية الرئيسية والجوانب الثقافية ـ وبخاصة الاستعمار والاستعمار الجديد ـ التي شكلت الطرائق التي تفهم بها البلدان العربية ظاهرة إشكالية مثل الإرهاب. ومن اللافت للنظر أن هذه الدراسة كشفت أنه بعد عقود من انتهاء الاحتلال البريطاني لمصر (1954)، والفرنسي لتونس (1956)، فإن معظم هذه الأساليب والتشريعات التي دأبت القوى الاستعمارية على تطبيقها لا تزال مستمرة عمليًا، ولا سيَّما داخل أروقة الأجهزة التشريعية والنظام القضائي، في دولة ما بعد الاستعمار.

بالرغم من ذلك، فإننا نختلف مع أطروحة الظبيري في هذه النقطة. فكونها دراسة قانونية بالأساس، فهي تشدد على تداعيات الممارسات الإجرائية لتشريعات مكافحة الإرهاب في مصر وتونس وآثارها، وإلى أي مدى ما زالت القوى الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) تؤثر في التشريعات الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار؟ ومع ذلك، لم تستكشف الدراسة أسباب اختلاف الحالة المصرية عن الحالة التونسية (ص 215). علاوة على ذلك، لم تفحص الدراسة ما إذا كانت هذه الممارسات والخطابات تجد جذورها قبل مجيء الحداثة، وقبل سنوات الاحتلال البريطاني والفرنسي وبدء تطبيق القوانين الوضعية الأوروبية، أو ما يمكن أن نطلق عليه بـ «جينولوجيا Genealogy» الإرهاب ومكافحة الإرهاب في الوطن العربي.

ثانيًا: أعمدة مكافحة الإرهاب الأربعة

لسبر أغوار حدود التقاطعات والنفاذة بين النظم التشريعية الاستعمارية والوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار والتشريعات النيوكولونيالية في مجال مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، جادلت الظبيري بالقول بأن عملية تطوير الأطر القانونية والسياسية لقوانين مكافحة الإرهاب تستند أساسًا إلى أربع آليات رئيسية. وفقًا لهذا النموذج، فرضت القوى الاستعمارية سطوتها وهيمنتها من خلال استخدام العسكرة (Militarism) ومزيجًا من الاستثناء السياسي (Exceptional Political Doctrine)، والتي توسعت لتشمل أيضًا أنماط السيطرة الاستعمارية الجديدة. من وجهة نظر الدراسة، تشترك كل من أنماط السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة في أربع سمات مشتركة، هي: التوسع الاقتصادي والإصلاحات، والمركزية، والعسكرة، والأنظمة والإجراءات الاستثنائية (Exceptional Regulations and Measures) (ص 26 ـ 35). كما تدعي الدراسة أن الاستثنائية (الإجراءات والممارسات) هي العامل الأكثر أهمية وتعقيدًا في تأمين الحكم الاستعماري، التي تم تعريفها بأنها «مجموعة التدابير التي

ينظمها القانون أو الضرورة للسماح بإقامة حكم مؤقت خارج مظلة القانون» (ص 26).

الإطار الزمني للكتاب مقسم زمنيًا بصورة تسلسلية إلى خمسة أجزاء رئيسية. في ما يتعلق بالحالة المصرية، فقد تم تقسيمها إلى حقبة أولى (تحت الاستعمار الفرنسي 1798 ـ 1801)؛ حقبة لاحقة للإمبريالية غير الرسمية (بصورة رئيسية بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر)؛ حقبة الاستعمار البريطاني (1882 ـ 1914)؛ حقبة ما بعد الاستعمار، وأخيرًا الحقبة الحالية المتمثلة بحالة التبعية الاقتصادية والخضوع السياسي لقوى الاستعمار الجديدة (ص 100 وما بعدها). أما في ما يتعلق بتقسيم الحالة التونسية، فقد وزعتها الدراسة لأربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة الإمبريالية غير الرسمية (1850 ـ 1870) والتي تعكس حالة السيطرة السياسية والاقتصادية الأوروبية؛ مرحلة الاستعمار تحت الحماية الفرنسية وإرثها من المركزية والاستثنائية (1881 ـ 1956)؛ مرحلة ما بعد الاستعمار والعودة إلى الاستبداد؛ وأخيرًا مرحلة الاستعمار الجديد وسيادة سياسات الاعتماد الاقتصادي والخضوع السياسي للغرب (ص 163 وما بعدها).

بناء على هذا التقسيم، أشارت الدراسة بصورة مقنعة إلى أن هذه العوامل الأربعة تمثل مجتمعة جوهر الهيمنة الإمبريالية، التي برزت كقوى استعمارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعاودت الظهور في أواخر القرن العشرين كاستعمار جديد. كذلك فقد أظهرت الدراسة أن كل عامل من هذه العوامل قد ظهر كصورة من صور الهيمنة التي بقيت مستمرة وموجودة في المستعمرات السابقة حتى بعد الحصول على الاستقلال. وتجادل الظبيري بأن ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب ما هي إلا تجلٍّ لاستراتيجيات الاستعمار الجديد (ص 26)، حيث قوضت القوى الإمبريالية الجديدة (الولايات المتحدة) محاولات الإصلاح السياسي الداخلية عبر مساندة الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي، وغض الطرف عن ممارسات هذه الأنظمة غير القانونية، مثل الإجراءات الاستثنائية التي تصوغ لها استخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك إعلان حالات الاستثناء، والاستخدام المفرط للقوة، والعسكرة... إلخ، بطريقة تدعم هذه الأنظمة على تقوية شوكتها السلطوية (ص 119).

خلافًا لمعظم دراسات الإرهاب، فإن دراسة الظبيري لم تهمل الظروف الاجتماعية والسياسية والاجتماعية في كل من مصر وتونس، وكيف تؤثر في الطريقة التي أنتجت بها تدابير مكافحة الإرهاب وسردياتها وممارساتها، وتجلت المعرفة بها، حيث تزيل الدراسة اللثام حول الاعتقاد المترسخ لدى السلطات المصرية منذ محمد علي والقائل بأن «التفاوض مع الإرهابيين هو دليل على ضعف الدولة» ولماذا اعتمدت هذه الأنظمة على الردع والاستخدام المفرط للقوة، على الرغم من ثراء الأدبيات حول نجاعة الممارسات التاريخية اللاعنفية وتدابير مكافحة الإرهاب غير القسرية، في التعامل مع جماعات المعارضة والتمردات؟ في الواقع، وعلى الرغم من الترسانة التشريعية الضخمة في البلدان العربية، إلا أن السلطات المصرية (والتونسية بدرجة أقل) اعتمدت بصورة كبيرة على الأساليب والتقنيات العنيفة أكثر من التدابير القانونية. فإلى جانب إجراءات الأمننة (Securitization) الساحقة للمجال السياسي

في الوطن العربي، أشارت الظبيري إلى أن الأنظمة العربية أضافت الكثير من الإجراءات والاستثناءات إلى مجال مكافحة الإرهاب على وجه الخصوص، بطريقة جعلت من تدابير مكافحة الإرهاب أقرب إلى ما سمّاه الفيلسوف الإيطالي أغامبين بـ «القوى الاستثنائية» (Exceptional Powers). هذه الأشكال من الاستثناء تبدأ من الاحتجاز دون محاكمة وحتى إعلان حالة الطوارئ لمراحل طويلة (ص 26). علاوة على ذلك، زعمت الدراسة أن هذه السياسات تجد جذورها في الممارسات الاستعمارية ضد الحركات الشيوعية وحركات المقاومة ومناهضة الاستعمار في جميع أنحاء العالم (ص 98)، حيث اتسمت العديد من الممارسات الاستعمارية (والاستعمارية الجديدة) بطبيعة استبدادية في جوهرها، إذ تقول الظبيري في (ص 119):

«إن الهوس بالرصد، سواء عبر الرقابة والقيود المفروضة على التعبير أو حظر السفر أو تجميد الأموال، يعدّ جزءًا من حركة طموح استبدادي جماعي عالمي. وهو ما يعني أن الطموح الاستبدادي كمنظور نظري، ليس فقط قادرًا على تقديم تفسيرًا لهذه الممارسات في العالم العربي، بل يمكنه أيضًا تفسير وشرح ممارسات مكافحة الإرهاب في الديمقراطيات الغربية كذلك».

عمومًا، تعَدّ دراسة الظبيري عملًا علميًا بامتياز، وتمثل إضافة حقيقة لمعرفتنا حول أصول استراتيجيات مكافحة الإرهاب في دول الجنوب العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط العربي بوجه خاص. وهي المنطقة التي تم تجاهلها أكثر فأكثر من جانب دراسات الإرهاب والعنف السياسي. لقد أظهرت دراسة الظبيري كيف أن مثل هذا التجاهل لم يؤدِّ فقد إلى تقييد جهود تطوير استراتيجيات وتدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، بل أسهم أيضًا في تسليط الأضواء على البواعث التي جعلت تشريعات مكافحة الإرهاب في الجنوب العالمي غير كافية وعاجزة في الوقت نفسه، وما الأسباب التي دفعت هذه الدول والأنظمة تعتمد على نطاق واسع على الاستخدام المفرط للعنف والأساليب القسرية في مكافحة الإرهاب.

ختامًا، فإن دراسة الظبيري قد أوضحت بدقة ضرورة فهم الطريقة التي تحارب بها الدول الجماعات الإرهابية، ولا سيَّما الأساليب غير العنيفة وغير القهرية مثل تشريعات مكافحة الإرهاب، والحاجة إلى قبول الحقيقة المؤلمة (والمرفوضة رسميًا) المتمثلة بأن الإرهاب لا يمكن محاربته باللجوء إلى العنف والقوة المسلحة فقط. كما كشفت الدراسة بصورة لافتة كيف أصبح الجانب القانوني في استراتيجيات مكافحة الإرهاب عنصرًا لا غنى عنه في الحرب الطويلة التي يخوضها المجتمع الدولي ضد الإرهاب. أخيرًا، فقد فككت الظبيري على نحو مثير للإعجاب الأسس والسياقات التاريخية للخطابات والممارسات القانونية لمكافحة الإرهاب عربيًا، من خلال التركيز على الحالتين المصرية والتونسية، بوصفهما من أوائل المجتمعات العربية تفاعلًا مع الحداثة. وهي الدراسة التي يمكن القول بثقة، إن الحجة والإطار النظري والمنهجي المستخدم بها قد يسهمان جديًا في تفسير وشرح ممارسات مكافحة الإرهاب في مناطق أخرى من العالم، وهو ما يمثل في رأينا مساهمة علمية رصينة، ليس فقط لأدبيات دراسات الإرهاب، ولكن لمجالات بحثية أخرى مثل الدراسات القانونية ودراسات الشرق الأوسط وغيرها □

وانغ يي وي

العالم مترابط: منطق مبادرة الحزام والطريق

ترجمة عمرو جمال علي؛ ساعد في الترجمة أحمد الشراكي؛ شوقي نصر ونزهة الحاج علي
(بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، 2018). 251 ص.

جلّة سماعين(*)

أكاديمي وباحث في الدراسات الدولية ومترجم ـ الجزائر.

منذ إعلان الرئيس الصيني شي جينبينغ في عام 2013 عن «مبادرة الحزام والطريق» (BRI)، بوصفها ممارّ اقتصادية تنموية (بريّة وبحريّة) تعبُر أكثر من 60 دولة من آسيا وأوروبا وأفريقيا وتُشرِكها في نظام تعاونيّ وتكامليّ، برز اهتمامٌ بالغٌ من أوساطٍ عالمية مختلفة تجمّعت لديها تساؤلاتٌ عديدة حول: ماذا ستقدّم هذه المبادرة للشعوب وللعالم؟ وما الدور العالمي الذي ستضطلع به الصين ـ أو تريد أن تؤدّيه ـ من خلال هذه المبادرة؟ ما علاقة هذه الطريق «الجديدة» بطريق الحرير التاريخية؟ وهل تحقّق المبادرة نتائجها؟ وغيرها من التساؤلات والشكوك التي أصبحت تتراكم يومًا بعد يومٍ.

من خلال هذا الكتاب، يقدّم لنا وانغ إي وي (أستاذ بكلية العلاقات الدولية بجامعة الصين الشعبية ومدير معهد دراسات الشؤون الدولية، وكذلك مدير باحث بمركز دراسات المشكلات الأوروبية، وأحد كبار الباحثين في مراكز بحثية صينية مختلفة)، فكرةً إجماليَّة وصورة حقيقيَّة عن مغزى مبادرة «الحزام والطريق». فعلى الرغم من ضخامة المبادرة أو المشروع وتعدّد آلياتها وفواعلها وميادينها وأنشطتها الاقتصادية التي خُصّصت لها ميزانيات ضخمة، يستطيع وانغ أن ينقل في كتابه الذي يقع في حدود 250 صفحة معطياتها الدّالة والمفتاحية، وأن يعالجها بمنطقيَّات (Logics): عولميَّة، حضارية، استراتيجية، اقتصادية وسياسية، ويبيّن كيف أن المبادرة تصنع، وستصنع، عالمًا مترابطًا وأكثر اندماجًا واتِّصالًا، وأنها ستكون «يدًا حكيمةً» بمقدورها استيعاب العالم بأسره وجعله أكثر تضامنًا بعد فشل النموذج الرأسمالي بسبب مركزيته الغربية وعدم قدرة «يده الخفيّة» ومؤسساته المعقَّدة على صنع التنمية العادلة وتحقيق السلام العالمي.

(*) البريد الإلكتروني: hid2sm@hotmail.com.

أوّلًا: «الحزام والطريق»: نَتشاور معًا، نَبني معًا ونَتقاسم معًا.

يقدِّم هذا الكتاب ـ تقريبًا ـ صورة كاملة وشاملة عن مبادرة الحزام والطريق، ويكشف عن الخلفيات الحضارية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والاستراتيجية التي تدفع الصين إلى الترابط مع العالم، والعكس. يعمل وانغ بدءًا من **المقدمة** و**التمهيد** على تبديد العديد من الأفكار والمواقف المسبقة التي راجت في بعض الكتابات الإعلامية والأكاديمية الغربية وغير الغربية، التي تقول بأن مبادرة «الحزام والطريق» ما هي إلَّا استراتيجية صينية للتوسّع و«الهيمنة الناعمة» ولمساعدة الصين على التخلّص من فائض إنتاجها. لذلك، سيصادف القارئ خلال فصول هذا الكتاب معلومات غزيرة وتفاصيلَ دقيقة تثبِت كيف أن الصين تتقاسم مع الدول المنخرطة في المشروع مزايا ومصالح متعدّدة المستويات والنطاقات، وكيف أن العالم يحتاج إلى الصين، والصين تحتاج إلى العالم. بل إن هذا المشروع سيسمح، من منظور العلاقات الدولية، ببناء جغرافيَّة جديدة للعالم تحقّق التنمية العالمية الشاملة التي تزيح تدريجًا التفاوت بين الدول، وسيسمح بانبثاق سياساتٍ دوليَّة جديدة ذات قيم جوهرية تدشّن ما يسمّيه الكاتب «الطبعة الثالثة للعولمة»، وهي عولمةٌ جامِعة تقوم على الإبداع والتشاور وحماية البيئة والانفتاح والتقاسم.

لقد سعى الكاتب في صفحات هذا الكتاب، للدفاع عن الحكمة الصينية لتشييد عالمٍ متضامنٍ، وعن هذه المبادرة التي هيَ ذات منفعة عامة وفرصة تاريخية واستراتيجية للانسجام الأعظم للعالم.

يستعين وانغ يي وي، الذي لقّب بـ «أستاذ طريق الحرير»، ببراعته وخبرته العملية وعمقه المعرفي ومعطياته الدقيقة التي جمعها بوصفه مسؤولًا أول بمشروع «الحزام والطريق» لإثبات فكرة أهليّة الصين على تغيير العالم نحو الأفضل وعلى خلق الترابط؛ وهو يُراكم ضمن صفحات هذا الكتاب المعدودة الحُجج والتبريرات التي تدحض مخاوف الأوروبيين والأمريكيين وغيرهم، وتجيب عن تساؤلهم المركزي: هل يمكن للصين النجاح في ما فشل فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؟ وفي ذلك، يؤكّد لهم بأن المبادرة تمتلك المشروعية التاريخية والمعقوليَّة الواقعية. فمن الناحية التاريخية، تعدُّ المبادرة تطويرًا لـ «طريق الحرير» القديمة التي كانت جسرًا بين الشرق والغرب. وحاليًا هي تتوسّع إلى مساراتٍ بحريَّة، وتعمل على حلّ مشكلات التنمية إقليميًّا وعالميًّا. فالمبادرة تتيح للدول الواقعة في نطاقها أن تتقاسم الصين معها طاقتها الإنتاجية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات والنموذج التنموي الفيزيائي؛ لذلك فهي تسعى لتحقيق ثلاثيَّة: «نهضة مشتركة، تحديثٌ مشترك وعولمةٌ جامعة».

إذًا، عقيدة الحزام والطريق هي عقيدة سلم وفوز، لا مواجهة. وكما عبَّر عنها الرئيس الصيني شي جينبينغ «إنها عقيدة سلم لا حرب، تعاون لا مواجهة، فوز مشترك لا مباراة صفرية، إنها القضية الأزليَّة لتقدُّم وتنمية وسلام المجتمع». ويعتقد وانغ يي وي أنها تربط ثلاثة نظم بدأت تتكوّن في عالم اليوم: نظام حضاري يجمع الحضارات التقليدية ويعمل على تجاوز مركزية الدولة القومية التي تشكّل وحدة النظام الدولي الأساسية؛ 2) نظام مواطنة عالميّ تُكرّس

فيه الجهود للقضاء على الفجوة بين الأقوياء والضعفاء، بين الأغنياء والفقراء، بين المركز والهامش؛ 3) نظام عولمة جامعة يحقق التنمية العالمية المشتركة. فالمشروع يصنع الاستقرار والتناغم في النظام الدولي، ويسعى لتكريس العدالة والإنصاف على الصعيد الدولي، وهو ليس عقيدة هيمنة واستعمار وتبعيّة، بل يتسم بالعدالة والشمول والمساواة والتعاون والاستدامة، وكلّما باكَرَت الدول إلى المشاركة فيه، كلّما استفادت مبكّرًا.

ثانيًا: مَنطقيَّات «الحزام والطريق»

تقوم مبادرة «الحزام والطريق» على الترابط في مجالات خمسة هي: السياسات، البنى التحتية، التجارة، رؤوس الأموال، والتواصل بين الشعوب. وهي تُعبِّر عن إرادة الصين للانفتاح نحو الخارج والاتجاه غربًا من خلال بناء ستة ممارّ (خطوط) اقتصادية بحرية وبرّية تصل إلى أفريقيا وأوروبا. ويرى وانغ يي وي أن طموحات الصين تحرّكها خمسة أنواع منطقية:

1 ـ المنطق الحضاري

فهي تستند إلى منطق حضاري جديد يجمع حضارات تاريخية ويعيد إقامة التوازن بين حضارات البرّ وحضارات البحر، بل وتستعيد مكانة البر الأوراسي ودوره التاريخي في التجارة والثقافة والحضارة كما تجسَّد ذلك في طريق الحرير القديمة. إذن ليس مشروع «الحزام الطريق» مجرد آلية اقتصادية وتقنية تريد من خلاله الصين والدول المشاركة الاندماج القويّ في العولمة. إنه مشروعٌ حضاريٌّ يمتد عبر الزمن ليبنيَ نهضةً حضاريّة تعيد إحياء الثقافات العريقة وتعيد تكوين ترابط الشرق والغرب. أما بالنسبة إلى الصين، فالمشروع يعطيها فرصةَ التحوُّل الحضاري، أي من حضارة البر إلى حضارة البحر من خلال المسارات البحرية التي يحملها المشروع. كما أن الصين نجحت في الانتقال من حضارة زراعية إلى حضارة صناعية ـ معلوماتية وتجارية، ومن حضارة إقليمية إلى حضارة عالمية. يُضاف إلى هاته العناصر عنصر التجديد الحضاري، فالمشروع يسمح بتجديد الحضارة البشرية، ويعطيها المساحات الاقتصادية والسياسية والثقافية لتحقيق السلام والأمن المشترك. كما سيُسْهِم في التعاون البحري بين الصين وأوروبا وسائر دول العالم لبناء «بحر السلام» بدل بحار الصراع والهيمنة.

2 ـ المنطق الاستراتيجي

رغم أن بعض فواعل هذه المبادرة يُرافعون على بعدها السلمي ومنطقها الحضاري والاقتصادي فقط، إلا أنها تحمل منطقًا استراتيجيًّا، وهو منطق يثير حفيظة المشكّكين في نيات الصين الخيّرة. الحاصل هو أن «الحزام والطريق» فرَضت على الصين إعادة تقييم سياسات دفاعها الوطني؛ فالصين بالأساس حضارة بريّة راكمت قوَّةً دفاعية بريَّة جاهزة لمواجهة الأخطار القادمة من جهة الشمال الغربي وجهة البرّ الأوراسي. إنها مبادرة تشجع الصين على تطوير قوَّة بحرية، وعلى الزحف بهدوءٍ نحو الدول الواقعة في الجهة الغربية، وتقليص نفوذ الولايات المتحدة تدريجًا هناك على نحوٍ يساعد على أن تكون حلول مشكلات بحر الصين الجنوبي بيد الآسيويين. الأمر الاستراتيجي الآخر، هو أن الصين تسعى لتغيير القواعد الحالية

للتجارة الدولية التي تزيد الغنيَّ غنًى والفقيرَ فقرًا. ولتفادي مواجهة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نجحت الصين في إقناع أوروبا لتأييد مقترحات المبادرة ودعمها والاستفادة من الانفتاح على أسواق المناطق الداخلية الحبيسة، فها هي بريطانيا، قلعة الرأسمالية، تنضم بلا تردّد، وبسرعة، إلى الشراكة مع الصين في مشروعها. ويضيف وانغ يي وي: «لقد تمكّنت الصين من الإمساك بأوروبا من خلال وضعها في محيط البر الأوراسي، وليس في المحيط البحري، لأن وضعها في المحيط البحري يجعلها تفكّر دائمًا في التعاون مع الولايات المتحدة التي تقع على الجهة الأخرى للمحيط الأطلسي».

من جهة أخرى، ستحاول الصين مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تتعرّض لها منطقة آسيا وتتهدّد بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، ناهيك بمنافسة الأدوار التي تؤديها الولايات المتحدة الأمريكية هنالك.

3 ـ المنطق الدبلوماسي

تتميز هذه المبادرة بأنها تقوم على نموذجٍ للتنمية والمصالح المشتركة ينطلق من مبدأ التشاور. فهي لا تفرض على الدول «وصفاتٍ للتنمية» كما كانت الحال مع سياسات الحداثة والتحديث الغربية. فبفضل مبدأ التشاور، تحتفظ الدول الممتدَّة على نطاق هذه المبادرة بسيادتها وتتمكّن من تجاوُز الضغوط الدولية المفروضة عليها بشأن سياسات التنمية والإصلاح، كما تتمكّن من تحقيق شراكة تقوم على مبدأ «رابح ـ رابح». لقد نجحت الصين في بناء دبلوماسية مع دول الجوار تقوم على الصداقة والشراكة، حتى مع الهند وفيتنام وسنغافورة التي هي دول منافسة. ويشجع مبدأ المبادرة القائم على تقاسم المخاطر، الحوكمة المشتركة وبناء مجتمع المسؤولية المشتركة من تعزيز هذا التكامل الإقليمي والدولي، وبالأخص ضمن بيئة دولية مضطربة ومخاطر غير تقليدية باتت تتخطّى قدرات الدولة القومية. إضافةً إلى كل ذلك، يبني هذا المشروع جسورًا فنيّة وثقافية ودينية ولغوية بين الشرق والغرب تصنع مجتمع المصير المشترك، مجتمعًا وصفه الرئيس الصيني بأنه «يتشارك في السَّرَّاء والضرَّاء».

4 ـ المنطق السياسي

يشدّد الكاتب على أن أكبر الدول النامية بإمكانها أن تحقّق ضمن مبادرة «الحزام والطريق» ثلاث مزايا أساسية، وهي مزايا كانت قد حققتها الصين بعد تجربتها الإصلاحية وطريقة تفاعلها مع العولمة والعالم. فالدول النامية بإمكانها تحقيق:

أ ـ التفوّق عند المنعطفات

حيث سيكون لديها فرصة تاريخية للتغلب على منافسيها من الدول المتقدمة من طريق الاستثمار في البِنى التحتية، والصناعات الرقمية والمعلوماتية وابتكار أفكار جديدة وتنمية مزايا القوة الناعمة. فهناك منعطفات يمكن فيها زيادة السرعة ومجاراة ـ أو الفوز ـ المنافسين.

ب ـ تحقيق التفوّق بتغيير الحارة

وذلك من خلال مساعدة هذه الدول على تحقيق تحوُّلات سريعة في هيكل الصناعات الاقتصادية، والكفّ عن محاولات اللّحاق بالدول المتقدمة وابتكار ميادين جديدة للمنافسة، وتجارب بديلة للصناعة

والمعلوماتية؛ وإن الصين الآن لتتيح للدول النامية المنخرطة في المبادرة من تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) ومرافقتها في الاستفادة من تدفُّق المعلومات ومساعدتها في خلق محطات رقمية، وإطلاق أقمار اصطناعية.

ج ـ النهضة المشتركة

تسمح هذه المبادرة للصين ولباقي الدول بتحقيق «تكاملات» (Intégrations) اقتصادية إقليمية وما عبر ـ إقليمية. وقد ابتكرت الصين لذلك آليات وقواعد اقتصادية مشتركة، كتلك التي تتعلّق بالشحن البحري والإمدادات التسويقية والأمن. إن هذه المبادرة لتفتح أمام الحضارات، بوصفها وحدة فاعلة ضمن نظام عالميّ بات يتجاوز تدريجًا مرجعيّة الدولة القومية، فضاءات أرحب للترابط والتعاون، كما أنها تعمل على النهضة المشتركة للحضارات القديمة.

5 ـ المنطق الإدراكي

تطرح اللغة والخطاب والثقافة الصينية إشكالات إدراكية لغير الصينيين والغربيين بالخصوص، ما يجعل فهم منطق وروح هذا الشعب العريق يخضع لتأويلات عديدة أغلبها سلبيّة، فتسمية «التنين» مثلًا تحمل دومًا دلالةً سلبية تشير إلى سلوكٍ عدوانيّ للصين، كما أصبحت المبادرة الجديدة تُقارن إعلاميًّا وأكاديميًّا بمشروع مارشال. العنصر الإدراكي الآخر يتمثل باختيار الرئيس الصيني تسمية المبادرة «الحزام والطريق» بدلًا من «طريق الحرير الجديدة» (وهذه التسمية أخذت رواجًا)، وينطوي ذلك على منطق إدراكي عميق، فالتسمية الثانية ترتبط بمصطلح «طريق الحرير» التاريخية التي أطلقها الأوروبيون من قبل لوصف خطوط التجارة بين أوروبا وآسيا. أما «الحزام والطريق» فتحمل خصائص صينية خالصة. لذلك تعدّ مسألة تسوية الإشكاليات الإدراكية مهمّة أساسية، وهو ما دفع وانغ يي وي في ملحق كتابه من تعداد المخاوف العشرة التي تقلق كمبوديا والأوروبيين بشأن «الحزام والطريق»، وهي مخاوف يذكر أنه نجح فعلًا في إزالتها حين التقى في عدّة مناسبات مع المسؤولين في تلك الدول.

ثالثًا: «الحزام والطريق»: الترابط والكسب المشترك والاستدامة

تمتدّ مبادرة «الحزام والطريق» عبر الزمن لأنها لا تتوقّف على محدّدات اقتصادية وسياسية تفرضها سياقات ظرفية، بل هي «مسيرة طويلة جديدة» تعيد صوغ تاريخ الشعوب بعيدًا من حالات الاستبعاد والتهميش والإمبريالية التي فرضتها لعقود عولمة غير متوازنة وغير عادلة. فـ «الحزام والطريق» تسمح من الناحية الجيوسياسية بصناعة «الاكتشافات الجغرافيَّة الكبرى الثانية» حيث تتَّخذ دول ومناطق جغرافية عديدة ثقلها وأهميّتها، وتترابط مع مراكز التنمية؛ فهي تُسهِم داخل دول الهامش في استقرار المحليِّين وتلبية حاجاتهم، ويفكُّ العزلة عن المناطق الحبيسة ويربط طاقتها الإنتاجية مع المدن الساحلية والمناطق الخارجية. إنه مشروعٌ يشجّع الدول والمناطق، في مستوىً أوَّل، على الترابط الوطني والاندماج الداخلي قبل الانفتاح على الخارج. وترسم تجربة الصين النموذج الأمثل، فهي قد حققت الترابط الوطني ونجحت في تكثيف شبكات ربط

(سكك حديد، موانئ، طرق سريعة، جسور بريّة، أنفاق عبور... إلخ) كبيرة وضخمة قبل نقل فائض طاقتها الإنتاجية إلى دول الجوار وإلى العالم. ساعد على ذلك انتهاجها عقلية منفتحة وسلوكيات تشاورية وتعاونية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنها نجحت في صنع تناغمٍ شبه مثاليٍّ يربط مخرجات سياساتها الخارجية مع مقترحات مبادرة «الحزام والطريق»، وهو ما يجعلها تُمسك بزمام أمور الانفتاح والعولمة والمضيّ قدمًا في طريق «تصيين العولمة» وتحقيق الفوز التعاوني. وهذا ما يدفع وانغ إلى المناداة بضرورة اعتماد مبادرة «الحزام والطريق» في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

بالنسبة إلى أوروبا، هناك العديد من الأسباب التي بمقدورها إنجاح العلاقة بينها وبين الصين. ويعّزز هذا النجاح وجود أساس تاريخي عميق بين الحضارتين الصينية والأوروبية. إن انفتاح الصين على الجهة الشمالية الغربية نحو البرّ الأوراسي، وصولًا إلى دول أوروبا الشرقية وبريطانيا لتحقيق الترابط الذي تطمح إليه هذه المبادرة، أصبح يلبّي مطالب واقعية ملحَّة لدى مجموعة واسعة من الدول والمجتمعات. حاليًا، يسعى الطرفان لربط مبادرة «الحزام والطريق» مع «خطة يونكر» للاتحاد الأوروبي، فالمبادرة حقيقة «تنطلق من الصين، لكنّها ملكٌ للعالم».

أما عن الوطن العربي، وعن دوله الواقعة على امتداد منطقة جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط، فيؤكّد الكاتب أن محرّك التنمية في هذه المنطقة الواسعة هو بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على رأسها السعودية والإمارات. إن هاتين الدولتين تملكان موارد طبيعية ومقدّرات مالية ضخمة، ومدنًا متطوّرة، وموانئ واسعة وشبكات معقدة من البِنى تحتيَّة، وهو ما يجعلها تمثّل نقاط ارتكاز استراتيجية لطريقَي الحرير البرّي والبحري. يُضاف إلى ذلك الأدوار الأساسية التي تصنعها مصر ضمن هذه المبادرة، والتي تمتلك المؤهلات الاستراتيجية والتاريخية لتكون طريق تنميةٍ واعد في منطقة شرق أوسطية مُثقلة بالصراعات والتَّحديات.

ولكن على الرغم من هذه التفاؤلية التي رسمت المسار العام لسرد أفضليات «الحزام والطريق»، فيبدو أن الكتاب لم يتطرَّق إلى العديد من المسائل التي تعترض تنفيذ هذا المشروع، أو إلى مسائل أخرى متعلّقة بإبستيمية العلاقات الدولية، وخصوصًا ما يرتبط بإعادة مراجعة مفاهيم العلاقات الدولية كتوازن القوى، والقومية، والإقليمية والتكامل المحلي والعالمي، والقطبية والتعددية القطبية، والنظام الدولي، والاعتمادية المتبادلة، والاستدامة، والمصلحة الوطنية، والحداثة والتنمية... إلخ، والتعمّق أكثر في معالجتها من منظور الفلسفة السياسية الصينية بدل الاقتصار فقط على استخدام بعض الأمثال والحكم الصينية. لذلك غابت في الكتاب مناقشة عناصر مهمّة تخصُّ كيفيات تجاوُز مركزية الدولة القومية والانتقال إلى نظام الحضارات؟ ورهانات بناء نظام عادلٍ يلغي الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فهل تحقيق ذلك ممكن من دون عنفٍ وثورات؟ وهل ستسمح قوى المركز بالتغيير وقبول تنمية «الهامش» والانتقال إلى ما يسمه الكاتب «الطبعة الثالثة للعولمة»؟ ... وغيرها من الأسئلة والوقائع التي تشكّل تحدياتٍ فعليَّة لتنفيذ مشاريع «الحزام الطريق»؛ بما في ذلك تعامل الصين وغيرها

من الدول مع قوى ولوبيات محلية وعالمية تدعو إلى الحفاظ على هوية النظام الدولي السائد النيوليبرالية والمركزيَّة التي تُعارض مساعي خلق نظام تعدديٍّ وتغيير الوضع الراهن (statu quo)، وهي في الوقت نفسه قوىً تضغط على العديد من الحكومات والشركات لرفض الانضمام للمبادرة، من دون أن نهمل قضيّة إذا كانت مشاريع المبادرة في شيْد البنى التحتية تمثّل لدى الدول المستهدفَة أولويَّات التنمية الوطنية. لذلك لا يمكن تجاهل المخاطر الأمنية والتحديات الجيواستراتيجية التي ستتركها سياسات الانتقال من جغرافيات اقتصادية لامتكافئة إلى جغرافيات جديدة عادلة.

بالرغم من ذلك، يمكن القول إن هذا الكتاب سيسمح لقارئه بأن يغوص في «السرد الجيّد لحكاية الصين» وأن يَركَب، رفقة الكاتب، «قطار التنمية» الذي ينتقل به من محطَّة الانطلاق بالصين ويمرّ عبر مجموعة من الدول في البرّ الأوراسي فيتعرّف هذا القارئ على خصوصياتها، مقدّراتها وثقافات شعوبها حتّى يصل إلى محطة الوصول في بريطانيا، وهناك قطاراتٌ تنمويَّةٌ أخرى تنطلق من جنوب شرق آسيا لتصل إلى غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط. لذلك، أمكن لـ «الحزام والطريق» أن يكون واسطة امتزاج الحلم الصيني بأحلام كل الدول الواقعة على امتداده. الميزة الأخرى لهذا الكتاب أنه يمنح الباحثين والمهتمين فرصة الاطلاع على نمط تفكيرٍ لم يعتادوه من قبل، وطريقة جديدة في فهم الشؤون الدولية، الاقتصادية منها والسياسية والاستراتيجية، حيث سيجدون أنفسهم أمام منطقٍ وحكمةٍ ورؤىً صينية تختلف عمّا «تكدّس» في أذهانهم من أفكار ومقاربات صنعتها هيمنة الثقافة الغربية عن تلك الشؤون. ومن المؤكّد أن الترجمات عن اللغة الصينية إلى العربية ستدفع نحو الاطلاع بموضوعية على «روح الشرق» وعمقه □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

صالح النعامي. **فقه التوحش المسكوت عنه: مقاصد فتاوى الحاخامات وتأثيراتها في الصراع والمجتمع الإسرائيلي**. بيروت: دار جسور للترجمة والنشر، 2020. 144 ص.

يؤكد هذا الكتاب أن فقه الحاخامات المتوحش في الكيان الصهيوني أكثر تأثيرًا من فقه تنظيم «داعش»، حيث إن هؤلاء الحاخامات يحظون بحاضنة سياسية واقتصادية واجتماعية ذات طابع مؤسسي ودولي، كما تشكل فتاويهم مصدرًا أساسيًا له وقعه الكبير على المجتمع الإسرائيلي ودوائر صنع القرار جراء التحولات الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يتناول الكتاب عمق العنصرية تجاه الفلسطينيين التي تعمّ المؤسسات التعليمية والجيش والقيادة السياسية والقضاء والخدمات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الإسرائيلية والتي لا تشمل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لعام 1967 فحسب، بل تشمل أولئك الذين يحملون «المواطنة» الإسرائيلية نفسها أيضًا، والذين غالبًا ما يعدّون «مواطنون» من الدرجة الرابعة في الأراضي المحتلة عام 1948. وتصل هذه العنصرية عند بعض الحاخامات إلى حد إطلاق الفتاوى باستعباد العرب.

يسلط الكتاب الضوء على الأحداث التي أكدت التحقيقات فيها وقوف كبار الحاخامات وراء الفتاوى التي تبيح قتل العرب كفريضة شرعية، وذبح الرضع العرب كإجراء وقائي،

وتشريع النهب والسلب، وتدمير المساجد والكنائس. ويتم ذلك بدعم حكومي إسرائيلي وأمريكي، ذلك أن جميع الحاخامات إما أنهم موظفو دولة يتقاضون رواتب من الحكومة، أو أن مؤسساتهم الدينية والتعليمية تحظى بدعم كبير من وزارات الحكومة. كما أن أكثر من 60 بالمئة من ضباط جهاز «الشاباك» هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، المتأثر بعمق بفتاوى الحاخامات. ولا يخفى أن الولايات المتحدة تدعم فتاوى الحاخامات من خلال الإعفاءات الضريبية لمنظمات يهودية أمريكية تقدم ملايين الدولارات لمؤسسات ومدارس يرأسها حاخامات يدعون إلى تدمير الأقصى ويصدرون فتاوى بقتل العرب، وسط صمت دولي يظهر مدى نفاق «المجتمع الدولي» وازدواجية معاييره.

يضم الكتاب ستة فصول، تتناول على التوالي: عوامل تعاظم مكانة فتاوى الحاخامات؛ مرجعيات الإفتاء وتياراتها؛ دور فتاوى الحاخامات في انطلاق الإرهاب اليهودي؛ انعكاسات فتاوى الحاخامات تجاه الصراع؛ اتجاهات فتاوى الحاخامات نحو«الآخر»؛ وتأثير فتاوى الحاخامات على الفضاء الاجتماعي الإسرائيلي.

ـ 2 ـ

رياض قهوجي (معد ومحرر). **القوات الجوية وحروب المستقبل: مفاعيل تقدّم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2020. 174 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ لقدرات القوى الجوية العالمية والتطور الذي تشهده مع دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالم التسلح وتأثيرها في العمليات الحربية والاستراتيجيات العسكرية، ولا سيما دخول قيادة الحرب السيبرانية وقيادة حرب الفضاء وغيرها من القطاعات الجديدة في هيكلية القوات المسلحة، لتكوّن مع قيادة القوات البرية والجوية والبحرية هيئة موسعة لقيادة الأركان المشتركة في الجيوش المتطورة.

ونظرًا إلى أهمية ثورة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في الأغراض العسكرية، وما توفره من فرص للتفوق والسيطرة في ميادين الحروب، يتناول الكتاب أوضاع القوات الجوية في منطقة الشرق الأوسط وعوامل تطورها وتأثرها بالعوامل الجيوساسية والحرب على الإرهاب والنزاعات الإقليمية. ويظهر كيف أن التطور التكنولوجي تداخل مع طبيعة الصراعات بحيث بات كلاهما يؤثر في الآخر، ولم يعد من الواضح إذا كان سباق التسلح العالمي مرتبطاً بشغف الإنسان لمعرفة حدود قدرة التقدم التكنولوجي أو بسعي بعض القوى العظمى للسيطرة على العالم.

كما يتناول الكتاب بالتفصيل الترابط القائم بين المقاتلات الحديثة؛ الذكاء الاصطناعي؛ الأنظمة المسيّرة عن بعد؛ آلية ربط الشبكات؛ السحابة القتالية؛ والحرب السيبرانية. ويتوقف الكتاب عند الثورة التكنولوجية في الحروب الحديثة والمراحل التي وصل إليها الوطن العربي وبخاصة الدول المتقدمة منه في إنتاج وتصنيع أجزاء من هذه الأنظمة، مؤكدًا أهمية الثورة

التكنولوجية القائمة والدور الرئيسي للقوات الجوية في الحروب.

كذلك يناقش الكتاب مفاهيم عسكرية تقنية على أرض المعركة مثل: الحرب الإلكترونية؛ الصواريخ فرط الصوتية؛ تحديات التفوّق العسكري؛ صواريخ الجيل المقبل؛ تأمين الهيمنة الجوية؛ موازين القوى وشكل الحرب المستقبلية. كما يعالج جوانب أخرى من الحروب اللاتماثلية، وكيفية مساهمة التكنولوجيا في تعزيز الحرب الهجينة، ودور القوات الجوية.

ـ 3 ـ

أولغا تشيتفيريكوفا. **دكتاتورية المستنيرين.. روح الإنسانوية العابرة وأهدافها**. ترجمة باسم الزعبي. عمّان: دار الآن ناشرون وموزعون، 2020. 314 ص.

يعرض هذا الكتاب للباحثة الروسية في مجال التاريخ والعلاقات الدولية أولغا تشيتفيريكوفا الممارسات الدكتاتورية في مجالات المعرفة والفكر والعلم، كاشفًا عن خطورة هذه الممارسات التي اضطلعت بها النخب المالية العالمية تحت راية الإنسانية والتنوير والعقلانية، والتي ترجمتها في مشاريع فكرية وثقافية وعلمية على مدار التاريخ، بغية التغلغل في حياة الشعوب وثقافاتها وإيجاد غطاء لهدفها الحقيقي ألا وهو فرض الوصاية على الناس والسيطرة على جوهر الإنسان وعقله ووجدانه لغايات فكرية أو سياسية أو اقتصادية، وذلك تمهيدًا لقيام نظام عالمي جديد يتخطى المضمون الديني الراسخ في وجدان الشعوب، ويمكّن هذه الجماعات الفكرية أو المستنيرين الذين نشأوا في أحضان الرأسمالية من تثبيت سيطرتهم على شعوب العالم.

وتوضح تشيتفيريكوفا أن أنماط الممارسات الدكتاتورية للمستنيرين لا تقل خطورة عن تلك الممارسات الدكتاتورية في المجال السياسي، وإن بدت نظريًا أو في الظاهر مناقضة لها. ويستخدم هؤلاء المستنيرون كافة وسائل الإعلام والدعاية التكنولوجيات الحديثة بغية الوصول إلى تحقيق هدفهم الرئيسي المتمثل بالسيطرة على الشعوب. وإذ تتابع مسيرة المستنيرين، تؤكد أنهم وجدوا أن الديانات التي استقرت عليها شعوب العالم لا تزال تمثل عقبة رئيسية أمام مشروعهم للسيطرة على البشر، وذلك نظرًا إلى ما اشتملت عليه هذه الديانات من قيم أخلاقية وتعاليم وأفكار ما زالت تستحوذ على عقول وقلوب شعوب العالم التي يصعب حصرها وتطويعها سياسيًا واجتماعيًا. وترى أن مواجهة المستنيرين الثقافية الراهنة ـ وهم من أتباع الرأسمالية ـ مع الديانات تأتي بعد مواجهات فكرية وسياسية خاضتها مع خصوم أيديولوجيين كثر، حققت فيها الرأسمالية انتصارات في بعض الحالات كما حصل في الصراع مع الأيديولوجيا الفاشية والأيديولوجيا الشيوعية، وبخاصة الانتصار الكبير الذي حققته الرأسمالية في بداية تسعينيات القرن الماضي والذي تمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي.

وتوضح المؤلفة أنه بعد مرور نحو عقدين من الزمن على انهيار الاتحاد السوفياتي وجد النظام الرأسمالي نفسه في مواجهة مع أعداء لا يقلون خطرًا عليه من الشيوعية والفاشية؛ من أبرزهم، الديانة المسيحية «الأرثوذكسية»

لـدى شـعـوب أوروبـــا الـشـرقـيـة الـتـي انتقل المستنيرون إلى محاربتها بعدما وجدوا فيها مقاومة للهيمنة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ـ بعدما قطعوا شوطًا كبيرًا في محاربة المسيحية «الكاثوليكية» في أوروبا الغربية ـ والإسلام السياسي الذي وجد فيه المستنيرون خطرًا يهددها بعدما قدم نفسه قائدًا لحركات الإصلاح السياسي في عدد من الدول الإسلامية.

ـ 4 ـ

ساجد احميد عبل الركابي. **التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغيّر المناخ**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020. 169 ص.

ينطلق هذا الكتاب ـ كما يأتي في مقدمته ـ من الحاجة الملحة إلى إصلاح أضـرار الحضارة والتقدم الصناعي والتكنولوجي، حرصًا على استمرار الوجود الإنساني وحياة البشرية المعرضة للتهديد، ومواجهة النتائج الكارثية لهذا التقدم نتيجة استنفاد موارد الكوكب والاحترار العالمي وتغيّر المناخ والأعاصير والفيضانات وخسارة مليارات الأطنان المترية من جليد القارتين القطبيتين الشمالية والجنوبية، إضافة إلى تآكل طبقة الأوزون وغازات الدفيئة وازدياد انبعاثاتها الملوثة للغلاف الجوي، مع تحمض المحيطات وتلوثها والجفاف والتصحر وتجريد الغابات وإزالة الغطاء النباتي والأحراج.

ومع تزايد مخاطر هذه الأزمة الإنسانية الناجمة عن تلوث البيئة العالمي وتغير المناخ، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP24) في كاتوفيتشي/بولندا بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، أن العالم في ورطة كبيرة، وأن عدم إيقاف تغير المناخ سيكون انتحارًا.

من هنا، برزت أهمية التنمية المستدامة التي تتركز فيها الحلول العملية والعلمية الناجعة من جميع الدول والحكومات والأفراد والشعوب والشركات والمنظمات غير الحكومية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر ومعالجة الانبعاثات الكبيرة للغازات المسببة للاحترار العالمي وتآكل طبقة الأوزون والتحول نحو التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة. وعليه، يعرض هذا الكتاب مفهوم التنمية المستدامة بوصفه منظومة متعددة الأبعاد؛ اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية، وينظر في الاستعمالات السياسية له في مواجهة قضايا البيئة، مؤكدًا أن التنمية المستدامة التي تعتمد على مستويات متراكمة من الجهود المحلية والوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد، تستلزم الإرادة السياسية والتمويل المناسب للتصدي لمخاطر تهدد العمران البشري.

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يعرض **الأول** لمفاهيم التلوث وظواهره، في حين يتناول **الثاني** أضرار التلوث البيئي وتغير المناخ، وانعكاساتها على صحة الإنسان، إضافة إلى ما تسببه من هجرة ونزوح داخلي وخارجي ومن أضرار تصيب الكائنات الحية، ناهيك بالأضرار الاقتصادية وما ينجم عنها من خسائر مادية.

أما الفصل **الثالث**، فيركز على التنمية المستدامة بوصفها مشروعًا أمميًا لمواجهة تأثيرات التلوث وتغيرات المناخ المختلفة والحد منها.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Christian Lahusen (ed.)

Citizens' Solidarity in Europe: Civic Engagement and Public Discourse in Times of Crises

Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2020. 208 p.

يقارب هذا الكتاب موضوع التضامن داخل أوروبا وخارجها، مستندًا إلى دراسات واستطلاعات في ثماني دول أوروبية هي: الدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وبولندا وسويسرا والمملكة المتحدة، وذلك بهدف التعرف إلى مظاهر التضامن المدفونة تحت السياسات والتدابير الرسمية للسلطات العامة في أوروبا، وكذلك استكشاف التضامن خارج الحدود الوطنية في أوقات الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية بين مواطني الدول الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

يبحث الكتاب في مدى تطور مواقف وممارسات التضامن بين مواطني الدول الأوروبية، ومدى انتشار هذه التوجهات عند تعاملهم مع اللاجئين والمهاجرين والعاطلين من العمل وغيرهم من الفئات المستهدفة، وذلك بهدف تقدير مدى مشاركة مواطني الدول الأوروبية في مساعدة الناس عبر الحدود وتسليط الضوء على مجموعات المواطنين الأوروبيين الأكثر تأييدًا للتضامن الأوروبي، وكذلك المجموعات التي تبتعد من هذا التضامن.

وقد أظهرت الدراسات المتاحة أن فكرة التضامن المدني عبر الحدود تدعمها نسبة كبيرة من المواطنين الأوروبيين، وهو ما يشير إلى أن التاريخ الطويل للتكامل الأوروبي كان له تأثيره في أفكار وخيارات السكان. لكن هذا التضامن المدني عبر الحدود لا يرسم صورة شاملة حول التضامن. وعليه، تركزت الدراسات في معظمها على دعم السياسات العامة داخل الدول الأوروبية التي توافقت على التعامل مع الأزمات على مستوى الاتحاد الأوروبي من خلال إبقاء الباب مفتوحًا لسياسات الإنقاذ مع إمكان إعادة توزيع الأعباء الناجمة عن تلك الأزمات من دون تحمل الأعباء الرئيسية، الأمر الذي أثار التساؤلات حول متانة التضامن الأوروبي.

وفي هذا السياق يمكن التوقف عند الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت البلدان الأوروبية عام 2008، وموقف الاتحاد الأوروبي الذي ظل ملتزمًا بحزمة سياسة الإنقاذ التي تتجاهل تحويل ديون بلدان الاتحاد المهددة بالإفلاس، ووضع العبء الرئيسي على هذه الدول من خلال فرض إجراءات تقشفية صارمة.

كما يمكن التوقف عند أزمة تدفق اللاجئين من سورية وغيرها من المناطق المتضررة من الحروب في عام 2015، حيث

واجهت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه صعوبات في الوصول إلى اتفاق على سياسة وآليات موحدة لتنسيق اللجوء بينما نجحت الأحزاب الشعبوية في العديد من الدول الأوروبية مثل: فرنسا والمملكة المتحدة والدنمارك وإيطاليا وإسبانيا في تعبئة الاحتجاجات ضد المهاجرين والأجانب من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، وهو ما زاد الشكوك في التضامن الأوروبي أوقات الأزمات، ولا سيما عقب التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

مع ذلك، تفيد بيانات هذا الكتاب أن التضامن الأوروبي غالبًا ما يتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، إذ يُعلن عن التعاون والتضامن أوقات النمو الاقتصادي، في حين يبدو التضامن أكثر صعوبة في ضوء التوقعات الاقتصادية السلبية والركود.

وفي الحصيلة، هناك أمر يصعب إنكاره وهو أن مسيرة التكامل الأوروبي رسخت تدريجًا مشاعر الانتماء إلى المجتمع الأوروبي، ومكّنت مواطني الدول الأوروبية من التعارف والتعامل مع المؤسسات الأوروبية، وتعزيز الثقة والاتصالات في ما بينهم وتبادل الخبرات خارج الحدود الوطنية.

ـ 2 ـ

Paul Babie T. Babie, Paul T. Babie and Neville G. Rochow (eds.)

Freedom of Religion or Belief: Creating the Constitutional Space for Fundamental Freedoms

Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Ltd., 2020.416 p.

يبحث هذا الكتاب في تلاقي السلطات وتقاربها في النظم الدستورية، التي تترجمها الممارسة المبدئية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بموجب النصوص الدستورية، ويتطرق إلى القضايا المحيطة بحُرية الدين أو المعتقد التي تلحظها الدساتير بصورة عامة، متناولًا محتوى هذه الحرية، وسبل مقاربتها لتحديدها وحمايتها.

يؤكد الكتاب أهمية الموازنة بين الحقوق التي تضمن حرية الأديان والمعتقدات وغيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشددًا على أن مثل هذا التوازن يسمح بوجود مساحة أكبر لتلاقي وتقارب جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وعلى العكس من ذلك عندما يتم إعطاء أي حق أو حرية أسبقية على أي حق آخر لأسباب نفعية سياسية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى فقدان أو تناقص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين والمعتقد.

من هنا، يناقش الكتاب النزاعات المحتملة بين حرية الدين والمعتقد والحريات الهامة الأخرى، متناولًا طبيعة وأهمية الحرية الدينية والمشاكل التي يمكن أن تنشأ عندما تتعارض الحرية الدينية مع حقوق الآخرين. ويُظهر الكتاب ككل أنه يمكن الإبحار في هذه الصراعات من دون تدمير الحرية الدينية أو غيرها من الحريات الأساسية، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأنظمة القانونية التي توازن بين مختلف الحريات وتضمن حرية ممارساتها.

ـ 3 ـ

Kate Aronoff [et al.].
Planet to Win: Why We Need a Green New Deal
New York; London: Verso Books, 2019. 208 p.

يؤكد هذا الكتاب أن كل السياسات في القرن الحادي والعشرين، هي سياسات المناخ، وأن عصر التدرج المناخي قد انتهى، بعدما تفاقمت الكوارث غير المسبوقة بسبب عدم المساواة بين العروق والطبقات. وعليه، باتت الحاجة إلى صفقة خضراء جديدة تتصدى لحالات الطوارئ المناخية وعدم المساواة المتفشية أمرًا ملحًا. إن خفض انبعاثات الكربون وتحقيق مكاسب فورية للكثيرين من خلال هذه الصفقة لهو الطريق الوحيدة لبناء حركة قوية بما يكفي لمواجهة هيمنة النفط والشركات الكبيرة والأثرياء المسؤولين عن أزمة المناخ.

وعليه، يستكشف الكتاب الإمكانات السياسية والخطوات الأولى الملموسة للصفقة الخضراء الجديدة، فيدعو إلى تفكيك صناعة الوقود الأحفوري، وبناء مناظر طبيعية جميلة من الطاقة المتجددة، وضمان العمل الصديق للمناخ، والإسكان الخالي من الكربون، والنقل العام المجاني. ويوضح كيف يمكن لصفقة خضراء جديدة في الولايات المتحدة أن تقوّي حركات العدالة المناخية في جميع أنحاء العالم. ولا بد من التوضيح أن «الصفقة الجديدة الخضراء» هي تشريع مقترح في الولايات المتحدة الأمريكية؛ يهدف إلى معالجة التغير المناخي وعدم التكافؤ الاقتصادي. ويضم برنامج الصفقة الجديدة مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ومشاريع الأشغال العامة التي قام بها الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت؛ لمواجهة الكساد الكبير. ويجمع بين منهج روزفلت الاقتصادي والأفكار العصرية؛ مثل: الطاقة المتجددة والكفاءة في استغلال الموارد.

ـ 4 ـ

Richard N. Haass
The World: A Brief Introduction
London: Penguin Press, 2020. 400p.

يرى ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، في هذا الكتاب أن العديد من التحديات التي ستواجه الولايات المتحدة ستأتي من خارج الحدود، موضحًا أننا نعيش في عصر عالمي، ما يحدث فيه على بعد آلاف الأميال لديه القدرة على التأثير في الشعوب في مختلف زوايا الأرض. وأقرب دليل على ذلك فيروس «كورونا» المعروف باسم COVID-19، الذي أعلن عنه في مدينة صينية، ثم ما لبث أن انتشر في مختلف أنحاء العالم.

وفي السياق نفسه، يمكن توقع انتشار وباء آخر من مكان آخر، وعدم استبعاد هجمات إرهابية شبيهة بـ «هجمات 11 سبتمبر 2001» أو أعمال قرصنة في الفضاء الإلكتروني للتلاعب في الانتخابات الأمريكية، ناهيك بالأزمات المالية العالمية الشبيهة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008 التي ضربت الأسواق المالية العالمية وهددت في تداعياتها الاقتصاد المالي العالمي، إضافة إلى الأعاصير الشديدة والحرائق الكبيرة المرتبطة بتغير المناخ.

هذا هو الوضع الطبيعي الجديد للقرن الحادي والعشرين الذي لا ينبغي أن تتجاهله الولايات المتحدة ـ بحسب رأي المؤلف ـ لأن ما يدور خارج حدودها في العصر العالمي مهم جدًا لما يحدث في داخلها، وله تأثيره البالغ في ما تتخذه من خيارات في مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Ben Fishman and Conor Hiney,
«What Turned the Battle for Tripoli?,»
Policy Watch, no. 3314 (Washington Institute for Near East Policy) (6 May 2020).

يتابع هذا المرصد السياسي التطورات العسكرية حول مدينة طرابلس بين قوات «الجيش الوطني الليبي» برئاسة خليفة حفتر وقوات «حكومة الوفاق الوطني» المعترف بها دوليًا بعد نحو عام من القتال بين الجانبين. وقد شهد نيسان/أبريل الماضي تطورًا عسكريًا لافتًا تمثل بسيطرة القوات المتحالفة مع «حكومة الوفاق الوطني» على ست بلدات غرب العاصمة وتقدمها نحو «قاعدة الوطية الجوية» التي تعدّ نقطة إمداد رئيسية لـ «الجيش الوطني الليبي»، وذلك بعدما كان ميزان القوى يتجه لصالح قوات حفتر. لكن القتال بقي محتدمًا في جنوب طرابلس والمناطق المحيطة ببلدة طرحونه التي زودت «الجيش الوطني الليبي» خلال العام الماضي بجزء كبير من القوات والمساندة المحلية، بينما استمر القصف المدفعي على طرابلس، موقعًا مزيدًا من من الضحايا من المدنيين ومن الدمار في البنية التحتية.

ويعزو هذا المرصد الانتصارات التكتيكية التي حققتها قوات حكومة الوفاق الوطني إلى الدعم التركي الذي تلقته، إذ مكنت الطائرات من دون طيار وأنظمة الدفاع الجوي التركية قوات حكومة الوفاق في طرابلس من تحقيق التفوق الجوي المحلي واستعادة جزء كبير من محيط العاصمة. وقد دفعت التطورات العسكرية حفتر إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار في 29 نيسان/أبريل الماضي بعد أن كان يرفض مثل هذه الدعوات في وقت سابق. لكن ذلك لا يضمن وقف القتال، ولا سيما، إذا أعاد «الجيش الوطني الليبي» التسلّح. ويرى المرصد أن كيفية رد حفتر وداعميه في الإمارات العربية المتحدة وبلدان أخرى على انتصارات حكومة الوفاق ستحدد المرحلة التالية من «الحرب الأهلية» في ليبيا، علمًا أن التطورات العسكرية الأخيرة تضع كلًا من تركيا والإمارات أما خيارات صعبة بشأن ما إذا كان ينبغي زيادة التصعيد أو اتخاذ خطوات إضافية لوقف القتال.

من هنا، يشير هذا المرصد السياسي إلى خيارات محدودة لأنقرة وأبو ظبي لتصعيد الموقف بتكلفة منخفضة. ويرى أنه من الممكن أن تتجاوبا مع تجدد الضغط عليهما لإقامة خط دائم لوقف إطلاق النار، يحمي المدنيين داخل طرابلس وحولها. وسواء كان من الممكن إحياء الحوار العسكري بين «حكومة الوفاق الوطني» و«الجيش الوطني

الليبي» أم لا، فمن الضروري أن يُظهر مجلس الأمن الدولي، المنقسم بصورة دائمة، قدرًا أكبر من الوحدة من أجل إنجاح اتفاق وقف إطلاق النار؛ ويشمل ذلك، الاتفاق على مندوب خاص جديد للأمم المتحدة واعتماد قرار يجدد صلاحيات «بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا» ومواردها اللازمة لمراقبة خط وقف النار الذي يتم التفاوض حوله. وفي موازاة ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على تشجيع جميع الأطراف ـ وبخاصة الإمارات العربية المتحدة وتركيا ـ على قبول أي خط يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه، وتقديم الموارد الاستخباراتية اللازمة للمراقبة والتحقق من امتثال كل طرف والجهات الخارجية الداعمة له بهذا الالتزام.

ـ 2 ـ

Eric Brewer,

«Will U.S. Sanctions Snapback Force Iran Out of the NPT?,»

The Center for Strategic and International Studies (CSIS) (15 May 2020).

هل تُجبر العقوبات الأمريكية إيران على الخروج من معاهدة حظر الانتشار النووي؟ هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة ستسعى لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران الذي سينتهي في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، وإذا فشلت في ذلك، فإنها ستكون على استعداد لمحاولة إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران، بموجب الاتفاق النووي الإيراني رغم إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الجانب الأمريكي من هذا الاتفاق عام 2018. في المقابل هددت إيران بالتخلي عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا ما أعيد فرض عقوبات الأمم المتحدة عليها.

ويوضح إريك بروير كبير زملاء مشروع القضايا النووية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أنه على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، بقيت إيران في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واكتفت بالتهديد بالانسحاب من المعاهدة لردع العقوبات، ذلك أن طهران يمكنها الانتظار، وترى أن ردود الفعل الروسية والصينية والأوروبية على إصرار الولايات المتحدة على إعادة فرض العقوبات قد يحاصر واشنطن دبلوماسيًا، في حين يمكن لطهران أن تختار الحفاظ على مكانتها الدبلوماسية وتبقى في المعاهدة باعتبار أن انسحابها من المعاهدة ليس له مردود سياسي ولا يعني بالضرورة نهاية عمليات التفتيش.

كما أن انسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي لن يكون فوريًا، وذلك بموجب شروط المعاهدة. ومن المحتمل أن تجري روسيا والصين وأوروبا مفاوضات مطولة لإقناع طهران بالبقاء في المعاهدة، ويمكن لإيران أن تحاول استخراج الفوائد من هذه المفاوضات ومن البقاء في المعاهدة. وفي كل الأحوال، إن أي إعلان من جانب طهران للانسحاب من المعاهدة سيكون في الأساس بيانًا سياسيًا، ولا يعني أن إيران قررت السير بخيار إنتاج سلاح نووي سيتم اكتشافه ويؤدي إلى مواجهات عسكرية □

المُستقبل العَربيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة ومدخلاً منهجياً وإطاراً نظرياً**، تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها، وتأصيلاً نظرياً للبحث؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يعالج موضوع البحث انطلاقاً من العام إلى الخاص، والذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الاستنتاجات** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم ما توصل إليه البحث. وانتهاء **بالخاتمة** التي تخرج بخلاصات وتوصيات مقتضبة. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الخلاصة التنفيذية والهوامش أو المراجع) الـ 5000 ـ 6000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني:
info@caus.org.lb

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة شروط النشر المبيّنة أعلاه وتعرض على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها، أو يتم رفضها أو طلب إدخال تعديلات عليها بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في مدة أقصاها 6 أسابيع.

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 496 | June 2020



A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb www.caus.org.lb
@CausCenter CausCenter @CausCenter

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة
سورية دولار واحد
الأردن 2 دولار
العراق 2 دولار
الكويت 1 دينار
الإمارات 10 دراهم

البحرين دينار واحد
قطر 10 ريالات
السعودية 10 ريالات
اليمن دولار واحد
عُمان ريال واحد
مصر 20 جنيهاً

السودان دولار واحد
ليبيا دولار واحد
الجزائر 2 دولار
تونس 4 دنانير
المغرب 15 درهماً
موريتانيا 300 أوقية

ISSN 1024-9834